

البرهان

البرهان

في علوم القرآن

الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحت إشراف  
محمد أبو الفضل إبراهيم

الكتاب الحديث

صيدا - بيروت

في علم القرآن











وَلِيَّكُمْ  
فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ



البرهان

في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزكشي

تحقيق  
محمد أبو الفضل إبراهيم

الجزء الرابع

منشورات المكتبة العصرية  
طيدا - بيروت

حقوق الطبع محفوظة للناس

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مُقَابَلَةُ الْجَمْعِ بِالْجَمْعِ

تارة يقتضى مقابلة كل فرد من هذا بكل فرد من هذا، كقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَيْقُوا زَيْجَرَاتٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ فإن الصلاة والزكاة في معنى الجمع، فيقتضى اللفظ ضرورة أن كل واحد مأمور بجميع الصلوات وبالاستيقاق إلى كل خير ، كما يقال : لبس القوم ثيابهم، وركبوا دوابهم .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا ﴾ <sup>(٤)</sup> أى لكل واحدة منهن .

وقوله : ﴿ أَوَلَمْ نُنْعِمْ بِكُمْ مَا بُدِّدَ كُفْرُ فِيهِ مِنْ تَذَكَّرَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، لأنه لا يجوز أن يتذكر جميع المخاطبين بهذا القول في مدة وعمر واحد .

٢٢ كقوله : ﴿ إِنَّمَا تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَصْرِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أى كل واحدة من هذا الشر كالقصر ، والقصر : البيت من آدم ، كان يضرب على الماء إذا نزلوا به ، ولا يجوز أن يكون الشر كله كقصر واحد ؛ لأنه منافي للعديد ، فإن المعنى تعظيم الشر ؛ أى كل واحد من هذا الشر كالقصر . ويؤكداه قوله بعده ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفْرٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فشبهه بالجماعة ، أى فكل واحدة من هذا الشر كالجلل لجماعته ، إذ الجمالات الصفر كذلك الأول ؛ كل شررة منه كالقصر . قاله ابن جني .

وقوله : ﴿ وَأَسْتَغْفِرُوا نِيَابَهُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

(\*) من أساليب القرآن المندرجة تحت النوع السادس والأربعين ، وأوله في الجزء الثاني ص ٢٨٢

- |                     |                     |
|---------------------|---------------------|
| (١) سورة المائدة ٤٨ | (٢) سورة البقرة ٤٣  |
| (٣) سورة البقرة ٢٣٨ | (٤) سورة يوسف ٣١    |
| (٥) سورة طه ٣٧      | (٦) سورة المراتل ٣٢ |
| (٧) سورة نوح ٧      |                     |

وقوله: ﴿أَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ سَكَنَتِهِ وَقُتِبَ وَرُسُلِهِ﴾<sup>(١)</sup>؛ فإن كل واحد من المؤمنين آمن بكل واحد من الملائكة والسكّاب والرسول.

وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾<sup>(٢)</sup> الآية؛ فإنه لم يحرم على كل واحد من المخاطبين جميع أمهات المخاطبين، وإنما حرم على كل واحد أمه وبنته.

وكذلك قوله: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>؛ فإنه ليس لجميع الأزواج نصف ما ترك جميع النساء؛ وإنما لكل واحد نصف ما تركت زوجته فقط.

وكذا قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>؛ إنما معناه أتبع كل واحد ذريته، وليس معناه أن كل واحد من الذرية أتبع كل واحد من الآباء.

وقوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾<sup>(٦)</sup>، أي كل واحدة ترضع ولدها.

وكقوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا الشَّرَافِينَ﴾<sup>(٧)</sup> فإن مقابلة الجمع أفادت المكنة لكل واحد من المسلمين قتل من وجد من المشركين.

وقوله: ﴿يَوْمَ نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ السَّيِّئَاتِ﴾<sup>(٨)</sup>.

وأما قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَانْسِجُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾<sup>(٩)</sup>، فذكر «المرافق» بلفظ الجمع، والكعبين بلفظ التثنية؛

(٢) سورة النساء ٢٣

(٤) سورة النساء ١١

(٦) سورة البقرة ٢٣٣

(٨) سورة النور ٢٤

(١) سورة البقرة ٢٨٥

(٣) سورة النساء ١٢

(٥) سورة الطور ٢١

(٧) سورة التوبة ٥

(٩) سورة المائدة ٦



لأنّ مقابلة الجمع تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد ؛ ولكلّ يد مرفق ، فصحت المقابلة .  
ولو قيل « إلى السكّاب » فهم منه أنّ الواجب . . . .<sup>(١)</sup> ؛ فإن لكلّ رجل كعباً واحداً ،  
فذكر السكّمين بلفظ التثنية ، ليتناول السكّمين من كلّ رجل .

فإن قيل : فعلى هذا يلزم ألاّ يجب إلاّ غسلُ يد واحدة ورجل واحدة ؟  
قلنا : صدّنا عنه فعلُ النبيّ صلى الله عليه وسلم والإجماع .

\*\*\*

وتارة يقتضى مقابلة ثبوت الجمع لكلّ واحد من آحاد المحكوم عليه ، كقوله تعالى :  
﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾<sup>(٢)</sup> .

وجعل منه الشيخ عز الدين : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ  
جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

وتارة يحتمل الأمرين فيفتقر ذلك إلى دليل يبيّن أحدهما .

\*\*\*

أما مقابلة الجمع بالمفرد ، فالغالب أنّه لا يقتضى تعميم المفرد ، وقد يقتضيه بحسب عموم  
الجمع المقابل له ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ،  
للعنى كلّ واحد لكلّ يوم طعام مسكين .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ  
ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾<sup>(٥)</sup> إنّما هو على كلّ واحد منهم ذلك .

(٢) سورة النور ٤

(٤) سورة البقرة ١٨٤

(١) بياض بالأصليين .

(٣) سورة البقرة ٢٥

(٥) سورة النور ٤

## تأنيده

فيما ورد في القرآن مجموعا ومفردا ، والحكم في ذلك

فنه أنه حيث ورد ذكر « الأرض » في القرآن فإنها مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وحكمته أنها بمنزلة السفلى والتحت ، ولكن وصف بها هذا السكان المحسوس ، فجرت مجرى امرأة زور وضيع ؛ فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفوق والتحت ، والعلو والسفل ؛ فإن قصد الخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعين قطعة محدودة منها خرجت عن معنى السفلى الذي هو في مقابلة العلو ، فجاز أن تُدعى إذا ضمت إليها جزءا آخر . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « طَوْفَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » لجمعها لما اعتمد الكلام على ذات الأرض ، وأثبتها على التفصيل والتعيين لأحاديها ، دون الوصف بكونها تحت أو سفلى في مقابلة علو ، وأما جمع السموات ، فإن المقصود بها ذاتها دون معنى الوصف ، فهذا جُمعت جمع سلامة ؛ لأن العدد قليل ، وجمع القليل أولى به ، بخلاف الأرض ؛ فإن المقصود بها معنى تحت والسفل ، دون الذات والعدد .

وحيث أريد بها الذات والعدد أتى بلفظ يدل على التعدد ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ .

وأياها فإن الأرض لانسبة إليها إلى السموات وسعتها ، بل هي بالنسبة إليها كحصاة في صحراء ، فهي وإن تمددت ، كالواحد القليل ؛ فاختر لها اسم الجنس .

وأياها فالأرض هي دار الدنيا التي بالنسبة إلى الآخرة ، كما يدخل الإنسان إصبعه في اليم ، فما يعلق بها هو مثال الدنيا ؛ والله تعالى لم يذكر الدنيا إلا مُقْلَلًا لها .

وأما السموات فليست من الدنيا على أحد القولين، فإذا أريد الوصف الشامل للسموات؛ وهو معنى العاوة والقوة أفردته كالأرض؛ بدليل قوله تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾<sup>(١)</sup>. ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾<sup>(٢)</sup> فأفرد هنا لما كان المراد الوصف الشامل وليس المراد سماء معينة.

وكذا قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾<sup>(٣)</sup>، بخلاف قوله في سبأ: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٤)</sup>، فإن قبلها ذكر الله سبحانه سعة علمه<sup>(٥)</sup>، وأن له ما في السموات وما في الأرض، فافتضى السياق أن يذكر سعة علمه، وتعلقه بمعلومات ملكه؛ وهو السموات كلها والأرض.

ولما لم يكن في سورة يونس ما يقتضى ذلك أفردتها لإرادة للجنس.

وقال السهيلي: لأن المخاطبين بالإفراد مقرّون بأن الرزق ينزل من السحاب وهو سماء، ولهذا قال في آخر الآية: ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>، وهم لا يُقرّون بما نزل من فوق ذلك من الرحمة والرحمن وغيرها، ولهذا قال في آية سبأ: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾<sup>(٦)</sup>، أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بهذا القول ليعلم بحقيقته.

وكذا قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>

(١) سورة الملك ١٦، ١٧

(٢) سورة سبأ ٣

(٣) سورة يونس ٦١  
(٤) وهو قوله تعالى في الآية قبلها:

﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ فِي الْأَرْضِ وَمَا خَرَجَ مِنْهَا، وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَرْجِعُ فِيهَا﴾.

(٥) سورة سبأ ٢٤

(٦) سورة يونس ٣١

(٧) سورة الأنعام ٣

فإنها جاءت مجموعة لتعلمن الظرف بما في اسم الله تبارك وتعالى من معنى الإلهية ؛ فالعنى : هو الإله المعبود في كل واحدة من السموات ، فذكر الجمع هنا أحسن . ولما خفي هذا المعنى على بعض المجسمه قال بالوقف على قوله : ﴿ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ثم يتبدى بقوله : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ .

وتأمل كيف جاءت مفردة في قوله : ﴿ فَوَرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أراد لهماذين الجنسین ، أى رب كل ما علا وسفل .

وجاءت مجموعة في قوله : ﴿ سَبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٣)</sup> في جميع السور؛ لما كان المراد الإخبار عن تسبيح سكانها على كثرتهم ، وتباين مراتبهم ؛ لم يكن بد من جمع محلهم .

ونظير هذا جمعا في قوله : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى تسبح بذواتها وأنفسها على اختلاف عددها ؛ ولهذا صرح بالعدد بقوله : ﴿ السَّبْعُ ﴾ .

وتأمل كيف جاءت مفردة في قوله : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ف « الرزق » للطر ، وما « تُوعَدُونَ » الجنة ، وكلاهما في هذه الجهة ؛ لأنها في كل واحدة واحدة من السموات ، فكان لفظ الإفراد أليق .

وجاءت مجموعة في قوله : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ <sup>(٧)</sup> لما كان المراد نفي علم الغيب عن كل من هو في واحدة واحدة من السموات أتى بها مجموعة ،

(٢) سورة القاريات ٢٣

(٤) سورة الأنبياء ١٩

(٦) سورة القاريات ٢٢

(١) سورة الأنعام ٣

(٣) سورة الحديد ١

(٥) سورة الإسراء ٤٤

(٧) سورة النحل ٦٥

ولم يحى\* في سياق الإخبار بنزول الماء منها إلا مفردة حيث وقعت ، لما لم يكن المراد نزوله من ذاتها ؛ بل المراد الوصف .

فإن قيل : فهل يظهر فرق بين قوله تعالى في سورة يونس : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ﴾<sup>(١)</sup> ، وبين قوله في سورة سبأ : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ؟

قيل : السياق في كلٍ منهما مُرشدٌ إلى الفرق ؛ فإن الآيات التي في يونس سقت للاحتجاج عليهم بما أقرُّوا به من كونه تعالى هورازقهم ، ومالك أسمعهم وأبصارهم ، ومدبِّر أمورهم ؛ بأن يخرج الحي من الميت ، ويخرج الميت من الحي ؛ فلما كانوا مقرِّين بهذا كله ، حَسُنَ الاحتجاج به عليهم ؛ إذ فاعل هذا هو الله الذي لا إله غيره ، فكيف تعبدون معه غيره ! ولهذا قال بعده : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أى هم يُقرِّون به ولا يجحدونه ، والخطابُون المحتج عليهم بهذه الآية إنما كانوا مُقرِّين بنزول الرزق من قِبَل هذه السماء التي يشاهدونها ، ولم يكونوا مقرِّين ولا عالمين بنزول الرزق من سماء إلى سماء حتى ينتهي إليهم ، فأوردت لفظة « السماء » هنا لذلك .

وأما الآية التي في سبأ ؛ فإنه لم ينتظم لها ذكر إقرارهم بما ينزل من السماء ، ولهذا أمر رسوله بأن يجيب ، وأن يذكر عنهم أنهم هم المحييون ، فقال : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ولم يقل : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، أى الله وحده الذي يُنزل رزقه على اختلاف أنواعه ومنافعه من السموات .

\*\*\*

ومنها ذكر الرياح في القرآن بجمعا ومفردة ، فحيث ذكرت في سياق الرحمة جاءت

٢٤ (٢) سورة سبأ

٢٤ (٤) سورة سبأ

٣١ (١) سورة يونس

٣١ (٣) سورة يونس

مجموعة ، كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتَنِّيهِ سَحَابًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وحيث ذكرت في سياق العذاب أنت مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِيسَاتٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ وَأَمَّا عَادُ فَاهْدَكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً » ، وللعنى فيه أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والماهيات والمنافع ، وإذا هاجت منها ريح أثير لها من مقابله ما يكسر سوزتها ، فينشأ من بينهما ريح لطيفة ، تنفع الحيوان والنبات . وكانت في الرحمة رياحاً ، وأما في العذاب فإنها تأتي من وجه واحد ، ولا معارض ولا دافع ؛ ولهذا وصفها الله بالعقيم فقال : ﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، أى نعقم ما مرت به .

وقد أطردت هذه القاعدة إلا في مواضع يسيرة لحكمة .

فنها قوله سبحانه في سورة يونس : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا

(٢) سورة الحجر ٢٢

(٤) سورة فصلت ١٦

(٦) سورة الحاقة ٦

(٨) سورة الذاريات ٤١

(١) سورة الروم ٤٨

(٣) سورة الروم ٤٦

(٥) سورة الأحزاب ٩

(٧) سورة إبراهيم ١٨

كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ <sup>(١)</sup> ،  
فذكر ريح الرحمة بلفظ الإفراد لوجهين :

أحدهما : لفظي ، وهو المقابلة ، فإنه ذكر ما يقابلها ريح العذاب ، وهي لا تكون إلا مفردة ،  
ورب شيء يجوز في المقابلة ولا يجوز استقلالاً ؛ نحو : ﴿ وَمَكْرُوهًا وَمَكْرَهُ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

الثاني : معنوي ، وهو أن تمام الرحمة هناك إنما تحصل بوحدة الريح لا باختلافها ؛  
فإن السفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد ؛ فإن اختلفت عليها الرياح وتصادمت  
كان سبب الهلاك والفرق . فالطوب هناك ريح واحدة ، ولهذا أكد هذا المعنى ، فوصفها  
بالطيب دفعا لتوهم أن تكون عاصفة ، بل هي ريح يُفْرَحُ بطيبتها .

ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ،  
وهذا أورده ابن المنير <sup>(٤)</sup> في كتابه على الزخشرى قال : الريح رحمة ونعمة ، وسكونها شدة  
على أصحاب السفن .

قال الشيخ علم الدين <sup>(٥)</sup> العراقي : وكذا جاء في القراءات السبع : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ  
الرِّيحَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، والمراد به الذي ينشر السحاب .

\*\*\*

(١) سورة يوس ٢٢ (٢) سورة آل عمران ٥٤ (٣) سورة الشورى ٣٣

(٤) هو كتابه المسمى الانتصاف ؛ طبع في حواشى الكشف ؛ وعبارة الزخشرى : « رواكد :  
توابت ، لا تجرى على ظهره ، على ظهر البحر » ، وعبارة ابن المنير في الرد عليه : « وهم يقولون : إن  
الريح لم ترد في القرآن إلا عذاباً ، بخلاف الرياح ؛ وهذه الآية تحرم الإطلاق ؛ فإن الريح المذكورة هنا  
نعمة ورحمة ؛ إذ بواسطتها يسر الله السفن في البحر حتى لو سكنت لركبت ؛ ولا يتكر أن الغالب من  
ورودها مفردة ما ذكروه ، وأما اطراده فلا » .

(٥) هو عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري الضمير ؛ له كتاب اليد الباسطة في التفسير ، توفي سنة ١٢٩  
(طبقات الشافعية ٦ : ١٢٩) .

(٦) سورة فاطر ٩ ، وفي قراءة ابن كثير وحزرة والكسائي وخلف . [تحاف فضلاء البشر من ٣٦١

(٧) سورة الأعراف ٥٧ ، وفي فضلاء البشر ٢٢٥ : « وقرأ الرياح بالجمع نافع وأبو عمرو  
وابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب .

ومن ذلك جمع الظلمات والنور : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ يُخْرِجُهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾<sup>(١)</sup>.  
ولذلك مُجِع سبيل الباطل، وأفرد سبيل الحق، كقوله : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾<sup>(٢)</sup>.

والجواب في ذلك كله ، أن طريق الحق واحد ، وأما الباطل فطرقه متشعبة متعددة ، ولما كانت الظلم بمنزلة طريق الباطل ، والنور بمنزلة طريق الجنة ، بل هما ، أفرد النور وجمع الظلمات ؛ ولهذا وحّد الولي ، فقال : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾<sup>(٣)</sup> لأنه الواحد الأخذ ، وجمع أولياء الكفار لعدمهم ، وجمع الظلمات وهى طرق الضلال والنقى لكثرتها واختلافها ، ووحد النور وهو دين الحق .

\*\*\*

ومن ذلك أفرد اليمين والشمال في قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِّينَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وجمعها في قوله : ﴿ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ولا سؤال فيه ، وإنما السؤال في جمع أحدهما وإفراء الآخر ، كقوله تعالى : ﴿ يَتَقَيَّانِ ظِلَالَهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ سُجَّدًا لِلَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> ، قال القراء : كأنه إذا وحّد ذهب إلى واحد من ذوات الظلمة ، وإذا جمع ذهب إلى كليهما ، والحكمة في تخصيص اليمين بالإفراء ماسبق ؛ فإنه لما كانت اليمين جهة الخير والصلاح ، وأهلها هم الناجون أفردت ، ولما كانت الشمال جهة أهل الباطل وهم أصحاب الشمال جمعت في قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ ﴾<sup>(٧)</sup>.

(٢) سورة الأنعام ١٥٣

(٤) سورة المارج ٣٧

(٦) سورة النحل ٤٨

(١) سورة البقرة ٢٥٧

(٣) سورة البقرة ٢٥٧

(٥) سورة الأعراف ١٧



وفيه وجوه أخر :

أحدها : أن اليمين مقصود به الجمع أيضاً ، فإن الألف والسلام فيه للجنس ، فقام العموم مقام الجمع . قاله ابن عطية .

الثاني : أن اليمين فعيل ، وهو مخصوص بالمبالغة ، فسدت مبالغته جمعه ، كما سدت مسدّ الشبه قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّامِلِ قَعِيدٌ ﴾<sup>(١)</sup> ، قاله ابن بابشاذ .

الثالث : أن الظل حين ينشأ أول النهار يكون في غاية الطول ، ثم يبدو كذلك ظلّاً واحداً من جهة اليمين ؛ ثم يأخذ في النقصان ، وإذا أخذ في جهة الشمال فإنه يتزايد شيئاً فشيئاً ، والثاني فيه غير الأول ، فكلما زاد فيه شيئاً فهو غير ما كان قبله ، فصار كل جزء منه ظلّاً لحسن جمع الشمائل في مقابلة تمدد الظلال . قاله الرماني وغيره .

قال ابن بابشاذ : وإنما يصحّ هذا ؛ إذا كانا متوجهين نحو القبلة .

الرابع : أن اليمين يجمع على أيمن وأيمان ؛ فهو من أبنية جمع القلة غالباً ، والشمال يجمع على شمائل وهو جمع كثرة والموطن موطن تكثير ومبالغة ، فعدل عن جمع اليمين إلى الألف واللام الدالة على قصد التكثير . قاله السهيلي .

وأما أفرادها في قوله : ﴿ وَأَصْحَابُ الشَّامِلِ مَا أَصْحَابُ الشَّامِلِ ﴾<sup>(٢)</sup> فلأن للراد أهل هذه الجهة ومصيرهم إلى جهة واحدة ، وهي جهة أهل الشمال مستقر أهل النار ، فلأنها من جهة أهل الشمال فلا يحسن مجيئها مجموعة .

وإما أفرادها في قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّامِلِ قَعِيدٌ ﴾<sup>(١)</sup> فإن لكل عبد قعيداً ، واحداً عن يمينه وآخر شماله ، يحصيان عليه الخير والشر ، فلا معنى للجمع بينهما ، وهذا بخلاف قوله تعالى ذا كرا عن إبليس : ﴿ ثُمَّ لَا تَجِدَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ

وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ»<sup>(١)</sup> فَإِنَّ الْجَمْعَ هُنَاكَ يُقَابَلُهُ كَثِيرٌ مِمَّا يُرِيدُ لِمُغَاوَاهِمَ، فَجُمِعَ لِقَابِلَةِ الْجَلَّةِ بِالْجَلَّةِ الْمُتَقَضَّى لِتَوْزِيعِ الْأَفْرَادِ عَلَى الْأَفْرَادِ .

\*\*\*

ومنها : حيث وقع في القرآن ذكر الجنة فإنها تجيء تارة مجموعة ، وتارة غير مجموعة ، والنار لم تقع إلا مفردة ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : لما كانت الجنات مختلفة الأنواع ، حسن جمعها وإفرادها ، ولما كانت النار واحدة أفردت باعتبار الجنس ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ يَا كُوفَّابِ وَأَبَارِيقُ وَكَأْسٍ مِنْ مَمِينٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ولم يقل « وكؤوس » لما سذكركه .

الثاني : أنه لما كانت النار تمزيياً ، والجنة رَحْمَةً ناسب جمع الرحمة وإفراد المذاب ، نظير جمع الريح في الرحمة ، وإفرادها في العذاب .

وأيضاً فالنار دار حُبْسٍ والناضِب يجمع جماعة من المحبوسين في موضع واحد ؛ أنكدَ لعيشهم ، والكريم لا يترك ضيفه ، ولا سيما إذا كان للدوام ؛ إلا في دار مفردة مهيأة له وحده ، فالنار لكل مذنب ، ولكل مطيع جنة ، فجمع الجنان ولم يجمع النار .

\*\*\*

ومنها : جمع « الآيات » في موضع وإفرادها في آخر ، فحيث جُمِعَت فلجميع الدلائل ، وحيث وُحِّدَت فلوحدانية الدلول عليه ؛ لما يخرج عن ذلك . ولهذا قال في الحجر : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ثم قال : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فلما ذكر صفة المؤمنين بالوحدانية ، وحد الآيات ؛ وليس لها نظير إلا في المنكسوت ، وهو قوله : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِأَلْحَقٍّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾<sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

(٢) سورة الواقعة ١٨

(٤) سورة الحجر ٧٧

(١) سورة الأعراف ١٧

(٣) سورة الحجر ٧٥

(٥) سورة المنكسوت ٤٤

ومنها مجىء للشرق والغرب في القرآن تارة بالجمع، وأخرى بالثنية، وأخرى بالإفراد، لاختصاص كل مقام بما يقتضيه .

فالأول كقوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

والثاني كقوله : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

والثالث قوله : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . فحيث جمع ، كان المراد نفى المشرق والمغرب ، وحيث تُذَيَّا كان المراد مشرق صعودها وارتفاعها ؛ فإنها تبتدىء صاعدة ، حتى تنتهي إلى غاية أوجها وارتفاعها ؛ فهذا مشرق صعودها وارتفاعها ؛ وينشأ منه فصلا الخريف والشتاء ، فجعل مشرق صعودها بمجملته مشرقا واحداً ، ومشرق هبوطها بمجملته مشرقا واحداً ، ومقابلهما مغربا .

وقيل : هو إخبار عن الحركات الفلكية ، متحركة بحركات متداركة ، لا تنضب لحظة ولا تدخل تحت قياس ؛ لأن معنى الحركة انتقال الشيء من مكان إلى آخر ، وهذه صفة الأفلاك ، قال تعالى : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ . . . ﴾ <sup>(٤)</sup> ، الآية ، فهذا وجه اختلاف هذه الألفاظ بالإفراد والثنية والجمع ، وقد أجرى الله العادة أن القمر يطلع في كل ليلة من مطلع غير الذي طلع فيه بالأمس ، وكذلك الغروب ، فهي من أول فصل الصيف في تلك للمطالع والمغرب ؛ إلى أن تنتهي إلى مطلع الاعتدال ، ومغربه عند أول فصل الخريف ، ثم تأخذ جنوبا في كل يوم في مطلع ومغرب ، إلى أن تنتهي إلى آخر مثناها الذي يقدر الله لها عند أول فصل الشتاء ، ثم ترجع كذلك إلى أن تنتهي إلى مطلع الاعتدال الربيعي ومغربه ، وهكذا أبدا . فحيث أفرد الله له لفظ المشرق والمغرب ، أراد به الجهة نفسها التي تشتمل الواحدة على تلك المطالع جميعها ، والأخرى على تلك المغرب من غير نظر إلى تعددها ؛ وحيث جئ بلفظ الجمع المراد به

(٢) سورة الرحمن ١٧

(٤) سورة يس ٤٠

(١) سورة الماعز ٤٠

(٣) سورة الزلزل ٩

كلُّ فرد منها بالنسبة إلى تعدّد تلك المطالع والغارب ، وهى فى كل جهة مائة وثمانون يوماً ،  
وحيث كان بلفظ التثنية ، فالمراد بأحدهما الجهة التى تأخذ منها الشمس من مطلع الاعتدال  
إلى آخر المطالع والغارب الجنوبية ، وبهذا الاعتبار مشرقان ومغربان .  
وأما وجه اختصاص كلِّ موضع بما وقع منه ، فأبدى فيه بعضُ التأخرين معانيَ  
لطيفة ، فقال :

أما ورد مثني في سورة الرحمن <sup>(١)</sup> ، فلأنَّ سياقَ السورة سياقٌ للزوجيتين .  
الثانى : فإنه سبحانه أولاً ذكر نوعي الإيجاد ، وهما الخلق والتعليم ، ثم ذكر سراجي  
العالم ومظهر نوره ، وهما الشمس والقمر ، ثم ذكر نوعي النبات ؛ فإنَّ منه ماهو على ساق ،  
ومنه ما انبسط على وجه الأرض ، وهما النجم والشجر . ثم ذكر نوعي السماء المرفوعة  
والأرض ، ثم أخبر أنه رفع هذه ووضع هذه ، ووسط بينهما ذكر الميزان ، ثم ذكر العدل  
والظلم في الميزان ، فأمر بالعدل ، ونهى عن الظلم ، ثم ذكر نوعي الخارج من الأرض ،  
وهما الجنوب ، ثم ذكر نوعي المسكفين ، وهما نوع الإنسان والجان ، ثم ذكر نوعي  
المشرق والمغرب ، ثم ذكر بعد ذلك البحر من الملح والعذب ، فلهذا حسنُ تثنية المشرق  
والمغرب فى هذه السورة .

ولما أفرّدا فى سورة المزمل لما تقدم من ذكر الليل والنهار ، فإنه سبحانه  
أمر بنبيه بقيام الليل ، ثم أخبر أنه له فى النهار سبعا طويلاً ؛ فلما تقدم ذكر الليل  
والنهار ، تمّمه بذكر المشرق والمغرب ، اللذين هما مظهر الليل والنهار ، فسكان ورودهما  
متقاربان فى هذا السياق ، أحسنُ من التثنية والجمع ؛ لأنَّ ظهور الليل والنهار فيهما واحد .  
ولما جمعا فى سورة المارج فى قوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ

(١) وهو قوله تعالى : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ . فَيَسْأَلُ آلَاءَ رَبِّكُمَا  
تُكْذِبَانِ ﴾ آية ١٧ وما بعدها .

إِنَّا لَقَادِرُونَ . كَلَى أَنْ نُبَدِّلَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ <sup>(١)</sup> ، لأنه لما كان هذا القسم سعة مشارق ربوبيته ، وإحاطة قدرته ، والمقسم عليه لإذهاب هؤلاء ، والإتيان بخير منهم ذكر المشرق والمغرب ، لتضمنها انتقال الشمس التي في أحد آياته العظيمة ، ونقله سبحانه لها ، وتصريفها كل يوم في مشرق ومغرب ، فمن فعل هذا كيف يُعجزه أن يبدل هؤلاء ، وينقل إلى أمكنتهم خيراً منهم !

وأيضاً فإن تأثير مشارق الشمس ومغاربها في اختلاف أحوال النبات والحيوان أمرٌ مشهود ، وقد جمعه الله بحكمته سبباً لتبدل أجسام النبات وأحوال الحيوانات وانتقالها ، من حال إلى حال ، ومن برد إلى حر ، وصيف وشتاء ، وغير ذلك بسبب اختلاف مشارق الأرض ومغاربها ، فكيف لا يقدر مع ما يشهدونه من ذلك على تبدل من هو خير ! وأكّد هذا المعنى بقوله : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فلا يليق بهذا الموضع سوى لفظ الجمع . وأما جمعهما في سورة الصافات في قوله : ﴿ وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، لما جاءت مع جملة المربوبات المتمددة ، وهى السموات والأرض وما بينهما ، وكان الأحسن مجيئها بمجموعة ، لتعظم مع ما تقدم من الجمع والتعدد .

ثم تأمل كيف اقتصر على المشرق دون المغرب ، لاقتضاء الحال ذلك ، فإنَّ المشرقَ حظير الأنوار ، وأسباب لانتشار الحيوان وحياته ، وتصرفه في معاشه وانبساطه ، فهو إنشاء شهود ، فقدّمه بين يدي ... <sup>(٤)</sup> على مبدأ البعث ، فكان الاقتصار على ذكر المشرق

(١) سورة المارج ٤٠ ، ٤١

(٢) سورة المارج ٤١ ، بعد قوله في الآية قبلها : ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ ﴾ .

(٣) سورة الصافات ٥ : ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ﴾ .

(٤) كلمة غير واضحة في الأصول ، وفي العبارة غموض .

ها هنا في غاية المناسبة للغرض المطلوب ؛ فتأمل هذه المعاني السكاملة ، والآيات الفاضلة ،  
التي ترقص القلوب لها طربا ، وتسيل الأفهام منها رهبا !

\*\*\*

وحيث ورد البارّ مجموعا في صفة الآدميين قيل « أبرار » ، كقوله : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال في صفة الملائكة : ﴿ بَرَرَةٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ، قال الراغب : نفخ<sup>(٣)</sup>  
للملائكة بها<sup>(٤)</sup> ، من حيث أنه أبلغ من « أبرار جمع » « برّ » وأبرار جمع بار ، [ وبرّ  
أبلغ من بار ]<sup>(٥)</sup> ، كما أن عدلا أبلغ من عادل .  
وهذا بناء على رواية في تفضيل الملائكة على البشر .

\*\*\*

ومنها أن الأخ يطلق على أخى النسب ، وأخى الصداقة والدين ، ويفترقان في الجمع ،  
فيقال في النسب إخوة ، وفي الصداقة إخوان ، كما قيل : ﴿ إِخْوَانًا عَلَىٰ مُرْرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> .  
وقال : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّةٍ السُّدُسِ ﴾<sup>(٧)</sup> ، قاله جماعة من أهل اللغة ،  
منهم ابن فارس ، وحكاه أبو حاتم عن أهل البصرة ، ثم ردّه بأنه يقال للأصدقاء  
والنسب : إخوة وإخوان ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾<sup>(٨)</sup> ، لم يعنِ النسب .  
وقال : ﴿ أَوْ يُبَيِّتَ إِخْوَانَكُمْ ﴾<sup>(٩)</sup> .

وهذا في النسب ، ونظيره قوله : ﴿ وَلَا يُبَدِّلِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُوثَةٍ ﴾<sup>(١٠)</sup> ،  
إلى قوله : ﴿ أَوْ بَنِي أَخَوَاتٍ ﴾<sup>(١١)</sup> ، وهذا هو الصواب . واشتقاق اللفظين من تأخيت

(١) سورة الانفطار ١٣

(٢) سورة عبس ١٥ ، ١٦ ﴿ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ .

كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ .

(٣) المفردات ٤٠

(٤) المفردات : « في القرآن » .

(٥) من المفردات .

(٦) سورة الحجر ٤٧

(٧) سورة النساء ١١

(٨) سورة المجرات ١٠

(٩) سورة النور ٣١

الشيء ، فسئى الأخوان أخوين ؛ لأن كل واحد منهما يتأخى ما تأخاه الآخر ، أى يقصده .

قال ابن السكيت : ويقال أخوة ، بضم الهمزة .

\*\*\*

ومنها إفراد العم والخلال .

ومنها إفراد السمع وجمع البصر ، كقوله تعالى : ﴿ خَمَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَخَلَّى سَمْعَهُمْ وَخَلَّى أَبْصَارَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، لأن السمع غلب عليه المصدرية ؛ فأفرد ، بخلاف البصر ، فإنه اشتهر فى الجارحة ، وإذا أردت المصدر قلت : أبصرَ إبصارًا ، ولهذا لما استعمل الحاسة جمعه بقوله : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقال : ﴿ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقيل : فى الكلام حذف مضاف ، أى على حواس سمعهم .

وقيل : لأن متعلق السمع الأصوات ، وهى حقيقة واحدة ، ومتعلق البصر الألوان والأكوان ، وهى حقائق مختلفة ، فأشار فى كل منهما إلى متعلقه .

ويحتمل أن يكون البصر الذى هو نور العين معنى يتعدّد بتعدد المقتنين ، ولا كذلك السمع ، فإنه معنى واحد ، ولهذا إذا غطيت إحدى العينين ينتقل نورها إلى الأخرى ، بخلاف السمع ، فإنه ينقص بنقصان أحدهما .

\*\*\*

وقال الزمخشري فى قوله تعالى : ﴿ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> : أجرى الرعد والبرق على أصلهما مصدرين ، فأفردهما دون الظلمات ، يقال : رعدت السماء رعدا ،

(٢) سورة البقرة ١٩

(٤) سورة البقرة ١٩

(١) سورة البقرة ٧

(٢) سورة فصلت ٥

وبرقت برقاً ، والحق أن الرعد والبرق مصدران ، فأفردهما . أو هما مسببان عن سبب لا يختلف ، بخلاف الظلمة ، فإن أسبابها متعددة .

\*\*\*

ومنها ، حيث ذكر السكّاس في القرآن كان مفرداً ، ولم يجمع في قوله تعالى : ﴿ يَا كُتَّابُ وَابَارِيقُ وَكَأْسٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، ولم يقل : « وكؤوس » ، لأن السكّاس إناؤه فيه شراب ، فإن لم يكن فيه شراب فليس بكأس ، بل قدح . والقَدَح إذا جعل فيه الشراب فلا اعتبار للشراب ، لا لإناؤه ، لأن المقصود هو المشروب ، والظرف اتخذ للآلة ، ولولا الشراب والحاجة إلى شربه لما اتخذنا ، والقَدَح مصنوع والشراب جنس ، فلو قال : « كؤوس » لكان اعتبر حال القَدَح والقَدَح تبع ، ولما لم يجمع اعتبر حال الشراب ، وهو أصل ، واعتبار الأصل أولى . فانظر كيف اختار الأحسن من الألفاظ !

وكثير من الفصحاء قالوا : دارت الكؤوس ، ومال الرؤوس ؛ فدعاهم السجع إلى اختيار غير الأحسن ، فلم يدخل كلامهم في حدّ الفصاحة ، والذي يدلّ على ما ذكرنا أن الله تعالى لما ذكر السكّاس واعتبر الأصل ، قال : ﴿ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فذكر الشراب .

وحيث ذكر المصنوع ، ولم يكن في اللفظ دلالة على الشراب جَمَعَ فقال : ﴿ وَأَكُتَّابٍ وَابَارِيقٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ثم ذكر ما يتخذ منه فقال : ﴿ مِنْ فِضَّةٍ ﴾<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

ومنها أفراد « الصديق » ، وجمع « الشافعين » ، في قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ . وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وحكمته كثرة الشفعاء في العادة وقلة الصديق ، قال الزمخشري :

(٢) سورة الواقعة ١٨

(٤) سورة الشعراء ١٠٠ ، ١٠١

(١) سورة الواقعة ١٨

(٣) سورة الإنسان ١٥



ألا ترى أنَّ الرَّجُلَ إذا امْتَحِنَ يَإْرِهَاقُ ظَالِمٌ ، نَهَضَتْ جَمَاعَةٌ وَافِرَةٌ مِنْ أَهْلِ بِلَدِهِ بِشَفَاعَتِهِ رَحْمَةً لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ بِأَكْثَرِهِمْ مَعْرِفَةٌ ! وَأَمَّا الصَّدِيقُ فَأَعَزُّ مِنْ بَيِّضِ الْأَنْوَقِ . وَعَنْ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصَّدِيقِ ، فَقَالَ : اسْمٌ لَا مَعْنَى لَهُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ بِالصَّدِيقِ الْجَمْعَ .

\*\*\*

وَقَالَ الشَّهْبِيلِيُّ فِي « الرَّوْضِ الْأَنْفِ » : إِذَا قُلْتَ : عَبِيدٌ وَنَحِيلٌ ، فَهُوَ اسْمٌ يَقْتَضِي الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَزَرَعْ وَنَحِيلٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَمِيدِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ وَحِينَ ذَكَرَ الْخَاطِبِينَ مِنْهُمْ قَالَ « الْعِبَادُ » <sup>(٣)</sup> ، وَلِذَلِكَ قَالَ حِينَ ذَكَرَ التَّمْرَ مِنَ النَّخِيلِ : ﴿ وَالتَّنَّخُلَ بَاسِقَاتٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وَ « أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ » <sup>(٥)</sup> ، فَتَأَمَّلِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْجَمْعَيْنِ فِي حُكْمِ الْبَلَاغَةِ ، وَاخْتِيَارِ الْكَلَامِ ! وَأَمَّا فِي مَذْهَبِ اللَّغَةِ ، فَلَمْ يَفْرُقُوا هَذَا الْفَرْقَ ، وَلَا نَبَّهُوا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الدَّقِيقِ .

\*\*\*

وَمِنْهَا اخْتِلَافُ الْجَمْعَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَسْكَوْنَ لَهُ جَنَّةٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَآلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وَقَالَ : ﴿ وَلَيَنْخَشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا ﴾ <sup>(٨)</sup> . فَأَمَّا وَجْهُ الْفَرْقَةِ بَيْنَ الْجَمْعَيْنِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتَيْنِ ﴾ <sup>(٩)</sup> إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتَيْنِ أَوْ إِخْوَانَيْنِ أَوْ بَنِي إِخْوَانَيْنِ ﴾

(١) سورة الرعد ٤ (٢) سورة فصلت ٤٦

(٣) وهو قوله تعالى : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ ﴾ . (٤) سورة ق ١٠

(٥) سورة القمر ٢٠ (٦) سورة البقرة ٢٦٦

(٧) سورة النساء ٩ (٨) سورة النور ٣١

تخالف بين الجمعين في الأبناء . وفي سورة الأحزاب : ﴿وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ﴾<sup>(١)</sup> .  
ومنه قوله تعالى : ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ﴾<sup>(٢)</sup> ، وفي موضع آخر : ﴿وَسَبْعَ  
سُبُلَاتٍ﴾<sup>(٣)</sup> ، فالعدد واحد .

وقد اختلف تفسيره ، فالأول جاء بصيغة جمع السكثرة ، والثاني بجمع القلة .  
وقد قيل في توجيهه : إن آية البقرة سقت في بيان المضاعفة والزيادة ، فناسب صيغة  
جمع السكثرة ، وآية يوسف لحظ فيها<sup>(٤)</sup> ... وهو قليل ، فأتى بجمع القلة ؛ ليصدق  
اللفظ المعنى

## تشبيه

جمع التكسير يشمل أولي العلم وغيرهم ، وجمع السلامة يختص في أصل الوضع بأولي  
العلم ، وإن وجد في غيرهم فيحكم الإلحاق والتشبيه ، كقوله : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ  
كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾<sup>(٥)</sup> ، وعلى هذا فأشرف الجمعين جمع  
السلامة ، وما يجمع جمع التكسير من مذكور غير العاقل قد يتبع بالصفة المفردة مؤنثة بالتاء ،  
كما يفعل بالخبر ، تقول : حقوق معقودة ، وأعمال محسوبة ، قال تعالى : ﴿فِيهَا سُرُورٌ  
مَرْفُوعَةٌ . وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ . وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ . وَزَوَاجٍ مُبْتَثِّونَةٌ﴾<sup>(٦)</sup> .  
وقال تعالى : ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾<sup>(٧)</sup> .

وقد يجمع بالألف والتاء في غير المفرد وإن لم يكن ، إلا أنه فصيح ، ومنه : ﴿وَأَذْكُرُوا  
اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾<sup>(٨)</sup> .

(٢) سورة البقرة ٢٦١  
(٤) كلمة غير واضحة في الأصول .  
(٦) سورة الفاشية ١٣-١٦  
(٨) سورة البقرة ٢٠٣

(١) سورة الأحزاب ٥٥  
(٢) سورة يوسف ٤٣  
(٥) سورة يوسف ٤  
(٧) سورة هود ٨٨

## وساعدة نحوية

نون ضمير الجمع في جمع العلاقات ، سواء القلة كالهندات ، أو الكثرة كالهنود ،  
فقول : الهندات يَقمَن ، والهنود يَقمَن قال تعالى : ﴿ وَالْوَدَّاءُ يُرْضِعْنَ ﴾<sup>(١)</sup> ،  
﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ هذا هو الأكثر .

وقد جاء في القرآن بالإفراد ، قال تعالى : ﴿ وَأَرْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ولم يقل :  
« مطهرات » .

وأما جمع غير العاقل ففيه تفصيل :

إن كان للكثرة أثبت بضميره مفردا ، فقلت : الجنود انكسرت ، وإن كان القلة ،  
أثبت جمعا .

وقد اجمعا في قوله : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup>  
إلى أن قال : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فالضمير في « منها » يعود إلى « الاثني عشر » ،  
وهو جمع كثرة ، ولم يقل « منهن » ، ثم قال سبحانه : ﴿ فَلَا تَقْظِلُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ،  
فهذا عائد إلى الأربعة ، وهو جمع قلة .

فإن قيل : فما السرُّ في هذا حيث كان يؤتى مع الكثرة بضمير المفرد ، ومع القلة  
بضمير الجمع ؟ وهلا عكس ؟

قلنا : ذكر الفراء له سرا لطيفا ، فقال : لما كان المميز مع جمع الكثرة واحدا ، وحد  
الضمير لأنه من أحد عشر يصير مميزا واحدا ، وهو أَنْدَرُهُمْ ، وأما جمع القلة فميزه جمع ،  
لأنك تقول : ثلاثة دراهم ، أربعة دراهم ، وهكذا ، إلى العشرة تميزه جمع ، فلهذا أعاد  
الضمير باعتبار المميز جمعا وإفرادا ، ومن هذا قوله سبحانه : ﴿ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾<sup>(٧)</sup> ، فأتى بجمع القلة  
ولم يقل : « بحور » ؛ لتناسب نظم الكلام ؛ وهذا هو الاختيار في إضافة العدد إلى جمع القلة .

(٢) سورة البقرة ٢٢٨

(٤) سورة التوبة ٣٦

(١) سورة البقرة ٢٣٣

(٣) سورة آل عمران ١٥

(٥) سورة لقمان ٢٧

وأما قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(١)</sup>، فأضاف الثلاثة إلى القروء، وهو جمع كثرة، ولم يصفها إلى الأقراء التي هي جمع قلة. قال الحريري: للمعنى: لَتَتَرَبَّصَنَّ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَقْرَاءٍ، فَلَمَّا أَسْنَدَ إِلَى جَمَاعَتِهِنَّ - والواجب على كل فرد منهن ثلاثة - أتى بلفظ «قروء» لتدل على الكثرة المرادة، والمعنى للمعوج.

## قَاعِدَةٌ فِي الضَّمَا ئِرِ

وقد صنّف ابنُ النُّبَرَيِّ فِي بَيَانِ الضَّمَا ئِرِ الْوَاقِعَةِ فِي الْقُرْآنِ مَجْلِدَيْنِ - وفيه مباحث :

\*\*\*

الأول : للمدول إلى الضمائر أسباب :

منها - وهو أصل وصفها - للاختصار، ولهذا قام قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>، مقام خمسة وعشرين لو أتى بها مظهرة.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾<sup>(٣)</sup>، نقل ابن عطية عن مكّي، أنه ليس في كتابه آية اشتملت على ضمائر أكثر منها، وهي مشتملة على خمسة وعشرين ضميرا. وقد قيل: في آية الكرسي أحد وعشرون اسما؛ ما بين ضمير وظاهر. ومنها، الفخامة بشأن صاحبه؛ حيث يجعل لفرط شهرته كأنه يدلّ على نفسه، ويكتفي عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾<sup>(٤)</sup>، يعنى القرآن، وقوله: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾<sup>(٥)</sup>. ومنه ضمير الشأن.

(٢) سورة الأحزاب ٣٥

(٤) سورة القدر ١

(١) سورة البقرة ٢٢٨

(٣) سورة النور ٣١

(٥) سورة البقرة ٩٧

ومنها التحقير ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾<sup>(١)</sup> ، يعنى الشيطان .  
وقوله : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

الثانى : الأصل أن يقدم ما يدل عليه الضمير ، بدليل الأكثرية وعدم التكليف ،  
ومن ثم ورد قوله تعالى : ﴿ إِذَا تَدَايَنْسْتُمْ يَدِينَ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاسْتَبُوهُ ﴾<sup>(٤)</sup> ،  
وقدم الفعل الثانى فى قوله : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَجِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ  
وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ<sup>(٥)</sup> إِلَىٰ بَعْضٍ فَخَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْبَحُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، فأخر المفعول الأول ليعود الضمير الأول عليه لقربه .

وقد قسم النحويون ضمير النبية إلى أقسام :

أحدها - وهو الأصل ، أن يعود إلى شىء سبق ذكره فى اللفظ بالمطابقة ، نحو :  
﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴾<sup>(٧)</sup> .

﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ أَبْنَاهَ ﴾<sup>(٨)</sup> .

﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَسْكَدِ يَرَاهَا ﴾<sup>(٩)</sup> .

وقوله : ﴿ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ ﴾<sup>(١٠)</sup> .

الثانى : أن يعود على مذكور فى سياق الكلام ، مؤخر فى اللفظ مقدم فى النية ،  
كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً ﴾<sup>(١١)</sup> .

(٢) سورة الأعراف ٢٧

(٤) سورة البقرة ٢٨٢

(٦) سورة طه ١٢١

(٨) سورة التور ٤٠

(١٠) سورة طه ٦٧

(١) سورة البقرة ١٦٨

(٣) سورة الانشقاق ١٤

(٥) سورة الأنعام ١١٢

(٧) سورة هود ٤٢

(٩) سورة الأحقاف ٢٩

وقوله : ﴿ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾<sup>(٢)</sup> .

الثالث : أن يدل اللفظ على صاحب الضمير بالتضمن ، كقوله تعالى : ﴿ اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾<sup>(٣)</sup> ، فإنه عائد على « العدل » المفهوم من « اعدلوا » .

وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْثَالَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّهُمْ لَافْسِقُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فالضمير يرجع للأكل لدلالة « تأكلوا » .

وقوله : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ ﴾<sup>(٥)</sup> إلى قوله : ﴿ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾<sup>(٥)</sup> أى المقسوم ، لدلالة القسمة عليه . ويحتمل أن يعود على ما تركه الوالدان والأقربون ؛ لأنه مذكور ، وإن كان بعيدا .

الرابع : أن يدل عليه بالانتماء ، كإضمار النفس في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، أضمر النفس لدلالة ذكر الخلقوم والتراقي عليها .

وقوله : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَّتَ بِالحِجَابِ ﴾<sup>(٨)</sup> ، يعنى الشمس .

وقيل : بل سبق ما يدل عليها ، وهو العشى ؛ لأن العشى ما بين زوال الشمس وغروبها ، والمعنى : إذ عرض عليه بعد زوال الشمس حتى توارت الشمس بالحجاب .

وقيل : فاعل « توارت » ضمير « الصافات » ذكره ابن مالك ، وابن العربى في « الفتوحات » . ويرجح أنه اتفاق الضمائر أولى من تخالفها ، وسنذكره فى الثامن .

(٢) سورة الرحمن ٣٩

(٤) سورة الأنعام ١٢١

(٦) سورة الواقعة ٨٣

(٨) سورة ص ٣٢

(١) سورة القصص ٧٨

(٣) سورة المائدة ٨

(٥) سورة النساء ٨

(٧) سورة القيامة ٢٦

وكذا قوله: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ نَقْعًا . قَوَّسْتَنَ بِهِ جَمْعًا﴾<sup>(١)</sup>، قيل: الضمير لمكان  
 «الإغارة» بدلالة «والمعاديات» عليه، فهذه الأنفال إنما تسكون لمكان .  
 وقوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾<sup>(٢)</sup>، أضمر القرآن؛ لأن الإنزال يدل عليه .  
 وقوله: ﴿فَمَنْ عَنَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءًا فَاتَّبَاعُ بِالْعُرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾<sup>(٣)</sup>،  
 «عنى» يستلزم «عافيا» إذ أغنى ذلك عن ذكره، وأعيد الماء من «إليه» عليه .  
 الخلامس: أن يدلّ عليه السياق فيضمر، ثقةً بقهّم السامع كإضمار «الأرض» في قوله:  
 ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾<sup>(٥)</sup> .  
 وجعل ابن مالك الضمير للدنيا، وقال: وإن لم يتقدم لها ذكر، لكن تقدم ذكر  
 بعضها، والبعض يدلّ على الكلّ .  
 وقوله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، يعنى القرآن  
 أو المسجد الحرام .  
 وقوله: ﴿قَالَ هِيَ رَأَوْذَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾<sup>(٧)</sup> .  
 ﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ﴾<sup>(٨)</sup> .  
 ﴿وَلَا يُؤْيِيهِ لِسَكْلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَلْسَدُسُ﴾<sup>(٩)</sup>، الضمير يعود على الليت، وإن لم  
 يتقدم له ذكر، إلا أنه لما قال: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾<sup>(١٠)</sup> عِلْمٌ أَنَّ تَمَّ مِيتَا  
 يعود الضمير عليه .  
 وقوله: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾<sup>(١١)</sup> ثم قال: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾<sup>(١٢)</sup>؛ أى  
 من الموروث، وهذا وجه آخر غير ما سبق .

- |                          |                      |
|--------------------------|----------------------|
| (١) سورة المعاديات ٤ ، ٥ | (٢) سورة القدر ١     |
| (٣) سورة البقرة ١٧٨      | (٤) سورة فاطر ٤٥     |
| (٥) سورة الرحمن ٢٦       | (٦) سورة المؤمنون ٦٧ |
| (٧) سورة يوسف ٢٦         | (٨) سورة القصص ٢٦    |
| (٩) سورة النساء ١١       | (١٠) سورة النساء ٨   |

وقوله : ﴿ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ولم يقل « اتخذها » ، ردًا للضمير إلى « شيئًا » ، لأنه لم يقتصر على الاستهزاء بما يسمع من آيات الله ؛ بل كان إذا سمع بعض آيات الله استهزأ بجميعها .

وقيل : « شيئًا » بمعنى الآية ؛ لأن بعض الآيات آية .

وقد يعود الضمير على الصاحب للسكوت عنه لاستحضاره بالذكور وعدم صلاحيته له ، كقوله : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا تَمَسُّ إِلَى الْأُذُنِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فأعاد الضمير للأبدى لأنها تصاحب الأعناق في الأغلال ، وأغنى ذكر الأغلال عن ذكرها . ومثله قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى من عمر غير المعمر ، فأعيد الضمير على غير المعمر ؛ لأن ذكر المعمر يدل عليه لتقابلهما ، فكان بصاحبه الاستحضار الذهني .

وقد يعود الضمير على بعض ما تقدم له ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ <sup>(٤)</sup> ، بعد قوله : ﴿ يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ وَبُعُوثَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدٍّ مِنْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ فإنه عائد على المطلقات ؛ مع أن هذا خاص بالرجعي ، وهل يقتضى ذلك تخصيص الأول ؟ فيه خلاف أصولي . وقوله : ﴿ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ فإن القضية بعض المذكور ، فأغنى ذكرها عن ذكر الجميع ؛ حتى كأنه قال : ﴿ وَالَّذِينَ يَسْكُرُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أصناف ما يسكر .

وقد يعود على اللفظ الأول دون معناه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وقد سبق فيه وجه آخر .

(٢) سورة يس ٨  
(٤) سورة النساء ١١  
(٦) سورة التوبة ٣٤

(١) سورة الجاثية ٩  
(٣) سورة فاطر ١١  
(٥) سورة البقرة ٢٢٨  
(٧) سورة فاطر ١١



وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، على أحد الأقوال .

ومما يُتَخَرَّج عليه : ﴿ وَبُعِثْتُمْ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ويستراح من إلزام تخصيص الأول .

وقد يعود على المعنى ، كقوله في آية السكالة : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَثْلَتَيْنِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ولم يتقدم لفظ مثني يعود عليه الضمير من « كانتا » ، قال الأخفش : إنما يثنى ، لأن السكالم لم يقع على الواحد والاثنتين والجمع ، فثنى الضمير الراجع إليها ، حملا على المعنى ، كما يعود الضمير جمعا في « مَنْ » حملا على معناها .

وقال الفارسي : إنما جازت من حيث كان يفيد العدد ، مجرداً من الصغير والكبير .  
السادس : ألا يعود على مذكور ، ولا معلوم بالسباق أو غيره وهو الضمير المجحول الذي يلزمه التفسير بجملة أو مفرد ، فالمفرد في نعم وبئس ، والجملة ضمير الشأن والقصة ، نحو ، هو زيد منطلق ، وكقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى الشأن الله أحد .  
وقوله : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ أَنَا اللَّهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقوله : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقد يكون مؤنثا إذا كان عائده مؤنثا ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا آَلَدُنِيَا ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مِنْ رَبِّهِ مُخْرِجٌ مَا كَانَ لَهُ جَهَنَّمُ ﴾ <sup>(٩)</sup> فذكر

(٢) سورة البقرة ٢٨

(٤) سورة الإحلاس ١

(٦) سورة طه ١٤

(٨) سورة الأنعام ٢٩

(١) سورة السجدة ٢٣

(٣) سورة النساء ١٧٦

(٥) سورة الكهف ٢٨

(٧) سورة الحج ٤٦

(٩) سورة طه ٧٤

الضمير مع اشتغال الجملة على جهنم وهي مؤنثة، لأنها في حكم الفضلة، إذا المعنى: مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ - مجرماً يجر جهنم .

(تنبيه) : والفرق بينه وبين ضمير الفصل أن الفصل يكون على لفظ الغائب والتسكلم والمخاطب، قال تعالى : ﴿ هَذَا هُوَ الْحَقُّ ﴾ <sup>(١)</sup> . ﴿ كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ويكون له محل من الإعراب، وضمير الشأن لا يكون إلا غائباً ويكون مرفوعاً المحل ومنصوبه ، قال تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> . ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

البحث الثالث : قد يعود على لفظ شيء ، والمراد به الجنس من ذلك الشيء ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَوْنَا بِهِ مُتَشَابِهًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ فإن الضمير في « به » يرجع إلى الرزوق في الدارين جميعاً ؛ لأن قوله : ﴿ هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ مشتمل على ذكر مازقوه في الدارين . قال الزمخشري : ونظيره : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أي بجنس الفقير والغنى ، لدلالة قوله : ﴿ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ على الجنسين ، ولو رجع إلى التسكلم به لوحده .

\*\*\*

البحث الرابع : قد يذكر شيثان وبعاد الضمير على أحدهما ، ثم انقلب كونه للثاني ، كقوله تعالى . ﴿ وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، فأعاد الضمير للصلاة لأنها أقرب .

(٢) سورة المائدة ١١٧

(٤) سورة الإخلاص ١

(٦) سورة البقرة ٢٥

(٨) سورة البقرة ٤٥

(١) سورة الأنفال ٣٢

(٣) سورة السكهف ٣٩

(٥) سورة الجن ١٩

(٧) سورة النساء ١٣٥

وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ﴾<sup>(١)</sup> والأصل: «قدرهما» لكن اكتفى برجوع الضمير للقمر لوجهين: قربه من الضمير، وكونه هو الذي يعلم به المشهور، ويكون به حسابها.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، أعاد الضمير على الفضة لقربها.

ويحوز أن يكون إلى السكنوز، وهو يشملها.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾<sup>(٣)</sup>، أراد يرضوهما، نفخ الرسول بالمائد، لأنه هو داعي العباد إلى الله، وحجته عليهم، والمخاطب لهم شفاها بأمره ونهييه، وذكر الله تعالى في الآية تعظيما، والمعنى تام بذكر الرسول وحده، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، فذكر الله تعظيما، والمعنى تام بذكر رسوله.

ومثله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا أَعْتُهُ﴾<sup>(٥)</sup>. وجعل منه ابن الأنباري: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيثًا﴾<sup>(٦)</sup> أعاد الضمير للإثم، لقربه، ويحوز رجوعه إلى الخطيئة والإثم على لفظها، بتأويل: ومن يكسب إثمًا ثم يرم به.

وقال ابن الأنباري: ولم يؤثر الأول بالمائد في القرآن كله إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾<sup>(٧)</sup>، معناه «إليهما»، نفخ التجارة بالمائد، لأنها كانت سبب الانفضاض عنه، وهو يختب.

قال: فأما كلام العرب فإنها تارة تؤثر الثاني بالمائد وتارة الأول، فقول: إن عبدك وجاريك عاقلة، وإن عبدك وجاريك عاقل.

(٢) سورة التوبة ٣٤

(٤) سورة الأنفال ٢٠

(٦) سورة الجمعة ١١

(١) سورة يونس ٥

(٣) سورة النور ٤٨

(٥) سورة النساء ١١٢

قلت : ليس من هذا قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا اتَّخَذُوا آلِهَتَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> وقوله : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا ﴾<sup>(٢)</sup> لأن الإخبار عن أحدهما لوجود لفظه ، أو هي لإثبات أحد المذكورين ، فمن جملة نظير هذا فلم يُصِبْ ، إلا أن يدعى أن « أو » بمعنى الواو .

وفى هاتين الآيتين لطيفة ، وهى أن الكلام لما اقتضى إعادة الضمير على أحدهما ، أعاده في الآية الأولى على التجارة ، وإن كانت أبعد ومؤنثة ، لأنها أجذب لقلوب العباد عن طاعة الله من اللهو ، بدليل أن المشتغلين بها أكثر من اللهو ، ولأنها أكثر نفعا من اللهو . أو لأنها كانت أصلا واللهو تبعها ، لأنه ضُرب بالطبل لقدمها على ما عرف من تفسير<sup>(٣)</sup> الآية . وأعاده في الآية الثانية على الإنم ، رعاية لمرتبة القرب والتذكر .

\*\*\*

الخامس : قد يذكر شيخان ، ويعود الضمير جمعا ؛ لأن الاثنين جُمع في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا لِيَحْكُمَهُمْ شَاهِدِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، يعنى حكم سليمان وداود . وقوله : ﴿ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فأوقع « أولئك » وهو جمع ، على عائشة وصفوان بن المطلب .

\*\*\*

البحث السادس : قد يثنى الضمير ويعود على أحد المذكورين ، كقوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾<sup>(٦)</sup> ، قالوا : وإنما يخرج من أحدهما . وقوله : ﴿ نَسِيًا حُوتَهُمَا ﴾<sup>(٧)</sup> ، وإنما نسيه الفتى .

\*\*\*

(٢) سورة النساء ١١٢

(١) سورة الجمعة ١١

(٣) انظر أسباب النزول للواحدي ٣١٩ - ٤٢٠

(٥) سورة النور ٢٦

(٤) سورة الأنبياء ٧٨

(٧) سورة الكهف ٦١

(٦) سورة الرحمن ٢٢

السابع : قد يسمى الضمير متصلاً بشئ وهو لغيره ، كقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا  
الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾<sup>(١)</sup> ، يعنى آدم ، ثم قال : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً﴾<sup>(٢)</sup> ؛  
فهذا لولده ، لأنَّ آدم لم يخلق من نطفة .

ومنه قوله تعالى : ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ، قيل :  
نزلت في ابن حُذافة حين قال للنبي صلى الله عليه وسلم : مَنْ أبى ؟ قال : حذافة ، فكان  
نسبه ، فساء ذلك ، فنزلت : ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ﴾<sup>(٤)</sup> . وقيل : نزلت في الحجج ،  
حين قالوا : أفى كل عام مرة ؟ ثم قال : ﴿وَأِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا﴾ ، يريد : إن تسألوا عن أشياء آخر  
من دينكم بكم إلى علمها حاجة تبدل لكم ، ثم قال : ﴿فَدَسَّأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ،  
أى طلبها ، والسؤال عنها طلب ، فليست الهاء راجعة لأشياء متقدمة ، بل لأشياء آخر  
مفهومة من قوله : ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ﴾<sup>(٥)</sup> ويدل على ما ذكرنا أنه لو كان الضمير  
حائداً على أشياء مذكورة لتعدى إليها بـ «من» لا بنفسه ، ولكنه مفعول مطلق لا مفعول به .  
وقوله تعالى : ﴿هُوَ سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٦)</sup> ، يقادر إلى الذهن أن الضمير في  
قوله : ﴿هُوَ﴾ عائد لإبراهيم ، لأنه أقرب المذكورين ، وهو مشكل لا يستقيم ، لأن  
الضمير في قوله : ﴿وفى هذا﴾ ، راجع للقرآن ، وهو لم يكن في زمن إبراهيم ، ولا هو قاله .  
والصواب أن الضمير راجع إلى الله سبحانه ، يعنى ﴿سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٧)</sup> ، يعنى في  
الكتب المنزلة على الأنبياء قبلكم ، وفى هذا الكتاب الذى أنزل عليكم ، وهو القرآن .  
والعنى : جاهدوا فى الله حق جهاده ، هو اجتباكم ، وهو سماكم للمسلمين من قبل ،  
وفى هذا الكتاب لتكونوا ، أى سماكم وجعلكم مسلمين لشهدوا على الناس يوم القيامة .  
وقوله : ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٨)</sup> ، منصوب بتقدير «اتبعوا» ، لأنَّ هذا

(٢) سورة المائدة ١٠١ ، ١٠٢

(٤) سورة الحج ٧٨ .

(٣) - برهان - رابع

(١) سورة المؤمنون ١٢ ، ١٣

(٣) سورة الحج ٧٨

الناصب نصبه قوله : ﴿ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ ، لأنَّ الجهادَ من ملة إبراهيم .

وفي سورة يس موضعان ، توهم فيهما كثير من الناس :

أحدهما قوله : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا نَمُوتُ وَأَنَّا نَحْيَا وَأَنَّا نَسْخُفُ مِنْهُ الْقَلَمَ فَنَقُولُ زَيْدًا وَأَنَّا نَقُولُ لَهُمْ قُلُوبُكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، قد يتوهم أن الضمير في « هم » راجع إلى الليل والنهار ، بناء على أن أقل الجمع اثنان ، وهو فاسد لوجهين : أحدهما أن النهار ليس مطلقا ، والثاني أن كون أقل الجمع اثنان مذهب مرجوح ، إنما الضمير راجع إلى الكفار الذين يحتج عليهم بالآيات ، و ﴿ مظلومون ﴾ : داخلو الظلام ، كقولك : « مصبحون » و « ممسون » إذا دخلوا في هذه الأشياء .

والثاني قوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، يظن بعضهم أن معناه مثل السموات والأرض ، وهو فاسد لوجهين : أحدهما أنهم ما أنكروا إعادة السموات والأرض حتى يدل على إنكارهم إعادة ما ابتدأها ؛ وإنما أنكروا إعادة أنفسهم ، فكان الضمير راجعا إليهم ، ليتحقق حصول الجواب لهم والرد عليهم .

الثاني لتبين المراد في قوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ بَخَالَةٌ بِيَدِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . فإن قيل : إنما أثبت قدرته على إعادة مثلهم لا على إعادة أنفسهم ، فلا دلالة فيه عليهم .

قلنا : المراد بمثلهم « هم » كافي قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقولهم : مثلي لا يفعل كذا ، أي أنا ، وبديل الآية الأخرى .

وقوله : ﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، قد يتوهم عودُه على الله ، وليس كذلك ،

(٢) سورة يس ٨١

(٤) سورة الشورى ١١

(١) سورة يس ٣٧

(٣) سورة الأحقاف ٣٣

(٥) سورة طاهر ١٠

وإلا لنصب « العمل » كما تقول : قام زيد وعمرأ يضربه ؛ وإنما الفاعل في « يرفعه » عائد إلى العمل ، والماء للسلام .

قال الفارسي في « التذكرة » : المنصوب في ﴿ يَرْفَعُهُ ﴾ عائد للسلام <sup>(١)</sup> ؛ لأن الكلم جمع كلمة ، قال : كلم كالشجر ، في أنه قد وُصف بالمفرد في قوله : ﴿ مِنْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وكذلك وصف الكلم بالطيب ، ولو كان الضمير المنصوب في ﴿ يرفعه ﴾ عائد إلى « العمل » لكان منصوباً في هذا الوجه . وما جاء التنزيل عليه ، من نحو . ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعْدَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ <sup>(٣)</sup> . والضمير المرفوع في ﴿ يَرْفَعُهُ ﴾ عائد إلى العمل ، فلذلك ارتفع العمل ، ولم يحمل على قوله : ﴿ بصعد ﴾ ويضمير له فعل ناصب ، كما أضمرت لقوله : ﴿ والظالمين ﴾ ، والمعنى : يُرفع العمل الصالح الكلم الطيب ، ومعنى « يرفع العمل » أنه لا يحبط ثوابه فيرفع لصاحبه ، ويثاب عليه ، وليس كالعمل السيئ الذي يقع معه الإحباط ، فلا يرفع إلى الله سبحانه .

\*\*\*

الثامن : إذا اجتمع ضمائر ، بحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف ، ولهذا لما جاوز بعضهم في قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ ﴾ . . . الخ أن الضمير في ﴿ فَأَقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، للتابوت وما بعده ، وما قبله لموسى عابه الزمخشري ، وجعله تنافرا ومخرجاً للقرآن عن إيجازه ، فقال : <sup>(٥)</sup> والضمائر كلها راجعة إلى موسى ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة لما يؤدى إليه من تنافر النظر .

فإن قلت : المذوف في البحر هو التابوت وكذلك الملقى إلى الساحل !

(١) من قوله في الآية قبلها : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ .

(٢) سورة الدهر ٣١

(٣) سورة يس ٨٠

(٤) السكشاف ٣ : ٤٩

(٥) سورة طه ٣٩

قلت : ما شرك لوجعت<sup>(١)</sup> للقدوف واللقى إلى الساحل هو موسى في جوف التابوت ، حتى لا تفرق الضائر فيتنافر عليك النظم الذى هو قوام<sup>(٢)</sup> إعجاز القرآن ، [والقانون الذى وقع عليه التصدى ]<sup>(٣)</sup> ومراعاته أهم ما يجب على المفسر . انتهى ولا مزيد على حسنه . وقال فى قوله : ﴿ لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُؤْمِرُوهُ وَتُقَرِّوهُ وَتُسَبِّحُوهُ ﴾<sup>(٤)</sup> : الضائر لله عز وجل ، والمراد بتمزيق الله تمزيق دينه<sup>(٥)</sup> ورسوله . ومن فرق الضائر فقد أبعد . أى فقد قيل إنها لارسل إلا الأخير ؛ لكن قد يقتضى المعنى التخالف ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾<sup>(٦)</sup> ، الماء والليم فى « فيهم » لأصحاب الكهف ، والماء والليم فى « منهم » . لليهود قاله ثعلب والمبرد .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> بـمد قوله : ﴿ لِمَا سُلْطَانَهُ ﴾<sup>(٨)</sup> .

وقوله : ﴿ وَمَا بَلَّغُوا مِثْرًا مَا آتَيْنَاهُمْ ﴾<sup>(٩)</sup> .

وقوله : ﴿ وَعَمَرُوها أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا ﴾<sup>(١٠)</sup> ، أى عمروا الأرض الذين كانوا قبل قريش ، أكثر مما عمرتها قريش .

وقوله : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾<sup>(١١)</sup> الآية فيها اثنا عشر ضميرا ، خمسة للنبي صلى الله عليه وسلم وله<sup>(١٢)</sup> . . . والثالث ضمير ﴿ فى العار ﴾ ، لأنه يتعلق باستقرار محذوف ،

- |                      |  |
|----------------------|--|
| (١) الكشاف : « قلت » | (٢) الكشاف : « أم الإعجاز » .              |
| (٣) م : « نبيه »     | (٤) سورة الفتح ٩                           |
| (٥) الكشاف ٤ : ٢٦٥   | (٦) سورة الكهف ٢٢                          |
| (٧) سورة المؤمنون ٥٩ | (٨) سورة النحل ١٠٠                         |
| (٩) سورة سبأ ٤٥      | (١٠) سورة الروم ٩                          |
| (١١) سورة التوبة ٤٠  | (١٢) كذا فى الأصول ، وفى الكلام سقطت وغبوض |



فيحتمل ضميراً، والرابع (صَاحِبُهُ)، والخامس (لَا تَحْزَنَ)، والسادس (معنا)، والسابع في (عليه) على قول الأكثر فيما نقله السهيلي؛ لأن السكينة على النبي صلى الله عليه وسلم دائماً لأنه كان قد علم أنه لا يضره شيء، إذ كان خروجه بأمر الله.

وأما قوله: ﴿ثُمَّ أُنْزِلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾<sup>(١)</sup>، فالسكينة نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين، لأنه خاف على المسلمين ولم يخف على نفسه، فنزلت عليه السكينة من أجلهم لامن أجله.

وأما قوله تعالى: ﴿فَأَنسَأُ الشَّيْطَانَ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، قيل: الضميران عائشان على يوسف، قال للتأجبي: ذكر الملك بأمرى.

ورجح ابن السيد هذا لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾<sup>(٣)</sup> أى بعد حين.

وفي قراءة ابن عامر بعد «أمة» بالتخفيف، أى نسيان؛ وإلا لم يكن ليذكر تذكر الفتى بعد النسيان. والذكر على هذا يحتمل وجهين: أن يكون بمعنى التذكير، ويكون مصدرًا ذكرته ذكرًا، فالتقدير: فأنسأ الشيطان ذكره عند ربه، فأضاف الذكر إلى الرب، وهو في الحقيقة مضاف إلى ضمير يوسف، وجاز ذلك للملاءمة بينهما.

وقد يخالف بين الضامير حذراً من التنافر، كقوله تعالى: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾<sup>(٤)</sup>، كما عاد الضمير على «الاثنى عشر»، ثم قال: ﴿فَلَا تَقْلُؤُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، لما أعاد على «أربعة»، وهو جمع قلة.

وجوز بعضهم عوده على «الاثنى عشر» أيضاً، بل هو الصواب، لأنه لا يجوز أن ينهى عن الظلم في الأربعة ويبيح الظلم في الثمانية؛ بل ترك الظلم في الكل واجب.

(٢) سورة يوسف ٤٢، ٤٥

(١) سورة التوبة ٢٦

(٣) سورة التوبة ٣٦

قلت : لكن يجوز التنصيص على أفضلية الحرم ، فإن الظلم قبيح مطلقا ، وفيه أقبح ، فالظاهر الأول .

\*\*\*

التاسع : قد يسد بسد الضمير أمور :  
منها الإشارة ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾<sup>(١)</sup> .

ومنها الألف واللام ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَمَّا مَنَّ طَمَىٰ . وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْآثَاوَى . وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَهَيَّ النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْآثَاوَى ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ نَحِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرَّسْلَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أي رسلك .  
وقوله : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، أصل الكلام « أجره وصبره » ، ولما كان « المحسنون » جنسا ، و « من يتق ويصبر » واحد تحته ، أغنى عومه من عود الضمير إليه .

وقول الكوفيين : الألف واللام عوض من الضمير .  
قال ابن مالك : وعليه يحمل قوله : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتَعَةٍ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾<sup>(٥)</sup> وزعم الزمخشري<sup>(٦)</sup> أن الأبواب بدل من المستكن في « ممتعة » .  
وهذا تكلف ، فوجب أن تكون « الأبواب » مرتفعة بمفتحة للذكور ، أو بمثله مقدرًا .  
وقد صح أن مفتحة صالح للعمل في الأبواب ، فلا حاجة إلى إبدال أيضا .

(٢) سورة النازعات ٣٧-٤١

(٤) سورة يوسف ٩٠

(١) سورة الإسراء ٣٦

(٣) سورة إبراهيم ٤٤

(٥) سورة ص ٥٠

(٦) الكشاف ٤ : ٧٧ ، وعبارة : « والأبواب بدل من الضمير ، تقديره : مفتحة هي الأبواب »

ومنها الاسم الظاهر ، بأن يكون المقام يقتضى الإضمار فيعدل عنه إلى الظاهر ، وقد سبق الكلام عليه في أبواب التأكيد .

\*\*\*

العاشر : الأصل في الضمير عوده إلى أقرب مذكور ، ولنا أصل آخر ، وهو أنه إذا جاء محض ومضاف إليه ، وذكر بعدها ضمير عاد إلى المضاف ؛ لأنه المحدث عنه دون المضاف إليه ، نحو لقيت غلام زيد فأكرمته ؛ فالضمير للغلام . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ <sup>(١)</sup> .

وعند التعارض راعى ابن حزم والمأوردى الأصل الأول ، قتالا : إن الضمير في قوله : ﴿ أَوَلَمْ نَجْعَلْ لَكُمْ خَيْرًا مِنْ إِبْلِيسَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، يعود على الخنزير دون لجه ، لقربه . وقواه بعض المتأخرين ، لأن الضمير للمضاف دون المضاف إليه ليس بأصل مطرد ، فقد يعود إلى المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وكذا الصفة ، فإنها كما في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وللجمهور أن يقولوا : وكذا عوده للأقرب ليس بمطرد ، فقد يخرج عن الأصل لدليل ، وإذا تمارض الأهلان تساقطا ، ونظر في الترجيح من خارج . بل قد يقال : عوده إلى ما فيه العمل بهما أولى كما يقوله المأوردى : إن الضمير يعود إلى الخنزير ، لأن اللحم موجود فيه .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فأخبر «خاضعين» عن المضاف إليه ، ولو أخبر عن المضاف لقال : «خاضعة» .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَأَطْلِعَ إِلَى آلِهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأُفْطِنُ كَذِبًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فقد عاد

(٢) سورة الأنعام ١٤٥

(٤) سورة يوسف ٤٣

(٦) سورة الأحقاف ٣٥

(١) سورة إبراهيم ٣٤

(٣) سورة النحل ١١٤

(٥) التنازعات ٤٦

الضمير في قول المحققين للمضاف إليه وهو موسى ، والظن بفرعون ، وكأنه ما رأى نفسه قد غلط في الإقرار بالإلهية من قوله : ﴿إِلَّاهُ مُوسَى﴾ استدرك ذلك بقوله هذا .

\*\*\*

الحادى عشر : إذا عطف بـ «أو» وجب إفراد الضمير ، نحو إن جاء زيد أو عمرو فأكرمه ؛ لأن «أو» لأحد الشئتين ، فأما قوله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلَهُ أُولَىٰ بِهِيَما﴾<sup>(١)</sup> قيل : إن «أو» بمعنى الواو . وقيل : بل المعنى أن «يكن الخصمان» ، فإدغام الضمير على المعنى .

وقيل : للتنويع لا للعطف ، وعكس هذا إذا عطف بالواو وجب ثنية الضمير .  
فأما قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرَٰضَوْهُ﴾<sup>(٢)</sup> ، فقد سبق الكلام عليه .

## ملاحظة

قوله : ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾<sup>(٣)</sup> ، أى «وضحى يومها» ؛ فدلّ بالجزء على الكل .

قال الشيخ عز الدين : وإنما أضاف الضحى إلى نهار العشية ؛ لأنه لو أطلقها من غير إضافة لم يحسن التردد ؛ «أو» لأن عشيّة كلّ نهار من الظهر إلى الغروب ، وهو نصف النهار ، وضحاها مقدار ربعه مثلاً ، وهو مقدار نصف العشية فلما أضافه إلى نهارها ، علم تقاربهما ، فحسن التردد . لإفادته التردد بين اللَّبث الطويل والتقصير ، ولو أطلقه لجاز أن يتوهم عشيّة نهار قصير ، وضحى يوم طويل ، فتساوى ذلك الضحى بالعشيّة فلا يحسن التردد بينهما .

(٢) سورة التوبة ٦٢

(١) سورة النساء ١٣٥

(٣) سورة النازعات ٤٦

فإن قيل : كيف يجمع بين قوله : ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ﴾<sup>(١)</sup> ، وهو الجزء اليسير من الزمان ، وبين الضحى والعشية ؟ وكيف حسن التردد ؟  
 فالجواب ، أن هذا الحساب يختلف باختلاف الناس ، فمنهم من يمتدده طويلا ، ومنهم من يحسبه قصيرا ، قال تعالى : ﴿يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾<sup>(٢)</sup> ، ثم قال : ﴿إِذْ يَقُولُ مُثَلِّمُ طَرِيقَةٍ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾<sup>(٣)</sup> .  
 وقد يكون بحسب شدة الأمر وخفته ، و «لبثتم» يحتمل أن يكون في الدنيا ، ويحتمل أن يكون في البرزخ ؛ والأول أظهر .

## فائدة

وقد يتجاوز بحذف الضمير للم به ، كقوله : ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾<sup>(٤)</sup> ، أي بئس ، وهو كثير .  
 ومنه قوله : ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> إلى قوله : ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ إذا جعلناه الخبر ، فالأصل « يتربصن أزواجهن » فوضع الضمير موضع الأزواج لتقدم ذكرهن ، فأغنى عن الضمير .

## فائدة

الضمير لا يكون إلا بعد الظاهر لفظا أو مرتبة ، أو لفظا ومرتبة ، ولا يكون قبل الظاهر لفظا ومرتبة ، إلا في أبواب ضمير الشأن والقصة ، كما سبق ، وباب نعم وبئس ، كقوله تعالى : ﴿فَنِعْمَ آيَاتُ﴾<sup>(٦)</sup> و ﴿سَاءَ مَثَلًا﴾<sup>(٧)</sup> ، والضمير في «رَبَّةٌ رجالا» . وباب الإعمال ، إذا أحملت

(٢) سورة طه ١٠٣

(٤) سورة الفرقان ٤١

(٦) سورة البقرة ٢٧١

(١) سورة الأحقاف ٣٥

(٣) سورة طه ١٠٤

(٥) سورة البقرة ٢٣٤

(٧) سورة الأعراف ١٧٧

الثانى والأول يطلب عمدة ، فذهب سيديويه أنك تضمر فى الأول ، فقول : ضربونى وضربت الزيدى .

## فائدة

الضمير لا يعود إلا على مشاهد محسوس ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾<sup>(١)</sup> ، فضمير « له » عائد على الأمر ، وهو إذ ذاك غير موجود ، فتأويله أنه لما كانت سابقا فى علم الله كونه ، كان بمنزلة المشاهد الموجود ، فصيح عود الضمير إليه .

وقيل : بل يرجع للتضاء ؛ لدلالة « قضى » عليه ، واللام للتعامل بمعنى « من أجل » ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾<sup>(٢)</sup> أى من أجل حبه .

## تاعدة

فيما يتعلق بالسؤال والجواب

الأصل فى الجواب أن يكون مطابقا للسؤال ، إذا كان السؤال متوجها ، وقد يُعَدَّل فى الجواب عما يقتضيه السؤال ، تنبيها على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك ، ويُسمَّيه السكاكى الأسلوب الحكيم .

وقد يحىء الجواب أعم من السؤال للحاجة إليه فى السؤال وأغفله المتكلم .  
وقد يحىء أقص لضرورة الحال .

مثال ما عدل عنه قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾<sup>(١)</sup> فمدل عن الجواب لما قالوا : ما بال الهلال يبدو رقيقاً مثل الخيط ، ثم يزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ ويستوى ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ؟ فأجيبوا بما أجيبوا به ؛ لينتهوا على أن الأهم ما تركوا السؤال عنه .

وكقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفِقُهُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الْبَيْنُ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالسَّائِلِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾<sup>(٢)</sup> سألوهم عما ينفقون ، فأجيبوا ببيان المصروف ؛ تنزيلاً لسؤالهم منزلة سؤال غيره ، لينبه على ما ذكرنا ، ولأنه قد تضمن قوله : ﴿ قُلْ مَا أَنْفِقُهُ مِنْ خَيْرٍ ﴾<sup>(٣)</sup> بيان ما ينفقونه وهو خير ، ثم زيدوا على الجواب بيان للصرف .

ونظيره : ﴿ وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾<sup>(٤)</sup> ، فيكون طابق وزاد . نعم روى عن ابن عباس أنه قال : جاء عمرو بن الجوح - وهو شيخ كبير له مال عظيم - فقال : ماذا أنفق من أموالنا ؟ وأين نضعها ؟ فنزلت ، فعلى هذا ليست الآية مما نحن فيه ، لأن السائل لم يتعلق بغير ما يطلب ، بل أجيب ببعض ما سأل عنه .

وقال ابن القشيري : السؤال الأول كان سؤالاً عن النفقة إلى من تصرف ، ودل عليه الجواب ، والجواب يخرج على وفق السؤال ؛ وأما هذا السؤال الثاني فمن قدر الإنفاق ، ودل عليه الجواب أيضاً .

ومن ذلك أجوبة موسى عليه السلام لفرعون حيث قال فرعون : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾<sup>(٥)</sup> ، لأن « ما » سؤال عن الماهية أو عن الجنس ، ولما كان هذا السؤال خطأ ؛ لأنَّ للسؤال عنه ليس ترى ماهيته فتبين ، ولا جنس له

(٢) سورة البقرة ٢١٥

(٤) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤

(١) سورة البقرة ١٨٩

(٣) سورة ملة ١٧

فَيُذَكِّرُ ، عَدَلَ الكَلِمِ عن مقصود السائل إلى الجواب بما يعرف الصواب عند كيفية الخطأ ؛ ولا يستحق الجريان معه ، فأجابه بالوصف للذنب ، عن الظن المؤدى لمعرفته ، لكنه لما لم يطابق السؤال عنه فرعون لجهله ، واعتقد الجواب خطأ ﴿ قَالَ لَنْ حَوْلَهُ إِلَّا تَسْتَمِعُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، فأجابه الكليم بجواب يعم الجميع ، ويتضمن الإبطال لعين ما يعتقدونه من ربوبية فرعون لهم بقوله : ﴿ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فأجابه بالأغلاظ وهو ذكر الربوبية لكل ما هو من عالمهم نصاً . ولما لم يرم موسى عليه السلام تقطعوا غلظ عليهم في الثالثة ، بقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> فكانته شك في حصول عقلمهم .

فإن قيل : قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾<sup>(٤)</sup> ولم يقل : « عن قتال في الشهر الحرام » ، لأنهم لم يسألوا إلا من أجل القتال فيه ، فكان ذكره أولى !  
قيل : لم يقع السؤال إلا بعد القتال ؛ فكان الاهتمام بالسؤال عن هذا الشهر : هل أبيض فيه القتال ؟ وأعاده بلفظ الظاهر ، ولم يقل : « هو كبير » لِيَعْلَمَ حكم قتال وقع في الشهر الحرام .

وقد يُعَدَّلُ عن الجواب إذا كان السائل قصده التعمت ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾<sup>(٥)</sup> فذكر صاحب الإيضاح<sup>(٦)</sup> في خلق الإنسان : إن اليهود إنما سألوا تعجيزاً وتغليظاً ، إذا كان الروح يقال بالاشتراك على روح الإنسان وجبريل وملاك آخر ، يقال له الروح ، وصنف من الملائكة والقرآن وعيسى ، فقصد اليهود أن يسألوه ، فبأى يسمى أجابهم قالوا ليس هو ، فجاءهم الجواب مجملاً فكان هذا الإجمال كينداً يرسل به كيدهم .

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(١) سورة الشعراء ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ،

(٤) م . الإفصاح ٤ .

(٣) سورة الإسراء ٨٥



وقيل : إنما سألوا عن الروح : هل هي محدثة مخلوقة أم ليست كذلك ؟ فأجابهم ، بأنها من أمر الله ؛ وهو جواب صحيح ، لأنه لا فرق بين أن يقول في الجواب ذلك ، أو يقول : « من أمر ربى » ، لأنه إنما أراد أنها من فعله وخلقه .

وقيل : إنهم سألوه عن الروح الذى هو فى القرآن ، فقد سعى الله القرآن روحا فى مواضع من الكتاب ، وحينئذ فوقع الجواب موقعه ؛ لأنه قال لهم الروح : الذى هو القرآن من أمر ربى ، وما أنزله الله على نبيه ، بحمله دلالة وعلمًا على صدقه ، وليس [ من ]<sup>(١)</sup> فعل الخلقين ، وإنما يدخل فى إمكانهم .

وحكاه الشريف المرتضى فى « الفر »<sup>(٢)</sup> عن الحسن البصرى ، قال : ويقويه قوله بعد هذه الآية : ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، فسكانه قال تعالى : إن القرآن من أمر ربى<sup>(٤)</sup> ولو شاء لرفع .

ومثال الزيادة فى الجواب ، قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَلَكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى قَالَ هِيَ عَصَاىَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأُشْفِى بِهَا كُلِّ غَمَمٍ وَلِىَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى ﴾<sup>(٥)</sup> فإنه عليه السلام ، فهم أن السؤال يقفه أمر عظيم يُحدثه الله فى العصا ، فينبغى أن ينبه لصفاتها ، حتى يظهر له التفاوت بين الحالين .

وكذا قوله : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ : قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظُلُّ لَهَا عَاكِفِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> وحسنه إظهار الابتهاج بعبادتها والاستمرار على مواظبتها ، ليزداد غيظ السائل .

وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ﴾<sup>(٧)</sup> بعد قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا . . . ﴾<sup>(٨)</sup> الآية ، ولولا قصد بسط الكلام ليشاكل ما تقدم ، لقال « ينجىكم الله » .

(١) أمالى المرتضى ١ : ١٢

(١) تكملة من أمالى المرتضى

(٣) سورة الإسراء ٨٦

(٤) فى أمالى المرتضى عن بعض النسخ : « من أمر ربى وفعل » .

(٦) سورة الشعراء ٧٠ ، ٧١

(٥) سورة طه ١٧ ، ١٨

(٨) سورة الأنعام ٦٣

(٧) سورة الأنعام ٦٤

ومثال النقصان منه قوله تعالى ذاكرا عن مشركي مكة: ﴿وَإِذَا تَنَالَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَأَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ۚ﴾ (١) ، أى أنت بقرآن ليس فيه سب آلهتنا ، أو بدله بأن يجعل مكان آية عذاب آية رحمة ، وليس فيه ذكر آلهتنا ، فأمره الله أن يجيبهم على التبديل ، وطوى الجواب عن الاختراع ، قال الزمخشري : لأن التبديل في إمكان البشر ، بخلاف الاختراع ، فإنه ليس في المقدور ، فطوى ذكره للتنبيه على أنه سؤال محال . وذكر غيره أن التبديل قريب من الاختراع ، فلهذا اقتصر على جواب واحد لما . وخطر لي أنه لما كان التبديل أسهل من الاختراع ، وقد نفي إمكان التبديل ، كان الاختراع غير مقدور عليه من طريق أولى .

## فائدة

قيل : أصل الجواب أن يعاد فيه نفس سؤال السائل ، ليكون وفق السائل ، قال الله تعالى : ﴿أَنْتَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ﴾ (٢) ، و « أنا » في جوابه عليه السلام هو « أنت » في سؤالهم .

قال : ﴿أَفَرَأَيْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَفَرَأَيْنَا﴾ (٣) ، فهذا أصله ، ثم إنهم أتوا عوض ذلك بخلاف الجواب اختصارا ؛ وتركوا للتكرار .

وقد يحذف السؤال ثقة بفهم السامع بتقديره ، كقوله تعالى : ﴿قُلْ هَلْ مِنْ

(٢) سورة يوسف ٩٠

(١) سورة يونس ١٥

(٣) سورة آل عمران ٨١

شُرَّكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ <sup>(١)</sup> ، فإنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد ، فتعين أن يكون ﴿ قُلِ اللَّهُ <sup>(٢)</sup> ﴾ جواب سؤال ، كأنهم سألوا لما سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ﴿ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ <sup>(٣)</sup> ﴾ ، فأجابهم الله عز وجل : ﴿ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ <sup>(٤)</sup> ﴾ ، فترك ذكر السؤال .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْخَلْقِ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ <sup>(٥)</sup> ﴾ .

## قَاعِدَةٌ

الأصل : في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال ، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك ، ويحىء ذلك في الجواب اللقذر أيضاً ؛ إلا أن ابن مالك قال في قولك : « من قرأ ؟ » فتقول : زيد ، فإنه من باب حذف الفعل ، على جعل الجواب جملة فعلية . قال : وإنما قدرته كذلك ، لا مبتدأ ، مع احتماله ، جريا على عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها ، قال تعالى : ﴿ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا <sup>(٦)</sup> ﴾ . ومثله : ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَاهُنَّ خَلْقًا مُبِينًا <sup>(٧)</sup> ﴾ ، ﴿ قُلْ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ <sup>(٨)</sup> ﴾ ، فلما أتى بالجملة الفعلية ، مع فوات مشاكلة السؤال ، عُلِمَ أن تقدير الفعل أو لا أولى . انتهى .

ومما رُجِّح به أيضاً تقدير الفعل أنه حيث صرَّح بالجزء الأخير ، صرَّح بالفعل ،

(٢) سورة يونس ٣٥

(٤) سورة الزخرف ٩

(١) سورة يونس ٣٤

(٣) سورة يس ٧٨ ، ٧٩

(٥) سورة المائدة ٤

والتشاكل ليس واجباً؛ بل اللائق كوزيد فاعلاً، أى قرأ زيد أو خبراً، أى القارى زيد، لامبتداً، لأنه مجهول .

بقى أن يقال فى الأولى : التصريح بالفعل أو حذفه ؟ وهل يختلف المعنى فى ذلك ؟  
والجواب : قال ابن يعيش بالتصريح بالفعل أجود .

وليس كما زعم بل الأكثر الحذف ، وأما قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمُْ الطَّيِّبَاتُ ﴾<sup>(١)</sup> ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَهُنَّ الزَّيْرُ الْعَلِيمُ ﴾ ، ﴿ قُلْ يُخْبِئُهَا الَّذِى أَنْشَأَهَا ﴾ ، فكان الشيخ شهاب الدين بن المرحل رحمه الله يجعله من باب ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِىَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾<sup>(٢)</sup> ، من أنهم أجيبوا بغير ما سألوا لتسكتة .

وفيه نظر . وأما المعنى فلا شك أنه يختلف ، فإنه إذا قيل : من جاء ؟ قلت : جاء زيد ، احتمل أن يكون جواباً وأن يكون كلاماً مبتداً . ولو قلت : « زيد » ، كان نصاً فى أنه جواب ، وفى العموم الذى دلت عليه « من » ، وكأنك قلت : الذى جاء زيد ، فيفيد الحصر . وهاتان الفائدتان ، إنما حصَلتا من الحذف .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾<sup>(٣)</sup> ؛ إذ التقدير : للملك الله الواحد ، لحذف المبتداً من الجواب ، إذ المعنى : لا ملك إلا الله .

ومن الحذف قوله تعالى : ﴿ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾<sup>(٦)</sup> .  
ومن الإنبات قوله تعالى : ﴿ قُلْ يُخْبِئُهَا الَّذِى أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾<sup>(٧)</sup> .

(٢) سورة البقرة ١٨٩

(٤) سورة المؤمنین ٨٤

(٦) سورة سبأ ٣٤

(١) سورة المائدة ٤

(٣) سورة غافر ١٦

(٥) سورة الأنعام ١٢

(٧) سورة يس ٧٩

ولعله للتنصيص على الإحياء الذى أنكروه : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ ﴾<sup>(١)</sup> ،  
وقوله : ﴿ خَلَقْنَاهُ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، لأن ظاهر أمرهم أنهم كانوا معطلة ودهرية ،  
فأريد التنصيص على اعترافهم بأنها مخلوقة .  
وقوله : ﴿ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، لأنها استغربت حصول النبأ الذى أسرته .

\*\*\*

وقال ابن الزمكاني في « البرهان » : أطلق النحويون القول بأن « زيدا » فاعل ،  
إذا قلت : « زيد » في جواب « مَنْ قام ؟ » على تقدير قام زيد ، والذي يوجب جماعه علم  
البيان ، أنه مبتدأ لوجهين :

أولها : أنه مطابق للجملة التي هي جواب الجملة المسئول بها في الاسمية ، كوقع التطابق ،  
في قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾<sup>(٤)</sup> في الجملة  
الفعلية ، وإنما لم يقع التطابق في قوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ  
الْأَوَّلِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، لأنهم لو طبقوا أسكانوا مقرين بالإزال ، وهم من الإذعان به  
على تفاوت .

الثاني : أن الابس لم يقع عند السائل إلا فيمن فعل الفعل ، فوجب أن يقدم الفاعل  
في المعنى ، لأنه متعلق بفرض السائل ، وأما الفعل فمعلوم عنده ، ولا حاجة إلى السؤال عنه ،  
فجرى أن يقع في الأخرى التي هي محل التكهلات والفضلات .  
وكذلك : أزيد قام أم عمرو ؟ فالوجه في جوابه أن تقول : زيد قام ، أو عمرو قام .  
وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام في جواب :

(٢) سورة الرخرف ٩

(٤) سورة النحل ٣٠

(١) سورة المؤمنون ٨٦

(٣) سورة النجم ٣

(٥) سورة النحل ٢٤

﴿أَأَنْتَ قُلْتَ هَذَا يَا إِبْرَاهِيمُ؟ قَالَ بَلَى قَوْلُهُ كَبِيرٌ هَذَا﴾<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّ السُّؤَالَ وَقَعَ عَنِ الْفَاعِلِ؛ لَا عَنِ الْفِعْلِ، وَمَعَ ذَلِكَ صَدَّرَ الْجَوَابَ بِالْفِعْلِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَفْهَمُوا عَنْ كَسْرِ الْأَصْنَافِ، بَلْ كَانَ عَنِ الشَّخْصِ الْكَاسِرِ لَهَا.

وَالْجَوَابُ أَنَّ مَا بَعْدَ «بَلَى» لَيْسَ بِجَوَابٍ لِلْهَمْزَةِ، فَإِنَّ «بَلَى» لَا يَصْلَحُ أَنْ يَصْدُرَ بِهَا الْكَلَامُ، وَلِأَنَّ جَوَابَ الْهَمْزَةِ بِنَعْمٍ أَوْ بِلَى. فَالْوَجْهُ أَنْ يُجْعَلَ لِإِخْبَارِهَا مَسْتَأْنَفًا، وَالْجَوَابُ الْحَقِيقِيُّ مُقَدَّرٌ، دَلَّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ، وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ لَقَالَ: «مَا فَعَلْتَهُ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ»، وَإِنَّمَا اخْتَرْنَا تَقْدِيرَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْتَ: يَلْزَمُ عَلَى مَا ذَكَرْتُ أَنْ يَكُونَ الْخَلْفُ وَاقِعًا فِي الْجُمْلَتَيْنِ: الْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا. الْقُدْرَةُ، وَالْمَعْطُوفَةُ الْمَفْهُوظُ بِهَا بَعْدَ «بَلَى».

قُلْتُ: وَإِنَّهُ لَازِمٌ، عَلَى أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: مَا أَنَا فَعَلْتَهُ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا، مَعَ زِيَادَتِهِ بِالْخَلْفِ حَمًّا أَفَادَتِهِ الْجُمْلَةُ الْأُولَى مِنَ التَّمْرِيطِ، إِذْ مَنْطُوقُهَا نَفَى الْفِعْلِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَقْهُومُهَا إِثْبَاتُ حُصُولِ التَّكْسِيرِ مِنْ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: وَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ مَا يَكُونُ مَخْلَصًا عَنِ الْخِلَافِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ فِي التَّمْرِيطِ مَخْلَصًا عَنِ الْكَذْبِ، وَلَمْ يَكُنْ قَصْدُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَنْسَبَ الْفِعْلَ الصَّادِرَ مِنْهُ إِلَى الصَّنَمِ حَقِيقَةً، بَلْ قَصْدُهُ إِثْبَاتُ الْفِعْلِ لِنَفْسِهِ عَلَى طَرِيقِ التَّمْرِيطِ، لِيَحْصَلَ غَرَضُهُ مِنَ التَّبَكُّيَّةِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ مَثْبُتٌ مُعْتَرِفٌ لِنَفْسِهِ بِالْفِعْلِ؛ وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْكَذْبِ فِي شَيْءٍ.

وَالثَّانِي: إِنَّهُ غَضِبَ مِنْ تِلْكَ الْأَصْنَافِ، غَيْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَلَمَّا كَانُوا لَا كَبِيرَ هَا أَشَدَّ تَعْظِيمًا، كَانَ مِنْهُ أَشَدَّ غَضَبًا، فَحَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى تَكْسِيرِهَا، وَذَلِكَ كُلُّهُ حَامِلٌ لِلْقَوْمِ عَلَى الْأَنَفَةِ

أن يبدوه ، فضلا عن أن يَحْصَوْه بزيادة التعظيم ، ومُنْبَهٌ لِمَ على أن المتكسرة متمكن فيها الضَّعْفُ والعجز ، منادى عليها بالثناء ، منساختة عن رِبْقَةِ الدفع ، فضلا عن إيصال الضرر والنفع . وما هذا سبيله حقيق أن ينظر إليه بعين التحقير لا التوقير ، والفعل يُنسَبُ إلى الحامل عليه ، كما ينسب إلى الفاعل والمفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب ؛ إذ لفعل بهذه الأمور تملُّقات وملابسات ، يصحَّ الإسناد إليها على وجه الاستعارة .

الثالث : أنه لما رأى عليه السلام منهم بادرة تعظيم الأكبر ، لكونه أكل من باقى الأصنام ، وعلم أن ما هذا شأنه ، يُصان أن يشترك معه مَنْ دونه في التبجيل والتكبير ، حمّله ذلك على تكسيها ، منبهاً لِمَ على أن الله أغير ، وعلى تحقيق الأكبر أقدر . وحرى أن يخصَّ بالعبادة ؛ فلما كان الكبير هو الحامل على تكسير الصغير ، صحَّت النسبة إليه ، على ما سلف . ولما تبين لِمَ الحق رجّعوا إلى أنفسهم ، فقالوا : إنكم أنتم الظالمون ، إذ وضعتم العبادة بغير موضعها .

وذكر الشيخ عبد القاهر أن السؤال إذا كان ملفوظا به ، قالوا : تركُ الفعل في الجواب والاختصار على الاسم وحده . وإن كان مضمرا ، فوجب التصريح بالفعل لضعف الدلالة عليه ، فتعين أن يلفظ به .

وهو مشكل بقوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . فيمن قرأها بفتح الباء ، كأنه قيل : مَنْ يسبحه ؟ قليل : يسبحه رجال ، ونظيره ضُرب زيد وعمر ، على بناء « ضرب » للمفعول ، نعم الأولى ذكر الفعل لما ذكر ، وعليه يخرج كل ما ورد في القرآن من لفظ « قال » مفصّلا ، غير منطوق به ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا . قَالَ

سَلَامٌ...»<sup>(١)</sup>، كأنه قيل : فسا قال لهم ؟ ﴿ قَالَ أَلَا تَتَأْكُلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ولذلك قالوا : « لا تخف » .

وعلى هذه السياقة تخرج قصة موسى عليه السلام في قوله : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْمَلَائِكِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾<sup>(٣)</sup> إلى قوله : ﴿ إِنْ كُنْتَ مِنْ الصَّادِقِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وعلى هذا كل كلام جاء فيه لفظة « قال » هذا المجيء ، غير أنه يكون في بعض المواضع أوضح ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فإنه لا يخفى أنه جواب لقوله : ﴿ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

ومثله : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> إلى قوله : ﴿ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ﴾<sup>(٨)</sup> .

## فائدة

[ في أن أقل الأمم سؤالاً أمة محمد عليه السلام ]

نُقل عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : ما كان قوم أقل سؤالاً من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، سألوهم عن أربعة عشر حرفاً ، فأجيبوا . قال الإمام : ثمانية منها في البقرة : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي ﴾<sup>(٩)</sup> . ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ

(٢) سورة الناريات ٢٧

(٤) سورة الناريات ٣٢

(٦) سورة يس ١٣ - ٢١

(١) سورة الناريات ٢٤ ، ٢٥

(٣) سورة الشعراء ٢٣ - ٣١

(٥) سورة الناريات ٣١

(٧) سورة البقرة ١٨٦



الْأَهْلَةِ<sup>(١)</sup>، والباقي ستة<sup>(٢)</sup> فيها، والتاسعة: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحْلَلْ لَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> في المائة.  
والعاشرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾<sup>(٤)</sup>.  
الحادية عشر في بنى إسرائيل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾<sup>(٥)</sup>.  
الثاني عشر في الكهف: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ﴾<sup>(٦)</sup>.  
الثالث عشر في طه: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾<sup>(٧)</sup>.  
الرابع عشر في التازعات: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾<sup>(٨)</sup>.  
ولهذه المسألة ترتيب: اثنان منها في شرح البدأ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾<sup>(٩)</sup> فإنه سؤال عن الذات، وقوله: ﴿عَنِ الْأَهْلَةِ﴾<sup>(١٠)</sup>، سؤال عن الصفة.  
واثنان في الآخر في شرح المعاد، وقوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾<sup>(١١)</sup>، وقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾<sup>(١٢)</sup>.

ونظير هذا أنه ورد في القرآن سورتان، أولهما: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾<sup>(١٣)</sup>، في النصف

#### (١) سورة البقرة ١٨٩

(٢) هي آية ٢١٥: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَهْبَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ...﴾.  
وآية ٢١٧: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ...﴾.  
وآية ٢١٩: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخُمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا لَكُمْ كَبِيرٌ...﴾، وفيها أيضا: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ...﴾.

وآية ٢٢٠: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ...﴾.

وآية ٢٢٢: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى...﴾.

(٤) سورة الأنفال ١

(٦) سورة الكهف ٨٣

(٨) سورة التازعات ٤٢

(١٠) سورة الأعراف ١٨٧

(٣) سورة المائة ٤

(٥) سورة الإسراء ٨٥

(٧) سورة طه ١٠٥

(٩) سورة البقرة ١٨٦

(١١) سورة الحج ١

الأول ، وهو السورة الرابعة ، وهي سورة النساء . والثانية في النصف الثاني ، وهي سورة الحج ، ثم ﴿بَيَّأَهَا النَّاسُ﴾ الذى فى الأول ، يشتمل على شرح البدأ ، والذى فى الثانى يشتمل على شرح حال .

فإن قيل : كيف جاء ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ ثلاث مرات بغير واو : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾<sup>(١)</sup> ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْعَامِ وَالنَّعِيرِ﴾<sup>(٣)</sup> ثم جاء ثلاث مرات بالواو : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾<sup>(٥)</sup> ؟

قلنا : لأنَّ سؤالهم عن الحوادث ؛ الأول وقع متفرقا عن الحوادث ، والآخر وقع فى وقت واحد ، فجاء بحرف الجمع دلالة على ذلك .

فإن قيل : كيف جاء : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾<sup>(٦)</sup> ، وعادة السؤال يحىء جوابه فى القرآن بـ «قُلْ» نحو : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحُلُجِّ﴾<sup>(٧)</sup> ونظائره ؟

قيل : حذفت للإشارة إلى أن العبد فى حالة الدعاء مُسْتَعْفٍ عن الوسطة ، وهو دليل على أنه أشرف اللقائات ، فإن الله سبحانه لم يجعل بينه وبين الداعى واسطة ، وفى غير حالة الدعاء تجبىء الوسطة .

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(٤) سورة البقرة ٢٢٠

(٦) سورة البقرة ١٨٦

(١) سورة البقرة ١٨٩

(٣) سورة البقرة ٢١٩

(٥) سورة البقرة ٢٢٢

(٧) سورة البقرة ١٨٩

## الخطاب بالشئ عن اعتقاد الخاطب دون ما في نفس الأمر

- كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائُكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقعت  
إضافة الشريك إلى الله سبحانه على ما كانوا يقولون ؛ لأن القديم سبحانه أثبتته .
- وقوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .
- وقوله : ﴿ ذُنُوبُكَ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ <sup>(٣)</sup> .
- وقوله : ﴿ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى بزعمك واعتقادك .
- وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .
- وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .
- ﴿ قَمِى كَالْجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ <sup>(٧)</sup> .
- ﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، أى أنكم  
لو علمتم قساوة قلوبكم ، قلتم إنها كالجاراة ، أو أنها فوقها فى القسوة ، ولو علمتم سرعة  
الساعة لعلمتم أنه فى سرعة الوقوع كلمح البصر أو هو أقرب عندهم .
- وأرسلناه إلى قوم هم من الكثرة بحيث لو رأيتهم لشككتهم ، وقلتم : مائة ألف  
أو يزيدون عليها .

(٢) سورة البقرة ١٦٥

(٤) سورة هود ٨٧

(٦) سورة الصافات ١٤٧

(٨) سورة النحل ٧٧

(١) سورة الأنعام ٢٢

(٣) سورة الدخان ٤٩

(٥) سورة الحجر ٦

(٧) سورة البقرة ٧٤

وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي قَوِيٌّ كَذَّبُونِ﴾<sup>(١)</sup>، ونحوه، مما كان عند المتكلم، لأنه لا يكون خلافه، فإنه كان على طمع ألا يكون منهم تكذيب.

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>، أى بالنسبة إلى ما يعتاده المخلوقون في أن الإعادة عندهم أهون من البداءة، لأنه أهون بالنسبة إليه سبحانه، فيكون البعث أهون عليه عندكم من الإنشاء.

وحكى الإمام الرازى في مناقب الشافعى<sup>(٣)</sup> قال: معنى الآية «في المبرة عندكم»؛ لأنه لما قال للمدم: «كن» فخرج تاما كاملا بعيينه وأذنيه وسمعه وبصره ومفاصله، فهذا في المبرة أشد من أن يقول لشيء قد كان: «عد إلى ما كنت عليه»، فالمراد من الآية: وهو أهون عليه بحسب غيرتكم؛ لا أن شيئا يكون على الله أهون من شيء آخر.

وقيل: الضير في ﴿عليه﴾ يعود للخلق، لأنه يصاح بهم صيحة فيقومون، وهو أهون من أن يكونوا نطفة ثم علقا ثم مضغا، إلى أن يصيروا رجالا ونساء.

وقوله: ﴿يَسْأَلُهُمُ السَّاجِدُ﴾<sup>(٤)</sup>، أى يأبها العالم السكامل؛ وإنما قالوا هذه تعظيما وتوقيرا منهم له؛ لأن السحر عندهم كان عظيما وصنعة مدوحة.

وقيل: معناه يأبها الذى غلبنا بسحره، كقول العرب: خاصمته نخضمته، أى غلبته بالخصومة، ويحتمل أنهم أرادوا تغييب موسى عليه السلام بالسحر، ولم ينافسهم في مخاطبتهم به، رجاء أن يؤمنوا.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾<sup>(٥)</sup>، جىء بـ «إن» التى للشك وهو واجب، دون «إذ» التى للوجوب، سوفا للكلام على حسب حسابهم أن

(٢) سورة الروم ٢٧

(١) سورة الشعراء ١١٧

(٣) كتاب مناقب الشافعى للإمام الرازى، ذكره صاحب كشف الظنون ١٨٤٠

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٤) سورة الزخرف ٤٩

معارضته فيها لتهمكم ، كما يقوله الواقف بقلبه على مَنْ يباديه . « إن غلبتك » ، وهو يعلم أنه غالبه تهكمًا به .

وقوله تعالى : ﴿ أَقَمْنَ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾<sup>(١)</sup> ، والمراد به « من لا يخلق » الأصنام ، وكان أصله كما لا يخفى ، لأن « ما » لمن لا يعقل بخلاف « من » ، لكن خاطبهم على معتقدهم ؛ لأنهم سموها آلهة ، وعبدوها فأجروها مجرى أولى العلم ، كتوبه للأصنام : ﴿ أَلَهُمْ أَزْجُلُ يَعْمَلُونَ بِهَا أُمَ لَّهُمْ أَيْدٍ . . . ﴾ الآية<sup>(٢)</sup> ، أجرى عليهم ضمير أولى العقل . كذا قيل .

ويرد عليه أنه إذا كان معتقدهم خطأ وضلالة ، فالحكم يقتضى ألا ينزعوا عنه ويُقلعوا ، لا أن يبقوا عليه ؛ إلا أن يقال : الغرض من الخطاب الإيهام ، ولو خاطبهم على خلاف معتقدهم فقال : « كما لا يخلق » ، لاعتقدوا أن المراد به غير الأصنام من الجاد .

وكذا ما ورد من الخطاب بعسى ولمل ؛ فإنها على بابها في الترجى والتوقع ، ولكنه راجع إلى المخاطبين ، قال الخليل وسيبويه في قوله تعالى : ﴿ قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾<sup>(٣)</sup> : اذهب إلى رجائكما وطمعكما ، لعله يتذكر عندكما ، فأما الله تعالى فهو عالم بما فيه أمره ، وما يؤول إليه ؛ لأنه يعلم الشيء قبل أن يكون . وهذا أحسن من قول القراء : إنها تليلية ، أى يتذكر ، لما فيه من إخراج اللفظ عن موضعه .

ومنه التعجب الواقع في كلام الله ، نحو : ﴿ فَمَا أَصْبَرُكُمْ عَلَى النَّارِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، أى هم أهل أن يتعجب منهم ، ومن طول تمسكهم في النار .

(٢) سورة الأعراف ١٩٥

(٤) سورة البقرة ١٧٥

(١) سورة النحل ١٧

(٣) سورة طه ٤٤

ونحوه : ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَنْصِتْ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
ومنه قوله تعالى في نعيم أهل الجنة وشقاء أهل النار : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ  
السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، مع أنهما لا يزولان ، لكن التقييد بالسما والارض ، جرت  
عادة العرب إذا قصدوا الدوام أن يُعَلَّقُوا بهما لجاء الخطاب على ذلك .

### تَنْبِيْهِ [ في التَّهَكُّمِ ]

يَقْرُبُ من هذا التَّهَكُّمِ ، وهو إخراج الكلام على ضِدِّ مقتضى الحال ، كقوله تعالى :  
﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾<sup>(٤)</sup> .  
وجعل بعضهم منه قوله تعالى : ﴿ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ يَمِينٍ وَيَدَايِهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ  
مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، مع العلم بأنه لا يحفظ من أمره الله<sup>(٦)</sup> شيء .

(٢) سورة الكهف ٢٧

(٤) سورة الدخان ٤٩

(٦) م : « من أمره » :

(١) سورة عبس ١٧

(٣) سورة هود ٧

(٥) سورة الرعد ١١

## النَّادِبُ فِي الْخَطَابِ بِإِصْطِفَاءِ الْخَيْرِ إِلَى اللَّهِ

وَأَنَّ السَّكَلَ بِيَدِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، ثُمَّ قَالَ: ﴿غَيْرِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَقُلْ: غَيْرِ الَّذِينَ غَضِبْتَ عَلَيْهِمْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ يَقُلْ: «وَالشَّرُّ»، وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا بِيَدِهِ؛ لَكِنْ اِخْتِصِرَ بِضَافٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِرَادَةً مَحَبَّةٍ وَرِضَا، وَالشَّرُّ لَا يَضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا إِلَى مَفْعُولَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضَافُ إِلَى صِفَاتِهِ وَلَا أَفْعَالِهِ، بَلْ كُلُّهَا كَالِ لَا تَقْصُ فِيهِ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»؛ وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ تَفْسِيرِ مَنْ فَسَّرَهُ: لَا يُقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ.

وَتَأْمَلْ قَوْلَهُ: ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾<sup>(٤)</sup> فَأَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ، حَيْثُ صَرَفَهُ، وَلَمَّا ذَكَرَ السَّجْنَ أَضَافَهُ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾<sup>(٥)</sup> وَإِنْ كَانَ سَبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي سَبَّبَ السَّجْنَ لَهُ، وَأَضَافَ مَا مِنْهُ الرَّحْمَةُ إِلَيْهِ، وَمَا مِنْهُ الشَّدَّةُ إِلَيْهِمْ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾<sup>(٦)</sup> وَلَمْ يَقُلْ: «أَمْرَضَنِي».

وَتَأْمَلْ جَوَابَ الْخِطْبَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا فَعَلَهُ، حَيْثُ قَالَ فِي إِعَابَةِ السَّفِينَةِ: ﴿فَارْزُقُوا﴾<sup>(٧)</sup> وَقَالَ فِي الْغَلَامِ: ﴿فَارْزُقْنَا﴾<sup>(٨)</sup> وَفِي إِقَامَةِ الْجِدَارِ: ﴿فَارْزُقْ رَبَّكَ﴾<sup>(٩)</sup>.

(٢) سورة آل عمران ٢٦

(١) سورة الفاتحة ٢

(٤) سورة الشعراء ٨٠

(٣) سورة يوسف ٣٤، ٣٥

(٥) سورة الكهف ٧٩؛ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْزُقْنَا أَنْ أَعْيَبَهَا﴾.

(٦) سورة الكهف ٨٠، ٨١، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا. فَأَرْزُقْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ﴾.

(٧) سورة الكهف ٨٢، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا﴾.

قال الشيخ صفى الدين بن أبى النصور فى كتاب « فك الأضرار عن عنق الأسمار » : لما أراد ذكر العيب للسفينة نسبته لنفسه أدا مع الربوبية ، فقال : « فأردت » ، ولما كان قتلُ الغلام مشترك الحسب بين الحمود والمذموم ، استتبع نفسه مع الحق ، فقال فى الإخبار بنون الاستتباع ، ليسكون الحمود من الفعل - وهو راحة أبويه المؤمنين من كفره - عائدا على الحق سبحانه ، والمذموم ظاهرا - وهو قتلُ الغلام بنيرحق - عائدا عليه . وفى إقامة الجدار كان خيرا محضا ، فنسبه للحق فقال : « فَأَرَادَ رَبُّكَ » ، ثم بين أن الجميع من حيث العلم التوحيدى من الحق ، بقوله : « وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِى »<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عطية : وإنما أفرد أولا فى الإرادة لأنها لفظ غيب ، وتأدب بأن لم يسند الإرادة فيها إلّا إلى نفسه ، كما تأدب إبراهيم عليه السلام فى قوله : « وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ »<sup>(٢)</sup> ، فأسند الفعل قبل وبعد إلى الله ، وأسند المرض إلى نفسه ، إذ هو معنى نقص ومعاية ، وليس من جنس النعم المتقدمة .

وهذا النوع مطرد فى فصاحة القرآن كثيرا ، ألا ترى إلى تقديم فعل البشر فى قوله تعالى : « فَلَمَّا زَغَرُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ »<sup>(٣)</sup> ١ وتقديم فعل الله فى قوله تعالى : « ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا »<sup>(٤)</sup> ؛ وإنما قال الخضر فى الثانية : « فَأَرَدْنَا » ، لأنه قد أَرَادَهُ اللهُ وأصحابه الصالحون ، وتسكلم فيه فى معنى الخشية على الوالدَيْن ، وتمنى التبديل لهما ؛ وإنما أسند الإرادة فى الثالثة إلى الله تعالى لأنها أمر مستأنف فى الزمن الطويل ، غيب من النيوب ، فحسن إفراد هذا الموضع بذكر الله تعالى .

ومثله قول مؤمنى الجن : « وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَ يَمَنٍ فِي الْأَرْضِ

(٢) سورة الشعراء ٨٠

(٤) سورة التوبة ١١٨

(١) سورة الكهف ٨٢

(٣) سورة الصدف ٥



أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشْدًا<sup>(١)</sup> ، فحذف الفاعل في إرادة الشر تأدبا مع الله، وأضافوا إرادة الرشد إليه .

وقريب من هذا قوله تعالى حاكيا عن يوسف عليه السلام ، في خطابه لما اجتمع أبوه وإخوته : ﴿ إِذْ أَخْرَجْنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ولم يقل : « من الحب » مع أن الخروج منه أعظم من الخروج من السجن .  
وإنما أثر ذكر السجن لوجهين ذكرهما ابن عطية :

أحدهما : أن في ذكر الحب تجديد فعل لإخوته ، وتقريهم بذلك ، وتجديد تلك العوائل .  
والثاني : أنه خرج من الحب إلى الرق ، ومن السجن إلى الملك ، والنعمة هنا أوضح انتهى .

وأيا ولأن بين الحالين بونا من ثلاثة أوجه : قصر للمدة في الحب وطولها في السجن ، وأن الحب كان في حال صفوه ، ولا يعقل فيها للمصيبة ، ولا تؤثر في النفس كتأثيرها في حال الكبر . والثالث أن أمر الحب كان بغير ظلمة لأجل الحسد وأمر السجن كان لعقوبة أمر ديني هو منزله عنه ، وكان أمكن في نفسه . والله أعلم بمراده .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقال : ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فحذف الفاعل عند ذكر الرفث وهو الجماع ، وصرح به عند إحلال العقد .

وقال تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فحذف الفاعل عند ذكر هذه الأمور .

(١) سورة يوسف ١٠٠

(٢) سورة النساء ٢٤

(١) سورة الجن ١٠

(٣) سورة البقرة ١٨٧

(٥) سورة المائدة ٣

وقال: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنزَلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ إِلَّا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَيَا أُولِي الدِّينِ احْسَبُوا﴾<sup>(١)</sup>.

وقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٢)</sup> ونظائر ذلك كثيرة في القرآن .  
وقال السهيلي في كتاب الإعلام في قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾<sup>(٣)</sup> وقال للنبي صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ﴾<sup>(٤)</sup> ، وللكان للشار إليه واحد، قال: ووجه الفرق بين الخطابين أن الأيمن إما مشتق من اليُمن ، وهو البركة ، أو مشارك له في المادة ، فلما حكاها عن موسى في سياق الإنبات أتى بلفظه ، ولما خاطب محمدا صلى الله عليه وسلم في سياق النفي عدل إلى لفظ « الغربي » لثلاث مخططات، فيسلب عنه فيه لفظا مشتقا من اليُمن أو مشاركا في المادة ، رقا بهم في الخطاب ، وإكراما لها . هذا حاصل ما ذكره بمعناه موضح<sup>(٥)</sup> .

وهو أصل عظيم في الأدب في الخطاب .

وقال أيضا في الكتاب المذكور في قوله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ ذَهَبَ مُغَاضِبًا...﴾<sup>(٦)</sup> الآية أضافه هنا إلى « النون » وهو الحوت ، وقال في سورة القلم: ﴿وَلَا تَكُنْ كَهَاجِبِ الْحُوتِ﴾<sup>(٧)</sup> ، وسماء هنا « ذا النون » ، والمعنى واحد ، ولكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الحالين ، وتزليل الكلام في الموضعين ، فإنه حين ذكره في موضع الثناء عليه ، قال ﴿ذَا النُّونِ﴾ ، ولم يقل « صاحب الحوت » ولفظ النون أشرف لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء ، في أوائل السور ، نحو ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾ [وقد قيل : إن هذا قسم بالنون والقلم ، وإن لم يكن قسما ، فقد عظمه بعطف القسم به عليه ، وهو القلم ، وهذا

(٢) سورة البقرة ٢٧٥

(٤) سورة القصص ٤٤

(٦) سورة الأنبياء ٨٧

(١) سورة الأنعام ١٥١

(٣) سورة مريم ٥٢

(٥) التعريف والإعلام ٩٨ ، ٩٩

(٧) سورة ن ٤٨

الاشتراك يشترط هذا الاسم وليس في الاسم<sup>(١)</sup> وليس في اللفظ الآخر [ وهو الحوت ]<sup>(٢)</sup> ما يشرفه .

فالتفت إلى تنزيل الكلام في الآيتين يُلح لك ما أشرت إليه في هذا ، فإن التدبر لإيجاز القرآن واجب مفترض<sup>(٣)</sup> .

وقال الشيخ أبو محمد للرجائي في قوله تعالى : ﴿ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، خاطبه بمقدمة الصدق مواجهة ، ولم يقدم الكذب ، لأنه متى أمكن تحمل الخبر على الصدق لا يُعدّل عنه ، ومتى كان يحتمل ويحتمل ، قدّم الصدق ؛ ثم لم يواجهه بالكذب ، بل أدمجه في جملة الكذابين ، أدبا في الخطاب .

ومثله : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وكذا قوله تعالى عن مؤمن آل فرعون : ﴿ وَإِنْ يَكَازِبَا فَلَيْسَ كَذِيبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾ .

وهذان المثالان من باب إدخاء العنان للخصم ، ليدخل في المقصود باللفظ .

## قَاعِدَةٌ

[ في ذكر الرحمة والعذاب في القرآن ]

من أساليب القرآن : حيث ذكر الرحمة والعذاب ، أن يبدأ بذكر الرحمة ، كقوله

(٢) التنبيه والإعلام ٨٣

(٤) سورة يوسف ٣٦ ، ٢٧

(١) تكملة من كتاب التنبيه والإعلام

(٣) سورة النمل ٢٧

تعالى : ﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ إِن رَّبَّكَ لَدُوٌّ مَّعْفِرَةٌ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٌ ﴾<sup>(٢)</sup> وعلى هذا جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى : « إن رحمتي سبقت غضبي » .

وقد خرج عن هذه القاعدة مواضع اقتضت الحكمة فيها تقديم ذكر العذاب ترويباً وزجراً :

منها : قوله في سورة المائدة : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، لأنها وردت في ذكر قُطَاعِ الطَّرِيقِ وَالْحَارِبِينَ وَالسَّرَاقِ<sup>(٤)</sup> ، فكان المناسب تقديم ذكر العذاب ؛ ولهذا ختم آية السرقة بـ « عزير حكيم » ، وفيه الحكاية المشهورة<sup>(٥)</sup> ، وختمها بالقدرة مبالغة في التهريب ، لأن من توعده قادر على إنفاذ الوعيد ، كما قاله الفقهاء في الإكراه على الكلام ونحوه . ومنها قوله في سورة العنكبوت : ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقَدَّبُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، لأنها في سياق حكاية إنذار إبراهيم لقومه . ومثلها : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ .

(٢) سورة فصلت ٤٣

(١) سورة المائدة ١٨

(٣) سورة المائدة ١٠

(٤) وهو ماورد في الآية ٣٣ قبلها : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ۖ ۝ وَالْآيَةُ ٣٨ : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(٥) هي ما نقله أبو حيان في البحر ٤ : ٤٨٤ : « روى أن بعض الأعراب سمع قارئاً يقرأ ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ۖ ۝ ﴾ إلى آخرها ، وختمها بقوله : « وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » فقال : ما هذا كلام فصيح ؛ فقليله : ليست التلاوة كذلك ؛ وإنما هي : ﴿ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ فقال : يخ ١١ عزفكم فقلع .

(٦) سورة العنكبوت ٦١

قُلْ سِيرُوا<sup>(١)</sup> إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وبعدها: ﴿بِمُعْجِزَيْنَا فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومنها في آخر الأنعام قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>، لأن سورة الأنعام كلها مناظرة للكفار ووعيد لهم، خصوصاً وفي آخرها قبل هذه الآيات ييسر: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ...﴾<sup>(٥)</sup> الآية، وهو تهديد ووعيد إلى قوله: ﴿قُلْ أَعْبُدُوا اللَّهَ أَبْنَى رَبًّا...﴾<sup>(٦)</sup> الآية، وهو تبريع للكفار وإفساد لدينهم إلى قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٧)</sup>، فكان المناسب تقديم ذكر العقاب تهيئاً للكفار، وزجراً لهم عن الكفر والتفرق، وزجراً للخلائق عن الجور في الأحكام.

ومحو ذلك في أواخر الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٨)</sup>؛ لأنها في سياق ذكر معصية أصحاب السبت وتعذيبه إياهم، فتقديم العذاب مناسب.

والفرق بين هذه الآية وآية الأنعام، حيث أتى هنا باللام، فقال: ﴿لَسَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ دون هناك، أن اللام تفيد التوكيد، فأفادت هنا تأكيد سرعة العقاب؛ لأن العقاب المذكور هنا عقاب عاجل، وهو عقاب بني إسرائيل بالذل والثقة وأداء الجزية بعد المسخ، لأنه في سياق قوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾<sup>(٩)</sup>، فتأكيد السرعة أفاد بيان التعجيل، وهو مناسب، بخلاف العقاب المذكور في سورة الأنعام، فإنه آجل، بدليل قوله: ﴿ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ

(٢) سورة العنكبوت ٢٢

(١) سورة العنكبوت ١٩ - ٢٠

(٤) سورة الأنعام ١٥٩

(٣) الأنعام ١٦٥

(٦) سورة الأعراف ١٦٧

(٥) سورة الأنعام ١٦٤

فَيَذُبُّكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿١﴾ ، فاكتمى فيه بأكيد « إن » . ولما اختصت آية الأعراف بزيادة العذاب عاجلاً اختصت بزيادة التأكيد لفظاً بـ « إن » ، وجميع ما في القرآن على هذا اللفظ يناسبه التقديم والتأخير ، وعليه دليلان : أحدهما : تفصيلى ، وهو الاستقراء ، فانظر أى آية شئت تجد فيها مناسبا لذلك ، والثانى : إجمالى وهو أن القرآن كلام أحكم الحكماء ، فيجب أن يكون على مقتضى الحكمة ؛ فوجب اعتباره كذلك . وهذا دليلان عامان فى مضمون هذه الفائدة وغيرها .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ ﴾ (٢) ، ولم يقل : « ذو عقوبة شديدة » ، لأنه إنما قال ذلك نفيًا للاغترار بسعة رحمة الله فى الاجترار على معصيته ؛ وذلك أبلغ فى التهديد ، معناه : لانفرتوا بسعة رحمة الله ، فإنه مع ذلك لا يردُّ عذابه .

ومثله قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّ أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ ﴾ (٣) ، وقد سبقت .

## فائدة

فى الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل

وأن الفعل يدل على التجدد والحدوث ، والاسم على الاستقرار والثبوت ، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر .

فنه قوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبُوهُمْ بِأَسْطِ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ (٤) ، لو قيل « ببسط » لم يؤد

(٢) سورة الأنعام ١٦٤

(٤) سورة الكهف ١٨

(١) الأنعام ١٦٤

(٣) سورة مريم ٤٥

الغرض ؛ لأنه لم يؤخذ بمزاولة السكب البسط ، وأنه يتجدد له شيء بعد شيء ،  
فـ « باسط » أشعر بثبوت الصفة .

وقوله : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، لو قيل « رازقكم » لغات  
ما أفاده الفعل من تجدد الرزق شيئاً بعد شيء ؛ ولهذا جاءت الحال في صورة المضارع ، مع  
أن العامل الذي يفيد ماضٍ ، كقولك : جاء زيد يضرب ، وفي التنزيل : ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ  
عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، إذ المراد أن يريد صورة ماضٍ عليه وقت الجئ ، وأنهم آخذون  
في البكاء يجددونه شيئاً بعد شيء ، وهذا هو سر الإعراض عن اسم الفاعل والفعل ،  
إلى صريح الفعل والمصدر .

ومن هذا يعرف لم قيل : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ولم يقل « المنفقين » في غير  
موضع ؟ وقيل كثيراً : « المؤمنون » و « المتقون » ؛ لأن حقيقة النفقة أمر فعلي شأنه  
الانقطاع والتجدد ، بخلاف الإيمان فإن له حقيقة تقوم بالقلب يدوم مقتضاها ، وإن غفل  
عنها ، وكذلك التقوى والإسلام ، والصبر والشكر ، والمهدي والضلال ، والعمى  
والبصر ، فعناها ، أو معنى وصف الجارحة كل هذه لها مسميات حقيقية أو مجازية تستمر ،  
وآثار تتجدد وتنقطع ، فجاءت بالاستعمالين ؛ إلا أن لسكل محل ما يليق به ، فحيث يراد  
تجدد حقائقها أو آثارها فالأفعال ، وحيث يراد ثبوت الانصاف بها فالأسماء . وربما بولغ  
في الفعل فجاء تارة بالصيغة الاسمية ، كالجاهدين والمهاجرين والمؤمنين ؛ لأنه للشان  
والصفة ، هذا مع أن لها في القلوب أصولاً ، وله ببعض معانيها التصاق قوى هذا التركيب ،  
إذ القلب فيه جهاد لخواطر الرديئة ، والأخلاق الدنيئة ، وعقد على فعل المهاجرة ، كما فيه  
عقد على الوفاء بالمعهد . وحيث يستمر المعاهد عليه إلى غير ذلك .

(٢) سورة يوسف ١٦

(١) سورة فاطر ٣

(٣) سورة البقرة ٢٧٤

وانظر هنا إلى لطيفة ؛ وهو أن ما كان من شأنه ألا يفعل إلا مجازاة ، وليس من شأنه أن يذكر الاتصاف به ، لم يأت إلا في تراكيب الأفعال ، كقوله تعالى : ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ السَّالِّينَ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال : ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُادِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْدِيكِ الْقُرْصَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فإن الإهلاك نوع اقتدار بآتين ، مع أن جنسه مقضى به على السكل ؛ عاين وسافلين ؛ لا كالأضلال الذي جرى مجرى العصيان .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، لأن البصر صفة لازمة للعتى ، وعين الشيطان ربما حجب ، فإذا تذكر رأى المذكور ، ولو قيل : « يبصرون » ، لأنبا عن تجدد واكتساب فعل لا عود صفة .

وقوله : ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾<sup>(٦)</sup> ، أتى بالماضى فى « خلق » ، لأن خلقه مفروغ منه ، وأتى بالقاء دون الواو ، لأنه كالجواب ؛ إذ من صور المتى ، قادر على أن يصيره ذا هدى ؛ وهو للحصر ، لأنهم كانوا يزعمون أن آلهتهم تهديهم ، ثم قال : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾<sup>(٧)</sup> ، فأتى بالمضارع لبيان تجدد الإطعام والسقيا ، وجاءت الواو دون القاء ، لأنهم كانوا لا يفرقون بين اللطم والساقى ، ويعلمون أنهم من مكان واحد ، وإن كانوا يعلمون أنه من إله ، وأتى بـ « هو » لرفع ذلك ، ودخلت القاء فى ﴿ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ ، لأنه جواب ، ولم يقل : « إذا مرضت فهو يشفين » إذ يفوت ما هو موضوع لإفادة

(٢) سورة الحج ٥٤

(١) سورة إبراهيم ٢٧

(٤) سورة القصص ٥٩

(٣) سورة الرعد ٧

(٦) سورة الشعراء ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠

(٥) سورة الأعراف ٢٠١



التعقيب ، ويذهب الضمير المعطى معنى الحصر ، ولم يكونوا منكرين الموت من الله ، وإنما أنكروا البعث ، فدخلت « ثم » لتراخى ما بين الإمامة والإحياء .

وقوله تعالى : ﴿ أَدْعُوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> لأن الفعل الماضى يحتمل هذا الحكم دائماً ووقتاً دون وقت ، فلما قال : ﴿ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ، أى سكوتكم عنهم أبدا ودعائكم لإمام واحد ، لأن « صامتون » ، فيه مراعاة للفواصل ، فهو أنصح ، وللتمكن من تطريفه بحرف المد واللين ، وهو للطبع أنسب من صمتهم ، وصلاً ووقفاً .

وفيه وجه آخر ، وهو أن أحد القسمين موازن للآخر ، فيدل على أن المعنى : « أنتم داعون لهم دائماً أم أنتم صامتون » .

فإن قيل : لم لا يعكس ؟

قلنا : لأن الموصوف الحاضر والمستقبل ، لا الماضى ؛ لأن قبله : ﴿ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والكلام بآخره ، فالحكم به قد يرجع .

وقوله تعالى : ﴿ أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ولم يقل : « أم لعبت » ؛ لأن العاقل لا يمكن أن يلعب بمثل ما جاء به ظاهراً ، وإنما يكون ذلك أحد رجلين ؛ إما محقق وإما مستمر على هو الصبا وغى الشباب ، فيكون اللاعب من شأنه حتى يصدر عنه مثل ذلك ، ولو قال : « أم لعبت » لم يعط هذا .

وقوله تعالى حاكياً عن المنافقين : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، يريدون أحدتنا الإيمان ، وأعرضنا عن الكفر ، ليروح ذلك خلافاً منهم ، كما أخبر تعالى عنهم فى قوله : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(٢) - سورة الأعراف ١٩٣

(١) سورة الأعراف ١٩٣

(٤) سورة البقرة ٨ ، ٩

(٣) سورة الأنبياء ٥٥

وجاءت الاسمية في الرد عليهم بقوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> لأنه أبلغ من نفى الفعل ، إذ يقتضى إخراج أنفسهم وذواتهم عن أن يكونوا طائفة من طوائف المؤمنين ، وينطوى تحته على سبيل القطع نفى بما أثبتوا لأنفسهم من الدعوى السكاذبة ، على طريقة : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، مبالغة في تكذيبهم ، ولذلك أجبوا بالباء ، وكلامهم في هذا - كما قيل : \* خلى من المعنى ولكن مفرق \* .

وإذا قيل : « أنا مؤمن » أبلغ من « آمن » ، ونفى الأبلغ لا يستلزم نفى مادونه ، وما حقيقة إخراج ذاتهم من جنس المؤمنين لم يرجع في البيان إلا على عى أو ترويح ، ولكن ذم الله تعالى طائفة تقول « آمنا » ، وهى حالة القول ليست بمؤمنة ، بيناك لأن هذا القول إنما صدر عنها ادعاء ، بحضور الإيمان حالة القول ، والانتظام بذلك في سلك المتصفين بهذه الصفة ، وهم ليسوا كذلك ؛ فإذا ذمهم الله شمل الذم أن يكونوا آمنوا يومئذ تمخلوا ، وأن يكونوا ما آمنوا قط من طريق الأولى والتعميم قطع ، وأعلم به أن ذلك حكم من ادعى هذا الدعوى على هذه الحال ، وبين أن هذا القول إنما قصدوا به التوهم ، بقوله : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> ولو قال : وما آمنوا ، لم يفد إلا نفيه عنهم في الماضي ، ولم يفد ذمهم إن كانوا آمنوا ثم ارتدوا ؛ وهذا أفاد نفيه في الحال ، وذمهم بكل حال ، ولأن ما فيه « مؤمنين » أحسن من « آمنوا » لوجود التمسكين بالمد ؛ والوقف عقبه على حرف له موقف .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرِجِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، دون « يخرجون » فليل ما سبق . وقيل استوى هنا « يخرجون » و « خارجين » في إفادة المعنى ، واختير الاسم لخلفته وأصالته .

(٢) سورة المائدة ٣٧

(٤) سورة الحجر ٤٨

(١) سورة البقرة ٨

(٣) سورة البقرة ٩

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> يخبرون عن أنفسهم بالثبات على الإيمان بهم .  
ومنه قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْخَلَىٰ مِنَ الْيَمِينِ وَيَخْرِجُ الْيَمِينِ مِنَ الْخَلَىٰ ﴾<sup>(٢)</sup> ،  
قال الإمام غفر الدين الرازي : لأن الاعتناء بشأن إخراج الخي من اليمين لما كان أشد أذى بالمضارع ، ليدل على التجدد ، كما في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

### تَسْبِيْهِ

مضمرة الفعل كظهره في إفادة الحدث ، ومن هذه القاعدة قالوا : إن سلام الخليل عليه السلام أبلغ من سلام الملائكة ، حيث قال : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾<sup>(٤)</sup> : فإن نصب ﴿ سلاماً ﴾ إنما يكون على إرادة الفعل ، أى سلمنا سلاما ، وهذه العبارة مؤذنة بحدوث التسليم منهم ، إذ الفعل تأخر عن وجود الفاعل ، بخلاف سلام إبراهيم ، فإنه مرفوع بالابتداء ، فاقضى الثبوت على الإطلاق ، وهو أولى بما يعرض له الثبوت ، فكأنه قصد أن يحميهم بأحسن مما حيوه به ، اقتداء بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّيْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾<sup>(٥)</sup> .

وذكروا فيه أوجها أخرى تليق بقاعدة الفلاسفة في تفضيل الملائكة على البشر ، وهو أن السلام دعاء بالسلمة من كل نقص ، وكل البشر تدريجي ، فناسب الفعل ، وكمال الملائكة مقارن لوجودها على الدوام ، فكان أحق بالاسم الدال على الثبوت .

قيل : وهو غلط ، لأن الفعل المنشأ هو تسليمهم ، أما السلام المدعو به فليس في موضوعه تعرض للتدرج ، وسلامه أيضاً منشأ فعل ، ولا يتعرض للتدرج ، غير أن سلامه لم يبدل بوضعه

(٢) سورة الروم ١٩

(٤) سورة هود ٦٩

(١) سورة البقرة ١٤

(٣) سورة البقرة ١٥

(٥) سورة النساء ٨٦

النفوى وقوع إنشائه ، ثم لو كان هذا المعنى معتبرا لشرع السلام بيننا بالنصب دون الرفع .

### تَسْبِيْهِ

هذا الذى ذكرناه من دلالة الاسم على الثبوت ، والفعل على التجدد والحدوث ؛ هو المشهور عند البيانين ؛ وأنكر أبو اللطف بن عميرة فى كتاب « التويهات »<sup>(١)</sup> على كتاب التبيان « لابن الزملى كفى ، قال : هذا رأى غريب ، ولا مسند له نعله ، إلا أن يكون قد سمع أن فى قوله<sup>(٢)</sup> : أن يفعل وأن يفعل هذا المعنى من التجدد ، فظن أنه الفعل القسم للأسماء ، فغلط . ثم قوله : الاسم يثبت للمعنى لشيء عجيب ، وأكثر الأسماء دلالتها على معانيها فقط ، وإنما ذاك فى الأسماء المشتقة ؛ ثم كيف يفعل بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّا نَكْنُكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّا نَكْنُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله فى هذه السورة بعينها : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ؟

وقال ابن النير : طريقة العرب تدبيج الكلام وتلويحه ومجىء الفعلية تارة ، والاسمية أخرى ، من غير تكلف لما ذكره ، وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الأقوياء الخالص ، اعتمادا على أن المقصود الحاصل بدون التأكيد ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾<sup>(٥)</sup> ، ولا شيء بعد ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقد جاء التأكيد فى كلام المناقنين فقال : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> .

(١) كتاب التبيان فى علم البيان ؛ للشيخ عبد الواحد بن عبد الكريم المعروف بابن الزملى ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ، وقال : « وعليه كتاب للشيخ أبي اللطف أحمد بن عبد الله الخزومى ؛ سماه التنيهاً على ما فى التبيان من التويهات »

(٣) سورة المؤمنين ١٥ ، ١٦ ، ٥٧ ، ٥٨

(٥) سورة البقرة ٢٨٥

(٢) م : « قوله »

(٤) سورة آل عمران ٥٣

(٦) سورة البقرة ١١

## تَعَادَة

[ في قوله تعالى : مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ونحوها ]

جاء في التنزيل في موضع : ﴿ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، وفي موضع ﴿ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ .

والأول : جاء في تسعة مواضع : أحدها في الرحمن : ﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

والثاني : في أربع مواضع ، أولها في يونس : ﴿ أَلَا إِنَّ اللَّهَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وجاء قوله تعالى : ﴿ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ في أحد عشر موضعا ، أولها في البقرة ﴿ سُبْحَانَكَ بَلِّغْنَا لَكَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلِّ لَهْ فَأَتَيْنَاكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وجاء قوله : ﴿ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ في ثمانية وعشرين موضعا ، أولها في آية الكرسي <sup>(٤)</sup> .

قال بعضهم : وتأملت هذه المواضع ، فوجدت أنه حيث قصد التنصيص على الأفراد ذكر للوصول والظرف ، ألا ترى إلى المقصود في سورة يونس <sup>(٥)</sup> ، من نفى الشركاء الذين اتخذوهم في الأرض ، وإلى المقصود في آية الكرسي في إحاطة الملك <sup>(٦)</sup> .

(٢) سورة يونس ٦٦

(١) سورة الرحمن ٢٩

(٤) سورة البقرة ٢٥٥

(٣) سورة البقرة ١١٦

(٥) وهو قوله تعالى في الآية ٦٦ ﴿ أَلَا إِنَّ اللَّهَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ، وَمَا يَنْبِغُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ . . . ﴾ .

(٦) وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ . ﴾

وحيث قصد أمر آخر لم يذكر الموصول ، إلا مرة واحدة إشارة إلى قصد الجنس وللإهتمام<sup>(١)</sup> بما هو المقصود في تلك الآية ، ألا ترى إلى سورة الرحمن المقصود منها علو قدرة الله تعالى وعلمه ، وشأنه وكونه سئولا ، ولم يقصد أفراد السائلين .  
فتأمل هذا الموضع !

## قاعدة

[ في قوله تعالى : « فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا » ونحوها ]

قد يكون نحو هذا اللفظ في القرآن ، كقوله تعالى : « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا »<sup>(٢)</sup> « فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ »<sup>(٣)</sup> « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا »<sup>(٤)</sup> « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ ... »<sup>(٥)</sup> إلى غير ذلك .  
والفلسرون<sup>(٦)</sup> على أن هذا الاستقهام معناه التفي فحينئذ ، فهو خبر ، وإذا كان خبرا فتوهم بعض الناس أنه إذا أخذت هذه الآيات على ظواهرها أدّى إلى التناقض<sup>(٧)</sup> ، لأنه يقال : لا أحد أظلم ممن منع مساجد الله ، ولا أحد أظلم ممن افتري على الله كذبا ، ولا أحد أظلم ممن ذكر بآيات الله فأعرض عنها .

واختلف للفلسرون<sup>(٨)</sup> في الجواب عن هذا السؤال على طرق :

\*\*\*

أحدها : تخصيص كل واحد في هذه المواضع بمعنى صلته ، فكأنه قال : لا أحد من المانعين أظلم ممن منع مساجد الله ، ولا أحد من المفتريين أظلم ممن افتري على الله

(١) م : « والاهتمام »

(٢) سورة الأنعام ٩٣

(٣) سورة الزمر ٣٢

(٤) سورة السجدة ٢٢

(٥) سورة البقرة ١١٤

(٦) نقله عن أبي حيان في البحر ٣٥٧ : وما بعدها

مع تصرف في العبارة .

(٧) البحر : « سبق ذهنه إلى التناقض فيها » .

(٨) المصدر السابق .

كذبا ، وكذلك باقيها ، وإذا تخصص (١) بالصلات زال عنه (٢) التناقض .

\*\*\*

الثاني : أن التخصص بالنسبة (٣) إلى السبق لما لم يستيق أحدٌ إلى مثله ، حُكِّم عليهم بأنهم أظلمُ ممن جاء بعدهم سالكا طريقهم ، وهذا يشول معناه إلى السبق في اللامعية ، والافتراضية (٤) .

\*\*\*

الثالث : - وادعى الشيخ أبو حيان الصواب - ونفى الأظلمية لا يستدعي نفي الظالمية ، لأن نفي التقيّد لا يدلُّ على نفي المطلق ، فلو قلت : مافى الدار رجل ظريف ، لم يدلّ ذلك على نفي مطلق رجل ، وإذا لم يدلّ على نفي الظالمية لم يلزم التناقض (٥) لأن فيها إثبات التسوية في الأظلمية ، وإذا ثبتت التسوية في الأظلمية لم يكن أحدٌ ممن وصف بذلك يزيد على الآخر ، لأنهم يتساوون في الأظلمية ، وصار المعنى : لأحد أظلمُ ممن افترى وعن كذب ومحوها ، ولا إشكال في تساوى هؤلاء في الأظلمية ، ولا يدلّ على أن أحد هؤلاء أظلمُ من الآخر ، كما أنك إذا قلت : لأحد أفعه [ من زيد وعمر وخالد ، لا يدلّ على أن أحدهم أفعه من الآخر ، بل نفي أن يكون أحدهم أفعه ] (٦) منهم .

لا يقال : إن من منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها ولم يفتر على الله كذبا أقلُّ ظلما ممن جمّع بينهما ، فلا يكون مساويا في الأظلمية ! لأنا نقول : هذه الآيات كلّها إمامها في الكفّار ، فهم متساوون في الأظلمية ، وإن اختلفت طرق الأظلمية ، فهي كلّها صائرة إلى الكفر ، وهو شيء واحد ، لا يمكن فيه الزيادة بالنسبة لإفراد من

(١) البحر : « فإذا تخصصت بالصلات »

(٢) البحر : « عنده »

(٣) البحر : « يكون النسبة »

(٤) قال أبو حيان بعد أن أورد هذين

الوجهين : « وهذا كله بعد عن مدلول الكلام ووضعه العربي ، وعجمة في اللسان يتبعها استعجام المعنى » .

(٥) البحر : « لم يكن تناقضا »

(٦) تكملة من البحر .

انصف به ، وإنّا تمكن الزيادة في الظلم بالنسبة لهم ، وللعصاة المؤمنين ، بجماع ما اشتركوا فيه من الخالفة ، فنقول : الكافر أظلم من المؤمن ، وقول : لا أحد أظلم من الكافر ؛ ومعناه أن ظلم الكافر يزيد على ظلم غيره . انتهى .

وقال بعض مشايخنا : لم يدع القائل نفي الظلمة ، فيقيم الشيخ الدليل على ثبوتها ، وإنما دعواه أن « ومن أظلم ممن منع مثلاً » ، والفرض أن الأظلمية نابعة لغير ما انصف بهذا الوصف ، وإذا كان كذلك حصل التعارض ، ولا بد من الجمع بينهما . وطريقه التخصيص ، فيتعين القول به .

وقول الشيخ : إن المعنى « لا أحد أظلم ممن منع ومن ذكر » صحيح ، ولكن لم يستفد ذلك إلا من جهة التخصيص ، لأن الأفراد للنفي عنها الأظلمية في آية ، أثبتت لبعضها الأظلمية أيضاً في آية أخرى ، وهكذا بالنسبة إلى بقية الآيات الوارد فيها ذلك . وكلام الشيخ يقتضى أن ذلك استفيد لا بطريق التخصيص ، بل بطريق أن الآيات المتضمنة لهذا الحكم في آية واحدة . وإذا تقرر ذلك ، علمت أن كل آية خصت بأخرى ، ولا حاجة إلى القول بالتخصيص بالصّلات ، ولا بالسبق .

\*\*\*

الرابع : طريقة بعض المتأخرين ، فقال : متى قدرنا : « لا أحد أظلم » ، لزم أحد الأمرين : إمّا استواء الكل في الظلم ، وأن المقصود نفي الأظلمية من غير المذكور ، لا إثبات الأظلمية له ، وهو خلاف المتبادر إلى الذهن ، وإمّا أن كل واحد أظلم في ذلك النوع . وكلا الأمرين إنما لزم من جعل مدلولها لإثبات الأظلمية للمذكور حقيقة ، أو نفيها عن غيره .

وهنا معنى ثالث ، وهو أمكن في المعنى وسالم عن الاعتراض ، وهو الوقوف مع مدلول



اللفظ من الاستفهام ، والمقصود به أن هذا الأمر عظيم فظيع ، قصدنا بالاستفهام عنه تخييل أنه لا شيء فوقه ، لامتلاء قلب المستفهم عنه بعظمته امتلاء يمنع من ترجيح غيره ، فكأنه مضطر إلى أن يقول : لا أحد أعظم ؛ وتكون دلالة على ذلك استمارة للحقيقة ، فلا يرد كون غيره أعظم منه إن فرض . وكثيرا ما يستعمل هذا في الكلام إذا قصد به التهويل ، فيقال : أي شيء أعظم من هذا إذا قصد إفراط عظمته ؟ ولو قيل للمتكلم بذلك : أنت قلت إنه أعظم الأشياء ، لأبي ذلك . فليتهم هذا المعنى ، فإن الكلام ينظم معه والمعنى عليه .

## تَعَاذُة

[ في الجحد بين الكلامين ]

قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾<sup>(١)</sup> ، قال صاحب<sup>(٢)</sup> « الباقوت » : قال ثعلب والمبرد جميعا : العرب إذا جاءت بين الكلامين يجحدن ، كان الكلام إخبارا ، فمعناه إنما جعلناهم جسدا لا يأكلون الطعام . ومثله : ما سمعت منك ولا أقبل منك مالا . وإذا كان في أول الكلام جحد كان الكلام مجحودا جحدا حقيقيا ، نحو « ما زيد بخارج » ، فإذا جمعت بين جحد في أول الكلام كان أحدهما زائدا ، كقوله : ما ماقت يريد : « ماقت » ، ومثله ما إن قت ، وعليه قوله تعالى : ﴿ فَيَا إِنْ مَسَكْنَاكُمْ فِيهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، في أحد الأقوال .

(١) سورة الأنبياء ٨

(٢) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي

هاشم الطبري المعروف بالزاهد ، وصاحب ثعلب ؛ وله كتاب الباقوت في اللغة ؛ ذكره ابن النسيم في الفهرست

٧٦ والقفطي في إنباه الرواة ٣ : ١٧٥

(٣) سورة الأحقاف ٢٦

## تَعَادُلُ

في ألفاظ يُظنُّ بها الترادف وليست منه

ولهذا وَرَّعَتْ بحسب اللقائات فلا يقوم مرادفها فيما استعمل فيه مقام الآخر ، فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات والقطع بعدم الترادف ما أمكن ؛ فإنَّ للتركيب معنى غير معنى الأفراد ، ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب ؛ وإن اتفقوا على جوازه في الأفراد .

فإنَّ ذلك « الخوف » و « الخشية » ، لا يكادُ اللَّغْوَى يفرق بينهما ، ولا شك أنَّ الخَشْيَةَ أَعْلَى من الخوف ، وهى أشدُّ الخوف ، فإنَّها مأخوذة من قولهم : شجرة خَشِيَّةٌ إذا كانت يابسة وذلك فوات بالكلية ؛ والخوف من قولهم : ناقة خَوْفَاء ؛ إذا كان بها داء ، وذلك نقص وليس فوات ؛ ومن ثَمَّة خُصَّت الخشية بالله تعالى في قوله سبحانه : ﴿ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وفُرقَ بينهما أيضاً ، بأنَّ الخشية تكون من عِظَمِ الخشْيَةِ ، وإن كان الخاشي قوياً ، والخوف يكون من ضعف الخائف ، وإن كان الخوف أمراً يسيراً ، ويدلُّ على ذلك أنَّ الخفاء والشين والياء في تقاليبها تدلُّ على العظمة ؛ قالوا : شيخ للسيد الكبير ، والخيش لما عظم من السكَّان ، والخفاء والواو والفاء في تقاليبها تدلُّ على الضعف ، وانظر إلى الخوف لما فيه من ضعف القوة ، وقال تعالى : ﴿ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ ، فإنَّ الخوف من الله لعظمته ، يخشاه كلُّ أحد كيف كانت حاله ، وسوء الحساب ربما لا يخافه مَنْ كان عالماً بالحساب ، وحاسب نفسه قبل أن يحاسب .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُتْلِكَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقال موسى : ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى لا يكونُ عندك من ضعف نفسك ما تخاف منه من فرعون .  
فلان قيل : وَرَدَّ : ﴿ يَخْأَفُونَ رَبَّهُمْ ﴾ ؟

قيل : الخاشى من الله بالنسبة إلى عظمة الله ضعيفٌ ، فيصح أن يقول : « يخشى ربه » لعظمته ، ويخاف ربه ، أى لضعفه بالنسبة إلى الله تعالى .

وفيه لطيفة ، وهى أن الله تعالى لما ذكر للملائكة وهم أقوياء ذكر صفتهم بين يديه ، فقال : ﴿ يَخْأَفُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فبين أنهم عند الله ضعفاء ، ولما ذكر للؤمنين من الناس وهم ضعفاء لاحاجة إلى بيان ضعفهم ، ذكر ما يدل على عظمة الله تعالى ، فقال : ﴿ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ ، ولما ذكر ضعف للملائكة بالنسبة إلى قوة الله تعالى قال : ﴿ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ ، والمراد فوقية بالعظمة .

\*\*\*

ومن ذلك الشح والبخل ، والشح هو البخل الشديد ؛ و فرق السكرى <sup>(٤)</sup> بين البخل والظن ، بأن الظن أصله أن يكون بالموارى والبخل بالهيئات ، ولهذا يقال : هو ضنين بعمله ، ولا يقال : هو بخيل ، لأن العلم أشبه بالعارية منه بالهيئة ؛ لأن الواهب إذا وهب شيئاً خرج عن ملكه بخلاف العارية ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ولم يقل به « بخيل » .

\*\*\*

(٢) سورة النمل ١٠ من قوله تعالى :

(١) سورة فاطر ٢٨  
﴿ يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَىَّ الْمُرْسَلُونَ ﴾ .

(٣) سورة النحل ٥٠

(٤) هو أبو هلال السكرى فى كتابه الفروق اللغوية .

(٥) سورة التكموير ٢٤

ومن ذلك النبطة واللنافة ، كلاهما عמוד ، قال تعالى : ﴿ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال صلى الله عليه وسلم : « لا حسد إلا في اثنتين » ، وأراد النبطة ، وهي تسمى مثل ما له من غير أن يفتن لنيل غيره ؛ فإن انضم إلى ذلك الجدة والتشهير إلى مثله أو خير منه ، فهو منافسة .

وقرب منها الحسد والحد ، فالحد تسمى زوال النعمة من مستحقها ، وربما كان مع سعي في إزالتها ، كذا ذكر الغزالي هذا التيد أعنى الاستحقاق ، وهو يقتضى أن تبنى زوالها عن لا يستحقها لا يكون حسداً .

\*\*\*

ومن ذلك « السبيل » و « الطريق » ، وقد كثر استعمال السبيل في القرآن ؛ حتى إنه وقع في الربع الأول منه في بضع وخسين موضعاً ، وأولها قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَخْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ولم يقع ذكر الطريق مراداً به الخير إلا مقترناً بوصف أو بإضافة ، مما يخلصه لذلك ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ آلِ الْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

ومن ذلك « جاء » و « أتى » يستويان في الماضي ، و « أتى » أخف من « يحمى » وكذا في الأمر و « جئوا بمثله » أثقل من « فأتوا بمثله » ولم يذكر الله إلا « أتى » و « يأتون » وفي الأمر « فأت » « فأتوا » لأن إسكان الهمزة ثقيل لتحريك حروف اللد واللين ، تقول « جىء » أثقل من « أتت » .

وأما في الماضي فقيه لطيفة ، وهي أن « جاء » يقال في الجواهر والأعيان ، « وأتى » في المعاني والأزمان ، وفي مقابلتهما : ذهب ومضى ، يقال ذهب في الأعيان ، ومضى في الأزمان ، ولهذا يقال : حُكِّم فلان ماضٍ ، ولا يقال : ذاهب ؛ لأن الحكم ليس من الأعيان .

وقال : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ يَنْوِرُهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ولم يقل « مضى » لأنه يضرب له المثل بالمعاني المنتفزة إلى الحال ، ويضرب له المثل بالأعيان القائمة بأنفسها ؛ فذكر الله « جاء » في موضع الأعيان في الماضي ، « وأتى » في موضع المعاني والأزمان .

وانظر قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ لأن الصواع عين . ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> لأنه عين ، وقال : ﴿ وَجِئَ بِوَمَثَلٍ يَخْفَى ﴾ <sup>(٤)</sup> لأنها عين .  
وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فلأن الأجل كالشاهد ، ولهذا يقال : حضرته الوفاة وحضره الموت . وقال تعالى : ﴿ بَلْ جِئْنَاكَ بِمَا كَانُوا فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أي المذاب لأنه مرئي يشاهدونه ، وقال : ﴿ وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، حيث لم يكن الحق مرئياً .

فلن قيل : فقد قال تعالى : ﴿ أَنَا هَا أَمرُنا كَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وقال : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمرُنا ﴾ <sup>(٩)</sup> ، فجعل الأمر آتياً وجائياً .

قلنا : هذا يؤيد ما ذكرناه ؛ فإنه لما قال : ﴿ جاء ﴾ وهم ممن يرى الأشياء ، قال : ﴿ جاء ﴾ أي عيانا ، ولما كان الزرع لا يبصر ولا يرى ، قال : ﴿ أناها ﴾ . ويؤيد : هذا أن « جاء » يُعَدَّى بالهمزة ، ويقال : أجاهه ، قال تعالى : ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، ولم يرد « أناه » بمعنى « أثت » من الإتيان ، لأن المعنى لا استقلال له ، حتى يأتي بنفسه .

\*\*\*

ومن ذلك « الخطف » و « التخطف » لا يفرق الأديب بينهما ، والله تعالى فرّق

(٢) سورة يوسف ٧٢

(٤) سورة الفجر ٢٣

(٦) سورة الحجر ٦٣

(٨) سورة يونس ٢٤

(١٠) سورة مريم ٢٣

(١) سورة البقرة ١٧

(٣) سورة البقرة ٨٩

(٥) سورة النحل ٦١

(٧) سورة الحجر ٦٤

(٩) سورة هود ٥٨

بينهما، فتقول: ﴿خِطَفٌ﴾ بالكسر لما تسكر، ويكون من شأن الخاطف الخطف، و«خَطَفَ» بالفتح حيث يقع الخطف من غير من يكون من شأنه الخطف بكلفة، وهو أبعد من «خَطَفَ» بالفتح، فإنه يكون لمن اتفق له على تسكّاف، ولم يكن متوقفا منه ويدل عليه أن «فَعِلَ» بالكسر لا يتكرر، كعلم وسمع و«فَعَلَ» لا يشترط فيه ذلك، كقتل وضرب، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾<sup>(١)</sup>، فإن شغل الشيطان ذلك، وقال: ﴿فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ﴾<sup>(٢)</sup> لأن من شأنه ذلك.

وقال: ﴿تَخَافُونَ أَنْ يَمْخَطِفَ الْكَافِرُ النَّاسُ﴾<sup>(٣)</sup> فإن الناس لا تخطف الناس إلا على تسكّاف.

وقال: ﴿وَيَمْخَطِفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقال: ﴿يَسْكَدُ الْبَرْقُ يَخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، لأن البرق يخاف منه خطف البصر إذا قوى.

\*\*\*

ومن ذلك «مدّ» و«أمد» قال الراغب: أكثر<sup>(٦)</sup> مجاء الإمداد في الجيوب: ﴿وَأَمْدَدْنَاهُمْ يَفْأَكِرَةً﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَزَيْلَ تَمْدُودٍ﴾<sup>(٨)</sup>، والمد في المكروه: ﴿وَتَمْدُدْ لَهُ مِنْ الْعَذَابِ مَدًّا﴾<sup>(٩)</sup>.

\*\*\*

ومن ذلك «سقى» و«أسقى» وقد سبق. ومن ذلك «عمل» و«فعل»، والفرق بينهما

- (٢) سورة الحج ٣١  
(٤) سورة النكبات ٦٧  
(٦) المفردات ٤٨١ مع تصرف  
(٨) سورة الواقعة ٣٠

- (١) سورة الصافات ١٠  
(٣) سورة الأنفال ٢٦  
(٥) سورة البقرة ٢٠  
(٧) سورة الطور ٢٢  
(٩) سورة مريم ٧٩

أن العملَ أخصَّ من الفعل ، كلُّ عمل فعل ولا ينمكس ؛ ولهذا جعل النحاة الفعل في مقابلة الاسم ؛ لأنه أعم ، والعمل من الفعل ما كان مع امتداد ؛ لأنه « قِيلَ » وباب « فَعِلَ » لا تكرر .

وقد اعتبره الله تعالى ، فقال : ﴿ يَمَعْلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، حيث كان فعلهم بزمان . وقال : ﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، حيث يأتون بما يؤمرون في طرفة عين ، فينقلون المدن بأسرع من أن يقوم القائم من مكانه .

وقال تعالى : ﴿ تَمَّعِلَتْ أَيْدِينَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فإن خَلَق الأنعام والثمار والزروع بامتداد ، وقال : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فإنها إهلاكات وقعت من غير بطء .

وقال : ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، حيث كان المقصود الثابرة عليها ، لا الإتيان بها مرة .

وقال : ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، بمعنى سارعوا . كما قال : ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ <sup>(١٠)</sup> . وقال : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ <sup>(١١)</sup> ؛ أى يأتون بها على سرعة من غير تواني في دفع حاجة الفقير ، فهذا هو الفصاحة في اختيار الأحسن في كل موضع .

\*\*\*

ومن ذلك « القعود » و « الجلوس » . إن القعود لا يكون معه ثبته ، والجلوس

(١) سورة سبأ ١٣	(٢) سورة النحل ٥٠
(٣) سورة يس ٧١	(٤) سورة يس ٣٥
(٥) سورة الفيل ١	(٦) سورة الفجر ٦
(٧) سورة إبراهيم ٤٥	(٨) سورة البقرة ٢٥
(٩) سورة الحج ٧٧	(١٠) سورة البقرة ١٤٨
(١١) سورة المؤمنون ٤	

لا يعتبر فيه ذلك ؛ ولهذا تقول : « قواعد البيت » ، ولا تقول : « جوالسه » ؛ لأن مقصودك ما فيه ثبات ؛ والقاف والعين والدال كيف تقلبت دلت على اللبث ؛ والقعدة بقاء على حالة ، والدقءاء للتراب الكثير الذى يبقى فى مسيل الماء وله لبث طويل ؛ وأما الجيم واللام والسين فهى للحركة ، منه السجل للكتاب يعاوى له ولا يثبت عنده ، ولهذا قالوا فى قعد : بقعد بضم الوسط ، وقالوا : جلس يجلس بكسره ؛ فاختاروا الثقل لما هو أثبت .

إذا ثبت هذا فنقول : قال الله تعالى ﴿ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإن الثبات هو المقصود . وقال : ﴿ أَقْعُدُوا مَعَ الْفَاعِدِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى لازوال لكم ، ولا حركة عليكم بعد هذا . وقال : ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ولم يقل « مجلس » إذ لا زوال عنه . وقال : ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، إشارة إلى أنه يجلس فيه زماناً يسيراً ليس بمقعد ؛ فإذا طلب منكم التفسح فافسحوا ، لأنه لا كلفة فيه لتصره ، ولهذا لا يقال : قعيد الملوك ، وإنما يقال : جليسهم ، لأن مجالسة الملوك يستحب فيها التخفيف ؛ والقميدة للمرأة ؛ لأنها تلبث فى مكانها .

\*\*\*

ومن ذلك « التمام » و « السكمال » ، وقد اجتمعما فى قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ <sup>(٥)</sup> ، والعطف يقتضى المغايرة . فقيل : الإتمام لإزالة نقصان الأصل ، والإكمال لإزالة نقصان الموارد بعد تمام الأصل ؛ ولهذا كان قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ أحسن من « تامة » ، فإن التمام من العدد قد علم ؛ وإنمابقى إحتمال نقص فى صفاتها .

(٢) سورة التوبة ٤٦

(٤) سورة المجادلة ١١

(٦) سورة البقرة ١٩٦

(١) سورة آل عمران ١٢١

(٣) سورة القمر ٥٥

(٥) سورة المائدة ٣



وقيل «نَمَّ» يشمر بمحصل نقص قبله ، و «كَمَلَّ» لا يشمر بذلك ؛ ومن هذا قولهم : رجل كامل ، إذا جَمَعَ خصال الخير ، ورجل تامّ إذا كان غير ناقص الطول .  
وقال العسكري : السكّال اسم لاجتماع ألباض الموصوف به ، والتمام اسم للجزء الذي يتمّ به الموصوف ؛ ولهذا يقولون : القافية تمام البيت ، ولا يقولون كماله ، ويقولون : البيت بكمالهِ .

\*\*\*

ومن ذلك الضياء والنور .

## فائدة

[ عن الجويني في الفرق بين الإتيان والإعطاء ]

قال الجويني : لا يكاد اللغويون يفرقون بين الإعطاء والإتيان ، وظاهر لى بينهما فرق انبنى عليه بلاغة في كتاب الله ، وهو أن الإتيان أقوى من الإعطاء في إثبات مفعوله ، لأنّ الإعطاء له مطاوع ، يقال : أعطاني فمَطَّوْتُ ، ولا يقال في الإتيان : أتاني فأتيت ، وإنما يقال : أتاني فأخذت ، [ و ] الفعل الذي له مطاوع أضعف في إثبات مفعوله من الذي لا مطاوع له ؛ لأنك تقول : قطعته فانقطع ، فيدل على أن فعل الفاعل كان موقوفا على قبول المحلّ ، لولاه لما ثبت للمفعول ؛ ولهذا يصحّ : قطعته فما انقطع ، ولا يصحّ فيما لا مطاوع له ذلك ، فلا يجوز أن يقال : ضربته فانضرب أو ما انضرب ، ولا قتلته فانتقل أو ما انتقل ؛ لأن هذه أفعال إذا صدرت من الفاعل ثبت لها المفعول في المحلّ ، والنفاعل مستقلّ بالأفعال التي لا مطاوع لها ؛ فالإتيان إذن أقوى من الإعطاء .

قال : وقد تفكرت في مواضع من القرآن ، فوجدت ذلك مراعى ، قال الله تعالى في الملك : ﴿ تَوَنَّى الْمَلِكُ مَنْ تَشَاءُ ﴾<sup>(١)</sup> لأن الملك شيء عظيم لا يعطيه إلا مَنْ له قوة ؛ ولأن الملك في الملك أثبت من الملك في المالك ؛ فإن الملك لا يخرج الملك من يده ، وأما المالك فيخرجه بالبيع والهبة .

وقال تعالى : ﴿ يُوْنِى الْحِكْمَةَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، لأن الحكمة إذا ثبتت في الحل دامت .

وقال : ﴿ آتَيْنَاكَ سُبْحَانَ مِنَ الْمَنَافِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، لعظم القرآن وشأنه .

وقال : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾<sup>(٤)</sup> لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأُمته يَرِدُونَ على الخوض ورود النازل على الماء ، ويرتحلون إلى منازل المَرْ والأُنهار الجارية في الجنان ، والخوض للنبي صلى الله عليه وسلم وأُمته عند عطش الأكباد قبل الوصول إلى اللقاص الكريم ، فقال فيه : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ﴾ ، لأنه يترك ذلك عن قرب ، وينقل إلى ما هو أعظم منه .

وقال : ﴿ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، لأن من الأشياء ما له وجود في زمان واحد بلفظ الإعطاء ، وقال : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾<sup>(٦)</sup> ، لأنه تعالى بعد ما يرضى النبي صلى الله عليه وسلم يزيده وينقل به من كل الرضا إلى أعظم ما كانت يرجو منه ، لا بل حال أُمته كذلك ، فقله : ﴿ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ فيه بشارة .

وقال : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾<sup>(٧)</sup> لأنها موقوفة على قبول منا ، وهم

(٢) سورة البقرة ٢٦٩

(٤) سورة الكوثر ١

(٦) سورة الضحى ٥

(١) سورة آل عمران ٢٦

(٣) سورة الحجر ٨٧

(٥) سورة طه ٥٠

(٧) سورة التوبة ٢٩

لا يؤتون إيتاء عن طيب قلب ، وإنما هو عن كرهه ، إشارة إلى أن المؤمن ينبغي أن يكون إعطاؤه للزكاة بقوة ، لا يكون إعطاء الجزية .  
فانظر إلى هذه اللطيفة الموقفة على سر من أسرار الكتاب !

## تَعَادَة

في التعريف والتعكير

اعلم أن لكل واحد منهما مقاما لا يليق بالآخر .

\*\*\*

فأما التعريف فله أسباب :

الأول : الإشارة إلى معهود خارجي ، كقوله تعالى : ﴿ يَكْلُ سَاحِرٌ عَلِيمٌ . فَجَمِيعَ السَّحَرَةِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، على قراءة الأعمش <sup>(٢)</sup> فإنه أشير بالسحرة إلى « ساحر » مذكور . وقوله : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
وأغرب ابن الخشاب فجعلها للجنس ، فقال : لَأَنَّ مَنْ عَصَى رَسُولًا فَقَدْ عَصَى سَائِرَ الرُّسُلِ .

ومنها من لا يشترط تقدم ذكره ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، لأنهم كانوا يعتقدون أن الناس الذين آمنوا سفهاء .

(١) سورة الشعراء ٣٧ ، ٣٨

(٢) قراءة الأعمش « بكل ساحر » ، بوزن « فاعل » ، والجهور : « بكل سحار » بوزن

« فاعل » . إتحاف فضلاء البشر ٣٣١

(٤) سورة البقرة ١٣

(٣) سورة الزمل ١٥ ، ١٦

وقوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾<sup>(١)</sup> أى الذَّكَر الذى طلبته كالأنثى التى وُهِيتَ لها ، وإِنَّمَا جُعِلَ هذا للخارجى لمعنى الذَّكَر فى قولها: ﴿إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾<sup>(٢)</sup> ، ومعنى الأنثى فى قولها: ﴿إِنِّى وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾<sup>(٣)</sup> .

الثانى : لمهود ذهني ، أى فى ذهن مخاطبك ، كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى الْغَارِ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾<sup>(٥)</sup> ، وإِنَّمَا حضورى ؛ نحو : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> ، فإنها نزلت يوم عرفة .

الثالث : الجنس ، وهى فيه على أقسام : أحدها أن يقصد اللبالة فى الخبر ، فيقصرَ جنس المعنى على الخبر عنه ؛ نحو زيد الرجل ، أى السكامل فى الرجولية . وجعل سيوييه صفاتِ الله تعالى كلها من ذلك .

وثانيها : أن يَفْصِرَه على وجه الحقيقة لللبالة ، ويسمى تعريف اللاهية ، نحو : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ﴾<sup>(٧)</sup> . وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾<sup>(٨)</sup> ، أى جَعَلْنَا مبتدأ كل حتى هذا الجنس ، الذى هو الماء .

وقال بعضهم : المراد بالحقيقة ثبوتُ الحقيقة السكّلية للوجود فى الخارج ، لا الشاملةُ لأفراد الجنس ، نحو : الرجلُ خير من المرأة ، لا يريدون امرأة بعينها ، وإِنَّمَا المراد : هذا الجنس خير من ذلك الجنس ؛ من حيث هو ، وإن كان يتفق<sup>(٩)</sup> فى بعض أفراد النساء مَنْ هو خير من بعض أفراد الرجال ، بسبب عوارض .

وهذا معنى قول ابن بَشَّاذ : إِنَّ تعريف العهد لما ثبت فى الأعيان ، وتعريف الجنس لما ثبت فى الأذهان ؛ لأنَّ التفضيلَ فى الجنس راجع إلى الصورتين السكّيتين فى الذهن ؛

(٢) سورة آل عمران ٣٥

(٤) سورة الفتح ١٨

(٦) سورة الأنعام ٨٩

(٨) م : « متفقا » .

(١) سورة آل عمران ٣٦

(٣) سورة التوبة ٤٠

(٥) سورة المائدة ٣

(٧) سورة الأنبياء ٣٠

إذ لا معنى للتفضيل في الصور الذهنية ، وإنما أضاف إلى الذهن لأنّ تلك الحقيقة التي ذكرناها ؛ وإن كانت موجودة في الخارج ؛ لاشتمال الأفراد الخارجية عليها ، ولكنها كلها مطابقة للصور الذهنية التي لتلك الحقيقة ، ولهذا تسمى السككية الطبيعية .

الرابع : أن يقصد بها الحقيقة ، باعتبار كلىّة ذلك المعنى ، وتعرف بأنها التي إذا زعت حسن أن يخلفها « كل » وتفيد معناها الذي وضعت له حقيقة ؛ ويلزم من ذلك الدلالة على شمول الأفراد ، وهي الاستغراقية ، ويظهر أثره في صحة الاستثناء منه ، مع كونه بلفظ الفرد ، نحو : ﴿ إِنْ الْإِنْسَانَ لَئِنِ خُسِرَ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾<sup>(١)</sup> ، وفي صحة وصفه بالجمع نحو : ﴿ أَوْ الْطُفْلَ الَّذِينَ لَمْ يُظْهَرُوا ﴾<sup>(٢)</sup> .

قال صاحب « ضوء المصباح »<sup>(٣)</sup> : سواء أكان الشمول باعتبار الجنس ، كالرجل والمرأة ، أو باعتبار النوع كالسارق والسارقة ، ويُفرّق بينهما ، بأن ما دخلت عليه من أجل ضله فيزول عنه الاسم بزوال الفعل ، فهي النوع . وما دخلت عليه من وصفه فلا يزول عنه الاسم أبداً . هذا كله إذا دخلت على مفرد ، نحو : ﴿ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿ إِنْ الْإِنْسَانَ لَئِنِ خُسِرَ ﴾<sup>(٦)</sup> خلافاً للإمام نجر الدين ومن تبعه في قولهم : إن المفرد المحلّ بالألف واللام لا يعمّ ، ولنا الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ أَوْ الْطُفْلَ الَّذِينَ لَمْ يُظْهَرُوا ﴾<sup>(٧)</sup> وليس في قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾<sup>(٨)</sup> دلالة على العموم ، كما زعم صاحب الكشف .

فإن قلت : فإذا لم يكن السارق عامّاً فبماذا تقطع يد كل سارق من لدن سُرق فإن صفوان إلى انقضاء العالم .

(٢) سورة النور ٣١

(١) سورة المصم ٣ ، ٢

(٣) لتاج الذين محمد بن محمد الإسفراييني ، شرح المصباح في النحو للمطرزي ، وسماء المفتاح ، ثم حُصّه وسماه الضوء : كشف الظنون ١٧٠٨

(٥) سورة النساء ٢٨

(٤) سورة القوبة ٩٤

(٦) سورة المائدة ٣٨

قيل : لأن المراد منه الجنس ؛ أى نفس الحقيقة ؛ والمعنى أن المتصف بصفة السَّرِقة تقطع يده ، وهو صادق على كل سارق ؛ لأن الحقيقة كما توجد مع الواحد توجد مع التعدد أيضاً ؛ فإن دخلت على جمع ؛ فاختلف العلماء : هل سلبته معنى الجمع ، وبصير للجنس ويحمل على أقله ، وهو الواحد لئلا يجتمع على الكلمة عموماً ؟ أو معنى الجمع باقٍ معها ؟

مذهب الحنفية الأول ، وقضية مذهبنا الثانى . ولهذا اشترطوا ثلاثة من كل صنف فى الزكاة إلا العاملين . ويلزم الحنفية ألا يصح منه الاستثناء ولا يخصه ، وقد قال تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ . إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقال : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، إلى قوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ <sup>(٣)</sup> وقد حَقَّقَتْهُ فى باب العموم من « بحر الأصول » <sup>(٤)</sup> .

ثم الأكثر فى نعمها وغيرها موافقة اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْكَفَّيْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وقوله : ﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى . الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى . وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾ <sup>(٦)</sup> .

ونجى موافقة معنى لا لفظاً على قلة ، كقوله : ﴿ أَوْ الْأَطْفَالُ الَّذِينَ لَمْ يُظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ .

\*\*\*

وأما التنكير ، فله أسباب :

- |                           |  |
|---------------------------|--|
| (١) سورة الحجر ٣٠ ، ٣١    | (٢) سورة التوبة ٥                          |
| (٣) سورة التوبة ٢٩        | (٤) كتاب البحر المحيط فى الأصول للمؤلف منه |
| نسخة خطية برقم ٤٨٣ - أصول | (٥) سورة النساء ٣٦                         |
| (٦) سورة الليل ١٥ - ١٨    |  |

الأول : إرادة الوحدة ، نحو : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْتَسْئِرُ ﴾<sup>(١)</sup> .  
 الثانى : إرادة النوع ، كقوله : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ وَإِنْ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنُ مَكَابٍ ﴾<sup>(٢)</sup> أى نوع  
 من الذِّكْر .

﴿ وَطَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ؛ وهى التعمى عن آيات الله الظاهرة لكل مبصر؛  
 ويمحوز أن يكون للتعظيم وجربا فى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ،  
 ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاتِهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ لأنهم لم يحرصوا على أصل الحياة حتى  
 تعرف ، بل على الازدياد من نوع ؛ وإن كان الزائد أقل شئ . ينطلق عليه اسم الحياة .  
 الثالث : التعظيم كقوله تعالى : ﴿ فَأَذْنُوتُوا يَحْرَبِ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ أى محرب  
 وأتى حرب .

وكقوله : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، أى لا يؤقف  
 على حقيقته .

وجعل منه السَّكَاكى قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُمَسِّكَ عَذَابٌ مِنْ  
 آرِئْخَنِ ﴾<sup>(٨)</sup> ، والظاهر من قول الزخشرى خلافة؛ وهذا لم يصرح بأن العذاب لاحق به ،  
 بل قال : ﴿ يُمَسِّكَ ﴾ ، وذكر الخوف وذكر اسم الرحمن ؛ ولم يقل : « للنتقم » ، وذلك يدل  
 على أنه لم يرد التعظيم .  
 وقوله : ﴿ أَنْ لَهُمْ جَنَاتٍ ﴾<sup>(٩)</sup> .

فإن قلت : لم لم ينكر « الأنهار » فى قوله : ﴿ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾<sup>(١٠)</sup> ؟

(٢) سورة ص ٤٩

(٤) سورة النور ٤٥

(٦) سورة البقرة ٢٧٩

(٨) سورة مريم ٤٥

(١) سورة القصص ٢٠

(٣) سورة البقرة ٧

(٥) سورة البقرة ٩٦

(٧) سورة البقرة ١٠

(٩) سورة البقرة ٢٥

قلت : لا غرض في عظم الأنهار وسمتها ، بخلاف الجنات .

ومنه : ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ ﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وإنما لم يذكر « سلام عيسى » في قوله : ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ يَوْمَ وُلِدْتُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ فإنه في قصة دعائه ، الرمز إلى ما اشتق منه اسم الله تعالى ، والسلام : اسم من أسمائه ، مشتق من السلامة ، وكل اسم ناديه به متعرض لما يشق منه ذلك الاسم ؛ نحو : يا غفور يا رحيم .  
الرابع : التكثير ؛ نحو « إِنَّ لَهُ لَإِبْلًا » ، وجعل منه الزخشرى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى أجراً وافراً جزيلاً ، ليقابل للأجور عنه من الغلبة على مثل موسى عليه السلام ؛ فإنه لا يقابل الغلبة عليه بأجر ؛ إلا وهو عديم النظر في السكثرة .

وقد أفاد التكثير والتعظيم معاقولته تعالى : ﴿ وَإِن يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ أى رسل عظام ذوو عدد كثير ، وذلك لأنه وقع عوضاً عن قوله : « فلا تحزن وتصبر » ، وهو يدل على عظم الأمر وتكاثر العدد .

الخامس : التحقير ، كقوله تعالى : ﴿ مِن أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ قال الزخشرى :  
أى <sup>(٧)</sup> من شئ حقير مهين ، ثم بيّنه بقوله ﴿ مِن نُّفُوفٍ خَلَقَهُ ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا ﴾ <sup>(٩)</sup> ، أى لا يعاباً به ، وإلا لا تبعوه ، لأن ذلك ديلنهم ﴿ إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

السادس : التقليل ، كقوله تعالى : ﴿ وَرِضْوَانٍ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ <sup>(١١)</sup> ؛ أى رضوان

- |  |  |
|--|--|
| (٢) سورة مريم ١٥                       | (١) سورة الصافات ١٠٩   |
| (٤) سورة الأعراف ١١٣ ، والآية بنماها : | (٣) سورة مريم ٣٣   |
| (٥) سورة طاهر ٤                        | ﴿ وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ . |
| (٧) الكشف ٤ : ٥٦٢                      | (٦) سورة عبس ١٨ ، ١٩   |
| (٩) سورة النجم ٢٣                      | (٨) سورة الحائية ٢٢  |
|  | (١٠) سورة التوبة ٧٢  |



قليل من بحار رضوان الله الذي لا يقناهى ، أكبر من الجنات ؛ لأن رضالولى رأس كل سعادة .  
 وقوله تعالى : ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ إذ المعنى أنه يحصل فيه أصل الشفاء فى جملة صور ، ويجوز أن يكون للتعظيم .  
 وعدّ صاحب الكشف منه : ﴿ أُسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى بعض الليل .  
 وفيه نظر ؛ لأن التقليل عبارة عن تقليل الجنس إلى فرد من أفرادها لا ببعض فرد إلى جزء من أجزائه .

## تَنْبِيْهٌ

هذه الأمور إنما نعلم من القرائن والسياق ، كما فهم التعظيم فى قوله تعالى : ﴿ لَأَيُّ يَوْمٍ أَجَلَتْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ من قوله بعده : ﴿ لَيَوْمٍ الْفَصْلِ . وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الْفَصْلِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 وكما فهم التحقير من قوله : ﴿ مِنْ أَى شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ من قوله بعده : ﴿ عَيْنُ نَفْثَةٍ خَلَقَهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

## تَعَاوُدٌ

[ فيما إذا ذكر الاسم مرتين ]

إذا ذكر الاسم مرتين فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ؛ أو الثانى معرفة والأول نكرة . أو عكسه .

\*\*\*

(٢) سورة الإسراء ١  
 (٤) سورة عبس ١٨ ، ١٩

(١) سورة النحل ٦٩  
 (٣) سورة المرسلات ١٢ ، ١٣ ، ١٤

فالأول: أن يكونا معرفتين، والثاني فيه هو الأول غالباً، جلاله على المهود الذي هو الأصل في اللام أو الإضافة، كـ « العسر » في قوله: ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾<sup>(١)</sup> ؛ ولذلك ورد: « لن يلبس عُسر يسرين »، قال التنوخي: إنما كان مع العسر واجداً؛ لأنَّ للام طبيعة لا ثاني لها، بمعنى أن الجنس هي، والكل لا يوصف بوحدة ولا تعدد.

وقوله: ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله: ﴿ فَأَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ . أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقوله: ﴿ وَقَرِّبُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِيَ السَّيِّئَاتِ ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقوله: ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ . الْيَوْمَ يُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ ﴾<sup>(٥)</sup>.

وقوله: ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقوله: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ ﴾<sup>(٧)</sup>.

وقوله: ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾<sup>(٨)</sup>.

وهذه القاعدة ليست مطردة، وهي منقوضة بآيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاةُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾<sup>(٩)</sup>، فإنهما معرفتان وهما غيران؛ فإن الأول هو العمل، والثاني الثواب.

(٢) سورة الصافات ١٥٨

(٤) سورة المؤمن ٩

(٦) سورة المؤمن ٥٧

(٨) سورة الفاتحة ٦ ، ٧

(١) سورة الإنشراح ٥ ، ٦

(٣) سورة الزمر ٢ ، ٣

(٥) سورة المؤمن ١٦ ، ١٧

(٧) سورة فصلت ٣٧

(٩) سورة الرحمن ٦٠

وقوله تعالى : ﴿أَنْ أَلْفَنَسَ بِالنَّفْسِ﴾ <sup>(١)</sup> أى القابلة والمفتولة .

وقوله : ﴿أَلْحَرُ بِالْحَرِّ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقوله : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ <sup>(٧)</sup> .

فالمالك الذى يؤتیه الله للعبد لا يمكن أن يكون نفس مثلكه ، فقد اختلفا وما معرفتان ، لكن يصدق أنه إياه باعتبار الاشتراك فى الاسم ، كما صرح بنحوه فى قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنْ أَرَادْتُمْ أَنْ تُبَدِّلُوا فُتُورَهُ مِنْ شَاءِ﴾ <sup>(٨)</sup> ، فقد أعاد الضمير فى المنفصل للمستغرق باعتبار أصل الفضل .

ونظيرها قوله تعالى : ﴿أَيُّبَتُنُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ <sup>(٩)</sup> .

وقوله : ﴿أَقْلَمَ يَرَوْنَ إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنْ نَشَاءُ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

فالأول عام والثانى خاص .

وقوله : ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ <sup>(١١)</sup> .

(٢) سورة البقرة ١٧٨

(٤) سورة المائدة ٤٨

(٦) سورة آل عمران ٢٦ ، ٧٣

(٨) سورة سبأ ٩

(١) سورة المائدة ٤٥

(٣) سورة الإنسان ١ ، ٢

(٥) سورة الشكوت ٤٧

(٧) سورة النساء ١٣٩

(٩) سورة غافر ٥٧

﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾<sup>(١)</sup> .  
وقوله : ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾<sup>(٢)</sup> .

فالأول نصب على القسم والثاني نصب بـ « أقول » .  
وهذا بخلاف قوله : ﴿وَيَالْحَقُّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾<sup>(٣)</sup> .  
وأما قوله : ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ فالأولى معرفة بالضمير والثانية عامة ، والأولى خاصة ، فالأولى داخل في الثانية .  
وكذا قوله : ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> .  
وقوله : ﴿يَرْبُّ الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾<sup>(٦)</sup> .  
وقوله : ﴿أَبْلَغُ الْأَسْبَابِ أَسْبَابُ السَّمَوَاتِ﴾<sup>(٧)</sup> .  
وقوله : ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾<sup>(٨)</sup> .

وقوله : ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾<sup>(٩)</sup> ، ثم قال : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾<sup>(١٠)</sup> ، فهما وإن اختلفا يكون الأول خاصاً والثاني عاماً متفقان بالجنس .

وكذلك : ﴿إِنْ يَجْعَلُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنَّ لَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾<sup>(١١)</sup> ، ولذلك استبدل بها على أن الأصل إلغاء الظن مطلقاً .

- |                       |                          |
|-----------------------|--------------------------|
| (١) سورة غافر ٦١      | (٢) سورة ص ٨٤            |
| (٣) سورة الإسراء ١٠٥  | (٤) سورة يوسف ٥٣         |
| (٥) سورة ص ٢٦         | (٦) سورة الشعراء ٤٧ ، ٤٨ |
| (٧) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧ | (٨) سورة الفتح ٢٣        |
| (٩) سورة البقرة ١٨٥   | (١٠) سورة النجم ٢٨       |

وأما قوله تعالى : ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾<sup>(١)</sup> بعد قوله : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا ﴾<sup>(٢)</sup> فيحتل أن تكون الأولى هي الثانية وألا تكون .  
ونظيرها قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾<sup>(٣)</sup> .  
فلن كانت « إحداهما » الثانية مفعولا ، فالاسم الأول هو الثاني على قاعدة للمعرفين ، وإن كانت فاعلا فهما واحد باعتبار الجنس . وأكثر النحاة على أن الإعراب إذا لم يظهر في واحد من الاسمين تعين كون الأول فاعلا ، خلافا لما قاله الزجاج في قوله تعالى : ﴿ قَمَارَاتِ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمُ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فالكتاب الأول ما كتبوه بأيديهم ، ثم كرره بقوله : ﴿ قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَسْتَكْبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> . والكتاب الثاني التوراة ، والثالث جنس كتب الله تعالى ، أى ما هو من شئ . في<sup>(٦)</sup> كتب الله تعالى وكلامه . قاله الراغب<sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

الثاني ان يكونا نكرتين ، فالثاني غير الأول ، وإلا لكان المناسب هو التعريف بناء على كونه معهوداً سابقاً . قالوا : والمعنى في هذا والذي قبله أن النكرة تستغرق الجنس ، والمعرف تتناول البعض ؛ فيكون داخل في الكل ، سواء قدم أو آخر .  
وللمشهور في تمثيل هذا القسم « اليسر » ، في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ مَعَ الْيُسْرِ يُسْرًا . إِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾<sup>(٨)</sup> .

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة آل عمران ٧٨

(٦) المفردات « من »

(٨) سورة الفرق ٥ ، ٦

(١) سورة القصص ٢٥ ، ١٦

(٣) سورة الأنبياء ١٥

(٥) سورة البقرة ٧٩

(٧) المفردات ٤٣٧

وقد قيل إن تنكير « يسرا » للتعميم ، وتعريف « اليسر » للمهد الذي كانواعليه ، يؤكده سبب النزول<sup>(١)</sup> أو الجنس الذي يعرفه كل أحد ، ليكون « اليسر » الثانى مفايراً للأول ، بخلاف العسر . والتحقق أن الجملة الثانية هنا تأكيد للأولى لتقديرها فى النفس ، وتمكينها من القلب ، ولأنها تكرير صريح لها ، ولا تدل على تعدد اليسر ، كما لا يدل قولنا : وإن مع زيد كتاباً ، إن مع زيد كتاباً ، على أن معه كتابين ، فالأصح أن هذا تأكيد . وقوله تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ...﴾<sup>(٢)</sup> الآية ، فإن كلا من المذكور غير الآخر ، فالضعف الأول النطفة أو التراب ، والثانى الضعف الموجود فى الطفل والجنين ، والثالث فى الشيخوخة . والقوة الأولى التى تجعل للطفل حركة وهداية لاستدعاء اللبن ، والدفع عن نفسه بالسكاء ، والثانية بعد البلوغ .

قال ابن الحاجب فى قوله تعالى : ﴿غَدُوهاً شَبْرٌ وَرَواحُهاً شَبْرٌ﴾<sup>(٣)</sup> : الفائدة فى إعادة لفظ « شهر » الإعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح ، والألفاظ التى تأتى مبينة للمقادير لا يحسن فيها الإضمار .

واعلم أنه ينبغى أن يأتى فى هذا القسم الخلاف الأصولى ، فى نحو : « صل ركعتين ، صل ركعتين » هل يكون أمرين بمأمورين والثانى تأسيس ، أولاً ؟ وفيه قولان . وقد نقضوا هذا القسم بقوله تعالى ﴿وَهَرَّ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾ ، فإن فيه نسكتين ؛ والثانى هو الأول . وأجاب الطيبي ، بأنه من باب التكرير وإناطة أمر زائد .

(١) ذكره القرطبي فى الجزء العشرين ص ١٠٨ : « إن الله بعث نبيه صلى الله عليه وسلم مقلاً مخفاه فعيه المشركون بغيره ، حتى قالوا له : نعيم لك مالا ، فاعظم وطن أنهم كذبوه لغيره : فمزاه الله وعدد نعمه عليه ، ووعدوه الفنى بقوله : ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ .

(٢) سورة سبأ ١٢

(٣) سورة الروم ٥٤

(٤) سورة الزخرف ٨٤

وهذه التاعدة فيها إذا لم يقصد التكرير ، وهذه الآية من قصد التكرير . ويدل عليه تكرير ذكر الرب فيها قبله من قوله : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبُّ الْعَرْشِ ﴾<sup>(١)</sup> .

وأجاب غيره بأن « إله » بمعنى معبود ، والاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة ، فأتى إذا قلت : زيد ضارب عمرو ، ضارب بكر ، لا يتخيل أن الثاني هو الأول ، وإن أخبر بهما عن ذات واحدة ؛ فإن للذكور حقيقة إنما هو المضر وبان لا الضاربان ، ولا شك أن الضميرين مختلفان .

ومنها قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ، الثاني هو الأول .

وأجيب بأن أحدهما حكى من كلام السائل ، والثاني من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وإنما الكلام في وقوعهما عن متكلم واحد .

ومنها قوله تعالى : ﴿ قَبَاهُوا يَفْضُبْ عَلَى غَضَبٍ ﴾<sup>(٣)</sup> .

ومنها : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾<sup>(٤)</sup> .

ومنها : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً ... ﴾<sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

الثالث : أن يكون الأول نكرة والثاني معرفة ، فهو كالقسم الأول ، يكون الثاني فيه هو الأول ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(٤) سورة الملك ٨ ، ٩

(٦) سورة الزمل ١٥ ، ١٦

(١) سورة الزخرف ٨٢

(٣) سورة البقرة ٩٠

(٥) سورة الأنعام ٣٧

وقوله : ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ أَلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾<sup>(١)</sup> .  
وقوله : ﴿ وَلَمَّا اُنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ قَالُوا لَكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ لِمَا نَسَّيْلُ السَّبِيلِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> . وهذا منتقض بقوله : ﴿ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَاتَّقُوا عِنْدَ اللَّهِ الرَّزْقَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فإنهم استدلوا بها على استحباب كل صلح ، فالأول داخل في الثاني وليس بجنسه .

وكذلك : ﴿ وَمَا يَنْبَغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنَّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾<sup>(٦)</sup> .

وقوله : ﴿ وَبُوءَتْ كُلُّ ذِي فَضْلٍ فَضْلُهُ ﴾<sup>(٧)</sup> الفضل الأول العمل ، والثاني الثواب .

وكذلك : ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> .

وكذلك : ﴿ لِيَزِدَّادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ﴾<sup>(٩)</sup> .

وكذلك : ﴿ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ ﴾<sup>(١٠)</sup> تعريفه إن المزيد غير المزيد عليه .

وكذلك : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ ﴾<sup>(١١)</sup> . وقوله : ﴿ أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ ﴾<sup>(١٢)</sup> .

\*\*\*

الرابع : عكسه فلا يطلق القول به ، بل يتوقف على التأني ، فتارة تقوم قرينة على التغاير ،

(٢) سورة الشورى ٤١ ، ٥٢

(٤) سورة النساء ١٢٨

(٦) سورة هود ٣ ، ٥٢

(٨) سورة النحل ٨٨

(١٠) سورة الأنعام ١٥٧

(١) سورة النور ٣٥

(٣) سورة النكبات ١٧

(٥) سورة يونس ٣٦

(٧) سورة الفتح ٤

(٩) سورة إبراهيم ١



كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِيُؤْتُوا نَذِيرَ سَاعَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وكذلك قوله : ﴿ يَسْأَلُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْزَنَّا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ . هُدًى ﴾ <sup>(٣)</sup> ،  
قال الزمخشري : المراد بالهدى جميع ما آتاه من الدين والمعجزات والشرائع ، والهدى  
والإرشاد .

ونارة تقوم قرينة على الاتحاد ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ  
مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ . قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
وقوله : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنْ آلِ بْنِ إِسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ ﴾ إلى قوله :  
﴿ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وأما قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
وقوله أيضاً : ﴿ مِنْ مَعْرُوفٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فهو من إعادة النكرة معرفة ، لأن ﴿ من معروف ﴾  
ولأن كان في التلاوة متأخرا عن ﴿ بالمعروف ﴾ ، فهو في الإنزال متقدم عليه .

\*\*\*

### قواعد تتعلق بالمطف

#### القاعدة الأولى

ينقسم باعتبار إلى عطف المفرد على مثله ، وعطف الجمل .

- |  |  |
|--|--|
| (١) سورة الروم ٥٥  | (٢) سورة النساء ١٥٣                              |
| (٣) سورة غافر ٥٤ ، ٥٣  | (٤) سورة الزمر ٢٧ ، ٢٨                           |
| (٥) سورة الأحقاف ٢٩ ، ٣٠   | (٦) سورة البقرة ١٧٨ ﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ    |
| أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعِ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ .                                | (٧) سورة البقرة ٢٤٠ ، والآية : ﴿ فَإِنْ خَرَجْتَ |
| فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا مِنْ مَعْرُوفٍ ﴾ . |  |

فأما عطف المفرد ففائدته تحصيل مشاركة الثاني للأول في الإعراب، ليعلم أنه مثل الأول في قواعده أو مفعوليته؛ ليتصل الكلام ببعضه ببعض، أو حكم خاص دون غيره، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>، فنقرأ بالنصب عطفاً على «الوجوه» كانت «الأرجل» مفعوله، ومنقرأ بالجر عطفاً على «الرؤوس» كانت ممسوحة، لكن خولف ذلك لعارض يرجح. ولا بد في هذا من ملاحظة المشاكلة بين المتعاطفين، فنقول: جاء في زيد وعمر، لأنهما معرفتان، ولو قلت: جاء زيد ورجل، لم يستقيم لكون العطف نكرة، نعم إن تخصص قلت: ورجل آخر، جاز.

ولذا قال صاحب «المستوفى» من النحويين: وأما عطف الجملة، فإن كانت الأولى لا محل لها من الإعراب فكما سبق، لأنها محل محل المفرد؛ نحو مررت برجل خلقه حسن، وخلق قبيح. وإن كانت لا محل لها، نحو زيد أخوك وعمر صاحبك، ففائدة العطف الاشتراك في مقتضى الحرف العاطف. فإن كان العطف بغير الواو ظهر له فائدة من التعميق كالفاء، أو الترتيب كـ «ثم»، أو نفي الحكم عن الباقي كـ «لا».

وأما الواو فلا تفيد شيئاً هنا غير المشاركة في الإعراب.

وقيل: بل تفيد أهما كأنظيرين والشركيين؛ بحيث إذا علم السامع حال الأول عساه أن يعرف حال الثاني. ومن ثمة صار بعض الأصوليين إلى أن القرآن في اللفظ يوجب القرآن في الحكم. ومن هاهنا شرط البيانون التناسب بين الجمل لتظهر الفائدة، حتى إنهم منعوا عطف الإنشاء على الخبر وعكسه.

وقله الصنفان في شرح سيبويه عن سيبويه؛ ألا ترى إلى قوله: يقيح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع النفي، فيصبروا قد ضموا إلى الأول ما ليس بمعناه. انتهى.

ولهذا منع الناس من «الواو»؛ في «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد»، لأن الأولى

خبرية والثانية طلبية ، وجوزّه ابنُ الطَّراوة ؛ لأنهما يجتمعان في التبرك .

وخالفهم كثيرٌ من النحويين ، كابن خروف والصَّغَار وابن عمرو ، وقالوا : يُعْطَفُ الأمر على الخبر ، والنهي على الأمر والخبر ، قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فعطف خبراً على جملة شرط ، وجملة الشرط على الأمر .

وقال تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿ وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فعطف بهما على خبر .

ومثله : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ مِمَّا فِي بَيْتِكُمْ وَلَا تَكُلُوا مِمَّا كَفَرْتُمْ بِهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

قالوا : وتعطف الجملة على الجملة ، ولا اشتراك بينهما ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، على قولنا بالوقف على « الله » وأنه سبحانه اخُصَّ به .

وقال : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> فإنه عِلَّةٌ نامةٌ بخبرها ، فلا يوجب العطف المشاركة فيما تتم به الجملتان الأوليان ، وهو الشرط الذي تضمنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، كقولك : إن دخلت الدار فأنت طالق ، وفلانة طالق ، لا يتعلق طلاق الثانية بالشرط ، وعلى هذا يختص الاستثناء به ولا يرجع لما تقدمه ، ويبقى المحدود في التذف غير مقبول الشهادة بعد التوبة كما كان قبلها .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْصِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ؛ فإنه

(٢) سورة يونس ٧٢

(٤) سورة هود ٤٢

(٦) سورة النور ٤

(١) سورة المائدة ٦٧

(٣) سورة يونس ١٠٥

(٥) سورة آل عمران ٧

(٧) سورة الثوري ٢٤

علة تامة معطوفة على ما قبلها ، غير داخل تحت الشرط . ولو دخلت كان ختم القلب ومحوه الباطل متملقين بالشرط ، والمتعلق بالشرط معدوم قبل وجوده ، وقد عدم ختم القلب ووُجِدَ محو الباطل ، فعلما أنه خارج عن الشرط ، ولما سقطت الواو في الخط ، واللفظ ليس للجزم ، بل سقوطه من اللفظ لالتقاء الساكنين ، وفي الخط اتباعا للفظ ، كسقوطه في قوله تعالى : ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ سَتَدْعُهُ أَزْوَاجُ نِسَاءِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ولهذا وقف عليه يعقوب بالواو نظرا للأصل ؛ وإن وقف عليه غيره بغير واو اتباعا للخط .

والدليل على أنها ابتداء لمعاداة الاسم في قوله : ﴿ وَيَمْنَحُ اللَّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> ولو كانت معطوفة على ما قبلها لقتل « وَيَمْنَحُ الْبَاطِلُ » ، ومثله : ﴿ لِلنَّبِيِّنَ لَكُمْ ﴾ وَتَقْرَأُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ<sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿ وَيَذْهَبُ غَيْظُ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾<sup>(٥)</sup> .  
وقوله : ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سُوَآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ الْقَوَى ﴾<sup>(٦)</sup> ،  
وغير ذلك .

قلت : وكثير من هذا لا يرد عليهم ؛ فإن كلامهم في الواو العاطفة ، وأما ﴿ وَتَقْرَأُ فِي الْأَرْحَامِ ﴾ وما بعده فهي للاستئناف ؛ إذ لو كانت للعطف لانتصب « تقرأ » ، وجزم و « يتوب » . وكذلك في ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ للاستئناف ، ﴿ وَيَمْنَحُ اللَّهُ ﴾ .

وقال البيانينون : للجملة ثلاثة أحوال :

فالأول : أن يكون ما قبلها بمنزلة الصفة من الموصوف ، والتأكيد من المؤكد ، فلا يدخلها عطف لشدة الامتزاج ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ . ذَلِكَ أَلْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾<sup>(٧)</sup> .

(٢) سورة الملق ١٧

(٤) سورة الحج ٥

(٦) سورة الأعراف ٢٦

(١) سورة الإسراء ١١

(٣) سورة التورى ٢٤

(٥) سورة التوبة ١٥

(٧) سورة البقرة ٢٠١

- وقوله : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> مع قوله : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .
- وكذلك : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ ﴾ <sup>(٣)</sup> مع قوله : ﴿ وَمَا لَهُمُ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ فإن المخادعة ليست شيئا غير قولهم : ﴿ آمَنَّا ﴾ من غير اتصافهم .
- وقوله : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ وذلك لأن معنى قولهم : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ : ﴿ إِنَّا لَمْ نُؤْمِن ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ خير لهذا المعنى بعينه .
- وقوله : ﴿ وَإِذَا تُفْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ <sup>(٦)</sup> .
- وقوله : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> ؛ فإن كونه « ملكا » ينفي كونه « بشرا » ؛ فهي مؤكدة للأولى .
- وقوله : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> .
- وقوله : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ <sup>(٩)</sup> .
- وقوله : ﴿ إِنْ زُلْزَلَتْ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ؛ فإنها مؤكدة لقوله : ﴿ بِنَآئِهَا النَّاسُ أَتَقْوَا رَبَّكُمْ ﴾ .
- وقوله : ﴿ إِنْ صَلَاتِكَ سَكَنُ لَهُمْ ﴾ <sup>(١١)</sup> ؛ فإنها بيان للأمر بالصلاة .

(١) سورة البقرة ٧

(٢) من قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَّآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٣) سورة البقرة ٩

(٤) من قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٥) سورة البقرة ١٤

(٦) سورة لقمان ٧

(٧) سورة يوسف ٣١

(٨) سورة النجم ٣ ، ٤

(٩) سورة التوبة ١٠٣

(١٠) سورة الحج ١

(١١) سورة التوبة ١٠٣

وقوله : ﴿ إِنَّا الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ آمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ بعد قوله : ﴿ إِنَّا هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ نَمُوتُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ إِنَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ إذا جمعت ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ ﴾ خبراً ؛ إذ الخبر لا يعطف على المبتدأ .  
وقوله : ﴿ إِنَّا الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ بعد قوله : ﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

والثانية : أن يباير ما قبلها ، وليس بينهما نوع ارتباط بوجه ، فلا عطف أيضاً ؛  
لما شرط العطف للمشكلة ؛ وهو مفقود ، وذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّا الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ بعد قوله : ﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

فإن قيل : لماذا كان حكم هذه الحالة والتي قبلها واحداً أدى إلى الإلباس ؛ فإنه إذا لم يعطف التيسر حالة للمطابقة بحالة للمغايرة ؛ وهما عطف الحالة الأولى بالحالة الثانية ؛ فإن ترك العطف يوم للمطابقة ، والعطف يوم لعدمها ، فلم اختير الأول دون الثاني ؛ مع أنه لم يحل عن إلباس ؟

قيل : العاطف يوم للملازمة بوجه قريب أو بعيد ، بخلاف سقوط العاطف ؛ فإنه وإن أومر للمطابقة ؛ إلا أن أمره واضح ؛ فبأدنى نظر يعلم ، فزال الإلباس .

الحال الثالثة : أن يباير ما قبلها ؛ لكن بينهما نوع ارتباط ، وهذه هي التي يتوسطها العاطف ؛ كقوله : ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
وقوله : ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ وَأُولَٰئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

(١) سورة السجدة ٣٠

(١) سورة الدخان ٥٠ ، ٥١

(٤) سورة البقرة ١٠٥ ، ١٠٦

(٣) سورة الأنبياء ١٠٠ ، ١٠١

(٦) سورة الرعد ٥

(٥) سورة البقرة ٥

فإن قلت : لم سقط العطف من ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾<sup>(١)</sup> ، ولم يسقط من ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ؟

قلت : لأن الغفلة شأن الأنعام ؛ فالجمله الثانية كأنها هي الجملة الأولى .

فإن قلت : لم سقط في قوله : ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> ؟

قلت : لأن الثانية كالاستول عنها ، فنزل تقدير السؤال منزلة صريحه .

الحال الرابعة : أن يكون بتقدير الاستثناء ، كأن قائلنا قال : لم كان كذا ؟ قيل :

كذا ؛ فهانئ لا عطف أيضاً ، كقوله تعالى : ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ . قَالُوا : يَا أَبَانَا﴾<sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿فَلَمَّا جَاءَ السَّجَرَةُ لِفِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾<sup>(٤)</sup> ، النكير : فقلوا

أو فعلوا ؟ فأجيب هذا التقدير بقوله : « قالوا » .

\*\*\*

### القاعدة الثانية

ينقسم - باعتبار عطف الاسم على مثله ، والفعل على الفعل - إلى أقسام :

الأول عطف الاسم على الاسم ، وشرط ابن عمرون وصاحبه ابن مالك فيه أن يصح أن يُسند أحدهما إلى ما أسند إلى الآخر ؛ ولهذا منع أن يكون : ﴿وَزَوْجُكَ﴾ في ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾<sup>(٥)</sup> ، معطوفا على المستكن في « أنت » ، وجعله من عطف الجمل ؛ بمعنى أنه مرفوع بفعل محذوف ، أى ولتسكن زوجك .

ونظيره قوله تعالى : ﴿لَا تُخْلِفُهُ خَنْ وَلَا أَنْتَ مَسْكَنًا سُوَّى﴾<sup>(٦)</sup> ؛ لأن من حق

المعطوف حلوله محل المعطوف عليه ، ولا يصح حلول « زوجك » محل الضمير ، لأن فاعل

(٢) سورة البقرة ١٥

(٤) سورة الشعراء ٤١

(٦) سورة طه ٥٨

(١) سورة الأعراف ١٧٩

(٣) سورة يوسف ١٦ ، ١٧

(٥) سورة البقرة ٣٥ ، الأعراف ١٩

فعل الأمر الواحد المذكور ، نحو « قم » ، لا يكون إلا ضميراً مستتراً ، فكيف يصح وقوع الظاهر موقع المضمر الذى قبله !

ورد عليه الشيخ أمير الدين أبو حيان ، بأنه لا خلاف فى صحة « تقوم هند وزيد » ، ولا يصح مباشرة « زيد » لـ « تقوم » لتأنيثه .

الثانى : عطف الفعل على الفعل ؛ قال ابن عمرون وغيره : يشترط فيه اتفاق زمانهما ؛ فإن خالف زُدد إلى الاتفاق بالتأويل ، لا سيما إذا كان لا يُلَيس ، وكانت مغايرة الصيغ انساء ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فعطف للماضى على المضارع ؛ لأنها من صلة « الذين » ، وهو يضارع الشرط لإيهامه ، وللماضى فى الشرط فى حكم المستقبل ، فقد تغايرت الصيغ فى هذا كما ترى ، واللبس مأمون ؛ ولا نظر فى الجمل إلى اتفاق المعانى ؛ لأن كل جملة مستقلة بنفسها . انتهى .

ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ثم قال : ﴿ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ ﴾ ، ثم قال : ﴿ وَحَشَرْنَا نَاهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقال صاحب « المستوفى » : لا يتمشى عطف الفعل على الفعل إلا فى المضارع ؛ منصوباً كان ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَتَيْنِ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ وَيَزِدَّ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أو مجزوماً كقوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ <sup>(٦)</sup> .

فإن قيل : كيف حكمتم بأن العاطف مختص بالمضارع ، وهم يقولون : قام زيد وقعد

(٢) سورة الفرقان ١٧٠

(٤) سورة المدثر ٣١

(١) سورة الأعراف ١٧٠

(٣) سورة الكهف ٤٧

(٥) سورة نوح ٤



بَكَرْ ؛ وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَوْى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ <sup>(١)</sup> فيه عطف الماضي على الماضي ، وعطف الدعاء على الدعاء !

فالجواب ، أن المراد بالمطف هنا أن تكون لفظتان ، تتبع الثانية منها الأولى في إعرابها ، وإذا كانت اللفظة غير معربة ، فكيف يصح فيها التبعية ؟ فصيح أن هذه الألفاظ لا يصح أن يقال : إنها معطوفة على ما قبلها العطف الذي يقصده الآن . وإن صح أن يقال معطوفة العطف الذي ليس بالإتباع ، بل يكون عطف الجملة على الجملة من حيث هما جملتان ؛ والجملة من حيث هي لا مدخل لها في الإعراب ؛ إلا أن تحمل محل الفرد ؛ وظهر أنه يصح وقوع العطف عليه وعدمه باعتبارين .

\*\*\*

الثالث : عطف الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل ، وقد اختلف فيه ؛ ففهم من منعه ؛ والصحيح الجواز إذا كان مقدراً بالفعل ، كقوله تعالى : ﴿ صَافَاتٍ وَتَقِيضُنَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

واحتج الزمخشري بهذا على أن اسم الفاعل حمله ، على معنى المصدقين الذين تصدقوا .

قال ابن عربون : ويدل لمعطف الاسمية على الفعلية قوله تعالى : ﴿ فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ

(٢) سورة الملك ١٩

(١) سورة الكهف ١٠

(٣) سورة الحديد ١٨

مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا<sup>(١)</sup> فعطف ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(١)</sup> وهى جملة اسمية على ﴿فَاخْتَلَفَ﴾ ، وهى فعلية ، بالفاء .

وقال تعالى : ﴿وَطُوبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقال تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ . فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بَيِّنَاتٍ﴾<sup>(٣)</sup> .

قال : وإذن جاز عطف الاسمى على الفعلية بـ « أم » فى قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَدْعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾<sup>(٤)</sup> إذا لوضع للمعادلة .

وقيل : إنه أوقع الاسمى موقع الفعلية ، نظرا إلى المعنى : « أصمتتم » فما المانع هنا ؟ وجعل ابن مالك قوله تعالى : ﴿وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾<sup>(٥)</sup> عطفا على ﴿يُخْرِجُ﴾ ، لأن الاسم فى تأويل الفعل .

والتحقق ما قاله الزحشرى أنه عطف على : ﴿فَالِقُ الْخَبِّ وَالْأَنسَى﴾<sup>(٥)</sup> ، ولا يصح أن يكون عطفا على ﴿يُخْرِجُ﴾ ، لأنه ليس تفسيرا لقوله : ﴿فَالِقُ الْخَبِّ﴾ ، فيعطف على تفسيره ، بل هو قسم له .

#### القاعدة الثالثة

ينقسم باعتبار المعطوف إلى أقسام : عطف على اللفظ ، وعطف على الموضع ، وعطف على التوهم .

فالأول أن يكون باعتبار عمل موجود فى المعطوف عليه ؛ فهو المعطف على اللفظ ، نحو : ليس زيد بقائم ولا ذاهب ، وهو الأصل .

(٢) سورة التوبة ٨٧

(٤) سورة الأعراف ١٩٣

(١) سورة مريم ٣٧

(٣) سورة المائدة ١٨ ، ١٩

(٥) سورة الأنعام ٩٥

والثاني : أن يكون باعتبار محل لم يوجد في المعطوف ؛ إلا أنه مقدر الوجود لوجود طالبه ؛ فهو المطف على الموضع ، نحو ، ليس زيد بقائم ولا ذاهب ؛ بنصب « ذاهبا » عطفا على موضع « قائم » لأنه خبر ليس .

ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ آيَاتِنَا لَعَنَآ وَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ بأن يكون « يوم القيامة » معطوفا على محل « هذه » . ذكره الفارسي .

وقوله : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَ يَذَرْنَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَمْمَهُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ في قراءة الجزم أنه بالمطف على محل ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ .

وجعل الزمخشري وأبو البقاء منه قوله تعالى : ﴿ لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَ بُشِّرَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، إن « بُشِّرَ » في محل نصب بالمطف على محل لينذر لأنه مفعول له <sup>(٤)</sup> .

وغلطا في ذلك ؛ لأن شرطه في ذلك أن يكون الموضع بحق الأصالة والمحل ليس هنا كذلك ؛ لأن الأصل هو الجر في المفعول له ؛ وإنما نصب ناشئ عن إسقاط الخافض .

وجوز الزمخشري أيضا في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، كون « الشمس » معطوفا على محل « الليل » .

والثالث : أن يكون باعتبار محل لم يوجد هو ولا طالبه ، هو المعطف على التوهم ، نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا ، بجر « ذاهب » ، وهو معطوف على خبر « ليس » للنصب باعتبار جرّه بالباء ، ولو دخلت عليه فالتجر على مفقود ، وعامله وهو الباء مفقود أيضا ؛ إلا أنه ماثوهم الوجود لكثرة دخوله في خبر ليس ؛ فلما توهم وجوده صح اعتبار مثله ؛ وهذا قليل من كلامهم .

وقيل : إنه لم يجرى إلا في الشعر ؛ ولكن جوزه الخليل وسيبويه في القرآن ، وعليه

(٢) سورة الأعراف ١٨٦

(١) سورة هود ٦٠

(٤) السكشاف ٤ : ٣٣٨ ، وإعراب القرآن للمكبري ٢ : ١٢٤

(٣) سورة الأحقاف ١٢

(٥) سورة الأنعام ٩٦

خَرَجَا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَصْدَقُوا وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ؛ كأنه قيل : « أَصْدَق وَأَكُنْ » .

وقيل : هو من العطف على الموضع ؛ أى محل « أَصْدَق » .

والتحقيق قول سيبويه : هو على نونهم أن الفاء لم ينطق بها .

واعلم أن بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن على النحويين ، وقال : كيف يجوز التوهم في القرآن !

وهذا جهل منه بمرادهم ؛ فإنه ليس المراد بالتوهم النكط ؛ بل تنزيل الموجود منه منزلة للمدوم ؛ كالفاء في قوله تعالى : ﴿ فَأَصْدَقُوا ﴾ ليبني على ذَلِكَ ما يقصد من الإعراب .

وجعل منه الزخشرى قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فيمن

فتح الباء ، كأنه قيل : « ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب » على طريقة :

... لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ<sup>(٣)</sup> .

وقد<sup>(٤)</sup> يسمى اسم آخر ، وهو العطف على المعنى ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ

حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ ثم قال : ﴿ أَوْ كَالَّذِي ﴾<sup>(٦)</sup> ، عطف المجرور بالكاف

على المجرور بـ « إِلَى » ، حملا على المعنى ؛ لأن قوله : « إِلَى الَّذِينَ » في معنى : « أَرَأَيْتَ

كَالَّذِي » .

وقال بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾<sup>(٧)</sup> ؛ إنه عطف على معنى

(١) سورة المنافقين ١٠ (٢) سورة هود ٧١ (٣) البيت بتمامه :

مَشَآئِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهِمَا

(٤) السكشاف ٢ : ٣٢١

والنظر شواهد السكشاف ١ : ٢٩٢

(٦) سورة البقرة ٢٥٩ : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ

(٥) سورة البقرة ٢٥٨

(٧) سورة الصافات ٧

حَتَّىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا

﴿ إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ﴾<sup>(١)</sup> ؛ وهو أنا خلقنا السكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء الدنيا .

وفي قوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، على قراءة النصب : إنه عطف معنى ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ ﴾ ، وهو « لعلّي أن أبلغ » ؛ فإن خبر « لعلّي » يقترن بـ « أن » كثيرا .

\*\*\*

#### القاعدة الرابعة

الأصل في العطف التنايز ؛ وقد يعطف الشيء على نفسه في مقام التأكيد ، وقد سبق لإفراذه بنوع في فصول التأكيد .

\*\*\*

#### القاعدة الخامسة

يجوز في الحسابة عن المخاطبين إذا طالت : قال زيد ، قال عمرو ، من غير أن تأتي بالواو وبالفاء ؛ وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ . . . . ﴾<sup>(٣)</sup> الآية .

وقوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ونظائرها .

وإنما حسن ذلك للاستغناء عن حرف العطف ؛ من حيث إن المتقدم من التولين

(٢) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧

(٤) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤

(١) سورة الصافات ٦

(٣) سورة البقرة ٢٥٨

يستدعى التأخر منهما ؛ فلهذا كان الكلام مبنيًا على الانفصال ، وكان كل واحد من هذه الأقوال مستأنفا ظاهراً ؛ وإن كان ذهن يلائم بينهما .

\*\*\*

#### القاعدة السادسة

العطف على المضمر ؛ إن كان منفصلاً مرفوعاً ؛ فلا يجوز من غير فاصل تأكيده أو غيره ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿ قَاذِبٌ أَنْتَ وَرَبُّكَ قَتَا نَلَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ <sup>(٣)</sup> عند الجمهور ؛ خلافاً لابن مالك في جعله

من عطف الجمل ، بتقدير : « وَلَتَسْكُنْ زَوْجُكَ » .

وقوله : ﴿ وَعَلَّمْتُمْ مَالَكُمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ فَقُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ وَمَنْ أَتَّبِعْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وجعل الزمخشري منه : ﴿ أَتَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ . أَوْ آبَاؤُنَا ﴾ <sup>(٧)</sup> فيمن قرأ بفتح الواو ؛

وجعل الفصل بالهمزة .

ورُدَّ بأن الاستفهام لا يدخل على المفردات .

وجعل الفارسي منه : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وأعرب ابن الدهقان

﴿ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ مبتدأ خبره ﴿ أَشْرَكُوا ﴾ مقدراً .

(٢) سورة المائدة ٢٤

(١) سورة الأعراف ٢٧

(٣) سورة البقرة ٣٥ ، سورة الأعراف ١٩

(٥) سورة الرعد ٢٣

(٤) سورة الأنعام ٩١

(٧) سورة الصافات ١٦ ، ١٧

(٦) سورة آل عمران ٢٠

(٨) سورة الأنعام ١٤٨

وأجاز الكوفيون العطف من غير فاصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هَادُوا  
وَالصَّابِئُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

فأما قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَوَى . وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فقال الفارسي : ﴿ وَهُوَ ﴾ مبتدأ ، وليس معطوفا على ضمير ﴿ فَاسْتَوَى ﴾ ، وإن كان مجروراً فلا يجوز من غير تكرار الجار فيه ؛ نحو مررت به وبزيد ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَحَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
وأما قوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فإن جعلنا ﴿ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ معطوفا على ﴿ مِنْكَ ﴾ ، فالإعادة لازمة ، وإن جُعل معطوفا على ﴿ النَّبِيِّينَ ﴾ فجائزة .

وقال الكوفيون : لا تلازم الإعادة ، محضين بآيات :  
الأولى : قراءة حمزة : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، بالجر عطفاً على الضمير في ﴿ بِهِ ﴾ .  
فإن قيل : ليس الخفض على العطف ؛ وإنما هو على القسم ، وجوابه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ <sup>(٨)</sup> .

قلنا : رده الزجاج بالنهي عن الخلف بغير الله وهو عجيب ؛ فإن ذلك على المخلوقين .  
الثانية : قوله تعالى : ﴿ فِيهَا مَعَالِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، ﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ ﴾ أو لها المانعون كاتبان الدهان بتقدير : « ويرزق من لستم » ، والزجاج بتقدير : « أغنى من لستم » . قال أبو البقاء <sup>(١٠)</sup> : لأن المعنى : « أغناكم وأغنى من لستم » ، وقدم أنها نصب

(٢) سورة النجم ٦ ، ٧

(٤) سورة فصلت ١٢

(٦) سورة الأحزاب ٧

(٨) سورة المجر ٧٠

(١) سورة المائدة ٦٩

(٣) سورة المؤمنون ٢٢

(٥) سورة الإسراء ٤٥

(٧) سورة النساء ١

(٩) إملاء ما من به الرحمن ٤٠ : ٤٠

بـ ﴿جَمَلْنَا﴾ ، قال : والمراد بـ « من » <sup>(١)</sup> المبيد والإماء والبهايم فلأنها مخلوقة لمنافعها .  
 الثالثة : قوله تعالى : ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ <sup>(٢)</sup> وليس من هذا الباب ،  
 لأن ﴿الْمَسْجِدَ﴾ معطوف على ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ في قوله : ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 ويدل لذلك أنه صرح بنسبة الصّد إلى المسجد في قوله : ﴿أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ  
 الْحَرَامِ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وهذا الوجه حسن ، لولا ما يلزم منه الفصل بين ﴿صَدَّ﴾ و ﴿الْمَسْجِدَ﴾ بقوله :  
 ﴿وَكُفِّرْ بِهِ﴾ ، وهو أجنبي .

ولا يحسن أن يقال : إنه معطوف على ﴿الشَّهْرَ﴾ <sup>(٥)</sup> ، لأنهم لم يسألوا عنه ، ولا على  
 ﴿سَبِيلِ﴾ ؛ لأنه إذ ذاك من نعمة المصدر ، ولا يمطف على المصدر قبل تمامه .

الرابعة : قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾ <sup>(٦)</sup> ، قالوا : الواو  
 عاطفة لـ « مَنْ » على السكاف المحرورة ، والتقدير : حسبك من اتبعك .  
 وردّ بأن الواو للمصاحبة ، « وَمَنْ » في محل نصب عطفا على الموضع ؛ كقوله :  
 \* فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ <sup>(٧)</sup> \*

انغماسة : قوله تعالى : ﴿كَذَرِكُمْ آبَاءُكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ <sup>(٨)</sup> ؛ كما قول :  
 كذا كز قريش آباهم ، أو قوم أشد منهم ذكرا .  
 لكن هذا عطف على الضمير المحفوض ؛ وذلك لا يجوز على قراءة حمزة .

- 
- |   |   |
|---|---|
| (١) الأصول : « من » وسواها من المكبرى                   | (٢) سورة البقرة ٢١٧                                     |
| (٣) سورة المائدة ٢                                      | (٤) من قوله تعالى في أول الآية السابقة :                |
| ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ | (٥) سورة الأنفال ٦٤                                     |
| (٦) صدره :  | (٧) * إِذَا كَانَتْ الْمَيْجَاءُ وَاشْتَقَتْ الْمَصَا * |
| (٨) سورة البقرة ٢٠٠                                     | (٩) سورة البقرة ١٨٣                                     |



وقد خالفه الجمهور وجعلوه مجروراً عطفاً على ﴿ ذِكْرُكُمْ ﴾ المجرور بكاف التشبيه ،  
تقديره : «أو كذا ذكركم أشد» فجعل للذكر ذكرًا مجازاً؛ وهو قول الزجاج؛ وتابعه ابن عطية  
وأبو البقاء<sup>(١)</sup> وغيرهما .

ومما اختلف فيه المطف على عاملين، نحو نيس زيد بقائم ولا قاعد عرو؛ على أن يكون  
«ولا قاعد» معطوفاً على «قائم» ، و«عرو» على «زيد» . مننه الجمهور وأجازه الأخفش،  
محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ثم قال : ﴿ آيَاتِ ﴾<sup>(٣)</sup> بالنصب  
عطفاً على قوله : ﴿ لآيَاتِ ﴾ بالنصب بـ «إِنَّ» في أول الكلام، و﴿ أَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾  
مجرور بالمطف على ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، المجرور بحرف الجر الذي هو «في» ، فقد وجد  
المطف على عاملين . وأجيب بجمل ﴿ آيَاتِ ﴾ تأكيد لـ «آيات» الأولى .

\*\*\*

### قواعد في العدد

#### القاعدة الأولى

في اسم الفاعل المشتق من العدد ، له استعمالان :

أحدهما : أن يُرادَ به واحد من ذلك العدد ؛ فهذا يضاف للعدد للوافق له ، نحو رابع  
أربعة ؛ وخامس خمسة ، وليس فيه إلا الإضافة خلافاً للعلب ؛ فإنه أجاز . ثالث ثلاثة  
بالتنوين ، قال تعالى : ﴿ ثَمَانِي أَمْنَيْنِ ﴾<sup>(٥)</sup> وهذا القسم لا يجوز إطلاقه في حق الله تعالى ،

(١) إملأ ما من به الرحمن ١ : . . .

(٢) سورة البقرة ٥ ، والآية بتمامها : ﴿ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ

مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ أَرْيَاحِ آيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ .

(٣) آيات ، بالنصب ، هي قراءة حمزة والكسائي ويعقوب . إتحاف فضلاء البشر ٣٨٩

(٤) في الآية قبلها ٣ ، وهي : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٥) سورة التوبة ٤٠

ولهذا قال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup>.

الثاني : أن يكون بمعنى التصيير ، وهذا يضاف إلى العدد الخالف له في اللفظ ؛ بشرط أن يكون أقص منه بواحد ؛ كقولك : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ، وخامس أربعة ، كقوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَايَهُمْ وَلَا حِصَّةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى يصيرهم بعله وإحاطته أربعة وخمسة .

فإن قيل : كيف بدأ بالثلاث ، وهلا جاء : « ما يكون من نجوى واحد إلأ هو ثانيه ، ولا اثنين إلأ هو ثالثهم » ؟ قيل : لأنه سبحانه لما علم أن بعض عباده كفر بهذا اللفظ ، وأدعى أنه ثالث ثلاثة ، فلو قال : ما يكون من نجوى واحد إلأ هو ثانيه ، لثارت ضلالة من كفر بالله وجعله ثانيا ، وقال : وهذا قول الله هكذا . ولو قال : ولا اثنين إلأ هو ثالثهم ، لمتك به الكفار ، فعدل سبحانه عن هذا لأجل ذلك ، ثم قال : ﴿ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ ﴾ ، فذكر هذين المعنيين بالتلويح لا بالتصريح ، فدخل تحته ما لا يقتضاه ، وهذا من بعض إيجاز القرآن .

#### القاعدة الثانية

حق ما يضاف إليه العدد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون اسم جنس أو اسم جمع ، وحينئذ فيجوز بـ « من » نحو ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . ويجوز إضافته ، نحو : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وإن كان غيرهما من المجموع ، أضيف إليه الجمع على مثال جمع القلة من التكسير ، وعلمته أن المضاف موضوع القلة ، فتأزم إضافته إلى جمع قلة ، طلبا لمناسبة المضاف إليه

(٢) سورة المجادلة ٧

(٤) سورة النمل ٤٨

(١) سورة المائدة ٧٣

(٣) سورة البقرة ٢٦٠

المضاف في القلة ؛ لأنّ للفسر على حسب الفسر ، فتقول : ثلاثة أفلس وأربعة أعبد ، قال تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾<sup>(١)</sup> .  
وقد استشكل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فإنّ « قروء » جمع كثرة ، وقد أضيف إلى الثلاثة ، ولو جاء على القاعدة لقال « أقراء » .

والجواب من أوجه :

أحدها : أنه أوتر جمع السكثرة هنا ؛ لأنّ بناء القلة شاذّ ، فإنه جمع « قروء » بفتح القاف ، وجمع « فعل » على « أفعال » شاذّ ، فجمعوه على « فُعلول » إيثاراً للفصح ، فأشبه ما ليس له إلا جمع كثرة ؛ فإنه يضاف إليه ، كثلاثة دراهم . ذكره ابن مالك .  
والثاني : أنّ القلة بالنسبة إلى كل واحد من المطلقات ؛ وإنما أضاف جمع السكثرة نظراً إلى كثرة الترتيبات ؛ لأنّ كل واحدة ترتبص ثلاثة . حكاه في « البسيط »<sup>(٣)</sup> عن أهل المعاني .

الثالث : أنه على حذف مضاف ، أي ثلاثة أقراء قروء .

الرابع : أن الإضافة نعت في تقدير الانفصال ؛ لأنه بمعنى « من » التي للتبعيض ، أي ثلاثة أقراء من قروء .

كما أجاز للبرّد « ثلاثة حمير » و « ثلاثة كلاب » ؛ على إرادة « من » أي من حمير ومن كلاب .

#### القاعدة الثالثة

ألفاظ العدد نصوص ، ولهذا لا يدخلها تأكيد ؛ لأنه لدفع الجواز ، في إطلاق الكل

(٢) سورة البقرة ٢٢٨

(١) سورة لقمان ٢٧

(٣) كتاب البسيط في النحو ، مؤلفه ركن الدين حسن بن محمد الأسر باذى شرح به كافي ابن الحاجب .

وإرادة البعض ؛ وهو منتفٍ في العدد . وقد أورد على ذلك آيات شريفة .

الأولى : قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، والجواب أن التأكيدها ليس لدفع نقصان أصل العدد ، بل لدفع نقصان الصفة ، لأن الغالب في البَدَل أن يكون دون المبدل منه ؛ معناه <sup>(٢)</sup> أن الفاقد للهدى لا ينقص من أجره شيء <sup>(٣)</sup> .

الثانية : قوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ولو كانت ألفاظ العدد نصوصا لما دخلها الاستثناء ؛ إنما يكون عاما . والجواب أن التجوز قد يدخل في الألف ، فإنها تذكر في سياق المبالغة ، للتكثير ، والاستثناء رَفَعَ ذلك .

الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا لِلْهِنِ اثْنَيْنِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وقد سبق في باب التأكيذ الجواب عنه .

الرابعة : قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ <sup>(٦)</sup> . وقوله ﴿ سَبْعُونَ فِرَاعًا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، قالوا : المراد بها الكثرة ، وخصوص السبعين ليس مرادا ؛ وهذا مجاز . وكذا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْجِيعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، قيل المراد : المراجعة من غير حَصْر ، وحيىء بلفظ التثنية ، تنبيها على أصل الكثرة ، وهو مجاز .

\*\*\*

(٢) م : « فأراد »

(١) سورة البقرة ١٩٦

(٣) إشارة إلى قوله تعالى في الآية السابقة : ﴿ فَمَنْ لَمْ يُجِدْ فَمِصَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّجِ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ .

(٤) سورة الفنكبوت ٢٤

(٦) سورة التوبة ٨٠

(٨) سورة الملك ٤

(٥) سورة النحل ٥١

(٧) سورة الحاقة ٣٢

## [ أحكام لألفاظ يكثر دورانها في القرآن ]

[ لفظ « فعل » ]

(١) من ذلك لفظ « فعل » كثيرا ما يحى كناية عن أفعال متفردة؛ وفائدته الاختصار؛ كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (٢).  
 ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾ (٣).  
 وقوله: ﴿ فَإِنْ آوَفَعُولُوا ﴾ (٤)، أى فإن لم تأتوا بسورة من مثله، ولن تأتوا بسورة من مثله.

وحيث أطلقت في كلام الله، فهي محولة على الوعيد الشديد، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ (٥).  
 ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ (٦).

\*\*\*

[ لفظ « كان » ]

ومن ذلك الإخبار عن ذات الله أو صفاته بـ « كان » .  
 وقد اختلف النحاة وغيرهم في أنها تدل على الانقطاع، على مذاهب:  
 أحدها: أنها تفيد الانقطاع؛ لأنها فعل يشعر بالتجدد.

(١) وجد سقط في الأصل قبل هذا الكلام.

(٢) سورة النساء ٦٦

(٣) سورة المائدة ٧٩

(٤) سورة البقرة ٢٤

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٦) سورة إبراهيم ٤٥

والثاني : لانقيده ؛ بل تقتضى الدوام والاستمرار ، وبه جزم ابن معطي<sup>(١)</sup> في ألقيته ؛  
حيث قال :

\* وكان للماضى الذى ما انقطعا \*

وقال الراغب في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾<sup>(٢)</sup> : نبه بقوله :  
« كان » على أنه لم يزل منذ أوجد منطويا على الكفر .

والثالث : أنه عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام ؛ وليس فيه  
دليل على عدم سابق ، ولا على انقطاع طارئ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا  
رَحِيمًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، قاله الزمخشري<sup>(٤)</sup> في قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ  
لِلنَّاسِ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وذكر ابن عطية في سورة الفتح أنها حيث وقعت في صفات الله فهي مسلوكة الدلالة  
على الزمان .

والصواب من هذه المقالات مقالة الزمخشري ، وأنها تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها  
بالمزمع للماضى لا غير ، ولا دلالة لها نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقاءه ؛ بل إن أفاد  
الكلام شيئا من ذلك كان لدليل آخر .

إذا علمت هذا فقد وقع في القرآن إخبار الله تعالى عن صفاته الذاتية وغيرها بلفظ  
« كان » كثيرا ، نحو : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾<sup>(٦)</sup> . ﴿ وَاسْمَاعًا حَكِيمًا ﴾<sup>(٧)</sup> .

(١) هو الشيخ زين الدين يحيى بن عبد المعطى التوفى سنة ٦٢٨ هـ سماها الدرة الألفية ، وأولها :

يَقُولُ رَاجِيَ رَبِّي الْغَفُورِ . يَحْيَى بْنُ مُعْطٍ بْنُ عَبْدِ النُّورِ

ولها أشار ابن مالك بقوله فائقة ألفية ابن معطى .

(٣) سورة الأحزاب (٥٠)

(٢) سورة الإسراء ٢٧

(٥) سورة آل عمران ١١٠

(٤) الكشف ١ : ٣٠٧

(٧) سورة النساء ١٣٠

(٦) سورة النساء ١٤٨

﴿غَفُورًا رَحِيمًا﴾<sup>(١)</sup> . ﴿تَوَّابًا رَحِيمًا﴾<sup>(٢)</sup> . ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمِينَ﴾<sup>(٣)</sup> .  
﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾<sup>(٤)</sup> .

فحيث وقع الإخبار « بكان » عن صفة ذاتية ؛ فالمراد الإخبار عن وجودها ،  
وأنها لم تفارق ذاته ؛ ولهذا يقررها بعضهم بما زال ؛ قرارا مما يسبق إلى الوجود ، إن كان  
يفيد انقطاع الخبر به عن الوجود لقولهم : دخل في خبر كان . قالوا : فكان وما زال  
مجازان ، يستعمل أحدهما في معنى الآخر مجازا بالقرينة . وهو تكلف لا حاجة إليه ،  
وإنما معناها ما ذكرناه من أزلية الصفة ، ثم تستفيد بقاءها في الحال وفيما لا يزال بالأدلة  
العقلية ، وباستصحاب الحال .

وعلى هذا التقدير سؤالان :

أحدهما : إن البارئ سبحانه وصفاته موجودة قبل الزمان والسكان ، فكيف تدل  
« كان » الزمانية على أزلية صفاته ؛ وهي موجودة قبل الزمان ؟

وثانيهما : مدلول « كان » اقتراح مضمون الجملة بالزمان اقتراحا مطلقا ، فما الدليل  
على استغراقه الزمان ؟

والجواب عن الأول أن الزمان نوعان :

حقيقي وهو مرور الليل والنهار ، أو مقدار حركة الفلك على ما قيل فيه .

وتقديري وهو ما قبل ذلك وما بعده ، كما في قوله تعالى : ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا  
بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾<sup>(٥)</sup> ، ولا بكرة هناك ولا عشيا ؛ وإنما هو زمان تقديري فرضي .  
وكذلك قوله : ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾<sup>(٦)</sup> ،

(٢) سورة النساء ٦٤

(٣) سورة الأنبياء ٢٨

(٦) سورة الفرقان ٥٩

(١) سورة الأحزاب ٥٩

(٣) سورة الأنبياء ٨١

(٥) سورة مريم ٦٢

مع أن الأيام الحقيقية لا توجد إلا بوجود السموات والأرض والشمس والقمر؛ وإنما الإشارة إلى أيام تقديرية .

وعن الثانى أن « كان » لما دلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، لم يكن بعض أفراد الأزمنة أولى بذلك من بعض ، فلما ألا يتعلق مضمونها بزمان فيعطل ، أو يتعلق بعضها دون بعض ، وهو ترجيح بلا مرجح ؛ أو يتعلق بكل زمان ، وهو المطلوب .

وحيث وقع الإخبار بها عن صفة فعلية ، فالمراد تارة الإخبار عن قدرته عليها في الأزل ، نحو كان الله خالقاً ورازقاً ومحياً ومميتاً ، وتارة تحقيق نسبتها إليه ، نحو : ﴿ وَكُنَّا قَاعِلِينَ ﴾<sup>(١)</sup> . وتارة ابتداء الفعل وإنشاؤه ؛ نحو : ﴿ وَكُنَّا مِنْ الْوَارِثِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ فإن الإرث إنما يكون بعد موت المورث ، والله سبحانه مالك كل شيء على الحقيقة ، من قبل ومن بعد .

وحيث أخبر بها عن صفات الآدميين فالمراد التنبيه على أنها فيهم غريزة وطبيعة ممر كوزة في نفسه ، نحو : ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴾ . ﴿ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾<sup>(٣)</sup> . ويدل عليه قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، أى خلق على هذه الصفة ، وهى مقدرة أو بالقوة ، ثم تخرج إلى الفعل .

وحيث أخبر بها عن أفعالهم دلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، نحو : ﴿ لَهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾<sup>(٥)</sup> .

(٢) سورة القصص ٥٨  
(٤) سورة المارج ١٩ ، ٢٠ ، ٢١

(١) سورة الأنبياء ٢٩  
(٣) سورة الأحزاب ٢٢  
(٥) سورة الأنبياء ٩٠



ومن هذا الباب الحكاية عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ « كان يصوم » و« كنا نعمل ». وهو عند أكثر الفقهاء والأصوليين يفيد الدوام؛ فإن عارضه ما يقتضى عدم الدوام مثل أن يروى: « كان يمسح مرة » ثم نقل « أنه يمسح ثلاثاً »، فهذا من باب تخصيص العموم، وإن روى النفي والإثبات تعارضاً.

وقال الصنّار في شرح سيبويه: إذا استعملت للدلالة على الماضي فهل تقتضى الدوام والاتصال أولاً؟ مسألة خلاف؛ وذلك أنك إذا قلت: كان زيد قائماً، فهل هو الآن قائم؟ الصحيح أنه ليس كذلك، هذا هو المفهوم ضرورة؛ وإنما حملهم على جعلها للدوام ماورد من مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿وَلَا تَهْرَبُوا أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْبَصِيرَةُ﴾<sup>(٢)</sup>، وهذا عندنا يتخرج على أنه جواب لمن سأل: هل كان الله غفوراً رحيماً؟ وأما الآية الثانية، فالمعنى أى قد كان عندكم فاحشة وكنتم تعتقدون فيه ذلك، فتركه يستعمل عليكم.

قال ابن السجري « في أماليه »: اختلف في « كان » في نحو قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً﴾<sup>(٣)</sup>، على قولين: أحدهما: أنها بمعنى « لم يزل » كأن القوم شاهدوا عزاً وحكمة ومغفرة ورحمة، فقبل لهم: لم يزل الله كذلك، قال: وهذا قول سيبويه.

والثاني: أنها تدلّ على وقوع الفعل فيما مضى من الزمان؛ فإذا كان فعلاً متطاولاً لم يدلّ دلالة قاطمة على أنه زال وانقطع، كقولك: كان فلان صديقاً، لا يدلّ هذا على أن صداقته قد زالت؛ بل يجوز بقاؤها، ويجوز زوالها.

(٢) سورة الإسراء ٣٢

(١) سورة الأحزاب ٧٣

(٣) سورة النساء ١٦٥

فمن الأول : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا أَسَكْمَ عَدُوِّائِنَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، لأن  
عداوتهم باقية .

ومن الثاني : قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وقال بعضهم: يدل على أن خبرها كان موجوداً في الزمن الماضي، وأما في الزمن الحاضر  
فقد يكون باقياً مستمراً ، وقد يكون منقطعاً ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً  
رَحِيماً ﴾ <sup>(٣)</sup> وكذا سائر صفاته ؛ لأنها باقية مستمرة .

قال السيِّراتي: قد يرجع الانقطاع بالنسبة للمغفور لهم وللمرحومين ؛ بمعنى أنهم انقضوا  
فلم يبق من يغفر له ، ولا من يرحم فتقطع المغفرة والرحمة .  
وكذا : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ومعناه الانقطاع فيما وقع عليه العلم والحكمة ،  
لأنفس العلم والحكمة .

وفيه نظر .

وقال ابن برّيّ مامعناه: إن « كان » تدل على تقديم الوصف وقدمه ، ومائبث قدمه  
استعمال عدمه ؛ وهو كلام حسن .

وقد منصور بن فلاح البيني في كتاب « السكافي » : قد تدل على الدوام بحسب  
القرائن ، كقوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ <sup>(٥)</sup> . ﴿ وَكَانَ اللَّهُ شَمِيماً بَصِيراً ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً بَاقِياً مَوْقُوتاً ﴾ <sup>(٧)</sup> ، دلّت على الدوام المنتصف بثلاث  
الصفات ودوام التبعيد بالصفات . وقد تدل على الانقطاع ، نحو : كان هذا الفقير غنياً ،  
وكان لي مال

(٢) سورة المائدة ١١٧

(٤) سورة النساء ١٧٠

(٦) سورة النساء ١٣٤

(١) سورة النساء ١٠١

(٣) سورة الأحزاب ٧٣

(٥) سورة الأحزاب ٧٣

(٧) سورة النساء ١٠٣

وقال أبو بكر الرازي : كان في القرآن على خمسة أوجه :

بمعنى الأزل والأبد ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

وبمعنى الماضي المنقطع ، كقوله : ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ وهو الأصل في معاني « كان » ، كما تقول : كان زيد صالحاً أو فقيراً أو مريضاً أو نحوه .

وبمعنى الحال ، كقوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وبمعنى الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وبمعنى « صار » ، كقوله : ﴿ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

## مسألة

[ في حكم « كان » إذا وقعت بعد « إن » ]

كان فعل ماض ، وإذا وقعت بعد « إن » كانت في المعنى للاستقبال .

وقال المبرد : تبقى على الماضي لتجردها ، للدلالة على الزمان فلا يغيرها أداة الشرط ، قال تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ <sup>(٧)</sup> ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وهذا ضعيف لبنائه على أنها للزمان وحده ، والحق خلافه ؛ بل تدل على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال .

وقد استعملت مع « إن » للاستقبال ، قال تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

وأما : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فتأوله ابن السراج على تقدير « إن أكن قُلْتُهُ » ، وكذا : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾ « إن يكن قميصه » .

(٢) سورة النمل ٤٨

(٤) سورة النساء ١٠٣

(٦) سورة البقرة ٣٤

(٨) سورة يوسف ٢٦

(١) سورة النساء ١٢٠

(٣) سورة آل عمران ١١٠

(٥) سورة الدهر ٧

(٧) سورة المائدة ١١٦

(٩) سورة البقرة ٣١





وقال : ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُكُمُ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرَكُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 وقال سبحانه في سورة الأعراف : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 وفي سورة النساء : : ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ فهو يدل على أنها قد يستعملان استعمال للترادفين .

الرابع : بمعنى النقل من حال إلى حال والتصيير ، فيتمدد إلى مفعولين ؛ إما حساً كقوله تعالى : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿ وَالَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ بِسَاطًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُودًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً ﴾ <sup>(٧)</sup> ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴾ <sup>(٨)</sup> . وإما عقلاً مثل ﴿ أَجْعَلِ الْآِلَهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ﴾ <sup>(٩)</sup> ﴿ جَاعِلِ الْمَلَآئِكَةِ رُسُلًا ﴾ <sup>(١٠)</sup> . ونحو قوله : ﴿ لَجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ <sup>(١١)</sup> ، وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴾ <sup>(١٢)</sup> ،

لأنه يتعلق بشيئين : المنقول وهو الليل ؛ والمنقول إليه وهو اللباس .  
 وأبين منه قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ <sup>(١٣)</sup> ، ﴿ جَعَلْنَاهَا لَهَا سَافِلًا ﴾ <sup>(١٤)</sup> ، ﴿ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ﴾ <sup>(١٥)</sup> .

والعاش في قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾ <sup>(١٥)</sup> اسم زمان ، لكون الثاني هو الأول ويجوز أن يكون مصدرًا لمعنى المعيش .

﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾ <sup>(١٦)</sup> ، ومعناه صيرناه ، لأن مريم إنما صارت مع ولدها عليه السلام لما خلق من جسدها لا من أب ، فصارا عند ذلك آية للعالمين . ومحال أنه

(٢) سورة الأعراف ١٨٩

(٤) سورة البقرة ٢٢

(٦) سورة الأنبياء ٥٨

(٨) سورة الإسراء ٦

(١٠) سورة طه ١

(١٢) سورة عم ١٠

(١٤) سورة هود ٨٢

(١٦) سورة المؤمنون ٥٠

(١) سورة الزخرف ١٢

(٣) سورة النساء ١

(٥) سورة نوح ١٩

(٧) سورة القصص ٤١

(٩) سورة ص ٥

(١١) سورة إبراهيم ٣٥

(١٣) سورة الكهف ٨

(١٥) سورة عم ٩ ، ١١

يريد : « خلقناها » لأن مريم لم تخلق في حين خلق ولدها ؛ بل كانت موجودة قبله ، ومحال  
تعلق القدرة بجعل الموجود موجودا في حال بقائه .

فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾<sup>(١)</sup> ؛ فهو من هذا الباب على جهة  
الاتساع . أى صيرناه يُقرأ بلسان عربى ، لأن غير القرآن ماهو عبرى وسريانى ؛ ولأن معانى  
القرآن في الكتب السالفة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَنبِّئُكَ زُبُرَ الْأَوَّلِينَ ﴾ ، ﴿ إِنَّ هَذَا  
لَنفى الصُّحُفِ الْأُولَى ﴾<sup>(٢)</sup> .

وهذا احتيج من أجاز القراءة بالفارسية ، قال : لأنه ليس في زُبُرِ الأولين من القرآن  
إلا المعنى ، والفارسية تؤدى للمعنى . وإذا عُرِفَ هذا ، فكأنه نقل للمعنى من لفظ القرآن  
فصيره عربيا .

وأخطأ الزخشرى حيث جعله بالخلق ؛ وهو مردود صناعة ومعنى . أما الصناعة ،  
فلأنه يتعدى لمفعولين ، ولو كان بمعنى الخلق لم يتعد إلا إلى واحد ، وتمديته لمفعولين -  
وإن احتمل هذا المعنى - لكن بجواز إرادة التسمية أو التصيير على ماسبق . وأما المعنى  
فلو كان بمعنى « خلقنا التلاوة العربية » فباطل ؛ لأنه ليس الخلاف في حدوث ما يقوم  
بالتفتنا ؛ وإنما الخلاف في أن كلام الله الذى هو أمره ونهيه وخبره ؛ فعندنا أنه صفة  
من صفات ذاته ، وهو قديم .

وقالت القَدَرِيَّة : إنه صفة فعل أوجده بعد عدمه ، وأحدثه لنفسه ، فصار عند حدوثه  
متكسما بعد أن لم يكن ، فظهر أن الآية على تأويله ليس فيها تضمن لعقيدته الباطلة .  
وقال الآمدى في « أبقار الأفكار » : الجمل فيه بمعنى التسوية ، كقوله تعالى :  
﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أى يسمونه كذبا .

(٢) سورة الأعلى ١٨

(١) سورة الزخرف ٣

(٣) سورة الحجر ٩١







والباطل ، كقوله : ﴿ وَجَعَلُوا اللَّهَ جَمًّا ذَرَأً مِنَ الْحَرُثِ . . . ﴾ <sup>(١)</sup> الآية .  
وبمعنى أوجب ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى  
أوجبنا الاستقبال إليها .

وكقوله : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ﴾ <sup>(٤)</sup>  
ومعنى « كنت عليها » أى أنت عليها ، كقوله : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلدُّنْيَا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى أنتم .  
السابع : ذكره الفارسي ، بمعنى « ألقى » فيتمدى لمفعولين : أحدهما بنفسه والآخر  
بحرف الجر ، كما في قولك : جعلت متاعك بعضه فوق بعض .

ومثله قوله : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ .  
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> و « بعضه » بدل  
من الخبيث .

وقوله : « على بعض » أى فوق بعض .  
ومثله قوله : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أى ألقى ، بدليل قوله في الآية الأخرى  
التي علل فيها المراد بخلق الجبال ، وأبان إنعامه ، فقال : ﴿ وَالْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ  
أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

## فائدة

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، قيل : كيف يستعمل لفظ « الجعل »

(٢) سورة البقرة ١٤٣

(٤) سورة البقرة ١٤٣

(٦) سورة الأنفال ٣٧

(٨) سورة النحل ١٥

(١) سورة الأنعام ١٣٦

(٣) سورة المائدة ١٠٣

(٥) سورة آل عمران ١١٠

(٧) سورة الرعد ٣

(٩) سورة الإسراء ١٢

هنا مع أن الجمول عنه ينبغي أن يتحقق قبل الجمل ، مع صفة الجمول ، كقولك :  
« جعلت زيدا قائما » ، فهو قبل ذلك كان متصفا بضد القيام ، وهنا لم يوجد « الجمل »  
إلا على هذه الصفة ، فكيف يصح استعمال الجمل فيه ؟

والجواب أن الليل جوهر قام به السواد ، والنهار جوهر قام به النور ، وكذلك  
الشمس جسم قام به ضوء ، والأجسام والجواهر متقدمة على الأعراض بالذات ، والعرب  
تراعى مثل هذا ، قل القراء أنهم قالوا : أحسنت إليك فكسوتك ؛ فعملوا الإحسان  
متقدما على الكسوة ؛ بدليل العطف بالقاء ، وليس ذلك إلا تندم ذاتي ، لأن الإحسان  
في الخارج هو نفس الكسوة .

ولك أن تقول : لا نسلم أن الإحسان نفس الكسوة ؛ بل معنى يقوم بالنفس  
ينشأ عنه الكسوة .

### حَسِبَ

يتمدّى لمفعولين . وحيث جاء بعدها أن والفعل ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ  
أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ونظائره ، فذهب سيبويه  
أنها ساذة مسدّة لمفعولين ، ومذهب المبرّد أنها ساذة مسدّة للمفعول الواحد ،  
والثاني عنده مقدر .

ويشهد لسيبويه أن العرب لم يسمع من كلامهم نطق بما ادعاه من التصريح به ،  
ولو كان كما ذكره لنطقوا به ولو مرة .





والثاني : أنها زائدة ، والكلام على النفي الخفض ، ونقله عن أكثر المفسرين ، أى لم يرها أصلاً ، لأن الله تعالى قال : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَفْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، كان مقتضى هذه الظلمات تحول بين العين وبين النظر إلى البدن وسائر المناظر .

والثالث : أنها بمعنى « أراد » من قوله : ﴿ كَذَنَّا لِيُوسُفَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى لم يُرِدْ أن يراها .

\*\*\*

وذكر غيره أنَّ التقدير : إذا أخرج يده ممتحناً ليُبصره لم يكذب يخرجها ، و « يراها » صفة للظلمات ، تقديره : ظلمات بعضها فوق بعض يراها .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا لِتُجْزَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فيحتمل أنَّ المعنى : أريد أخفيها ، لكي تجزى كل نفس بسعيها . ويجوز أن تكون زائدة ، أى أخفيها لتجزى .

وقيل : تم الكلام عند قوله : ﴿ آتِيَةٌ أَكَادُ ﴾ ، والمعنى : أكاد آتى بها ، ثم ابتداء بقوله : ﴿ أَخْفِيهَا لِتُجْزَى ﴾ .

وقرأ سعيد بن جبير : ﴿ أَكَادُ أَخْفِيهَا ﴾ بفتح الألف ، أى أظهرها ، يقال : أخفيت الشيء إذا سترته وإذا أظهرته .

وقراءة الضم تحتمل الأمرين ، وقراءة الفتح لا تحتمل غير الإظهار ؛ ومعنى سترتها لأجل الجزاء ، لأنه إذا أخفى وقتها قويت الدواعى على التأهب لها خوف الحجي بفتنة .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فلم يثبت لازيت الضوء ، وإنما أثبت له المقاربة من الضوء قبل أن تمسه النار ، ثم أثبت النور بقوله : ﴿ نُورٌ عَلَى نُورٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فيؤخذ منه أن النور دون الضوء لا نفسه .

فإن قلت : ظاهره أن المراد : يكاد يضيء ؛ مسته النار أو لم تمسه ، فيعنى ذلك أنه مع أن مساس النار لا يضيء ، ولكن يقارب الإضاءة ، لكن الواقع أنه عند المساس يضيء قطعاً .  
أجيب : بأن الواو ليست عاطفة ، وإنما هي للحال ، أى يكاد يضيء . والحال أنه لم تمسه نار ، فيفهم منه أنها لو مسته لأضاء قطعاً .

## تَعَادَة

[ في محيى كاد بمعنى أراد ]

تمحيى كاد بمعنى أراد ، ومنه : ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ﴿ أَكَادُ أَخِيهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
وعكسه ، كقوله تعالى : ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ <sup>(٥)</sup> أى يكاد .

## تَعَادَة

[ فعل للمطاوعة ]

فعل للمطاوعة هو الواقع مسبباً عن سبب اقتضاه ، نحو كسرتنه فانكسر . قال ابن مالك في شرح « انخلاصة » : هو الدال على قبول مفعول لأثر الفاعل ؛ ومعنى ذلك أن الفعل للمطاوعة ، بكسر الواو ، يدل على أن المفعول لقولك : كسرت الشيء ، يدل على مفعول معالجته في إيصال الفعل إلى المفعول ، فإذا قلت : فانكسر ، علم أنه قيل

(٢) سورة يوسف ٨٦

(٤) سورة الكهف ٨٧

(١) سورة النور ٣٥

(٣) سورة طه ١٥







وزعم ابن جني في كتاب «الخصائص» أنه لا يجوز فعل المطاوعة إلا بالفاء .  
وأجاب عن قوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾<sup>(١)</sup> ، بأن «أغفل»  
في الآية بمعنى وجدناه غافلا ، لا جعلناه يغفل ، وإلا لقليل : «فاتبع هواه» بالفاء ؛ لأنه  
يكون مطاوعا .

وفي كلامه نظر ؛ لأننا نقول : ليس اتباع الهوى مطاوعا لـ «أغفلنا» ، بل المطاوع  
لـ «أغفلنا» ، غفل .

فإن قيل : إنه من لازم الغفلة اتباع الهوى ، والسبب عن السبب سبب .  
قيل : لا نسلم أن اتباع الهوى مسبب عن الغفلة ، بل قد يُغفل عن الذكر ولا يُتبع  
الهوى ، ويكون المانع له منه غفلة أخرى عنه .

واعلم أن الحامل لأبي التمتع على هذا الكلام اعتقاده الاعتزالي أن مصيبة العبد  
لا تُنسب إلى الله تعالى ؛ وأنها مسببة له ، فلهذا جعل «أفعل» هنا بمعنى «وجد»  
لا بمعنى التعدية خاصة . وقد بينا ضعف كلامه ، وأن المطاوع لا يجب عطفه بالفاء .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَ الْخَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> :  
هذا موضع الفاء ، كما يقال : أعطيته فشكر ، ومنعته فصبر ؛ وإنما عطف بالواو للإشعار  
بأن ما قالاه بعض ما أحدث فيهما [إيتاء]<sup>(٣)</sup> العلم ، [فأضمر ذلك ثم عطف عليه بالتحميد]<sup>(٤)</sup>  
كأنه قال : فعلماه به وعرفاه حق النعمة فيه والفضيلة ، وقالوا الحمد لله .

وقال السكاكي : يحتمل عندي أنه تعالى أخبر عما صنع بهما ، وعما قال ؛ كأنه قال :  
نحن فعلنا إيتاء العلم ، وهما فعلا الحمد ، من غير بيان ترتبه عليه اعتمادا على فهم السامع ،  
كقولك : «قم يدعوك» بدل «قم فإنه يدعوك» .

(٢) سورة النمل ١٥

(٤) الكشاف ٣ : ٢٧٨

(١) سورة الكهف ٢٨

(٣) تحفة من الكشاف

وأما قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ ﴾<sup>(١)</sup> ؛ فظنَّ بعضُ الناسِ أَنَّ التقوى سببُ التعليم ، والمحققون على منع ذلك ؛ لأنه لم يربط الفعل الثاني بالأول ربطاً الجزاء بالشروط ، فلم يَقُلْ : واتقوا الله يعلمكم ، ولا قال : « فاعلمكم الله » ، وإنما أتى بواو العطف ، وليس فيه ما يقتضى أَنَّ الأوَّل سببٌ للثاني ، وإنما غاية الاقتران والتلازم ، كما يقال : زرنى وأزورك ، وسلم علينا ونسلم عليك ، ونحوه ، مما يقتضى اقتران الفعلين والتعارض من الطرفين ، كما لو قال [ عبد ] لسيده : أعفنى ولك على ألف ، أو قالت للوأتز وجهها : طلقنى ولك ألف ؛ فإن ذلك بمنزلة قولها : بألف أو على ألف . وحينئذٍ فيكون متى علم الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك .

ونظير الآية قوله تعالى : ﴿ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقوله عقيب ذكر النبية : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ووجه هذا الختام التنبيه على التوبة من الاغتياب ، وهو من الظلم .

وهاهنا بحث ، وهو أَنَّ الأئمة اختلفوا فى أَنَّ العلم هل يستدعى مطاوعة أم لا ؟

على قولين :

أحدهما : نعم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى ﴾<sup>(٤)</sup> ، فأخبر عن كل من هداه الله بأنه يهتدى . وأما قوله : ﴿ وَأَمَّا نُدُودُ فَهُمْ ذَاكِرُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فليس منه لأن المراد بالهداية فيه الدعوة ، بدليل : ﴿ فَاسْتَجَبُوا أَلْعَمَى عَلَى آلِهَدَى ﴾<sup>(٥)</sup> .

والثانى : لا يدلُّ على المطاوعة ، بدليل قوله : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾<sup>(٦)</sup> . وقوله : ﴿ وَتُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴾<sup>(٦)</sup> ، لأن التخيوف حصل ، ولم يحصل

(٢) سورة هود ١٢٣

(٤) سورة الأعراف ١٧٨

(٦) سورة الإسراء ٥٩ ، ٦٠

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٣) سورة الحجرات ١٢

(٥) سورة فصلت ١٧

للكفار خوف نافع يصرهم إلى الإيمان ؛ فإنه اللطاف للتخويف المراد بالآية الكريمة ، وعلى الأول تكون الفاء للتعقيب في الزمان ، ويكون : « أخرجه فما خرج » حقيقة .

## فائدة

[ في قوله تعالى : « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا » ]

قالوا في قوله : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا ﴾ <sup>(١)</sup> : إن التقدير « منذرٌ إنذاراً نافعا من يخشاها » .

قال الشيخ عز الدين : ولا حاجة إلى هذا ، لأن فعل وأفعل ، إذا لم يترتب عليه مطاوعة ، كخوف وعلم وشبهه لا يكون حقيقة ؛ لأن « خوف » إذا لم يحصل الخوف ، و « علم » إذا لم يحصل العلم كان مجازاً ، و ﴿ مُنْذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا ﴾ ، يترتب عليه أثره ، وهو الخشية ، فيكون حقيقة لمن يخشاها ، فإذاً ليس منذراً من لم يخش ، لأنه لم يترتب عليه أثر . فعلى هذا : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> فيه جمع بين الحقيقة والمجاز لترتب أثره عليه ، بالنسبة إلى « من يخشى » دون « من لم يخش » .

## احتمال الفعل للجزم والنصب

فنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، يحتمل أن يكون ما بعد الفاء مجزوماً ، ويحتمل أن يكون منصوباً ، وإذا كان مجزوماً كان داخل في النهي ، فيكون قد نهى عن الظلم ، كما نهى عن قربان الشجرة ، فكأنه قال : « لا تقربا هذه الشجرة فلا تكونوا من الظالمين » .

ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾<sup>(١)</sup> ، فإنه يحتمل أن يكون « تكتُموا » مجزماً ؛ فهو مشترك مع الأول في حرف النهي ؛ والتقدير : لا تلبسوا ولا تكتُموا ، أى لا تفعلوا هذا ، كما في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بالجزم . أى لا تفعل واحدا من هذين . ويحتمل أن يكون منصوبا ، والتقدير : لا تجمعوا بين هذين ، ويكون مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، ولغنى : لا تجمعوا بين هذين الفعلين القبيحين ، كما تقول لمن لقيته : أما كفأك أحدهما حتى جعت بينهما ! وليس في هذا إباحة أحدهما . والأول أظهر .

وقوله : ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لِهِنَّ فَرِيضَةً﴾<sup>(٢)</sup> ، أى ما لم يكن أحد الأمرين : اللس أو العرض المستلزم ؛ لعدم كل منهما ، أى لا هذا ولا هذا ؛ فإن وُجد أحدهما فليس كم الجناح ، وهو المهر<sup>(٣)</sup> أو نصف الفروض ، و « تفرضوا » مجزوم عطفا على « تَمْسُوهُنَّ » .

وقيل : نصب ، و « أو » بمعنى « إلا أن » .

والصحيح الأول ؛ ولا يجوز تقدير « لم » بعد « أو » لفساد المعنى ، إذ يؤول إلى رفع الجناح عند عدم اللس مع الفرض وعدمه . وعند عدم الفرض مع اللس وعدمه . وليس كذلك ؛ ولا يقدر فيما انتفى أحدهما ، للزوم نفي الجناح عند نفي أحدهما ووجود الآخر ، فلا بد من المحافظة على أحدهما على الإيهام وانسحاب حكم « لم » عليه . ونظيره : ﴿وَلَا تُطِيعُوا مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا﴾<sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾<sup>(٥)</sup> :

(٢) سورة البقرة ٢٣٦

(٤) سورة الدهر ٢٤

(١) سورة البقرة ٤٢

(٣) ت : « الفرض »

(٥) سورة البقرة ١٨٨

وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُرْذَوْكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾<sup>(١)</sup> ، والوجه الجزم ، ويجوز النصب .

وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ بِمَا سَبَّحَكُمْ بِهِ اللَّهُ...﴾<sup>(٢)</sup> الآية .

وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَمْضُلُوهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقوله: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا﴾<sup>(٤)</sup> .

وقوله: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا مَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقوله في آل عمران: ﴿يُرْذَوْكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾<sup>(٦)</sup> .

وقوله في الأعراف: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٧)</sup> .

وقوله في الأنفال: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٨)</sup> .

وقوله في سورة التوبة: ﴿وَإِنْ تُصِيبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلُ وَبَقُولُوا﴾<sup>(٩)</sup> .

وقوله: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾<sup>(١٠)</sup> .

وقوله في سورة يونس: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾<sup>(١١)</sup> ؛ يجوز أن يكون مطلقاً على: ﴿لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾<sup>(١٢)</sup> فيكون منصوباً ، ويجوز أن يكون منصوباً بالغاء

(٢) سورة البقرة ٢٨٤

(٤) سورة النساء ٩٧

(٦) سورة آل عمران ١٤٩

(٨) سورة الأنفال ٢٧

(١٠) سورة التوبة ١٢٠

(١) سورة آل عمران ١٤٩

(٣) سورة النساء ١٩

(٥) سورة النساء ١٢٩

(٧) سورة الأعراف ١٩

(٩) سورة التوبة ٥٠

(١١) سورة يونس ٨٨

على جواب الدعاء ، وأن يكون مجزوما ، لأنه دعاء .

وقوله في سورة يوسف : ﴿ أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ أَقْتُلْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله في سورة هود : ﴿ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ . أَلَّا تَعْبُدُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى « بأن لا تعبدوا » فيكون منصوبا ، ويجوز جزمه لأنه نهى .

وقوله في سورة النحل : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا أَلْسُوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> . يجوز عطف ، « وتذوقوا » على « تتخذوا » أو « قزل » قبل دخول الفاء ، فيكون مجزوما .

وقوله في سورة الإسراء : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى « بأن لا تعبدوا ، أو على نهى » .

وفيها : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقوله في سورة الكهف : ﴿ لَهُمْ إِبْطٌ يَنْظُرُوا عَلَيْكُمْ يُرْجِعُكُمْ أَوْ يُعِيدُكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقوله في الحج : ﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا أَنَّهُمْ إِلَى اللَّهِ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، يجوز أن يكون لام كي أو لام الأمر ، وفائدة هذا نظير في جواز الوقف .

وقوله : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُؤْتُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَّوُّنَا ﴾ <sup>(٩)</sup> ، فيمن كسر اللامات .

- |                     |                       |
|---------------------|-----------------------|
| (١) سورة يوسف ٩     | (٢) سورة غافر ٨٢      |
| (٣) سورة هود ٢٤     | (٤) سورة النحل ٩٤     |
| (٥) سورة الإسراء ٢٣ | (٦) سورة الإسراء ٣٣   |
| (٧) سورة الكهف ٦٠   | (٨) سورة الحج ٢٨ ، ٢٩ |

وقوله في النمل : ﴿ أَلَا تَعْلَمُوا عَلَىٰ وَاتْنُورِي مُسْلِمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى يان ، أو نهى .  
 وقوله في المنكوبت : ﴿ لِيَسْكُفُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَقْتَتُمُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 وفي فاطر : ﴿ أَقَلَّمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 وفي يس : ﴿ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، هل هى لام كي ، أو لام الأمر ؟  
 وفي المؤمن : ﴿ أَقَلَّمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 وفي فصلت : ﴿ تَنْزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ الْأَنْتَاجُوا وَلَا تَحْزَنُوا ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
 وفي الأحقاف : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
 وفي القتال : ﴿ أَقَلَّمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
 وبذل على جواز النصب ظهوره فى مثله ، ﴿ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾ <sup>(٩)</sup> .  
 وقوله : ﴿ فَلَا تَهَيَّؤُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .  
 وقوله : ﴿ أَلَا تَطْفَعُوا فِي آلِ الْمِيزَانِ ﴾ <sup>(١١)</sup> أى لثلا . أو مجزوم .  
 وقوله : ﴿ إِنْ يَتَّقَوْكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءُ ﴾ <sup>(١٢)</sup> .  
 وقوله : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ . وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ <sup>(١٣)</sup> ، فإن ﴿ يَمْتَدِرُونَ ﴾  
 داخل مع الأول فى النفي عند سيدييه ، بدليل قوله : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ ، فإن كان  
 النطق قد نفي عنهم فى ذلك اليوم فلا عتذار نطق ، فينبغى أن يكون منفيًا معطوفا على قوله :

(٢) سورة المنكوبت ١٦

(٤) سورة يس ٣٥

(٦) سورة فصلت ٣٠

(٨) سورة محمد ١٠

(١٠) سورة محمد ٣٥

(١٢) سورة المتحنة ٣

(١) سورة النمل ٣١

(٣) سورة فاطر ٤٤

(٥) سورة غافر ٨٢

(٧) سورة الأحقاف ٢١

(٩) سورة الحج ٤٦

(١١) سورة الرحمن ٨

(١٣) سورة المرسلات ٣٥ ، ٣٦ .



﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ، ولو حِيلَ على إضمار المبتدأ ، - أى فهم يمتدرون - لجازَ على أن يكون المعنى فى ﴿لَا يَنْقُطُونَ﴾ أنهم وإن نطقوا فنطقهم كلا نطق ؛ لأنه لم يقع للموقع الذى أرادوه ، كقولهم : تسكمت ولم تسكلم .

وقوله : ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾<sup>(٢)</sup> ، وعلى الأول يكون هذا قولاً فى أنفسهم من غير نطق .

وقوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ لِيَقْظِنَ قَلْبِي﴾<sup>(٣)</sup> ، يجوز أن يكون لام كي ، والفعل منصوب ، أو لام الأمر ، والفعل مجزوم .

وقوله : ﴿أَنْذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٤)</sup> ، فالظاهر أنه منصوب ، ويجوز أن يكون مجزوماً ، واللام زائدة ، ومن نصب ﴿وَيَذَرَكْ﴾ ، عطفه على ﴿ليفسدوا﴾ .

### رَأَى

إن كانت بصرية تعدت لواحد ، أو علمية تعدت لاثنتين ؛ وحيث وقع بعد البصرية منصوبان كان الأول مفعولها ، والثانى حالا .

ومما يحتمل الأمرين قوله تعالى : ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾<sup>(٥)</sup> ، فإن كانت بصرية كان « الناس » مفعولاً و « سكارى » حالا ، وإن كانت علمية فهما مفعولاهما .

وكذلك قوله تعالى : ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِعَةٍ﴾<sup>(٦)</sup> .  
وقوله : ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾<sup>(٧)</sup> ،

(٢) سورة الشعراء ١٠٢

(٤) سورة الأعراف ١٢٧

(٦) سورة الجاثية ٢٨

(١) سورة المرسلات ٣٦

(٣) سورة البقرة ٢٦٠

(٥) سورة الحج ٢

(٧) سورة الزمر ٦٠

فهذه الجملة - أعنى قوله : ﴿ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> - في موضع نصب ، إمّا على الحال إن كانت بَصَرِيَّة ، أو مفعول ثانٍ إن كانت قَلْبِيَّة .

واعلم أنه قد وقع في القرآن : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، في بعض المواضع بغير واوٍ كافٍ الأنعام ، وفي بعضها بالواو <sup>(٣)</sup> ، وفي بعضها بالفاء ﴿ أَقَلَّمْ يَرَوْا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وهذه الكلمة تأتي على وجهين :

أحدهما : أن تتصل بما كان الاعتبار فيه بالمشاهدة ، فيذكر بالالف والواو ، ولتدلّ الألف على الاستفهام ، والواو ، على عطف جملة على جملة قبلها . وكذلك الفاء ؛ لكنها أشدّ اتصالاً بما قبلها .

والثاني : أن يتصل بما الاعتبار فيه بالاستدلال ، فاقصر على الألف دون الواو والفاء ، ليجرى مجرى الاستئناف .

ولا يتفرض هذا الأصل بقوله في النحل : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى آلِطَيْرِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، لاتصالها بقوله : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> وسبيلها الاعتبار بالاستدلال ، فبقي عليه ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى آلِطَيْرِ ﴾ .

وأما «أرأيت» فيمعنى «أخبرني» ولا يذكر بعدها إلا الشرط ؛ وبعده الاستفهام ، على التقديم والتأخير ؛ كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ مَتَمَسِكُمْ... ﴾ <sup>(٧)</sup> الآية ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ <sup>(٨)</sup> .

(١) سورة الزمر ٦٠

(٢) سورة الأنعام ٦

(٣) كقوله تعالى في سورة الرعد ٤١ : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ﴾ .

(٤) سورة سبأ ٩

(٥) سورة النحل ٧٩

(٦) سورة النحل ٧٨

(٧) سورة الأنعام ٤٦

(٨) سورة الملك ٣٠

وقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وأما « رأيت » الواقعة في كلام الفقهاء ، فهي كذلك ، قال ابن خروف : إلا أنهم يلجئون فيها ، وجوابها : أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا ؟ كيف يكون كذا ؟ بمعنى عدم الشرط . ثم الاستفهام بعده على نَمَطِ الآيات الشريفة ، وهي معلقة عن العمل بما بعدها من الآيات الكريمة ، وكذلك الرؤية كيف نصرفت .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الْأَقْلَامَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فدخلها معنى التعجب ، كأنه قيل : ألم تعجب إلى كذا ! فتعدت بـ « إلى » كأنه : ألم تنظر ، ودخلت « إلى » بمعنى التعجب ، وعلقت الفعل على جملة الاستفهام ؛ وليست ببديل من « الرب » تعالى ؛ لأن الحرف لا يعلق .

وأما « أَرَأَيْتُكَ » فقد وقعت هذه اللفظة في سورة الأنعام في موضعين <sup>(٣)</sup> وغيرها ، وليس لها في العربية نظير ؛ لأنه جمع فيها بين علامتي خطاب ، وهما التاء والكاف ، والتاء اسم بخلاف الكاف ؛ فإنها عند البصريين حرف يفيد الخطاب ، والجمع بينهما يدل على أن ذلك تنبيهاً على مبنائها عليه من مرتبة ، وهو ذكر الاستبعاد بالهلاك ، وليس فيما سواها ما يدل على ذلك ، فاكتمى بخطاب واحد .

قال أبو جعفر بن الزبير : الإتيان بأداة الخطاب بعد الضمير للقيد لذلك تأكيد

(١) سورة الماعون ١

(٢) سورة الفرقان ٤٥

(٣) في سورة الأنعام بلفظ « أَرَأَيْتُكُمْ » آية ٤٠ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُكُمْ إِنْ أَنَا كُنتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ ... ﴾ ، وآية ٧٧ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُكُمْ إِنْ أَنَا كُنتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَشَعَةً أَوْ جَهَنَّمَ ... ﴾ ، وفي سورة يونس بلفظ « أَرَأَيْتُكَ » ، آية الإسراء ٦٢ ﴿ قَالَ أَرَأَيْتُكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ... ﴾ .

باستحكام غفلته ؛ كما تحرك النائم باليد ، وللفرط الغفلة باليد واللسان ؛ ولهذا حذفت  
الكاف في آية يونس <sup>(١)</sup> ؛ لأنه لم يقدم قبلها ذكر صمم ولا بككم يوجب تأكيد  
الخطاب ، وقد تقدم قبلها قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . أَمْ مَنْ  
يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ﴾ <sup>(٢)</sup> إلى ما بعدهن ، فحصل تحريكهم وتنبيههم بما لم يبق بعده  
إلا التذكيرُ بعذابهم . انتهى .

وقال ابن فارس في قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ <sup>(٣)</sup> قال :  
البصريون <sup>(٤)</sup> : هذه الكاف [ زائدة ، زيدت لمعنى المخاطبة ، قال محمد بن يزيد : وكذلك  
رويدك زيدا ، قال : والدليل على ذلك أنك إذا قلت : أَرَأَيْتَكَ زيدا ، فإنما هي : أَرَأَيْتَ  
زيدا ؟ لأن الكاف ] <sup>(٥)</sup> لو كانت اسما استحال أن تمدى « أَرَأَيْتَ » إلى مفعولين ،  
والثاني هو الأول . يريد قولهم : « أَرَأَيْتَ زيدا قائما » لا يمدى « رأيت » إلا إلى مفعول  
هو « زيد » ، ومفعول آخر هو « قائم » ؛ فالأول هو الثاني .

وقال غيره : مَنْ جعل الأداة المؤكدة بها الخطاب في « أَرَأَيْتُكُمْ » ضميرا لم يلزمه  
اعتراضٌ بتمدّى فعل الضمير للتصل إلى مضمرة للتصل ؛ لأن ذلك جائز في باب الظن ،  
وفي فعلين من غير باب ظننت ؛ وهما « فقدت » و « عدمت » ، وكذلك تمدى فعل الظاهر  
إلى مضمرة للتصل جائز في الأفعال للذكورة ؛ والآيات للذكورة من باب الظن ، لأن  
المراد به « رأيت » رؤية القلب ، فهي من المستثنى ؛ وإنما الممتنع <sup>(٦)</sup> مطلقا تمدى

(١) وهو قوله تعالى في الآية ٥٠ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَا كُنتُ عَذَابُهُ بَيِّنَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا  
يَسْتَعْمِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ .

(٢) سورة يونس ٣١

(٣) سورة الإسراء ٧٢

(٤) قته ص ٨٣

(٥) انزيادة من فقه اللغة للصاحبي

(٦) ت : « وإنما امتنع » .

فعل للضمير المتصل إلى ظاهره ، فلا اختلاف في منع هذا من كل الأفعال .  
وأما مَنْ جَرَّد أَدَاءَ الْخُطَابِ لِلتَّوَكُّدِ بِهَا لِلْحَرْفِيَّةِ - وهو قول الجمهور - فلا كلام في ذلك .  
وقد اختلف في موضع الكاف من هذا اللفظ على أقوال :  
قال سيبويه : لا موضع لها .  
وقال السَّكَّاكِيُّ : موضعها نصب .  
وقال الفراء : رفع .

\*\*\*

إذا علمت هذا، فلها موضعان : أحدهما أن تكون بمعنى « أخبرني » فلا تقع إلا على اسم مفرد أو جملة شرط ، كقوله : ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ... ﴾<sup>(١)</sup> الآية ولا يقع الشرط إلا ماضياً ، لأن ما بعده ليس بجواب له ، وإنما هو معاقب « أَرَأَيْتَكَ » ، وجواب الشرط ؛ إما محذوف للعلم به ، وإما للاستفهام مع عامله . وإذا تبيّن هذا أو جُمع لحقت بالتثنية والجمع الكاف ، وكانت التاء مفردة بكل حال .

قال السِّيرافي : يجوز أن يكون إفرادهم للتاء ، استغناءً بتثنية الكاف وجمعها ، لأنها للخطاب ، وإنما فعلوا ذلك للفرق بين « أَرَأَيْتَ » بمعنى « أخبرني » وغيرها إذا كانت بمعنى « علمت » .

والثاني : تكون فيه بمعنى « انتبه » كقولك : أَرَأَيْتَ زَيْدًا فَإِنِّي أَحِبُّهُ ، أَيْ انتبه له ؛ فَإِنِّي أَحِبُّهُ ؛ ولا يلزمه الاستفهام .

\*\*\*

وقد يحذف السلام الذي هو جواب للعلم به فلا يذكر ، كقوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ لِي أَنْ كُنْتُ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالِفَكُمْ إِلَيَّ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتِطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فلم يأت بجواب .

وأنى في موضع آخر بالجواب ولم يأت بالشرط ، قال تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمِهِ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ف « من » الأول بمنزلة « الذي » .

## تَنْبِيْهِ

قال سيبويه : لا يجوز إلغاء « أَرَأَيْتَ » كما يُلغى : علمت أزيد عندك أم عمرو ؟ ولا يجوز هذا في « أَرَأَيْتَ » ، ولا بد من النصب إذا قلت : « أَرَأَيْتَ زيد أبو من هو ؟ » قال : لأن دخول معنى « أخبرني » فيها لا يجعلها بمنزلة أخبرني في جميع أحوالها . قال السهيلي : وظاهر القرآن يقتضى خلاف قوله ، وذلك أنها في القرآن ملغاة ، لأن الاستفهام مطلوبها ، وعليه وقع في قوله : ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى . أَلَمْ يَعْلَمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، استفهام ، وعليه وقعت « أَرَأَيْتَ » وكذلك « أَرَأَيْتُمْ » و « أَرَأَيْتَكُمْ » في الأنعام ، والاستفهام واقع بعدها . نحو : ﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> و ﴿ الْفَاسِقُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(٢) سورة الجاثية ٢٣

(٤) سورة الأنعام ٤٧

(١) سورة هود ٨٨

(٣) سورة البقرة ١٣ ، ١٤

(٥) سورة الأحقاف ٣٥

وهذا هو الذى منع سبويه في «أرأيت» و «أرأيتك» ولا يقال : «أرأيتك أبو من أنت» ؟ قال : لكن الذى قاله سبويه صحيح ، لكن إذا وَلَّى الاستفهام «أرأيت» ولم يكن لها مفعول سوى الجملة .

وأما في هذه اللواضع التى فى التنزيل فليست الجملة المستفهم عنها هى مفعول «أرأيت» ، ولم يكن لها مفعول محذوف يدلّ عليه الشرط ، ولا بدّ من الشرط بعدها فى هذه الصورة ، لأنّ المعنى «أرأيتم صنيصكم إن كان كذا وكذا» ؟ كما تقول : «أرأيت إن لقيت العدو أقاتل أم لا ؟» ؟ تقديره : أرأيت رأيك وصنعك إن لقيت العدو؟ خذف الشرط وهو «إن» حالاً على ذلك المحذوف ، ومرتبطة به ، والجملة المستفهم عنها كلام مستأنف منقطع ؛ إلا أن فيها زيادة بيان لما يستفهم عنه ، ولو زال الشرط وولها الاستفهام لقبّح ، كما قال سبويه وغيره فى «علت» ، وهل «علت» ، وهل «رأيت» وإتما يتجه مع «أرأيت» خاصة ، وهى التى دخلها معنى «أخبرنى» <sup>(١)</sup> .

### عَلِمَ العَرَفَانِيَّة

لا تعلق إلا بالمعاني ؛ نحو : ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ <sup>(٢)</sup> .

فأما نحو قوله تعالى : ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ <sup>(٤)</sup> فالقدير «لا نعلم خبرهم نحن نعلم خبرهم» ، «فليعلمن الله صدق الذين صدقوا وليعلمن الله نفاق المنافقين» ، خذف المضاف .

وذكر ابن مالك أنها تختص باليقين ، وذكر غيره أنها تستعمل فى الظن أيضاً ، بدليل قوله : ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وله أن يقول : العلم على حقيقته . والمراد بالإيمان التصديق اللسانى .

(١) الروض الأنف ١ : ١٨٨ (الطبعة الجالية) .

(٢) سورة التوبة ١٠١

(٣) سورة النحل ٧٨

(٤) سورة المتحنة ١٠

(٥) سورة العنكبوت ٣

### ظن

أصلها للاعتقاد الراجح ، كقوله تعالى : ﴿ إِن ظَنَّا أَنْ مِيقَاً ﴾<sup>(١)</sup> .  
 وقد تستعمل بمعنى اليقين ؛ لأن الظن فيه طرف من اليقين ، لولاه كان جهلاً ، كقوله  
 تعالى : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ إِنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنَا مَلَكاً ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ  
 الْفِرَاقُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وللفرق بينهما في القرآن ضابطان :  
 أحدهما : أنه حيث وجد الظن محموداً مثاباً عليه ، فهو اليقين ، وحيث وجد مذموماً  
 متوعداً بالعقاب عليه ، فهو الشك .  
 الثاني : أن كل ظن يتصل بعده « إن » الخفيفة فهو شك ، كقوله : ﴿ إِن ظَنَّا أَنْ  
 مِيقَاً حُدُودَ اللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> . وقوله : ﴿ بَلْ ظَنَنَّا أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ ﴾<sup>(٧)</sup> .  
 وكل ظن يتصل به « إن » للشدة ، فالمراد به اليقين ، كقوله : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي  
 مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴾<sup>(٨)</sup> ، ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ ﴾<sup>(٩)</sup> .  
 والمعنى فيه أن الشدة للتأكيد ، فدخلت على اليقين ، وأن الخفيفة بخلافها ،  
 فدخلت في الشك .  
 مثال الأول ، قوله سبحانه : ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾<sup>(١٠)</sup> ذكره بـ « أن » وقوله :  
 ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾<sup>(١١)</sup> .  
 ومثال الثاني : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً ﴾<sup>(١٢)</sup> ، والحسبان الشك .  
 فإن قيل : يرد على هذا الضابط قوله تعالى : ﴿ وَظَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ  
 إِلَّا إِلَيْهِ ﴾<sup>(١٣)</sup> .

- (٢) سورة البقرة ٤٦  
 (٤) سورة التوبة ٢٨  
 (٦) سورة النجم ١٢  
 (٨) سورة التوبة ٢٨  
 (١٠) سورة محمد ١٩  
 (١٢) سورة التوبة ١١٨

- (١) سورة البقرة ٢٣٠  
 (٣) سورة المائدة ٢٠  
 (٥) سورة الطه ٤  
 (٧) سورة المائدة ٢٠  
 (٩) سورة الأهل ٦٦  
 (١١) سورة المائدة ٢١



قيل : لأنها اتصلت بالفعل .

فتمسك بهذا الضابط ، فإنه من أسرار القرآن !

ثم رأيت الراغب قال في تفسير سورة البقرة :

الظنّ أعمّ ألفاظ الشكّ واليقين ، وهو اسم لما حصل عن أمانة ، فحقّ قويت أدت إلى العلم ، ومتى ضعفت جدا لم تتجاوز حدّ الوهم ، وأنه متى قوى استعمل فيه « أن » للشدة و « أن » الخففة منها ، ومتى ضعف استعمل معه « أن » المختصة بالمدومين من الفعل ، نحو ظننت أن أخرج وأن يخرج ، فالظنّ إذا كان بالمعنى الأول محمود ، وإذا كان بالمعنى الثانى مذموم .

فن الأول : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

ومن الثانى : ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْخَلْقِ شَيْئًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

## فائدة

لا يجوز الاختصار فى باب « ظنّ » على أحد للمعولين ؛ إلا أن يكون بمنزلة أنهم قالوا : قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، قرأ الحرمين وابن كثير بالفاء ، وهو « فعيل » بمعنى « مفعول » والضمير هو المفعول الذى لم يسمّ فاعله . وقرأه الباقرى بالضاد ، وهو بمعنى فاعل ، وفيه ضمير هو فاعله ، والمعنى : « يخجل على الغيب » فلا يمنعه كما تفعله الكتّان ، والمعنى على القراءة الأولى : ليس بمتهم على الغيب ؛ لأنه الصادق .

وأما قوله : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ <sup>(٥)</sup> فإنها بمنزلة ما فى قولك : « نزلت بزيد »

(٢) سورة المجادلة ٢٤

(٤) سورة التكمير ٢٤

(١) سورة البقرة ٤٦

(٣) سورة النجم ٢٨

(٥) سورة الأحزاب ١٠

### شعر

ومنه شعر ، بمعنى « علم » ومصدره « شِعْرَة » بكسر الشين ، كالفطنة ، وقالوا :  
ليت شِعْرَى ، لحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة . قال الفارسي : وكأنه مأخوذ من الشعار ،  
وهو ما يلي الجسد ، فكأن شعرت به ، علمته عِلْمَ حس ، فهو نوع من العلم ،  
ولهذا لم يوصف به الله .

وقوله تعالى في صفة الكفار : ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أبلغ في الذم للبعد عن الفهم  
من وصفهم بأنهم لا يعلمون ، فإن البهيمة قد تشعر بحيث كانت تحس ، فكأنهم وصفوا  
بنهاية الذهاب عن الفهم .

وعلى هذا قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أحيَاءُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
إلى قوله : ﴿ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ولم يقل : « لا تعلمون » لأن المؤمنين إذا أخبرهم  
الله تعالى بأنهم أحياء ، علموا أنهم أحياء ، فلا يجوز أن ينفي عنهم العلم ، ولكن يجوز  
أن يقال : ﴿ لا تشعرون ﴾ ، لأنه ليس كل ما علموه يشعرون به ، كما أنه ليس كل ما علموه  
يحسونه بحواسهم ، فلما كانوا لا يعلمون بحواسهم حياتهم ، وأنهم علموها بإخبار الله ،  
وجب أن يقال : ﴿ لا تشعرون ﴾ دون « لا تعلمون » .

### عسى ولعل

من الله تعالى واجبتان ، وإن كانتا رجاء وطعماً في كلام المخلوقين ، لأن الخلق  
هم الذين يعرض لهم الشكوك والظنون ، والبارئ منزّه عن ذلك .  
والوجه في استعمال هذه الألفاظ أن الأمور للمسكنة لما كان الخلق يشكّون فيها

ولا يقطعون على السكائن منها ، وكان الله يعلم السكائن منها على الصحة صارت لها نسبتان : نسبة إلى الله تعالى ، تسمى نسبة قطع وبقين ، ونسبة إلى الخلق ، وتسمى نسبة شك وظن ، فصارت هذه الألفاظ لذلك ترد تارة بلفظ القطع بحسب ما هي عليه عند الله ، كقوله : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾<sup>(١)</sup> .

وتارة بلفظ الشك بحسب ما هي عليه عند الخلقين ، كقوله : ﴿ قَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾<sup>(٣)</sup> . وقوله : ﴿ فَقَوْلَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقد علم الله حين أرسلهما<sup>(٥)</sup> ما يفضى إليه حالُ فرعون ، لكن ورد اللفظ بصورة ما يحتاج في نفس موسى وهارون من الرجاء والطمع ؛ فكأنه قال : انهضاً إليه وقولاً في نفوسكما ، لعله يتذكر أو يخشى .

ولما كان القرآن قد نزل بلغة العرب جاء على مذاهم في ذلك ، والعرب قد تخرج الكلام المتيقن في صورة المشكوك ؛ لأغراض ، فنقول : لا تعرض لما يستخطي ، فلعلك إن فعلت ذلك ستندم ؛ وإنما مراده أنه يندم لالحالة ، ولكنته أخرجه مخرج الشك تحريراً للعنى ، ومبالغة فيه ؛ أى أن هذا الأمر لو كان مشكوكاً فيه لم يجب أن تعرض له ؛ فكيف وهو كائن لاشك فيه !

وبنحو من هذا قَسَرَ الزجاج قوله تعالى : ﴿ رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

وأما قوله : ﴿ كَلَىٰ أُبْلِغُ الْأَشْيَابَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، فاطلاعه إلى الإله مستحيل ، فجهله اعتقد في المستحيل الإمكان ؛ لأنه يعتقد في الإله الجسمية والسكان .

(٢) سورة المائدة ٥٢

(٤) سورة طه ٤٤

(٦) سورة المجر ٢

(١) سورة المائدة ٥٤

(٣) سورة الإسراء ٧٩

(٥) ت : « أرسلهما » .

(٧) سورة غافر ٣٦

ونصّ ابن الدهان في لعل جواز استعماله في المستحيل ، محتجاً بقوله : « لعل زماناً  
تولى يعود » .

وقال أيضاً : كل ما وقع في القرآن من « عسى » ، فاعلمها الله تعالى ، فهي واجبة .  
وقال قوم : إلا في موضعين ، قال تعالى : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ ﴾<sup>(١)</sup> ، ولم يطلقهن  
ولم يبدل بهن .

وقوله : ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وهذه في بني النضير ، وقد سباهم النبي  
صلى الله عليه وسلم وقتلهم وأبادهم .

وقال أيضاً : وهذا عندي متأول ، لأن الأول تقديره : « إِنْ طَلَّقَكُنَّ يبدله »  
وما فعل ، فهذا شرط يقع فيه الجزاء ولم يفعله ، والثاني تقديره : « إِنْ عُدْتُمْ رَحْمَكُمْ » ،  
وهم أصروا ، وعسى على بابها .

قال : وعسى ماضى اللفظ والمعنى ، لأنه طمع ، وذلك حصل في شيء مستقبل .  
وقال قوم : ماضى اللفظ مستقبل في المعنى ، لأنه أخبر عن طمع ، يريد أن يقع .

\*\*\*

واعلم أن عسى تستعمل في القرآن على وجهين :

أحدهما : ترفع اسماً صريحاً ويؤتى بعده بخبر ، ويلزم كونه فعلاً مضارعاً ، نحو عسى  
زيد أن يقوم ، فلا يجوز « قائماً » ، لأن اسم الفاعل لا يدل على الزمان للماضي ، قال الله  
تعالى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ ﴾<sup>(٣)</sup> فيكون « أن والفعل » في موضع نصب ،  
به « عسى » .

(٢) سورة الإسرأ ٨

• (١) سورة التحريم •

• (٣) سورة المائدة ٢

وقال الكوفيون : في موضع رفع بدل .  
ورُدَّ بأنه لا يجوز تركه ، ويجوز تقديمه عليه .  
الثاني : أن يكون الرفع بها « أن والفعل » ، وهو عسى أن يقوم زيد ، فلا يفترق  
هنا إلى منصوب .

٢ ونظيره : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً ﴾ <sup>(١)</sup> .  
ومنه قوله تعالى : ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾ <sup>(٢)</sup> لا يجوز رفع  
« ربك » بـ « عسى » ؛ لثلاث يلزم الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي ، وهو « ربك » ،  
لأن « مقاما محمودا » منصوب بـ « يبعثك » .  
وكذلك كتوبه : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، لأن  
الضميرين متصلان بـ « تكرهوا » و « تحبوا » ، فلا يكون في « عسى » ضمير .

### اتخذ

قال تعالى : ﴿ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ <sup>(٤)</sup> . قال الفارسي : ولا أعلم  
« اتخذ » يتعدى إلا إلى واحد .

وقيل : أصل « اتخذت » « اتخذت » ، فأما « اتخذت » فملي ثلاثة أضرب :  
أحدها : ما يتعدى به إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى : ﴿ يَا كَيْفِي اتَّخَذْتُ مَعَ  
الرَّسُولِ سَبِيلًا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ أَمْ آتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾ <sup>(٧)</sup> .

- (٢) سورة الإسراء ٧٩  
(٤) سورة الكهف ٧٧  
(٦) سورة الزخرف ١٦

- (١) سورة المائدة ٧١  
(٣) سورة البقرة ٢١٦  
(٥) سورة الفرقان ٢٧  
(٧) سورة الفرقان ٣

﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَا نَتَّخِذُهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ <sup>(١)</sup>.

﴿كَمَثَلِ الْفَعْلِ كَيْبُوتٍ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ <sup>(٢)</sup>.

والثاني : ما يتعدى لمفعولين ، والثاني منهما الأول في المعنى .

وهما إما مذكوران ، كقوله تعالى : ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ <sup>(٣)</sup>.

وقال : ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ <sup>(٤)</sup>.

﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِغْرِيًّا﴾ <sup>(٥)</sup>.

وإما مع حذف الأول ، كقوله : ﴿قُلُوبًا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ

قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ <sup>(٦)</sup> ، فمفعول « اتخذوا » الأول الضمير المحذوف الراجع إلى الذين ، الثاني

« آلهة » و « قربانا » على الحال .

قال السكاكشي : ولو نصب « قربانا » مفعولا ثانيا ، و « آلهته » بدلا منه

فسد المعنى .

وإما مع حذف الثاني ، كقوله : ﴿اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾ <sup>(٧)</sup>.

﴿بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ <sup>(٨)</sup>.

﴿اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ <sup>(٩)</sup>.

﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّمَ عِجْلاً جَسَداً﴾ <sup>(١٠)</sup> ، تقديره في الجميع :

اتخذوه آلهة ؛ لأن نفس اقتناء العجل لا يلحقه الوعيد الشديد ، فيقتصر تقدير آلهة .

الثالث : ما يجوز فيه الأمران ، كقوله تعالى : ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ .

مُصَلًّى <sup>(١١)</sup>.

(٢) سورة العنكبوت ٤١

(٤) سورة الممتحنة ١

(٦) سورة الأحقاف ٢٨

(٨) سورة البقرة ٥٤

(١٠) سورة البقرة ١٢٥

(١) سورة الأنبياء ١٧

(٢) سورة المنافقون ٢

(٥) سورة المؤمنون ١١٠

(٧) سورة البقرة ٥١

(٩) سورة الأعراف ١٤٨

فإن جوزنا زيادة « من » في الإيجاب كان من التعدى لاثنتين ، وإن معناه كان لواحد .

ونظيره « جعلت » قال : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى خلقهما .  
فإذا تعدى لفعولين كان الثانى الأول فى المعنى ، كقوله : ﴿ وَأَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ  
بِأَمْرِنَا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

### أخذ

تجى بمعنى « غصب » ، ومنه : « من أخذ قيد شبر من أرض طوق من سبع  
أرضين » .

وبمعنى « عاقب » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهُوَ ظَالِمٌ  
إِنْ أَخَذَهُ إِلَيْمٌ شَدِيدٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ أَخْذَنَا أَهْلَنَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

﴿ وَأَخْذَنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

﴿ فَأَخْذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

﴿ لَوْ يُوَاقِدُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجِلَ لَهُمُ الْعَذَابُ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

﴿ وَلَوْ يُوَاقِدُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا ﴾ <sup>(١١)</sup> .

- (٢) سورة يونس ٨٧  
(٤) سورة السجدة ٢٤  
(٦) سورة الأعراف ٩٤  
(٨) سورة الأعراف ١٦٥  
(١٠) سورة السكف ٥٨

- (١) سورة الأمام ١  
(٣) سورة القصص ٤١  
(٥) سورة هود ١٠٢  
(٧) سورة هود ٦٧  
(٩) سورة القمر ٤٢  
(١١) سورة فاطر ٤٥

و ﴿لَا تُؤْخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ <sup>(١)</sup>.

﴿لَا يُؤْخِذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وتجىء المقاربة ، قالوا : أخذ يفعل كذا ، كما قالوا : جعل يقول ، وكرب يقول .

وتجىء قبل القسم ، كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ <sup>(٣)</sup>.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup>.

وبعنى «اعمل» ، كقوله تعالى : ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى اعملوا بما أمرتم به ، واتهوا عما نهيتم عنه بمجد واجتهاد .

### سأل

تعمدى لمفعولين كأعطى ، ويجوز الاختصار على أحدهما .

ثم قد تعمدى بغير حرف ، كقوله تعالى : ﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلْوَا مَا أَنْفَقُوا﴾ <sup>(٦)</sup> .  
﴿فَأَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقد تعمدى بالحرف ؛ إما بالباء كقوله : ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
وإما بـ «من» ، كقولك : سل عن زيد . وكذا : ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ <sup>(٩)</sup> .  
والمعدية لمفعولين ثلاثة أضرب :

أحدها : أن تكون بمنزلة « أعطيت » كقولك : سألت زيدا بعد عمرو حكماً ، أى استعطيته ، أو سألته أن يفعل ذلك .

(٢) سورة المائدة ٨٩

(٤) سورة البقرة ٦٣

(٦) سورة الأنبياء ٧

(٨) سورة الأعراف ١٦٣

(١) سورة البقرة ٢٨٦

(٣) سورة آل عمران ١٨٧

(٥) سورة المتعنة ١٠

(٨) سورة المارج ١



والثاني : بمنزلة : اخترت الرجال زيذا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَسْأَلُ حِجْمًا ﴾<sup>(١)</sup> ، أى عن حميم لذهوله عنه .

والثاني : أن يقع موقع الثانى منهما استفهام ، كقوله تعالى : ﴿ سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .

﴿ وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فالمرى : سأل سائل النجى صلى الله عليه وسلم أو للمسلمين بعذاب واقع ، فذكر للفعول الأول ، وسؤالهم عن العذاب إنما هو استجالتهم له كاستبعادهم لوقوعه ، ولرذم ما يوعدون به منه .

وعلى هذا : ﴿ وَتَسْتَعِجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾<sup>(٦)</sup> ، فيجوز أن تكون « من » فيه موضع المفعول الثانى ، وأن يكون للمفعول الثانى محذوف ، والصفة قائمة مقامه .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ﴾<sup>(٧)</sup> فيحتمل أن « عنها » متعاقبة بالسؤال ، كأنه : يسألونك عنها كأنك حفى عنها ، فحذف الجار والمجرور ، فحسن ذلك لطول الكلام . ويجوز أن يكون ﴿ عنها ﴾ بمنزلة « بها » ، وتصل بالحفاوة .

### وَعَدَ

فعل يتعدى لمفعولين ، يجوز الاختصار على أحدهما كأعطيته ، وإيس كظننت ، قال

(٢) سورة البقرة ١١

(٤) سورة المارج ١

(٦) سورة النساء ٣٢

(١) سورة المارج ١٠

(٣) سورة الزخرف ٤٥

(٥) سورة الرعد ٦

(٧) سورة الأعراف ١٨٧

تمالى : ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾<sup>(١)</sup> ، ذ « جانب » مفعول ثان ، ولا يكون ظرفاً لاختصاصه ، أى وعدناكم إتيانه ، أو مُكثّاً فيه .

وقوله تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ مَتَّاعِينَ كَثِيرَةً تَأْخُذُوهَا﴾<sup>(٢)</sup> ، فالنعمية تكون التمتع .

فإن قلت : التمتع حدث لا يؤخذ ؛ إنما يقع الأخذ على الأعيان دون للماعى !

قلت : يجوز أن يكون ممتعى باسم المصدر ، كالتخلق والتخلق ، أو يُقدَّر محذوف ، أى تملك مغانم .

فأما قوله تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> ،

وقوله : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> فإن الفعل

لم يعمد فيه إلى مفعول ثان ؛ ولكن قوله : ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ ولهم ﴿مغفرة﴾ تفسير للوعد ،

كما أن قوله : ﴿لِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ تبين الوصية فى قوله : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًا حَسَنًا﴾<sup>(٦)</sup> ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ

وَعَدًا حَقًّا﴾<sup>(٧)</sup> ، فيحتمل انتصاب الواحد بالمصدر ، أو بأنه المفعول الثانى ، وسمى

للموعد به الوعد ، كالتلوق الخلق .

وأما قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾<sup>(٨)</sup> ،

و ﴿إِحْدَى﴾ فى موضع نصب مفعول ثان ، و ﴿أَنَّهَا لَكُمْ﴾ بدل منه ، أى إتيان

إحدى الطائفتين أو تملكه ، والطائفتان العير والنصر .

وأما قوله : ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ﴾<sup>(٩)</sup> فمن قدر فى أن الثانية البدل ،

(٢) سورة الفتح ٢٠

(٤) سورة النور ٥٥

(٦) سورة طه ٨٦

(٨) سورة الأنفال ٧

(١) سورة طه ٨٠

(٣) سورة المائدة ٩

(٥) سورة النساء ١١

(٧) سورة إبراهيم ٢٢

(٩) سورة المؤمنون ٣٥

فينبغي أن يقدر محذوفاً ، ليتم الكلام ، فيصح البديل ، والتقدير : أبعادكم لإرادة أنكم إذا تم ، ليكون اسم الزمان خيراً عن الحدث ، ومن قدر في الثانية البديل لم يمتنع إلى ذلك . وأما قوله : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فالجمله في موضع جر صفة للنكرة ، وقد عاد الضمير فيها إلى الموصوف ، والفعل متعدٍ إلى واحد .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فلا يجوز أن يكون « ثلاثين » ظرفاً ، لأن الوعد ليس في كل ما يل في بعضها ، فيكون مفعولاً ثانياً .

### وَدَّ

قال أبو مسلم الأصهباني <sup>(٣)</sup> بمعنى « تمنى » يستعمل معها « لو » و « أن » ، وربما جُمع بينهما نحو : ودّوا لو أن فعل ، ومصدره الودادة ، والاسم منه ودّ . وقد يتداخلان في الاسم والمصدر .

وقال الراغب : إذا كان « ودّ » بمعنى أحب لا يجوز إدخال « لو » فيه أبداً . وقال علي بن عيسى <sup>(٤)</sup> : إذا كان بمعنى « تمنى » صلح للمضى والحال والاستقبال ، وإذا كان بمعنى الحبة لم يصلح للماض ؛ لأن الإرادة هي استدعاء الفعل ، وإذا كان للماض لم يجوز « أن » ، وإذا كان للحال أو للاستقبال جاز « أن » و « لو » . وفيما قاله نظر ، لأن « أن » توصل بالماض ؛ نحو سرتني أن قتت .

(٢) سورة الأعراف ١٤٢

(١) سورة التوبة ١٩٤

(٣) كان أبو مسلم الأصهباني على مذهب المعتزلة ، وصنف التفسير على طريقتهم ، وتوفى سنة ٣٧٠ .

لسان الميزان ٢١٢

(٤) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرضائي ، كان مفتناً في علوم كثيرة من الفقه والفران والنحو واللغة والكلام على مذهب المعتزلة ؛ وله مصنفات في كل ذلك . توفى سنة ٣٨٤ إنباء الرواة ٢ : ٢٩٤

قلت : فكان الأحسن الرد عليه بكلامه ، وهو أنه جَوَزَ إذا كان بمعنى الحال دخول « أن » وهي للمستقبل ، فقد خرجت عن موضعها .

### أفعل التفضيل

فيه قواعد :

\*\*\*

الأولى : إذا أضيف إلى جنسه لم يكن بمضه ، كقولك زيد أشجع الأسود وأجود السحب ، فيصير للمضى زيد أشجع من الأسود ، وأجود من السحب ؛ وعليه قوله تعالى : ﴿ خَيْرُ الرَّاغِبِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، و ﴿ أَحْكَمُ اتَّالِكِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، و ﴿ أَحْسَنُ اتَّالِقِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
أى خير من كل من تسمى برازق ، وأحكم من كل من تسمى بمحاك . كذا قاله أبو القاسم السعدي .

قال الشيخ أثير الدين : الذى تقرر عن الشيوخ أن « أفعل » هذه لانضاف إلا ويكون للضاف بعض للضاف إليه ، فلا يقال : هذا الفرس أسبق الحجير ؛ لأنه ليس بعض الحجير ؛ وعلى هذا بنى البصريون منع « زيد أفضل لإخوته » ، وأجازوا « أفضل الإخوة » ، إلا إذا أخرجت عن معناها ؛ فإنه قد يجوز ذلك عن بعضهم .

\*\*\*

الثانية : إذا ذكر بعد « أفعل » جنسه ، وواحد من آحاد جنسه ، وجب إضافته إليه ، كقولك : زيد أحسن الرجال ، وأحسن رجل قال تعالى ... <sup>(٤)</sup> .  
وإذا ذكر بعد ما هو من متعلقاته ، وجب نصبه على التمييز ، نحو زيد أحسن وجهاء وأغزر علما .

(٢) سورة هود ٤٥  
(٤) هنا سقط في الأصول .

(١) سورة الجمعة ١١  
(٣) سورة المؤمنون ١٤

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿أَزْكَى طَعَامًا﴾<sup>(٢)</sup>، فقد أضيف إلى غير جنسه، وانتصب.

وقد تأول العلماء هذا حتى رجعوا به إلى جمل «أشد» لغير الخشية، فقال الزمخشري معنى: ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، أى مثل أهل خشية الله، أو مثل قوم أشد خشية من أهل خشية الله.

قال ابن الحاجب: وعلى مثل هذا يحمل ماخالف هذه القاعدة.

\*\*\*

الثالثة: الأصل فيه الأفضلية على ما أضيف إليه؛ وأشكل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا نُزِيلُهُمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾<sup>(٤)</sup>، لأن معناه: ما من آية من التسع إلا وهى أكبر من كل واحدة منها، فاضلة ومفضولة، فى حالة واحدة.

وأجاب الزمخشري بأن<sup>(٥)</sup> الفرض وصفهن بالكبر من غير تفاوت فيه، وكذلك العادة فى الأشياء التى تتفاوت فى الفضل التفاوت البسير، أن تختلف [آراء]<sup>(٥)</sup> الناس فى تفضيلها، وربما اختلف آراء الواحد فيها، كقول الحماسي:

مَنْ تَلَقَّى مِنْهُمْ تَقُلْ لَأَقْبِتُ سَيِّدَهُمْ      مِثْلَ النَّجُومِ الَّتِي يُهْدَى بِهَا السَّارِي<sup>(٦)</sup>  
وأجاب ابن الحاجب، بأن المراد الأعلى أكبر من أختها عندهم، وقت حصولها، لأن مشاهدة الآية فى النفس أثرا عظيما ليس للغائب عنها.

\*\*\*

الرابعة: قالوا: لا ينبغي من العاهات: فلا يقال: ما أعور هذه الفرس! وأما قوله تعالى:

- |                      |  |
|----------------------|--|
| (١) سورة النساء ٧٧   | (٢) سورة الكهف ١٩                      |
| (٣) سورة الزمخشري ٤٨ | (٤) الكشاف ٤ : ٢٠٢ مع تصرف فى العبارة. |
| (٥) من الكشاف.       | (٦) للرميس، الخامسة يشرح للرمزوقي ١٠٩٣ |

﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أُمِّي فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أُمِّي﴾<sup>(١)</sup> ، ففيه وجهان :  
أحدهما : أنه من عَمِيَ القلب الذي يتولد من الضلالة ، وهو ما يقبل الزيادة والنقص ،  
لا من عَمِيَ البصر الذي يجلب المرئيات عنه .

وقد صرح ببيان هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى  
الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾<sup>(٢)</sup> وعلى هذا فالأول اسم فاعل والثاني أفعّل تفضيل ،  
من فقد البصيرة .

والثاني : أنه من عَمِيَ العين ، والمعنى : مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أُمِّي من الكفار؛ فإنه يحشر  
أُمِّي ، فلا يكون « أفعّل تفضيل » .

ومنه من محل الأول على عَمِيَ القلب ، والثاني على فقد البصيرة ، وإليه ذهب  
أبو عمرو ، فأمال الأول ، وترك الإمامة في الثاني ؛ لما كان اسما ، والاسم أبعد من الإمامة .

\*\*\*

الخامسة : يكثر حذف المفعول إذا دلّ عليه دليل ، وكان « أفعّل » خبرا ، كقوله  
تعالى : ﴿ أَسْتَبْدِلْ لَوْنَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾<sup>(٣)</sup> .

﴿ ذَٰلِكُمْ أَفْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ﴾<sup>(٤)</sup> .  
﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

﴿ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾<sup>(٦)</sup> .

﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> .

﴿ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلًا ﴾<sup>(٨)</sup> .

﴿ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾<sup>(٩)</sup> .

- |                      |                       |
|----------------------|-----------------------|
| (١) سورة الإسراء ٧٢  | (٢) سورة الحج ٤٦      |
| (٣) سورة البقرة ٦١   | (٤) سورة البقرة ٢٨٢   |
| (٥) سورة آل عمران ٣٦ | (٦) سورة آل عمران ١١٨ |
| (٧) سورة النحل ٩٥    | (٨) سورة الكهف ٤٦     |
| (٩) سورة مريم ٧٣     |                       |

﴿فَسَيَلْمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَسْكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾<sup>(١)</sup>.

وقد يحذف الفصول و«أفضل» ليس بخير، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

السادسة: قد يحىء مجردا عن معنى التفضيل، فيكون للتفضيل لا للأفضلية.

ثم هو نارة يحىء مؤولا باسم فاعل، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومؤولا بصفة مشبهة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

ف«أعلم» هاهنا بمعنى «عالم بكم»، إذ لا مشارك لله تعالى في علمه بذلك، «وأهون عليه» بمعنى هين، إذ لا تفاوت في نسبة للقدورات إلى قدرته تعالى.

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يُبْلِغُ فِي النَّارِ خَيْرٌ﴾<sup>(٥)</sup>.

وقوله: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾<sup>(٦)</sup>.

أو لفظا لامعنى، كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ﴾<sup>(٧)</sup>.

و﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾<sup>(٨)</sup>.

وأما قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾<sup>(٩)</sup> فمعناه: الضرر بعبادته؛

أقرب من النفع بها.

فإن قيل: كيف قال: ﴿أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾<sup>(٩)</sup>، ولا نفع من قبله البتة؟

قيل: لما كان في قوله: ﴿لَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ تبعيد لنفعه، والعرب تقول

(٢) سورة طه ٧

(٤) سورة الزم ٢٧

(٦) سورة الفرقان ٢٤

(٨) سورة طه ١٠٤

(١) سورة مريم ٧٥

(٣) سورة النجم ٣٢

(٥) سورة فصلت ٤٠

(٧) سورة الإسراء ٤٧

(٩) سورة الحج ١٣

لما لم يصح في اعتقادهم : هذا بعيد - جاز الإخبار بـ « بعد » نفع الوثن ، والشاهد له قوله تعالى حكاية عنهم : ﴿ أَتَدْرَأُ مِنْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴾ <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

السابعة : « أفل » في الكلام على ثلاثة أضرب :

مضاف ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
ومعترف باللام ، نحو : ﴿ سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ <sup>(٣)</sup> و ﴿ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وخال منها . ويلزم اتصاله بـ « من » التي لا ابتداء الغاية جازة للمفضل عليه ، كقوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقد يستغنى بتقديرها عن ذكرها ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
ويكثر ذلك إذا كان أفل التفضيل خبرا ، كقوله : ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
وحيث أضيف إنما يضاف إلى جمع معرف ، نحو « أحكم الحاكمين » ، ولا يجوز « زيد أفضل رجل » ، ولا « أفضل رجال » ، لأنه لا فائدة فيه ، لأن كل شخص لابد أن يكون جماعة يفضلها ، وإنما الفائدة في أن تقول : « أفضل الرجال » .

فأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ <sup>(٨)</sup> فجوابه أنه غير مضاف إليه تقديرا ، بل المضاف إليه محذوف ، وقامت صفته مقامه ، وكأنه قال : « أسفل قوم سافلين » .  
ولا خلاف أنه يضاف إلى اسم الجمع معروفا ومنكرا ، نحو أفضل الناس والقوم ، وأفضل ناس وأفضل قوم .

فإن قيل : لم أجازوا تنكير هذا ولم يميزوا ذلك في الجمع ؟

(٢) سورة النين ٨

(٤) سورة المنافقون ٨

(٦) سورة الأعلى ١٧

(١) سورة ق ٣

(٣) سورة الأعلى ١

(٥) سورة الكهف ٣٤

(٧) سورة النين ٥



قلت : لأن « أفضل القوم » ليس من ألفاظ الجوع ، بل من الألفاظ المفردة نغفقه  
 بترك الألف واللام الثانية ، إذا كان « أفضل » بالألف واللام أو مضافا جاز ثنيتيه وجمعه ،  
 قال تعالى : ﴿ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، و ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقال في المفرد : ﴿ إِذْ أَنْبَعَتْ أَشْقَاهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقال في الجمع : ﴿ أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، و ﴿ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وتقول في المؤنث « هذه الفضلى » ، قال تعالى : ﴿ إِنَّهَا لَإِخْدَى الْأَكْبَرِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ،  
 ﴿ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْأَعْلَى ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وحكم « فعلى » حكم « أفضل » لا يستعمل بنير « من » إلا مضافا أو معرفا بأل .  
 وأما قوله : ﴿ وَأَخْرُ مِنْشَاهَاتٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، فقالوا : إنه على تقدير « من » أى وأخر  
 منها منشاهات .

## تنبيه

### لفظ « سواء »

سواء : أصله بمعنى الاستواء ، وليس له اسم يجرى عليه ، يقال : استوى استواء ،  
 وسواوه مساواة لا غير ؛ فإذا وقع صفة كان بمعنى مستوٍ ، ولهذا تقول : هما سواء ،  
 هم سواء ، كما تقول : هما عدل ، وهم عدل ؛ والسواء التام ، ومنه درهم سواء ، أى تام .  
 ومنه قوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، أى مستويات . ومن نصب فعلى

(٢) سورة الكهف ١٠٣

(٤) سورة الأنعام ١٢٣

(٦) سورة الدثر ٣٥

(٨) سورة آل عمران ٧

(١) سورة الشعراء ١١١

(٣) سورة الشمس ١٢

(٥) سورة هود ٢٧

(٧) سورة طه ٧٥

(٩) سورة فصلت ١٠

المصدر ، أى استوت استواء ، كذا قال سيبويه<sup>(١)</sup> . وجوز غيره أن يكون حالا من النكرة .

ويجىء السواء بمعنى الوسط ، كقوله تعالى : ﴿إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنِنَا وَبَيْنَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أى عدل ، وهو الحق .

قال ابن أبي الربيع : وسواء لا يرفع الظاهر إلا إذا كان معطوفا على المضمرة في سواء وهو مرفوع بسواء ، وهو مما جاز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه .

## النَّوعُ السَّابِعُ وَالْأَدْبَعُونَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمَفْرَاتِ مِنَ الْأَدْوَاتِ

والبحث عن معاني الحروف ؛ مما يحتاج إليه المفسر لاختلاف مدلولها .

ولهذا توزع الكلام على حسب مواقعها ، وترجح استعمالها في بعض الأحوال على بعض ، بحسب مقتضى الحال .

كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِبَاءُكُمْ لَنَكُنَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فاستعملت « على » في جانب الحق ، و « في » في جانب الباطل ؛ لأنَّ صاحب الحق كأنه مُسْتَقْبَلٌ يَرْقُبُ نظره كيف شاء ، ظاهرة له الأشياء ، وصاحب الباطل كأنه منعكس في ظلام ، ولا يدري أين توجه !

وكما في قوله تعالى : ﴿ فَابْتَغُوا أَحَدَكُمْ بَورِقَكُمْ هُنْذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْكُلْهُ » <sup>(٢)</sup> ، فعطف هذه الجمل الثلاث بالفاء ، ثم لما انقطع نظام الترتيب عطف بالواو ، فقال تعالى : ﴿ وَلْيَتَلَطَّفْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، إذ لم يكن التلطُّف مترتباً على الإتيان بالطعام ، كما كان الإتيان منه مرتباً على التوجُّه في طلبه ، والتوجُّه في طلبه مترتباً على قطع الجدال في المسألة عن مدَّة اللَّبِث ، بتسليم العلم له سبحانه . وكما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ... ﴾ <sup>(٤)</sup> الآية ؛ فعدل عن اللام

(١) سورة سبأ ٢٤

(٢) سورة الكهف ١٩

(٣) سورة التوبة ٦٠ ، والآية : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَارِسِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ .

إلى « في » في الأريمة الأخيرة، إذانا بأنهم أكثر استحقاقا للتصدق عليهم من سبق ذكره باللام ؛ لأن « في » للواء، فنتبه باستعمالها على أنهم أحقاء بأن يجعلوا مظنة لوضع الصدقات فيهم ، كما يوضع الشيء في وعائه مستقرًا فيه . وفي تكرير حرف الظرف داخلا على « سبيل الله » دليل على ترجيحه على الرقاب والغارمين .

قال الفارسي : وإنما قال : ﴿ وفي الرقاب ﴾ ، ولم يقل « والرقاب » ليدل على أن العبد لا يملك .

وفيه نظر ؛ بل ما ذكرناه من الحكمة فيه أقرب .

وكما في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإنه يقال : أحسنَ بي وإليّ ؛ وهي مختلفة المعاني وأليتها بيوسف عليه السلام « بي » ، لأنه إحسانٌ درج فيه دون أن يقصد النفاية التي صار إليها .

وكما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولم يقل « على » كما ظن بعضهم ؛ لأن « على » للاستعلاء ، والمصوب لا يجعل على رؤوس النخل ؛ وإنما يُصلب في وسطها ، فكانت « في » أحسن من « على » .

وقال : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ولم يقل « في الأرض » ؛ لأن عند الفناء ليس هناك حال الترار والتمسكين .

وقال : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا ﴾ <sup>(٤)</sup> وقال : ﴿ وَلَا تَمْشِي فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وما قال « على الأرض » ؛ وذلك لما وصّف العباد بين أنهم لم يوطنوا أنفسهم في الدنيا ؛ وإنما هم عليها مستوفرون . ولما أرشده ونهاه عن فعل التبختر ، قال : وَلَا تَمْش فِيهَا مَرَحًا ، بل أَمْش عَلَيْهَا هَوْنًا .

(٢) سورة طه ٧١

(٤) سورة الفرقان ٦٣

(١) سورة يوسف ١٠٠

(٣) سورة الرحمن ٢٦

(٥) سورة الإسراء ٣٧ ، لقمان ١٨

وقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عباس: الحمد لله الذي قال: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، ولم يقل: «في صلاتهم».

وقال صاحب الكشف في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾<sup>(٣)</sup>:

«لو سقطت «من» جاز كون الحجاب في الوسط، وإن تباعدت. وإذا أتيت بـ «من» أفادت أن الحجاب ابتداء من أول ما ينطلق عليه «من»، وانتهى إلى غايته، فكان الحجاب قد ملأ ما بينك وبينه»<sup>(٤)</sup>.

وقال: كرر الجار في قوله: ﴿وَعَلَىٰ تَمِيمٍ﴾<sup>(٥)</sup> ليكون أدل على شدة الختم في

الموضعين، حين استجد له تعدية أخرى.

وهذا كثير لا يمكن إحصاؤه؛ وللعين عليه معرفة معاني المفردات، فلنذكر مهمات

مطالبها على وجه الاختصار.

(٢) سورة الماعون •

(٤) الكشف ٤ : ١٤٤ - ١٤٥

(٦) الكشف ١ : ٤٩

(١) سورة التوبة ٦١

(٣) سورة فصلت •

(٥) سورة البقرة ٧

### المهزة

أصلها الاستفهام ، وهو طلب الإفهام . وتأتي لطلب التصور والتصديق ، بخلاف « هل »  
 فإنها للتصوّر خاصة . والمهزة أغلب دَوْرانا ، ولذلك كانت أم الباب .  
 واختصت بدخولها على الواو ، نحو : ﴿ أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 وعلى الناء ، نحو : ﴿ أَفَأَمِّنَ أَهْلُ لَلْفُي ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 وعلى ثَم ، نحو : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 و« هل » أظهر في الاختصاص بالفعل من المهزة ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup>  
 ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، و ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ فذلك لتأكيد الطلب  
 للأوصاف الثلاثة ؛ حيث أن الجلة الإسمية أدل على حصول المطلوب وثبوتها ؛ وهو أدل على  
 طلبه من « فهل تشكرون » « وهل تسلمون » لإفادة التجدد .  
 واعلم أنه يُعدّل بالمهزة عن أصلها ، فيُتجاوز بها عن النفي والإيجاب والتقرير ، وغير  
 ذلك من المعاني السالفة في بحث الاستفهام مشروحة ، فانظره فيه .

### مسألة

[ في دخول المهزة على « رأيت » ]

وإذا دخلت على « رأيت » امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب ، وصارت بمعنى  
 « أخبرني » ، كقولك : « أراك زيدا ما صنع » ؟ في اللفظ تعدى بحرف ، وفي اللفظ  
 تعدى بنفسه .

(٢) سورة الأنبياء ٩٧

(٤) سورة الأنبياء ٨٠

(٦) سورة هود ١٤

(١) سورة البقرة ١٠٠

(٣) سورة يونس ٥١

(٥) سورة المائدة ٩١

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

## مسألة

[ في دخول المفعلة على « لم » ]

وإذا دخلت على « لم » أفادت معنيين :  
 أحدهما : التنبية والتذكير ، نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 والثاني : التعجب من الأمر العظيم ، كقولك : ألم تر إلى فلان يقول كذا ، ويعمل  
 كذا على طريق التعجب منه . وكيف كان فهي تحذير .

(٢) سورة البلق ٩ ، ١٠ .

(٤) سورة الفرقان ٤٥ .

(١) سورة مريم ٧٧ .

(٣) سورة الماعون ١ .

أم

حرف عطف نائب عن تكرر الاسم والفعل ، نحو أزيد عندك أم هرو ؟  
وقيل : إنما تُشْرِك بين المتعاطفين كما تُشْرِك بينها « أو » .  
وقيل : فيها معنى العطف . وهي استفهام كالآلف<sup>(١)</sup> ؛ إلا أنها لا تكون في أول الكلام لأجل معنى العطف .  
وقيل : هي « أو » أبدلت [ الليم ]<sup>(٢)</sup> من الواو ، ليحول إلى معنى : يريد إلى معنى « أو » .

وهي قسيان : متصلة ومنفصلة :

فالمُتَّصِلَةُ هي الواقعة في العطف والوارد بعدها وقبلها كلام واحد ، والرابِطُها الاستفهام عن التبيين ؛ فلهذا يُقَدَّرُ بأيّ . وشرطُها أن تتقدّمها همزة الاستفهام ، ويكون ما بعدها مفردا ، أو في تقديره .

والمنفصلة ما قُدِّرَ فيها الشرطان أو أحدهما ، وتقدّر ؛ « بل » والهمزة .

ثم اختلف النحاة في كيفية تقدير المنفصلة في ثلاثة مذاهب ، حكّاها الصّغار :

أحدها : أنها تقدّر بهما وهي بمعنىهما ، فتفيد الإضراب عما قبلها على سبيل التحول والانتقال كـ « بل » ، والاستفهام عما بعدها . ومن تمّ لا يجوز أن تستفهم مبتدئا كلامك ؛ « أم » . ولا تكون إلا بعد كلام ، لإفادتها الإضراب ، كما تقدم .

قال أبو الفتح : والفارق بينها وبين « بل » أن ما بعد « بل » منقّى ، وما بعد « أم » مشكوك فيه .

والثاني : أنها بمنزلة « بل » خاصة ، والاستفهام محذوف بعدها ، وليست مفيدة الاستفهام وهو قول القراء في « معاني القرآن » .

(١) في الأصلين : « بالآلف » ، صوابه من فقه اللغة لابن فارس ٧٩ .

(٢) من فقه اللغة .



والثالث : أنها بمعنى الهمزة ، والإضراب مفهوم من أخذك في كلام آخر وترك الأول .

قال الصغار : فأما الأول فباطل ؛ لأن الحرف لا يعطى في حيز واحد أكثر من معنى واحد ، فيبقى الترجيح بين اللذهبين . وينبغي أن يرجح الأخير ؛ لأنه ثبت من كلامهم : إنما لإيل أم شاء .

ويلزم على القول الثاني حذف همزة الاستفهام في الكلام ؛ وهو من مواضع الضرورة . قال : والصحيح أنها لا تخلو عن الاستفهام ؛ وكذلك قال سيبويه . انتهى .

\*\*\*

واعلم أن المتصلة يصير معها الاسمان بمنزلة « أى » ، ويكون ما ذكر خبراً عن « أى » ، فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فالعنى : أيهما عندك ؟ والظرف خبر لما .

ثم المتصلة تكون في عطف المفرد على مثله ، نحو أزيد عندك أم عمرو ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَرْبَابٌ مُتَّفِقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهِ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾<sup>(١)</sup> ، أى أى للعبيدين خير ؟ وفى عطف الجملة على الجملة المتأولتين بالمفرد ، نحو : ﴿ أَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، أى الحال هذه أم هذه ؟

والمنقطعة إما تكون على عطف الجملة ، وهى فى الظاهر والاستفهام بمثابة « بل » والهمزة ، ومعناها فى القرآن التوبيخ ، كما كان فى الهمزة ، كقوله تعالى : ﴿ أِمِ اتَّخَذَ جَمًّا يَخَفُ بَنَاتٍ ﴾<sup>(٣)</sup> أى بل اتخذ ؟ لأن الذى قبلها<sup>(٤)</sup> خبر ، والمراد بها التوبيخ لمن قال ذلك وجرت على كلام العباد .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَنْزِلْ الْكِتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ثم قال : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ

(١) سورة يوسف ٣٩ (٢) سورة الواقعة ٧٢

(٣) سورة الزخرف ١٦

(٤) وهو قوله تعالى فى الآية قبلها ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ ﴾ .

(٥) سورة السجدة ١ - ٣

أَفَرَأَيْتُمْ ، تقديره : بل يقولون ؟ كذا جعلها سيويه <sup>(١)</sup> منقطعة ، لأنها بعد الخبر .  
ثم وجه اعتراضه : كيف يستغفرون الله عن قولهم هذا ؟ وأجيب بأنه جاء في كلام العرب ؛  
يريد أن في كلامهم يكون المستغفرون محققا للشيء لكن يورده بالنظر إلى الخطأ ، كقوله :  
﴿ قُولُوا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقد علم الله أنه لا يتذكرو ولا يخشون ؛  
لكنه أراد : « لعله يفعل ذلك في رجائكما » .

وقوله : ﴿ أَمْ أَمْلَأُكُمْ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، تقديره : بل أمتلئكم ؟ بهمة منقطعة للإنكار .  
وقد تسكون بمعنى « بل » من غير استفهام ، كقوله تعالى : ﴿ أَمِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وما بعدها في سورة النمل .

قال ابن طاهر <sup>(٥)</sup> : ولا يمنع عندي إذا كانت بمعنى « بل » أن تسكون عاطفة ،  
كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقوله : ﴿ أَمْ كَانَ مِنَ الْفَالِثِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
وقال البغوي في قوله : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مِثْلِي ﴾ <sup>(٨)</sup> بمعنى « بل »  
وليس بحرف عطف ، على قول أكثر المفسرين .

وقال الفرءاء وقوم من أهل المصنف : الوقف على قوله « أم » ، وحينئذ تم الكلام ،  
وفي الآية إظهار ، والأصل : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> أم تبصرون ؟ ثم ابتداء فقال : ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .  
قلت : فملى الأول تسكون منقطعة ، وعلى الثاني متصلة .

وفيها قول ثالث ، قال أبو زيد : إنها زائدة ، وإن التقدير : أفلا تبصرون أنا خير منه !  
والشهور أنها منقطعة ، لأنه لا يسألهم عن استواء علمه في الأول والثاني ؛ لأنه إنما أدرکه

(٢) سورة طه ٤٤

(١) الكتاب ١ : ٨٤

(٤) سورة النمل ٦٠ - ١٤

(٣) سورة الزخرف ١٦

(٥) هو محمد بن أحمد بن طاهر الإصبيلي أبو بكر ، كان من حفاظ التحوين المتأخرين ، أخذ عنه ابن

خروف ، ومصعب الحنفي ، وله تطبيق على الإيضاح : توفي في عشر الثمانين وخمسمائة . بنية الوعاة ١٧

(٧) سورة النمل ٢٠

(٦) سورة الطور ٣٠

(٩) سورة الزخرف ٥٢

(٨) سورة الزخرف ٥١

الشك في تبصرهم بعد ما مضى كلامه على التقرير ، وهو مثبت وجواب السؤال « بلى » ،  
فلا أدركه الشك في تبصرهم ، قال : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ .

وسأل ابن طاهر شيخه أبا القاسم بن الرماك : لم لم يحمل سيبويه أم متصلة أي « أفلا  
تبصرون أم تبصرون » ؟ أي أي هذين كان منكم ؟ فلم يحرجوا ، وغضب وبقى جمعة  
لا يقرز حتى استعطفه .

والجواب من وجهين : أحدهما أنه ظن أنهم لا يبصرون ، فاستفهم عن ذلك ، ثم  
ظن أنهم يبصرون ، لأنه معنى قوله : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ ﴾ ، فأضرب عن الأول واستفهم ،  
وكذلك : أزيد عندك أم لا ؟ .

والثاني : أنه لو كان الإبصار وعدمه عنده مُتَعَادِلَيْنِ لم يكن للبدء بالنفي معنى ،  
فلا يصح إلا أن تكون منقطعة .

وقد تحتمل المتصلة والنقطعة ، كما قال في قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ كَيْدًا ﴾ <sup>(١)</sup> .  
قال الواحدي : إن شئت جعلت قبله استفهاماً رد عليه ، وهو قوله : ﴿ أَلَمْ نَعْلَمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وإن شئت منقطعة عما قبلها مستأنفاً بها الاستفهام ، فيكون استفهاماً متوسطاً في اللفظ ،  
مبتدأ في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ ۖ ۝ ١٠٠ ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية ، ثم قال :  
﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> . انتهى .

والتحقيق ما قاله أبو البقاء : إنها هاهنا منقطعة ؛ إذ ليس في الكلام همزة تقع موقعها ،  
وموقع « أم » « أيهما » والهمزة في قوله : ﴿ أَلَمْ نَعْلَمْ ﴾ ، ليست من « أم » في شيء ، والتقدير :  
بل تريدون أن تسألوا ؟ فخرج به « أم » من كلام إلى آخر <sup>(٥)</sup> .

(٢) سورة البقرة ١٠٦

(١) سورة البقرة ٨-١٠

(٤) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ٢٢٢

(٣) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢

وقد تكون بمعنى «أو» كما في قوله تعالى : ﴿ أَأَمِنْتُمْ مَنِ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَلَإِذَا هِيَ تَمُورُ . أَمْ أَمِنْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ أَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا . أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَ كُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ومعنى ألف الاستفهام عند أبي عبيد ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> أى أتريدون ؟

وقوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى

أيحسدون ؟

وقوله : ﴿ مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ . أَأَتَّخَذْنَاكُمْ سِخْرِيًا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أى أزاحت عنهم الأبصار ؟

وقوله : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أى أله ا

﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا ﴾ <sup>(٨)</sup> أى أنسألهم أجرا ؟

وقوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، قيل : أى أظننت هذا ؟ ومن

مجاوب ربك ما هو أعجب من قصة أصحاب الكهف ا

وقيل : بمعنى ألف الاستفهام ، كأنه قال : أحسبت ؟ وحسبت بمعنى الأمر ، كما تقول

لن تخاطبه : أعلمت أن زيدا خرج بمعنى الأمر ، أى أعلم أن زيدا خرج ، فعلى هذا التدرج

يكون معنى الآية : أعلم يا محمد ، أن أصحاب الكهف والرقم .

(٢) سورة الإسراء ٦٨ ، ٦٩

(٤) سورة البقرة ١١٤

(٦) سورة ص ٦٢ ، ٦٣

(٨) سورة الكهف ٩

(١) سورة الملك ١٦ ، ١٧

(٣) سورة البقرة ١٠٨

(٥) سورة النساء ٥٤

(٧) سورة الطور ٣٩ ، ٤٠

وقال أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ أُمِّمَ آمَنَّا بِمَا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ <sup>(١)</sup> تقديره بل « آمَنَّا » بهزمة مقطوعة على الإنكار ، ولو جعلناه همزة وصل لصار إثباتاً : تعالى الله عن ذلك ! ولو كانت « أم » للمقطعة بمعنى « بل » وحدها دون الهمزة وما بعد « بل » متحقق ، فيصير ذلك في الآية متحققاً ، تعالى الله عن ذلك !

## مسألة

[ في ضرورة تقدّم الاستفهام على « أم » ]

أم لا بد أن يتقدّم استفهام أو مافي معناه . والذي في معناه التّسوية ؛ فإن الذي يستفهم ، استوى عنده الطرفان ؛ ولهذا <sup>(٢)</sup> يسأل ، وكذا المسئول استوى عنه الأمران . فإذا ثبت هذا ؛ فإنّ المعادلة تقع بين مُفْرَدَيْنِ وبين جملتين ، والجلتان يكونان اسميتين وفعليتين ؛ ولا يجوز أن يادلّ بين اسمية وفعلية ؛ إلّا أن تكون الاسمية بمعنى الفعلية ، أو الفعلية بمعنى الاسمية ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْهُمْ بِمَوْعِدٍ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> أي أم صمتتم .

وقوله : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ لأنهم إذا قالوا له : أنت خير ، كانوا عنده بصراء ، فكانه قال : أفلا تبصرون أم أنتم بصراء ؟

قال الصّغار : إذا كانت الجلتان مُوجِبَتَيْنِ قدّمت أيّهما شئت ، وإن كانت إحداها منفية آخرتها ، فقلت : أقام زيد أم لم يقم ؟ ولا يجوز : ألم يقم ، أم لا ؟ ولا سواء على ألم تقم أم قت لأنهم يقولون : سواء على أقت أم لا ، يريدون : ألم تقم ، فيحذفون لدلالة الأول ، فلا يجوز هذا : سواء على أم قت ، لأنه حذف من غير دليل ، فقلت سائر المواضع اللغوية على هذا .

(٢) م : « سأل »

(٤) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢ .

(١) سورة الزخرف ١٦

(٣) سورة الأعراف ١٩٣

قال : فإنه لا بد أن يتقدمها الاستفهام أو النسوية ، بخلاف « أو » فإنه يتقدمها كل كلام إلا النسوية ، فلا تقول : سواء على قمت أو قعدت ؛ لأن الواحد لا يكون « سواء » .

## مسألة

قال الصقار : ينبغي أن يُعلم أن السؤال بـ « أو » غير السؤال بـ « أم » .  
فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فجواب هذا : زيد أو عمرو ، وجواب « أو »  
نعم ، أولا . ولو قلت في جواب الأول : نعم ، أولا ، كان محالا ، لأنك مدّيع أن  
أحدهما عنده .

فإن قلت : وهل يجوز أن تقول : زيد أو عمرو ، في جواب : أقام زيد  
أو عمرو ؟

قلت : يكون تظوعا بما لا يلزم ، ولا قياس بمنع .

وقال الرخشري<sup>(١)</sup> وابن الحاجب : وضع « أم » للعلم بأحد الأمرين ، بخلاف  
« أو » فأنت مع « أم » عالم بأن أحدهما عنده ، مستفهم عن التعيين ، ومع « أو » مستفهم  
عن واحد منهما ، على حسب ما كان في الخبر ، فإذا قلت : أزيد عندك أو عمرو ؟ فمعناه :  
هل واحد منهما عندك ؟ ومن ثم كان جوابه بـ « نعم » أولا مستقيا ، ولم يكن ذلك مستقيا  
في « أم » لأن السؤال عن التعيين .

## إِذَنْ

نوعان :

الأول : أن تدلّ على إنشاء السببية والشرط ؛ بحيث لا يفهم<sup>(١)</sup> الارتباط من غيرها ، نحو « أزورك فتقول : « إذن أكرمك » ، وهى فى هذا الوجه عاملة تدخل على الجملة الفعلية ، فنصب المضارع للمستقبل ؛ إذا صُدِّرت ، ولم تفصل ، ولم يكن الفعل حالاً .  
والثانى : أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم ، أو منبهة على سبب حصل<sup>(٢)</sup> فى الحال وهى فى الحال غير عاملة ؛ لأن المؤكدات لا يعتمد عليها ، والعامل يُعتمد عليه ، نحو « إن تأتى إذن آتت » ، « والله إذن لأفعلن » ، ألا ترى أنها لو سقطت لفهم الارتباط .  
وتدخل هذه على الاسمية ، نحو أزورك فتقول : إن أنا أكرمك .  
ويجوز توسطها وتأخرها .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنْ أَظْلَمِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فهى مؤكدة للجواب ، وتربطه بما تقدم .  
وذكر بعض المتأخرين لها معنى ثالثاً ؛ وهى أن تكون مركبة من « إذ » التى هى ظرف زمن ماض ومن جملة بعدها تحقيقاً أو تقديراً ، لكن حذفت الجملة تحقيقاً ، وأبدل القوانين منها ، كما فى قولهم : « حينئذ » .

وليست هذه الناصبة المضارع ؛ لأن تلك تختص به ، وكذلك ما عملت فيه ، ولا يعمل إلا ما يختص ، وهذه لا تختص به ، بل تدخل على الماضى نحو : ﴿ وَإِذَا لَا تَأْتِنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، و ﴿ إِذَا لَأَمْسَكُنَّ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، و ﴿ إِذَا لَأَذَقَنَّكَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

(٢) ت : « يجعل » .

(٤) سورة النساء ٦٧

(٦) سورة الإسراء ٧٥

(١) ت : « يعلم »

(٣) سورة البقرة ١٤٥

(٥) سورة الإسراء ١٠٠

وعلى الاسم ، نحو : إن كنت ظالماً فإذن حكمتك في ماضٍ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ إِذَا لَمِنَ الْمَغْرَبِ بَيْنَ ﴾ (١) .

ورام بعض النحويين جعلها فيه بمعنى « بعد » .

\*\*\*

واعلم أن هذا المعنى لم يذكره النحاة ، لكنه قياس قولهم : إنه قد تحذف الجملة المضاف إليها « إذ » . ويموتض عنها التنوين كيومئذ ، ولم يذكروا حذف الجملة من « إذا » وتموتض التنوين عنها .

وقال الشيخ أبو حيان في « التذكرة » : ذكر لي علم الدين البلقيني ، أن القاضي تقي الدين بن رزين ، كان يذهب إلى أن « إذن » عوض من الجملة المحذوفة . وليس هذا بقول نحوي . انتهى .

وقال القاضي ابن الجويني : وأنا أظن أنه يجوز أن تقول لمن قال : أنا أتيتك : « إذن أكرمك » بالرفع ، على معنى « إذا أتيتني أكرمك » تحذف « أتيتني » وعوض التنوين عن الجملة ، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين .

وقال : ولا يقدح في ذلك اتفاق النحاة ، على أن الفعل في مثل هذا المثال منصوب به « إذن » ؛ لأنهم يريدون بذلك ما إذا كانت حرفاً ناصباً للفعل ، ولا ينفى ذلك رفع الفعل بعده ، إذا أريد به « إذ » الزمانية معوضاً عن جملته التنوين ، كما أن منهم من يميز ما بعدها ، نحو : من يزرني أكرمه . يريد بذلك الشرطية ، ولا يمنع مع ذلك الرفع بها إذا أريد الموصولة ، نحو : من يزرني أكرمه .

قيل : ولو لا قول النحاة : إنه لا يعمل إلا ما يختص ، وإن « إذن » عاملة في المضارع ، لقليل : إن « إذن » في الموضعين واحدة ، وإن معناها تقييد ما بعدها بزمان أو حل ؛ لأن



معنى قولهم : أنا أزرؤك ، فيقول السامع : إذن أكرمك ، هو بمعنى قوله : أنا أكرمك  
زمن أو حال أو عند زيارتك لى .

ثم عند سيبويه معناها الجواب ، فلا يجوز أن تقول : « إذن يقوم زيد » ابتداء ،  
من غير أن يجيب به أحدا .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَعَلَّمَهَا إِذَا مَا أَقَامَ مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فيحمل على أنه لجواب مقدر ،  
وأنه أجاب بذلك قوله : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
أى بأنعمنا ، فأجاب : لم أفعل ذلك كفرا للنعمة كما زعمت ، بل فلتها وأنا غير  
عارف بأن الوَكْرَةَ تَقْفَى ، بدليل قراءة بعضهم : ﴿ وَأَنَا مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ .

إذا

نوعان : ظرف ومفاجأة .

فالتى للمفاجأة نحو : خرجت فإذا السبع .

ونحىء اسما وحرفا ، فإذا كانت اسما كانت ظرف مكان ، وإذا كانت حرفا كانت من حروف المائى الدالة على المفاجأة ؛ كما أن الهمزة تدلّ على الاستفهام . فإذا قلت : خرجت فإذا زيدٌ ، فلك أن تقدر « إذا » ظرف مكان ، ولك أن تقدّرهما حرفا ؛ فإن قدرتها حرفا كان الخبر محذوفا ، والتقدير « موجود » ، وإن قدرتها ظرفا كان الخبر ، وقد تقدم ؛ كما تقول : عندى زيد ، فتعبر بظرف المكان عن الجئة ، وللمعنى : حيث خرجت فهناك زيد .

ولا يجوز أن يكون فى هذه الحالة ظرف زمان ؛ لامتناع وقوع الزمان خبرا عن الجئة ، وإذا امتنع أن تكون للزمان تعين أن تكون مكانا . وقد اجتمع فى قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإذا الأولى ظرفية ، والثانية مفاجأة .

ونحىء ظرف زمان وحق زمانها أن يكون مستقبلا ، نحو ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقد تستعمل للماضى من الزمان ، كـ « إذ » كما فى قوله تعالى : ﴿ يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، لأن « قالوا » ماض ، فيستحيل أن يكون زمانه مستقبلا .

ومثله قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِي النَّمْلِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ وَلَكِ

(٢) سورة النصر ١

(٤) سورة النمل ١٨

(١) سورة الروم ٤٨

(٣) سورة آل عمران ١٥٦

يُحَادِثُونَكَ<sup>(١)</sup> ، ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ  
السَّدَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا آنَفُوا  
إِلَيْهَا﴾<sup>(٥)</sup> لَأَنَّ الْإِنْفَاضَ واقع في الماضي .

وتجىء للحال ، كقوله تعالى : ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَفَشَىٰ .  
وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَافَىٰ﴾<sup>(٧)</sup> ؛ والتقدير : والنجم هاويا ، والليل غاشيا ، والنهار متجليا ،  
فهذا إذا ظرف زمان ، والعامل فيه استقرار محذوف في موضع نصب على الحال ، والعامل فيها  
« أقسم » المحذوف .

وقد استشكل الزمخشري تقدير العامل في ذلك ، وأوضحه الشيخ أمير الدين ،  
قال : إذا ظرف مستقبل ، ولا جائز أن يكون العامل فيه فعل القسم المحذوف ، لأن  
« أقسم » إنشائي فهو في الحال ، وإذا لما يُستقبل فيأبى أن يعمل الحال في المستقبل ؛  
لاختلاف زمان العامل والمعمول . ولا جائز أن يكون تم مضاف أقيم المقسم به مقامه ،  
أى وطوع النجوم ، ومجىء الليل ؛ لأنه معمول لذلك الفعل ، فالطالع حال ، ولا يعمل  
في المستقبل ، ضرورة أن زمان العامل زمان المعمول . ولا جائز أن يعمل فيه نفس المقسم  
به ، لأنه ليس من قبيل ما يعمل ، ولا جائز أن يقدر محذوف قبل الظرف ، ويكون قد عمل  
فيه ، فيسكون ذلك العامل في موضع الحال ، وتقديره : والنجم كأننا إذا هوى ، والليل  
كأننا إذا يفشى ، لأنه يلزم « كأننا » ألا يكون منصوبا بـ « ما عمل » ، إذ لا يصح ألا يكون معمولاً  
لشيء مما فرضناه أن يكون عاملاً .

وأيضاً فيسكون المقسم به جنة ، وظروف الزمان لا تكون أحوالاً عن الجُثث ، كما  
لا تكون أخباراً لمن .

(٢) سورة الكهف ٩٣

(٤) سورة الكهف ٩٦

(٦) سورة النجم ١

(١) سورة الأنعام ٢٥

(٣) سورة الكهف ٩٦

(٥) سورة الجمعة ١١

(٧) سورة الليل ١ ، ٢

فأما الوجه الأول فهو الذى ذكره أبو البقاء، قال فى قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾<sup>(١)</sup> :  
العامل فى الظرف فعل القسم المحذوف، تقديره: أُقْسِمُ بالنجم وقت هويته<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره الشيخ عليه من الإشكال فقد يحجب عنه بوجهين :  
أحدهما : أن الزمانين لما اشتركا فى الوقوع الحَقُّقُ نَزْلًا منزلة الزمان الواحد؛ ولهذا يصح  
عطف أحدهما على الآخر ، كقوله تعالى : ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ﴾<sup>(٣)</sup> ،  
ثم قال : ﴿وَيَجْعَلُ﴾<sup>(٤)</sup>.

وهو قريب من جواب الفارسي، لما سأله أبو الفتح عن قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ  
الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾<sup>(٥)</sup> مستشكلا إبدال «إِذْ» من «اليوم» فقال : «اليوم» حال  
و «ظلمتم» فى الماضى ، فقال : إِنْ الدنيا والآخرة متصلتان ، وإنهما فى حكم الله تعالى  
سواء<sup>(٥)</sup> فكَانَ «اليوم» ماض ، وكان «إِذْ» مستقبلة .

والثانى : أنه على ظاهره ، ولا يلزم ما ذكر ، لأن الحال كما تأتى مقارنة ، تأتى مقدرة ،  
وهى أن تقدر المستقبل مقارنا ، فتكون أطلقت ما بالفعل على ما بالقوة مجازا ، وجعلت  
المستقبل حاضرا ، كقوله تعالى : ﴿فَادْخُلُوها خَالِدِينَ﴾<sup>(٦)</sup> .

وأما الوجه الثانى ؛ فيمكن أن يقال: يجوز تقديره ، وهو العامل ، ولا يلزم ما قال من  
اختلاف الزمانين ؛ لأنه يجوز الآن أن يقسم بطلوع النجم فى المستقبل ، ويجوز أن يقسم بالشئ  
الذى سيوجد .

وأما الوجه الأخير ، فهو الذى ذكره ابن الحاجب فى شرح «المفصل» فقال : إذا

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ١٣٢

(١) سورة النجم ١

(٣) سورة الفرقان ١٠ ، والآية بتامها : ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِذَا شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ  
جِغَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ . وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا﴾ .

(٥) ت : « معا »

(٤) سورة الزخرف ٣٩

(٦) سورة الزمر ٧٣

ثبت أنها مجرد الظرفية ، فليست متعلقة بفعل القسم ، لأنه بصير المعنى : أقسم في هذا الوقت ، فهي إذن في موضع الحال من الليل . انتهى .

وقد وقع في محذور آخر ؛ وهو أن الليل عبارة عن الزمان المعروف ، فإذا جمعت « إذا » معمولة لفعل هو حال من الليل ، لزم وقوع الزمان في الزمان ، وهو محال . وقوله : « يلزم ألا يكون له عامل » .

قلنا : بل له عامل ، وهو فعل القسم ، ولا يضر كونه إنشأ<sup>(١)</sup> لما ذكرنا أنها حال مقدرة .

وأما الشبهة الأخيرة فقد سأله أبو الفتح ، فقال : كيف جاز لظرف الزمان هنا أن يكون حالا من الجثة ، وقد علم امتناع كونه صلة له وصفة وخبرا ؟

وأجاب بأنها جرت مجرى الوقت الذي يؤخر ويقدم . وهي أيضاً بعيدة لاتناهل أيدينا ، ولا يحيط علمنا بها في حال نصها ، إحاطتنا بما يقرب منها ، فجرت لذلك<sup>(٢)</sup> مجرى المعلوم . فإن قيل كيف جاز لظرف الزمان أن يكون حالا من النجم ؟

وأجاب : بأن مثل هذا يجوز في الحال ، من حيث كان فضلة . انتهى .

وقد يقال : ولئن سلمنا الامتناع في الحال أيضاً ، فيكون على حذف مضاف ، أي وحضور الليل ، وتجمله حالا من الحضور لا من الجثة .

والتحقيق - وبه يرتفع الإشكال في هذه المسألة - أن يُدعى أن « إذا » كما تجرد عن الشرطية كذلك تجرد عن الظرفية ، فهي في هذه الآية الشريفة مجرد الوقت من دون تعلق بالشئ . تعلق الظرفية الصناعية ، وهي مجرورة المحل هاهنا لكونها بدلا عن الليل ، كما جرت ؛ « حتى » في قوله : « حتى إذا جاءوها<sup>(٣)</sup> » . والتقدير : أقسم بالليل وقت

(٢) ت : « كذلك » .

(١) ت : « إنشأ » .

(٣) سورة الزمر ٢١

غشيانه ، أى أقسم بوقت غشيان الليل ، وهذا واضح .  
 فإن قلت : هل صار أحدٌ إلى تجرّدها عن الظرفية والشرطية معا ؟  
 قلت : نعم نصّ عليه فى « فى التسميل » ، فقال : وقد تفارقها الظرفية ، مفعولا بها ،  
 أو مجرورة بحتى ، أو مبتدأ .  
 وعلم بما ذكرنا زيادة رابع ، وهو البدلية .

## فائدة

وتستعمل أيضا للاستمرار ، كقوله : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا ﴾<sup>(١)</sup>  
 وقوله : ﴿ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٢)</sup>  
 فهذا فى ماضى ، لكن دخلت « إذا » : لتدلّ على أن هذا شأنهم أبدا ومستمر فى سيأتى ،  
 كما فى قوله :  
 وَتَذَمَّانِ بَزِيدُ الْكَأْسِ طَيِّبَا سُقِيَتْ إِذْ تَفَوَّرَتِ النَّجُومُ<sup>(٣)</sup>  
 ثم فيه مسائل :

\*\*\*

الأولى : المفاجأة عبارة عن موافقة الشئ فى حال أنت فيها ، قال تعالى : ﴿ قَالُوا  
 مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ شُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِنْ نُصِيبَهُمْ سَيِّئَةً يَبْأُ قَدَمَتَا يَدَيْهِمْ  
 إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

قالوا : ولا تقع بعد « إذا » المفاجأة إلا الجملة الاسمية ، وبعد « إذ » إلا الفعل للماضى .

(١) سورة البقرة ١٤  
 (٢) سورة آل عمران ٥٦  
 (٣) البيت من شواهد النقى ١ : ٨١ ، وثبه فى الحاشية - نقلنا عن تصحيح السكرى - إلى البرج  
 ابن مسهر الطائى .  
 (٤) سورة الروم ٣٦

ومذهب للبرد - وتبعه أكثر التأخرين - أن المفاجأة قلها إلى المكان عن الزمان ومعنى الآية موافقة الشعبان لإلقاء موسى العصا في المكان . وكذلك قولهم : خرجت فإذا السبع ، أى فإذا موافقة السبع ، وعلى هذا لا يكون مضافاً إلى الجملة بعدها .

\*\*\*

الثانية : الظرفية ضربان : ظرف مُحض ، وظرف مضمّن معنى الشرط .  
فالأول : نحو قولك : راحة المؤمن إذا دخل الجنة .  
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾<sup>(١)</sup> .

ومنه : « إذا كنت على راضية » و « إذا كنت على غضبي » ، لأنه لو كان فيها معنى الشرط ، لكان جوابها معنى ما تقدم ، ويصير التقدير الأول « إذا يغشى أقسم » فيفسد للمعنى ، أو يصير القسم متعلقاً على شرط ، لا مطلقاً فيؤدى إلى أن يكون القسم غير حاصل الآن ؛ وإنما يحصل إذا وجد شرطه ، وليس للمعنى عليه ، بل على حصول القسم الآن من غير تقييد . وكذا حكم : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾<sup>(٢)</sup> و « وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ »<sup>(٣)</sup> .  
ومما يتمحض للظرفية المارئة من الشرط قوله : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، لأنه لو كان فيها معنى الشرط لوجب الفاء في جوابها .

والضرب الثانى : يقتضى شرطاً وجواباً ، ولهذا تقع الفاء بعدها على حدّ وقوعها بعد « إذ » ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا ﴾<sup>(٥)</sup> ، وكذا أكثر وقوع الفعل بعد ماضى اللفظ مستقبل المعنى ، نحو : إذا جئتني أكرمك .  
ومنه : « إذا قلت لصاحبك أنصت فقد لموت » .

وتختص المضمّنة معنى الشرط بالفعل ، ومذهب سيديويه أنها لا تضاف إلا إلى جملة

(٢) سورة النجم ١

(٤) سورة الشورى ٣٩

(١) سورة الليل ١

(٣) سورة الفجر ٤

(٥) سورة الأضال ٤٥

فعلية ، ولهذا إذا وقع بعدها اسم قدّر بينه وبينها فعل ، محافظة على أصلها ؛ فإن كان الاسم مرفوعا كان فاعل ذلك الفعل المقدّر ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وإن كان منصوبا كان مفعولا والفاعل فيه أيضاً ذلك المقدّر ، كقوله :  
\* إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بلفته \*

والتقدير : إذا بلفته .

ومنه من منع اختصاصها بالفعل ، لجواز : « إذا زيد ضربته » .  
وعلى هذا فالرفع بعدها مبتدأ ، وهو قول الكوفيين ، واختاره ابن مالك .  
وعلى القولين فحلّ الجملة بعدها الجر بالإضافة . والفاعل فيها جوابها . وقيل : ليست مضافة والعامل فيها الفعل الذي يليها ، لجوابها .

تنبيه : مما يفرّق فيه بين المفاجأة والمجازاة ، أنّ « إذا » التي للمفاجأة لا يبتدأ بها ، كقوله : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والتي بمعنى المجازاة يبتدأ بها ، نص عليه سيبويه ، قال في الأولى : إذا جواب بمنزلة الفاء ، وإنما صارت جواباً بمنزلة الفاء ، لأنه لا يبتدأ بها كما لا يبتدأ بالفاء .

قال ابن النحاس : ولكن قد عورض سيبويه بأن الفاء قد تدخل عليها ، فكيف تكون عوضاً منها ؟

والجواب أنها إنما تدخل تأكيداً ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فيحتمل أنها متممضة الظرفية لعدم الفاء في جوابها

(٢) سورة الروم ٣٦

(١) سورة الانشقاق ١

(٣) سورة الجاثية ٢٥



مع « ما » ، ويحتمل أن يكون « ما » جواب قسم مقدر ، لا جواب الشرط ، فذلك لم يبحى بالقاء .

\*\*\*

الثالثة : جوز ابن مالك أن يحى لا ظرفا ولا شرطا ، وهى الداخلة عليها « حتى » الجارة ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهَا ﴾<sup>(١)</sup> . أو الواقعة مفعولا ، كقوله عليه السلام : « إني لأعلم إذا كنت على راضية » . وكأجاز تجردها عن الشرط جاز تجردها عن الظرف . وتحصل أنها تارة ظرف لما يستقبل وفيها معنى الشرط ، نحو : ﴿ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وتارة ظرف مستقبل غير شرط ، نحو : ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَئِذَا مَا مِثْلُ لَسَوْفَ أَخْرَجَ حَيًّا ﴾<sup>(٣)</sup> ، وتارة ظرف غير مستقبل ، نحو : ﴿ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> وتارة لا ظرف ولا شرط ، وتارة لا تكون اسم زمان ، وهى المفاجأة .

\*\*\*

الرابعة : أصل « إذا » الظرفية لما يستقبل من الزمان ؛ كما أن « إذ » لما مضى منه ، ثم يتوسع فيها ، فتستعمل فى الفعل المستمر فى الأحوال كلها : الحاضرة والماضية والمستقبلية . فهى فى ذلك شقيقة القمل المستقبل الذى هو يفعل حيث يفعل به نحو ذلك . قالوا : إذا استعطى فلان أعطى ، وإذا استنصر نصر ، كما قالوا : فلان يعطى الراغب ، وينصر المستغيث ، من غير قصد إلى تخصيص وقت دون وقت . قاله الزمخشري فى كشافه القديم .

\*\*\*

الخامسة : تجاب الشرطية بثلاثة أشياء :

(٢) سورة الطلاق ١

(٤) سورة التوبة ٩٢

(١) سورة الزمر ٧١

(٣) سورة مريم ٦٦

أحدها : الفعل ، نحو إذا جئتني أكرمك .

وثانيها : الفاء ، نحو إذا جئتني فأنا أكرمك .

ثالثها : إذا المسكانية ؛ قال تعالى : ﴿ تُمْ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجَارُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وما قبلها إما جوابها ، نحو إذا جئتني أكرمك ، أو ما دل عليه جوابها ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وللعنى : فإذا نُفِخَ فِي الصُّورِ تقاطعوا ، ودل عليه قوله : ﴿ فَلَا أَنْسَابَ ﴾ .

وكذا قوله : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْجَحْرِمِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> وإما احتيج لهذا التقدير ؛ لأن ما بعد « ما » النافية في مثل هذا الموضع لا يعمل فيه ما قبلها . وأيضاً فإن « بشرى » مصدر ، والمصدر لا يتقدم عليه ما كان في صلته .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فالعامل في « إذا » الأولى ما دل عليه ﴿ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ ، والتقدير « خرجتم » . ولا يجوز أن يعمل فيه « تخرجون » لامتناع أن يعمل ما بعد « إذا » للمسكانية فيما قبلها ، وحكمها في ذلك حكم الفاء .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فالعامل في « إذا » ما دل عليه قوله : ﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ ، والتقدير : فإذا نُفِرَ فِي النَّاقُورِ صَعُبَ الأمر .

وقوله : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُبَيِّنُ لَكُمْ إِذَا مَرُتُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فالعامل

(٢) سورة المؤمنون ٦٤

(٤) سورة الفرقان ٢٢

(٦) سورة سبأ ٧

(١) سورة الروم ٢٥

(٣) سورة المؤمنون ١٠١

(٥) سورة الدثر ٨ ، ٩

في « إذا » ما دل عليه قوله تعالى : ﴿ إِنسُكُمۡ إِنِّي خَلَقْتُ جَدِيدَ ﴾<sup>(١)</sup> من معنى « بعثتم » أو « مبعوثون » .

فإن قيل : أيحوز نصب « إذا » بقوله « جديد » ، لأن المعنى عليه ؟  
 قيل : لا يحوز ، لامتناع أن يعمل ما بعد « إن » فيأتيها ؛ وهذا يسى مجاوبة الإعراب ،  
 والمعنى للشيء الواحد وكان أبو على الفارسي يلم به كثيرا ؛ وذلك أنه يوجد في المنظوم والمشهور  
 والمعنى يدعو إلى أمر ، والإعراب يمنع منه ؛ وقد سبق بيانه في نوع ما يتعلق بالإعراب .

\*\*\*

السادسة : « إذا » توافق « إن » في بعض الأحكام ، وتخالفها في بعض :  
 فأما الموافقة ؛ فهي إن كل واحد منهما يطلب شرطا وجزاء ، نحو ، إذا قت قت ،  
 وإذا زرتني أكرمك .

وكل واحدة منهما تطلب الفعل ، فإن وقع الاسم بعد واحدة منهما قُدِّر له فعل يرفعه  
 يفسره الظاهر ؛ مثاله [ في إن ] قوله تعالى : ﴿ وَإِنۡ أَمْرًا۟ خَافَتْ۟ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ إِنۡ أَمْرًا۟  
 هَلَكَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾<sup>(٤)</sup> . ومثاله في « إذا »  
 قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾<sup>(٦)</sup> وما بعدها في  
 السورة من النظائر ، وكذا قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾<sup>(٧)</sup> وما بعدها من النظائر ،  
 و ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾<sup>(٨)</sup> .

وأما الأحكام التي تخالفها في مواضع :

- (٢) سورة النساء ١٢٨
- (٤) سورة التوبة ٦
- (٦) سورة التكوين ١
- (٨) سورة الواقعة ١

- (١) سورة سبأ ٧
- (٣) سورة النساء ١٧٦
- (٥) سورة الانشقاق ١
- (٧) سورة الانفطار ١

الأول : ألا تدخل إلا على مشكوك ؛ نحو إن جئني أكرمك ، ولا يجوز إن طلعت الشمس أتيتك ؛ لأن طلوع الشمس متيقن . ثم إن كان للتيقن الوقوع مَبْنِيهِم الوقت ، جاز ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْ مِتَّ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ونظائره .

وأما « إذا » فظاهر كلام النحاة ، يشعر بأنها لا تدخل إلا على للتيقن وما في معناه ؛ نحو إذا طلعت الشمس فأتني .  
وقوله :

\* إِذَا مِتُّ فَأَذِفْنِي إِلَى جَنْبِ كَرَمِي <sup>(٢)</sup> \*

وقوله :

\* إِذَا طَلَعَتِ كُنُوسُ النَّهَارِ فَسَلِّي \*

وذلك لكونها للزمن للعين بالإضافة على مذهب الأكثر ؛ ولم يجز مواهبها في الاختيار لعدم إيهامها ، كالشروط ، ولذلك وردت شروط القرآن بها ، كقوله : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ونظائرها السابقة ، لكونها متحققه الوقوع .  
وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَلَهُمْ تَبْدِيلًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فقد أشكل دخولها على غير الواقع .

وأجيب بأن التبديل محتمل وجهين :

أحدهما : إعادتهم في الآخرة ، لأنهم أنكروا البعث .

(١) سورة الأنبياء ٣٤

(٢) لأبي عجين الثقي ؛ من أبيات في تاريخ الطبري ٤ : ١٢٤ ، وبقية :

\* تَرَوْوِي عِظَائِي بَعْدَ مَوْتِي عُرُوفَهَا \*

(٤) سورة الإنسان ٢٨

(٣) سورة التكموير ١

والثاني : إهلاكهم في الدنيا وتبديل أمثالهم ؛ فيكون كقوله : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيْهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ، فإن كان المراد في الدنيا ، وجب أن يجعل هذا بمعنى « إن » الشرطية ؛ لأن هذا شيء لم يكن ، فهي مكان « إن » ، لأن الشرط يمكن أن يكون وألا يكون ، ألا ترى إلى ظهورها في قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيْهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ إِنْ نَشَأْ نُخَفِّضْ بِهِمُ الْأَرْضَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وإنما أجاز له « إذا » أن تقع موقع « إن » لما بينهما من التداخل والتشابه .

وقال ابن الجويني : الذي أظنه أنه يجوز دخولها على التيقن والشكوك ، لأنها ظرف وشرط ، فبالنظر إلى الشرط تدخل على المشكوك ، كـ « إن » وبالنظر إلى الظرف تدخل على التيقن كسائر الظروف .

وإنما اشترط فيما تدخل عليه « إن » أن يكون مشكوكا فيه ؛ لأنها تفيد الحث على الفعل المشروط لاستحقاق الجزاء ، ويمتنع فيه لامتناع الجزاء ، وإنما يحث على فعل ما يجوز ألا يقع ، أما ما لا بد من وقوعه فلا يحث عليه . وإنما امتنع دخول « إذا » على المشكوك إذا لحظت فيها الظرفية ، لأن المعنى حينئذ التزام الجزاء في زمان وجود الشرط ، والتزام الشيء في زمان لا يعلم وجود شرط فيه ليس بالتزام . ولما كان الفعل بعد « إن » مجزوما به يستعمل فيه ما ينفي عن تحققه ، فيقلب لفظ الماضي ، كقوله : ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ فجاء به « إذا » في جانب الحسنه ، و بـ « إن » في جانب السيئة ؛ لأن المراد بالحسنه جنس الحسنه ، ولهذا عرفت ، وحصول الحسنه المطلقة مقطوع به ، فاقترضت البلاغة التعبير بـ « إذا » وحى بـ « إن » في جانب السيئة ، لأنها نادرة بالنسبة إلى الحسنه المطلقة ، كالمرض بالنسبة إلى الصحة ، والخوف بالنسبة إلى الأمن .

(٢) سورة سبأ ٩

(١) سورة النساء ١٣٣

(٣) سورة الأعراف ١٣١

ومنه قوله تعالى في سورة الروم: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبَهُمْ  
سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾<sup>(١)</sup>.  
وقوله: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَنْبِشُونَ . وَإِنْ كَانُوا  
مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ﴾<sup>(٣)</sup>، بلفظ «إذا» مع «الضر» قال  
السكاكي: نظر في ذلك إلى لفظ اللس، وتنكير «الضر» المفيد للتعليل ليستقيم التوبيخ،  
وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر، وللتنبية على أن مسَّ قدر يسير من الضر  
لأمثال هؤلاء، حتى أن يكون في حكم المقطوع به.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَوَدَّ دُعَاءَ غَرِيضٍ﴾<sup>(٤)</sup>، بعد قوله: ﴿وَإِذَا  
أَنفَسْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾<sup>(٥)</sup>، أي أعرض عن الشكر، وذهب  
بنفسه وتنكبر. والذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير للمعرض المتكبر لا لاطلاق الإنسان،  
ويكون لفظ «إذا» للتنبيه على أن مثل هذا المعرض المتكبر يكون ابتلاؤه بالشَّرِّ مقطوعاً.  
الثاني: من الأحكام المخالفة أن الشروط بـ «إن» إذا كان عدماً لم يمتنع الجزاء في  
الحال؛ حتى يتحقق اليأس من وجوده، ولو كان العدم مشروطاً بـ «إذا» وقع الجزاء في  
الحال؛ مثل: إن لم أطلقك فأنت طالق، لم<sup>(٥)</sup> تطلق إلا في آخر العمر. وإذا قال: إذا  
لم أطلقك فأنت طالق، تطلق في الحال؛ لأن معناه: أنت طالق في زمان عدم تطليقي لك،  
فأي زمان تخلف عن التطليق يقع فيه الطلاق. وقوله: «إن لم أطلقك» تعليق للطلاق  
على امتناع الطلاق، ولا يتحقق ذلك إلا بموته غير مطلق.

الثالث: أن «إن» تجزم الفعل المضارع إذا دخلت عليه، و«إذا» لا تجزمه؛ لأنها لا تنتمض  
شرطاً، بل فيها معنى التزام الجزاء في وقت الشرط، من غير وجوب أن يكون معللاً بالشرط.

(٢) سورة الروم ٤٨، ٤٩

(٤) سورة فصلت ٥١

(١) سورة الروم ٣٦

(٣) سورة الزمر ٨

(٥) ت: لا .

وقد جاء الجزم بها إذا أريد بها معنى « إن » وأعرض عما فيها من معنى الزمان ، كقوله :

\* وَإِذَا نُصِيبُكَ خَصَاصَةً فَتَجَمَّلِ \*

الرابع : أن « إذا » هل تفيد التكرار والعموم ؟

فيه قولان ؛ حكاهما ابن عصفور :

أحدهما : « نعم » ، فإذا قلت : إذا قام زيد قام عمرو ، أفادت أنه كلما قام زيد قام عمرو .

والثاني : لا يلزم .

قال : والصحيح أن المراد بها العموم كسائر أسماء الشرط ، وأما « إن » ففيها كلام عن ابن جني يأتي في باب « إن » .

الخامس : أنك تقول : أقوم إذا قام زيد ، فيقتضى أن قيامك مرتبط بقيامه لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ، بل يعاقبه على الاتصال ، بخلاف : أقوم إن قام زيد ؛ فيقتضى أن قيامك بعد قيامه . وقد يكون عقيبهِ وقد يتأخر عنه .

فالخاص أن التقييد بالاستقبال دون اقتضاء مباحة ، بخلاف « إذا » . ذكره أبو جعفر ابن الزبير في كتابه ملاك التأويل .

\*\*\*

السابعة : قيل : قد تأتي زائدة ، كقوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾<sup>(١)</sup> ؛ تقديره : انشقت السماء ، كما قال : ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
ورّد هذا بأن الجواب مضمّر .

(٢) سورة النور ١

(١) سورة الانشقاق ١

(٣) سورة التحل ١

ويحوز مجيئها بمعنى « إذ » وجعل منه ابن مالك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ﴾<sup>(١)</sup>.

وردة بغوات المعنى ، لأن « إذا » تفيد أن هذا حالهم المستمر ، بخلاف « إذ » فإنها لا تعطى ذلك .

وقولهم : « إذا فعلت كذا » ، فيكون على ثلاثة أضرب : أحدها : يكون للأمر به قبل الفعل ، تقول : إذا أتيت الباب ، فالبس أحسن الثياب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

الثاني : أن يكون مع الفعل ، كقولك : إذا قرأت فترسل . الثالث : أن يكون بعده ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا ﴾<sup>(٥)</sup> .

## فائدة

من الأسئلة الحسنة ، في قوله تعالى : ﴿ كَلِمًا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴾<sup>(٦)</sup> أنه يقال : لم أتى قبل « أضاء » بـ « كلمًا » ؟ وقبل « أظلم » بـ « إذا » ؟ وما وجه للناسبة في ذلك ؟ وفيه وجوه : الأول أن تكرار الإضاءة يستلزم تكرار الإظلام ، فكان تنويع الكلام أعذب .

(٢) سورة المائدة ٦

(٤) سورة المائدة ٢

(٦) سورة البقرة ٢٠

(١) سورة الجمعة ١١

(٣) سورة النحل ٩٨

(٥) سورة الجمعة ٩



الثاني : أن مراتب الإضاءة مختلفة متنوعة ، فذكر « كلما » تنبيهاً على ظهور التعدد وقوته لوجوده بالصورة والنوعية ، والإظلام نوع واحد ، فلم يؤت بصيغة التكرار لضعف التعدد فيه ، بعد ظهوره بالتنوعية ، وإن حصل بالصورة .

الثالث : قاله الزخشرى ، وفيه تكلف - أنهم لما اشتد حرصهم على الضوء المستفاد من النور ، كانوا كلما حدث لهم نور تجدد لهم باعث الضوء فيه ، لا يمتصهم من ذلك تقدم فقهه واختفاؤه منهم ، وأما التوقف بالظلام فهو نوع واحد .

وهذا قريب من الجواب الثاني ، لكنه بمادة أخرى . ويفترقان بأن جواب الزخشرى يرجع التكرار فيه إلى جواب « كلما » لا إلى مشروطها الذى يليها ويياشرها ، فطلب تكراره - وهو الأولى فى مدلول التكرار ، والجواب المتقدم يرجع إلى تكرار مشروطها ، يتبعه الجواب من حيث هو ملازمه ، وتكرره فرع تكرر الأول .

الرابع : أن إضاءة البرق منسوبة إليه وإظلامه ليس منسوباً إليه ، لأن إضاءته هى لماعته ، والظلام أمرٌ يحدث عن اختفائه ؛ فتظلم الأماكن كظلام الأجرام الكثائف ، فأتى بأداة التكرار عند الفعل للتكرار من البرق ، وبالأداة التى لا تقتضى التكرار عند الفعل الذى ليس متكرراً منه ، ولا صادراً عنه .

الخامس : ذكره ابن النير - أن المراد بإضاءة البرق الحياة ، وبالظلام الموت ، فالنافق تمرّ حاله فى حياته بصورة الإيجان ، لأنها دار مبنية على الظاهر ، فإذا صار إلى اللوت رقت له أعماله ، وتحقق مقامه ، فتستقيم « كلما » فى الحياة ، و« إذا » فى اللوات ، وهكذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم أحينى ما دامت الحياة خيراً لى ، وأمتنى إذا كانت الوفاة خيراً لى » ، فاستعمل مع الحياة لفظ التكرار والدوام ، واستعمل مع لفظ الوفاة لفظ الاختصار والتقييد .

وقيل : إن ذلك لأحد معنيين : إما لأن الحياة مأثورة لازدياد العمل الصالح الذي  
الهم المالية معقودة به ، فمرض بالاستكثار منه ، والدوام عليه ، ونبه على أن الموت  
لا يُعْمَى ، ولكن إذا نزل وقته رضى به . وإما لأن الحياة يتكرر زمانها ، وأعمال الموت  
مرة واحدة .

وجواب آخر ، أن الكلام في الأنوار هو الأصل المستمر ، وأما خفّاق البرق في  
أثناء ذلك فمواضع تنصل بالحدوث والتكرار ، فناسب الإنيان فيها « بكلمة » وفي تلك  
بد « إذا » ، والله أعلم .

### إِذَا

ظرف لماضى الزمان ، يضاف للجمليتين ، كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾<sup>(١)</sup> ، وتقول : أبذك الله إذ فعلت ؟

وأما قوله تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾<sup>(٢)</sup> « تَرَى » مستقبل ، « وَإِذَا » ظرف للماضى ، وإنما كان كذلك لأن الشيء كائن ، وإن لم يكن بعد ؛ وذلك عند الله قد كان ؛ لأن علمه به سابق ، وقضائه به نافذ ؛ فهو كائن لا محالة .

وقيل : للمضى : ولو ترى ندمهم وخزيهم في ذلك اليوم بعد وقوفهم على النار في « إِذَا » ظرف ماضى ، لكن بالإضافة إلى ندمهم الواقع بعد المعاينة ، فقد صار وقت التوقف ماضيا بالإضافة إلى ما بعده ، والذي بعده هو مفعول « ترى » .

وأجاز بعضهم مجيئها مفعولا به ، كقوله : ﴿وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾<sup>(٣)</sup> ، ومنعه آخرون ، وجعلوا المفعول محذوفا ، و« إِذَا » ظرف ، عامله ذلك المحذوف ، والتقدير ﴿وَإِذْ كُرُوا نِعْمَةً اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ ، إِذَا ، واذكروا حالكم .

ونحوه قوله : ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى﴾<sup>(٤)</sup> ، قيل : قال له ذلك لما رفعه إليه . وتكون بمعنى « حين » كقوله : ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾<sup>(٥)</sup> ، أى حين تفيضون فيه .

وحرف تعليل ، نحو : ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ آلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾<sup>(٦)</sup> « وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ »<sup>(٧)</sup> .

وقيل : تأتى ظرفا لما يستقبل بمعنى « إِذَا » ، وخُرُج عليه بعض ماسبق . وكذا قوله : ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾<sup>(٨)</sup> وأنكره السبيل ؛ لأن « إِذَا » لا يجيء بعدها المضارع مع النفي .

(٢) سورة الأنعام ٢٧

(١) سورة الأفعال ٢٦

(٣) سورة آل عمران ٥٥

(٥) سورة الزخرف ٣٩

(٤) سورة يونس ٦١

(٧) سورة غافر ٧٠ ، ٧١

(٦) سورة الأحقاف ١١

(٨) سورة الأحقاف ١١

وقد تجيء بعد القسم ، كقوله : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَنسَرُ﴾<sup>(١)</sup> لانعدام معنى الشرطية فيه .  
وقيل : تجيء زائدة ، نحو : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾<sup>(٢)</sup> . وقيل هي فيه بمعنى «قد» .  
وقد تجيء بمعنى «أن» ، حكاه الشَّهْبِيلِيُّ في «الروض» عن نص سيبويه في كتابه ،  
قال : ويشهد له قوله تعالى : ﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٣)</sup> .

وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾<sup>(٤)</sup> . قال : وغفل الفارسي عما في الكتاب من هذا ، وجعل الفعل للمستقبل الذي بعد «لن» عاملاً في الظرف الماضي ، فصار بمنزلة من يقول : سأتيك اليوم أمس<sup>(٥)</sup> .  
قال : وليت شعري ما تقول في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَنَعَ قَوْلَهُ هَذَا إِنَّكَ قَدِيمٌ﴾<sup>(٦)</sup> ، فإن جوز وقوع الفعل في الظرف الماضي على أصله ، فكيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها ؛ لاسيما مع السين وهو قبيح أن تقول : غداً سأتيك ا فكيف إن قلت : غداً فسأتيك ا فكيف إن زدت على هذا وقلت : أمس فسأتيك وإذ على أصله بمعنى أمس .

## تنبيه

[ في وقوع «إذ» بعد «واذكر» ]

حيث وقعت «إذ» بعد «واذكر» ، فالمراد به الأمر بالنظر إلى ما اشتمل عليه ذلك الزمان ، لقرابة ما وقع فيه ، فهو جدير بأن ينظر فيه . وقد أشار إلى هذا الزمخشري في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ كُرِيَ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمُ إِذِ اتَّخَذَتْ﴾<sup>(٧)</sup> .  
وقوله : ﴿وَإِذْ كُرِيَ فِي الْكِتَابِ إِنَّا إِهْمُ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ﴾<sup>(٨)</sup> ، ونظائره .

(٢) سورة البقرة ٣٠  
(٤) سورة الزخرف ٣٩  
(٦) سورة الأحقاف ١١  
(٨) سورة مريم ٤١ ، ٤٢

(١) سورة العنكبوت ٤  
(٣) سورة آل عمران ٨٠  
(٥) في الكلام غموض .  
(٧) سورة مريم ١٦

أو

تقع في الخبر والطلب ؛ فأتا في الخبر فلها فيه معان :  
الأول : الشك ، نحو قام زيد أو عمرو .

والثاني : الإبهام ، وهو إخفاء الأمر على السامع مع العلم به ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا  
أَوْ إِنَّا كُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾<sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ أَنَا هَا أَمْرُنَا كَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، يريد : إذا أخذت الأرض زخرفها ،  
وأخذ أهلها الأمن ، أناها أمرنا وهم لا يعلمون . أى فجأة ؛ فهذا إبهام ؛ لأن الشك محال  
على الله تعالى .

وقوله : ﴿ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

فإن قلت : « يزيدون » فعل ، ولا يصح عطفه على الجرور بـ « إلى » ، فإن حرف  
الجر لا يصح تقديره على الفعل ، ولذلك لا يجوز : مررت بقائم ويقعد ، على تأويل :  
قائم وقاعد .

قلت : « يزيدون » خبر مبتدأ محذوف في محل رفع ، والتقدير « أو هم يزيدون » .  
قاله ابن جني في « المحتسب » .

وجاز عطف الاسمية على الفعلية بـ « أو » لاشتراكهما في مطلق الجملة .

فإن قلت : فكيف تكون « أو » هنا لأحد الشئيين ، والزيادة لا تنفك عن  
الزيد عليه ؟

(٢) سورة يونس ٢٤

(١) سورة سبأ ٢٤

(٣) سورة الصافات ١٤٧

قلت : الأمر كذلك ، ولهذا قدروا في المبتدأ ضمير المائة ألف ، والتقدير : وأرسلناك إلى مائة ألف معها زيادة . ويحتمل أن تكون على بابها للشك ، وهو بالنسبة إلى مخاطبه ، أى لو رأيتهم لعلتم أنهم مائة ألف أو يزيدون .

الثالث : التنويع ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ لِحَاجَةٍ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً ﴾<sup>(١)</sup> ، أى أن قلوبهم تارة تزداد قسوة ، وتارة ترد إلى قسوتها الأولى ، فجىء به « أو » لاختلاف أحوال قلوبهم .  
الرابع : التفصيل ، كقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾<sup>(٢)</sup> ، أى قالت اليهود : لا يدخل الجنة إلا من كان هودا ، وقالت النصارى : لن يدخل الجنة إلا الذين هم نصارى . وكذلك قوله : ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾<sup>(٣)</sup> .  
الخامس : للاضراب كـ « بل » ، كقوله : ﴿ كَلَنُحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، و « مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> على حد قوله : ﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾<sup>(٦)</sup> .  
السادس : بمعنى الواو ، كقوله : ﴿ فَالْمُلْكِيَّاتِ ذِكْرًا عَذْرًا أَوْ نَذْرًا ﴾<sup>(٧)</sup> .  
﴿ لَعَلَّهُ يَنْدَرُ أَوْ يَنْجَسِي ﴾<sup>(٨)</sup> .  
﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾<sup>(٩)</sup> .

\*\*\*

وأما في الطلب فلها معان :  
الأول : الإباحة ، نحو تعلم فقها أو نحو ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ... ﴾<sup>(١٠)</sup> الآية .  
وكذلك قوله : ﴿ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً ﴾<sup>(١١)</sup> ، يعنى إن شئت قلوبهم بالحجارة فصواب ، أو بما هو أشد فصواب .

(٢) سورة البقرة ١١١

(٤) سورة النحل ٧٧

(٦) سورة النجم ٩

(٨) سورة طه ٤٤

(١٠) سورة النور ٦١

(١) سورة البقرة ٧٤

(٣) سورة البقرة ١٣٥

(٥) سورة الصافات ١٤٧

(٧) سورة المرسلات ٦ ، ٥

(٩) سورة طه ١١٣

وقوله : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 وللعنى أن التمثيل مباح في المناقذين لمن شبهتهم بأى النوعين .  
 قوله : ﴿ لَعَلَّهُ يَنْزَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ <sup>(٣)</sup> إباحة لإيقاع أحد الأمرين .  
 الثانى : التخيير ، نحو خذ هذا الثوب أو ذاك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلُقًا فِي السَّمَاءِ . . . ﴾ <sup>(٤)</sup> الآية ؛ فقديره : « فافعل » ؛  
 كأنه خيّر على تقدير الاستطاعة أن يختار أحد الأمرين ؛ لأنّ الجمع بينهما غير ممكن .  
 والفرق بينهما أن التخيير فيما أصله اللع ؛ ثم يرد الأمر بأحدهما ؛ لا على التعمين ،  
 ويمتنع الجمع بينهما . وأما الإحاة فأن يكون كلّ منهما مباحاً ويطلب الإتيان بأحدهما ؛  
 ولا يمتنع من الجمع بينهما ؛ وإنما يذكر بـ « أو » لثلاثي يوم بأن الجمع بينهما هو الواجب  
 لو ذكرت الواو ؛ ولهذا مثل النجاة الإباحة بقوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ  
 مَسَاكِينَ . . . ﴾ <sup>(٥)</sup> . وقوله : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ لأنّ المراد به  
 الأمر بأحدهما رفقاً بالمكلف ؛ فلو أتى بالجمع لم يمتنع منه ؛ بل يكون أفضل .  
 وأما تمثيل الأصوليين بآبى الكفارة والندية للتخيير مع إمكان الجمع ؛ فقد أجاب عنه  
 صاحب « البسيط » <sup>(٧)</sup> بأنه إنما يمتنع الجمع بينهما فى المحذور ؛ لأنّ أحدهما ينصرف إليه  
 الأمر ، والآخر يبقى محظوراً لا يجوز له فعله ؛ ولا يمتنع فى خصال الكفارة ؛ لأنه يأتى  
 بما عدا الواجب تبرعاً ؛ ولا يمتنع من التبرع .

\*\*\*

واعلم أنه إذا ورد النهى على الإباحة جاز صرفه إلى مجموعها ؛ وهو ما كان يجوز فعله ؛  
 أو إلى أحدهما وهو ما تقتضيه « أو » .

- |                         |                                     |
|-------------------------|-------------------------------------|
| (١) سورة البقرة ١٧ ، ١٩ | (٢) سورة طه ٤٤                      |
| (٣) سورة الأنعام ٣٥     | (٤) سورة المائدة ٨٩                 |
| (٥) سورة البقرة ١٩٦     | (٦) البسيط فى شرح الكافية للاستزادة |

وأما قوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾<sup>(١)</sup>؛ فليس المراد منه النهى عن إطاعة أحدهما دون الآخر ؛ بل النهى عن طاعتهما مفردتين أو مجتمعين ، وإتماذ كرت « أو » لثلاثا يَقُومُ أن النهى عن طاعة من اجتمع فيه الوصفان .

وقال ابن الحاجب : استشكل قوم وقوع « أو » فى النهى فى هذه الآية ، فإنه لو انتهى عن أحدهما لم يمتثل ، ولا يعدّ ممتثلاً ، إلا بالانتهاء عنهما جميعاً !

ف قيل : إنها بمعنى « الواو » . والأولى أنها على بابها ؛ وإتما جاء التعمين فيها من القرينة ، لأن المعنى قبل وجود النهى : « تطيع آثِمًا أَوْ كَفُورًا » ، أى واحداً منهما ؛ فإذا جاء النهى ورد على ما كان ثابتاً فى المعنى ؛ فيصير للمعنى : « ولا تطيع واحداً منهما » ، فيجئ التعميم فيهما من جهة النهى الداخلى ؛ وهى على بابها فيما ذكرناه ، لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى ينتهى عنهما ؛ بخلاف الإثبات ؛ فإنه قد يفعل أحدهما دون الآخر . قال : فهذا معنى دقيق ، يُعَلِّمُ منه أنّ « أو » فى الآية على بابها ، وأن التعميم لم يجئ منها ؛ وإتما جاء من جهة المضموم إليها . انتهى .

ومن هذا - وإن كان خبراً - قوله تعالى : ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾<sup>(٢)</sup>؛ لأن الميراث لا يكون إلا بعد إفاذ الوصية والدين ؛ ويُجد أحدهما أو وجدا معاً .

وقال أبو البقاء فى « اللباب »<sup>(٣)</sup> : إن انفصلت بالنهى وجب اجتناب الأمرين عند التصويين ؛ كقوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾<sup>(٤)</sup> ، ولو جُمع بينهما لفعل المنهى عنه مرتين ؛ لأنّ كل واحدٍ منهما أحدهما .

وقال فى موضع آخر : مذهب سيبويه أنّ « أو » فى النهى تقيضية « أو » فى الإباحة؛

(٢) سورة النساء ١١

(١) سورة الإنسان ٢٤

(٣) اللباب فى علل البناء والإعراب ؛ ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) سورة الإنسان ٢٤



فقولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ، إذْ ن في مجالستهما ومجالسة من شاء منهما ، فضده  
في النهى « لاتطعنهم آتما أو كفورا » ، أى لاتَطِيعُ هذا ولا هذا ؛ والمعنى : لاتطعن أحدهما ،  
ومن أطاع منهما كان أحدهما ؛ فمن هاهنا كان نهيا عن كل واحد منهما ، ولو جاء بالواو  
في للموضعين أو أحدهما لأوهم الجمع .

وقيل : « أو » بمعنى الواو ؛ لأنه لو انتهى عن أحدهما لم يعد ممثلا بالانتهاء عنهما جميعا .  
قال الخطيب<sup>(١)</sup> : والأولى أنها على بابها ؛ ولما جاء التعميم فيها من النهى الذى فيه  
معنى النفي ، والنكرة في سياق النفي تعمم ؛ لأن المعنى قبل وجود النهى : « تطيع آتما أو  
كفورا » ، أى واحدا منهما ، فالتعميم فيها ؛ فإذا جاء النهى ورد على ما كان ثابتا ؛  
فالمعنى : لاتطعن واحدا منهما فسمى التعميم فيها من جهة النهى ، وهى على بابها فيما ذكرناه ؛  
لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما ؛ حتى ينتهى عنهما ؛ بخلاف الإثبات ؛ فإنه قد ينتهى  
عن أحدهما دون الآخر .

## تَشْبِيهَات

الأول : روى البيهقي في سننه في باب الفدية بغير النعم ، عن ابن جريج ، قال : كل  
شئ في القرآن فيه « أو » للتخيير ، إلا قوله تعالى : ( أَنْ يُقَاتِلُوا أَوْ يُصَلُّوا )<sup>(٢)</sup> ، ليس  
بمختير فيهما .

قال الشافعي : وبهذا أقول .

\*\*\*

الثاني : من أجل أن مبناها على عدم التشريك ، أعاد الضمير إلى مفردتها بالإفراد ؛

(١) هو محمد بن مظفر الملقب بالخطابي ، شمس الدين . كان إماما في العلوم العقلية والنقلية ؛ شرح التلخيص ؛  
مات سنة ٢٤٥ . نية الوعاة ١٠٦  
(٢) سورة المائدة ٣٣

بمخلاف الواو ؛ وأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَسْكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، فقد قيل : إن «أو» بمعنى الواو ؛ ولهذا قال : ﴿ بهما ﴾ ، ولو كانت لأحد الشيتين لقيل «به». وقيل : على بابها ، ومعنى ﴿ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ : إن يكن الغنيان غنيين أو فقيرين ، أو منهما ، أى الغنيين على أى حال كان ؛ لأن ذلك ذكر عقيب قوله : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> يشير للحاكم والشاهد ، وذلك يتعلق بامنين .  
وقيل : الأولوية المحكوم بها ثابتة للمفردين معا ، نحو : جاء فزيد أو عمرو ورأيتهما ، فالضمير راجع إلى النفي والفقير للمؤمنين من وجوه الكلام ؛ فصار كأنه قيل : فالله أولى بالنفي والفقير .

ويستعمل ذلك للذكور وغيره ؛ ولو قيل : « فالله أولى به » ، لم يشمله ، ولأنه لما لم يخرج المخلوقون عن النفي وال فقر ، صار المعنى : افعلوا ذلك ، لأن الله أولى من خلق ؛ ولو قيل : أولى به ، لماد إليه من حيث الشهادة فقط .

إِنْ

للكسورة الخفيفة

ترد لمان :

الأول : الشرطية ، وهو الكثير ، نحو : ﴿ إِنْ تَقَوُّوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾ <sup>(١)</sup> .  
﴿ إِنْ يَذَّتَبُوا يَغْفَرْ لَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ثم الأصل فيه عدم جزم المتكلم بوقوع الشرط ، كقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وعيسى جازم بعدم وقوع قوله .

وقد تدخل على اللقيظ وجوده إذا أبهم زمانه ، كقوله : ﴿ أَفَأَنْتَ مِتَّ فَهُمْ أَتْلِلُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقد تدخل على المستحيل ، نحو : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

ومن أحكامها أنها للاستقبال ، وأنها تخلص الفعل له وإن كان ماضيا ، كقولك :  
إن أكرمته أكرمته ، ومعناه : إن تكرمته . وأما قولهم : إن أكرمته اليوم فقد  
أكرمته أمس ، وقوله : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فتيل : معنى  
« أكرمته اليوم » يكون سببا للإخبار بذلك ، وإن ثبت كان قميصه قد من قبل يكون  
سببا للإخبار بذلك .

قاله ابن الحاجب . وهي عكس « لو » فإنها للماضي ، وإن دخلت على المضارع .

مسألة

إن دخلت « إن » على « لم » يكن الجزم « لم » لا بها ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِوا ﴾ <sup>(٧)</sup>

(٢) سورة الأنفال ٣٨

(٤) سورة الأنبياء ٣٤

(٦) سورة يوسف ٢٦

(١) سورة الأنفال ٢٩

(٣) سورة المائدة ١١٦

(٥) سورة الزخرف ٨١

(٧) سورة المائدة ٧٣

﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾<sup>(١)</sup> ، وإن دخلت على « لا » كان الجزم بها لا ؛ « لا » ، كقوله تعالى :  
﴿ وَإِلَّا تَغْفِرَ لِي ﴾<sup>(٢)</sup> .

والفرق بينهما أن « لم » عامل يلزم معموله ، ولا يفرق بينهما بشيء ، و « إن » يجوز  
أن يفرق بينها وبين معمولها معمول معمولها ، نحو : إن زيدا يضرب أضربه .  
وتدخل أيضاً على الماضي فلا تعمل في لفظه ، ولا تفارق العمل ، وأما « لا » فليست  
عاملة في الفعل ، فأضيف العمل إلى « إن » .

\*\*\*

الثاني : بمنزلة « لا » . وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله في الأنعام : ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا  
الدُّنْيَا ﴾<sup>(٣)</sup> ، بدليل « ما » في الجائية : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾<sup>(٤)</sup> .  
وقوله : ﴿ إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾<sup>(٥)</sup> .  
﴿ إِنَّكَ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾<sup>(٦)</sup> .  
﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَنَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾<sup>(٧)</sup> .  
﴿ إِنَّ أُمَمَهُمْ إِلَّا آلَ لَآئِي وَلَدَنَّهُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> .  
﴿ إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾<sup>(٩)</sup> .  
﴿ إِنَّ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾<sup>(١٠)</sup> .  
﴿ إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾<sup>(١١)</sup> .  
وعلى الجملة الفعلية ، نحو : ﴿ إِنَّ أَرْدَنًا إِلَّا أَلْحُسَيَّ ﴾<sup>(١٢)</sup> .

- |                      |                      |
|----------------------|----------------------|
| (٢) سورة هود ٤٧      | (١) سورة البقرة ٢٤   |
| (٤) سورة الجاثية ٢٤  | (٣) سورة الأنعام ٢٩  |
| (٦) سورة الملك ٢٠    | (٥) سورة فاطر ٢٣     |
| (٨) سورة المجادلة ٢  | (٧) سورة الطارق ٤    |
| (١٠) سورة إبراهيم ١١ | (٩) سورة مريم ٩٣     |
| (١٢) سورة التوبة ١٠٧ | (١١) سورة إبراهيم ١٠ |

﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾<sup>(١)</sup>.

﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَانَا﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٣)</sup>.

﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِحَّةً وَاحِدَةً﴾<sup>(٤)</sup>.

﴿يَسْمَا بِأَمْرِكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

وزعم بعضهم أن شرط النافية محيى «إلا» في خبرها، كهذه الآيات، أو «لما»  
التي بمعناها، كقراءة بعضهم: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٦)</sup>، بتشديد الميم،  
أى ما كل نفس إلا عليها حافظ.

﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾<sup>(٧)</sup>.

﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(٨)</sup>.

ورُدَّ بقوله: ﴿وَإِنْ أَذْرَى لَسَلَهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾<sup>(٩)</sup>.

﴿وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ يَبِيدُ﴾<sup>(١٠)</sup>.

﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾<sup>(١١)</sup>.

﴿يَسْمَا بِأَمْرِكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١٢)</sup>.

وأما قوله: ﴿وَمَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾<sup>(١٣)</sup>، فالتقدير: وإن أحد

من أهل الكتاب.

(٢) سورة النساء ١١٧

(٤) سورة يس ٢٩

(٦) سورة الطارق ٤

(٨) سورة الزخرف ٣٥

(١٠) سورة الأنبياء ١٠٩

(١٢) سورة البقرة ٩٣

(١) سورة الكهف ٥

(٣) سورة الإسراء ٥٢

(٥) سورة البقرة ٩٣

(٧) سورة يس ٣٢

(٩) سورة الأنبياء ١١١

(١١) سورة يونس ٦٨

(١٣) سورة النساء ١٥٩

وأما قوله : « وَلَئِنْ زَالَا إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ »<sup>(١)</sup> ، فالأولى شرطية والثانية نافية ، جواب للقسم الذى أذنت به اللام الداخلة على الأولى ، وجواب الشرط محذوف وجوبا .

واختلف فى قوله : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِياً إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، قال الزمخشري وابن السجري : إن نافية ، أى فيما ما مكناكم فيه ، إلا أن « إن » أحسن فى اللفظ لما فى جملة مثلها من التكرار للسبب ، ومثله يتجنب . قالوا : وبدل على النفي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُمْ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> . وحكى الزمخشري أنها زائدة ، قال : والأول أنغم .

وقال ابن عطية : « ما » بمعنى « الذى » و « إن » نافية وقعت مكان « ما » فيختلف اللفظ ، ولا تتصل ما بـ « ما » ، وللعنى : لقد أعطيناكم من القوة والنفي ما لم نعطيكم ، ونالم بسبب كفرهم هذا العقاب ، فأنتم أحرى بذلك إذا كفرتم .  
وقيل : إن شرطية ، والجواب محذوف ، أى الذى إن مكناكم فيه طغيتم .  
وقال : وهذا مطرح فى التأويل .

وعن قطرب أنها بمعنى « قد » . حكاه ابن السجري .  
ويحتمل التسمية للوصوفة .

واعلم أن بعضهم أنكروا معنى النافية ، وقال فى الآيات السابقة إن « ما » محذوفة والتقدير : « ما إن الكافرون إلا فى غرور » ، « ما إن تدمعون » ، « ما إن أدرى » ، وظأثرها ، كما قال الشاعر :

(٢) سورة الأحقاف ٢٦

(١) سورة فاطر ٤١

(٣) سورة الأنعام ٦

وَمَا إِنْ طِبْنَا جُنٌّ وَلَكِنْ مَنَابِنَا وَدَوْلَةُ آخِرِنَا<sup>(١)</sup>  
غذفت « ما » اختصاراً كما حذف « لا » في ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ ﴾<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

الثالث : مخففة من الثقيلة ، فعمل في اسمها وخبرها ، ويلزم خبرها اللام ، كقوله تعالى :  
﴿ وَإِنْ كُنتُمْ لَمَّا يُوْفِّقُنْهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
ويكثر إعمالها ، نحو : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾<sup>(٤)</sup> .  
﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> .  
﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ في قراءة مَنْ خَفَّفَ « لَمَّا » ، أى أنه كلُّ  
نفس لعلَّها حافظ .

\*\*\*

الرابع : للتعليل بمعنى « إذ » عند الكوفيين ، كقوله : ﴿ وَأَنْتُمْ أَلَّا عَلَوْنَ  
إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، قال بعضهم : لم يغيرم بعلوم إلا بعد أن كانوا مؤمنين .  
وقوله : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٨)</sup> .  
قال بعضهم : لو كانت للخبر لكان الخطاب لغير المؤمنين .  
وكذا : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾<sup>(٩)</sup> ونحوه ؛ مما الفعل فيه محقق الوقوع ؛  
والبصريون يعمنون ذلك ، وهو التحقيق ، كالنفي مع « إذا » .  
وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن لنكتة ، وهى أنه من باب خطاب التوبيخ ،  
نحو : إن كنت ولدى فأطعنى .

- 
- |   |                     |
|---|---------------------|
| (١) لفروة بن مسيك ؛ وهو من شواهد الكتاب ١ : ٤٧٥ | (٢) سورة يوسف ٨٥    |
| (٣) سورة هود ١١١                                | (٤) سورة الزخرف ٣٥  |
| (٥) سورة يس ٣٢                                  | (٦) سورة الطارق ٤   |
| (٧) سورة آل عمران ١٣٩                           | (٨) سورة البقرة ٢٧٨ |
| (٩) سورة البقرة ٢٣                              |                     |

وأما قوله : ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ﴾<sup>(١)</sup> ، فلا استثناء مع تحقق الدخول تأدياً بأدب الله في المشيئة . والاستثناء من الداخلين ؛ لا من الرؤيا ؛ لأنه كان بين الرؤيا وتصديقها سنة ، ومات بينهما خلق كثير ، فكأنه قال : كلكم إن شاء الله .

\*\*\*

الخامس : بمعنى « لقد » في قوله : ﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾<sup>(٢)</sup> ، أى لقد كنا .

﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾<sup>(٣)</sup> .

و ﴿تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُزْدِينَ﴾<sup>(٤)</sup> .

﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لِنِي ضَالِّينَ مُبِينٍ﴾<sup>(٥)</sup> .

## فائدة

ادعى ابن جني في كتاب « القد » أن « إن » الشرطية تفيد معنى التكثير لما كان فيه هذا الشيع والعموم ؛ لأنه شائع في كل مرة . ويدلّ لذلك دخولها على « أحد » التي لا يستعمل إلا في النفي العام ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ لأنه ليس في واحد يقتصر عليه ، فلذلك أدخل عليه « أحد » ، الذي لا يستعمل في الإيجاب .

قال : يجوز أن تكون « أحد » هنا ليست التي للعموم ، بل بمنزلة « أحد » من

(٢) سورة يونس ٢٩

(٤) سورة الصافات ٥٦

(٦) سورة التوبة ٦

(١) سورة الفتح ٢٧

(٣) سورة الإسراء ١٠٨

(٥) سورة الشعراء ٩٧



« أحد وعشرين » ونحوه ، إلا أنه دخله معنى العموم ، لأجل « إن » كما في قوله :  
 ﴿ وَإِنْ أَمْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿ وَإِنْ أَمْرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

## تَنْبِيْه

قيل : قد وقع في القرآن الكريم « إِنْ » بصيغة الشرط ، وهو غير مراد ، في مواضع :

﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ عَلَىٰ إِلِيقَاءِ إِنْ أَرَدْنَا أَنْ نَحْصِنَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ وَأَشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِبَّاءَ تَعْبُدُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانَ مَتْبُوعَةٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقوله : ﴿ إِنْ أَرْتَبْتُمْ فَرِثَ ثَلَاثَةً أَشْهُرٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقد يقال : أما الأولى فيمتنع النهي عن إرادة التحصن ، فإنهم إذا لم يردن التحصن يردن البقاء ، والإكراه على المراد ممتنع .

وقيل : إنها بمعنى « إذا » ، لأنه لا يجوز إكراههم على الزنا إن لم يردن التحصن ، أو هو شرط مقم ، لأن ذكر الإكراه يدل عليه ، لأنهم لا يكرهون إلا عند إرادة التحصن . وفائدة إيجابه المبالغة في النهي عن الإكراه ؛ فالنهي : إن أردن العفة قالولي أحق بإرادة ذلك .

(٢) سورة النساء ١٢٦

(٤) سورة النحل ١١٤

(٦) سورة النساء ١٠١

(١) سورة النساء ١٢٨

(٣) سورة النور ٣٣

(٥) سورة البقرة ٢٨٣

(٧) سورة الطلاق ٤

وأما الرابعة فهو يشعر بالإتمام ، ولا نسلم أن الأصل الإتمام ، وقد قالت عائشة  
رضي الله عنها: « فرضت الصلاة ركعتين ، فأقرت صلاة السفر وزيدت صلاة الحضر » .  
وأما البواقي فظاهر الشرط ممتنع فيه ، بدليل التعجب المذكور ، لكنه لا يمنع  
مخالفة الظاهر لعارض .

---

## أَنْ

المتفوحة الهمزة ، الساكنة النون

ترد لمعان :

الأول : حرفاً مصدريةً ناصباً للفعل المضارع ، وتقع معه في موقع المبتدأ ، والفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه .

فالمبتدأ ، يكون في موضع رفع ، نحو : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> .

﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ ﴾<sup>(٣)</sup> .

﴿ وَأَنْ نَعْفُو أَفَرُبُّ لِّلْعَاقِبَى ﴾<sup>(٤)</sup> .

والفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا ﴾<sup>(٥)</sup> .

﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾<sup>(٦)</sup> .

﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾<sup>(٧)</sup> ، في قراءة من نصب « جواب » .

وتقع معه موقع للمفعول به ، فيكون في موضع نصب ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ

أَنْ يُفْتَرَى ﴾<sup>(٨)</sup> .

﴿ يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ﴾<sup>(٩)</sup> .

﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾<sup>(١٠)</sup> .

(٢) سورة النساء ٢٥

(٤) سورة البقرة ٢٣٧

(٦) سورة يونس ٢

(٨) سورة يونس ٣٧

(١٠) سورة السجدة ٧٩

(١) سورة البقرة ١٨٤

(٣) سورة النور ٦٠

(٥) سورة التوبة ١٢٠

(٧) سورة الأعراف ٨٢

(٩) سورة المائدة ٥٢

﴿وَأَمَرْتُ لِأَنْ أُكُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله : ﴿فَإِنْ أَسْطَغَمْتَ أَنْ تَبْتَغِي﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّتَ عَنْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ﴾<sup>(٤)</sup>، معناه «بأن أنذر»، فلما حذفت الباء

تعدى الفعل فنصب .

ومنه في أحد القولين : ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتُ نَبِيَّ بِهِ أَنْزِعُوا اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>؛ نصب على

البدل من قوله : ﴿مَا أَمَرْتُ نَبِيَّ بِهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

وللضاف إليه ، فيكون في موضع جر كقوله : ﴿قُلْ هُوَ الْفَاعِلُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ

عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿فَأَكُلُوا وَذِينًا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا﴾<sup>(٧)</sup> أى من قبل إتيانك .

وإنما لم ينصب في قوله تعالى : ﴿أَكُنْ لِلنَّاسِ نَجِيًّا أَوْ خَيِّفًا﴾<sup>(٨)</sup>، وإن كان للمعنى : لوحيينا

لأن الفعل بعدها لم يكن مستحقا للإعراب ، ولا يستعمل إلا أن تعمل فيه العوامل .

وقد يعرض «أن» هذه حذف حرف الجر، كقوله تعالى : ﴿الْمَ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ

مُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا﴾<sup>(٩)</sup>، أى بأن يقولوا، كما قدرت في قوله تعالى : ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>، أى بأن لهم . ومذهب سيبويه أنها في موضع نصب ،

وتفاه الخليل على أصل الجر .

وتقع بعد «عسى» فتكون مع صلتها في تأويل مصدر منصوب، إن كانت ناقصة؛ نحو:

عسى زيد أن يقوم .

(٢) سورة الأنعام ٣٥

(٤) سورة نوح ١

(٦) سورة الأنعام ٦٥

(٨) سورة يونس ٢٠

(١٠) سورة البقرة ٢٥

(١) سورة الزمر ١٢

(٣) سورة النساء ٢٨

(٥) سورة المائدة ١١٧

(٧) سورة الأعراف ١٢٩

(٩) سورة التكتوب ٢ ، ٢

ومثله : ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وتكون في تأويل مصدر مرفوع إن كانت تامة ، كقولك : عسى أن ينطلق زيد ،  
ومثله : ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا﴾<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

الثاني : مخففة من الثقيلة ، فتقع بعد فعل اليقين وما في معناه ، ويكون اسمها ضمير  
الشان ، وتقع بعدها الجملة خبرا عنها ، نحو ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾<sup>(٣)</sup>.

﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ﴾<sup>(٤)</sup>.

﴿وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً﴾<sup>(٥)</sup>.

﴿وَأَن عَسَىٰ أَن يَكُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾<sup>(٧)</sup>.

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ اعْلَمُ اللَّهُ رَبَّ الْمَالِكِينَ﴾<sup>(٨)</sup>.

وجعل ابن السجري منه : ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ﴾<sup>(٩)</sup> ، أى أنه يا إبراهيم .

\*\*\*

الثالث : مفسرة بمنزلة « أى » التى لتفسير ما قبلها ، بثلاثة شروط : تمام ما قبلها من الجملة ،  
وعدم تعلّقها بما بعدها ، وأن يكون الفعل الذى تفسره فى معنى القول ، كقوله تعالى : ﴿وَنَادَيْنَاهُ  
أَن يَا إِبْرَاهِيمُ﴾<sup>(١٠)</sup> ، ﴿فَاوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَن اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾<sup>(١١)</sup> ، ﴿وَأَن طَهِّرْ بَيْتِيَ﴾<sup>(١٢)</sup>

- |                      |                      |
|----------------------|----------------------|
| (١) سورة الإسراء ٨   | (٢) سورة البقرة ٢١٦  |
| (٣) سورة طه ٨٩       | (٤) سورة المزمل ٢٠   |
| (٥) سورة المائدة ٦١  | (٦) سورة الأعراف ١٨٥ |
| (٧) سورة الجن ١٦     | (٨) سورة يونس ١٠     |
| (٩) سورة الصافات ١٠٤ | (١٠) سورة المؤمن ٢٧  |
| (١١) سورة البقرة ١٢٥ |                      |

قال ابن السجري : تكون هذه في الأمر خاصة ، وإنما شرط مجيئها بعد كلام تام ، لأنها تفسير ولا موضع لما من الإعراب ؛ لأنها حرف يعبر به عن المعنى .  
 وخرج بالأول ﴿ وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ لأن الكلام لم يتم ، فإن ما قبلها مبتدأ وهي في موضع الخبر ؛ ولا يمكن أن تكون ناصبة ، لوقوع الاسم بعدها بمقتضى أنها الخففة من الثبيلة .  
 وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ فتيل : إنها مفسرة ، لأن الانطلاق متضمن لمعنى القول .

وقال الخليل : يريدون أنهم انطلقوا في الكلام بهذا ، وهو امشوا ، أى اكثروا يقال : أمشى الرجل ومشى ، إذا كثرت ماشيته ، فهو لا يريد : انطلقوا بالمشى الذى هو انتقال ؛ إنما يريد : قالوا هذا .

وقيل : عبارة عن الأخذ في القول فيكون بمنزلة صريحه ، وأن مفسرة .  
 وقيل مصدرية .

فإن قيل : قد جاءت بعد صريح القول ، كقوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

قلنا : لا دلالة فيه ، لاحتمال أنها مصدرية .

وقال الصفار : لا تصور المصدرية هنا بمعنى « إِلَّا عِبَادَةُ اللَّهِ » ، لأن القول لا يقع بعده للفرد ؛ إلا أن يكون هو المقول بنفسه ، أو يكون في معنى المقول ، نحو : قلت خيرا وشعرا ، لأهما في معنى الكلام ، أو يقول : قلت « زيدا » ، أى هذا اللفظ ، وهذا لا يمكن في الآية ؛ لأنهم لم يقولوا هذه العبارة ، فنبت أنها تفسيرية ، أى اعبدوا الله .

(٢) سورة ص ٦

(١) سورة يونس ١٠

(٣) سورة المائدة ١١٧

وقال السِّيرافي : ليست « أن » تفسيرا للقول ، بل للأمر ، لأن فيه معنى القول ، فلو كان « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا قُلْتُ لِي أَنْ اْعْبُدُوا اللَّهَ » لم يجز لذكر القول .

\*\*\*

الرابع : زائدة ، وتكون بعد « لما » التوقيفية ، كقوله تعالى في سورة العنكبوت : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ... ﴾<sup>(١)</sup> بدليل قوله في سورة هود : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، فجاء فيها على الأصل .

وأما قوله : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فجاء بـ « أن » ولم يأت على الأصل من الحذف ؛ لأنه لما كان مجيء البشير إلى يعقوب عليه السلام بعد طول الحزن وتباعد المدة ، فاسب ذلك زيادة « أن » ، لما في مقتضى وصفها من التراخي .

وذهب الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل ، وهي مزيدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نَحْنَلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا ﴾<sup>(٥)</sup> « وأن » في الآيتين زائدة بدليل : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُوْمِنُ بِاللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> .

\*\*\*

الخامس : شرطية في قول الكوفيين ، كقوله : ﴿ أَنْ نَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، قالوا : ولذلك دخلت الفاء .

\*\*\*

السادس : نافية بمعنى « لا » في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ أَلْهَدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ ﴾<sup>(٨)</sup> ، أى لا يؤتى أحد . والصحيح أنها مصدرية .

- |                      |                      |
|----------------------|----------------------|
| (١) سورة العنكبوت ٣٣ | (٢) سورة هود ٧٧      |
| (٣) سورة يوسف ٩٦     | (٤) سورة البقرة ٢٤٦  |
| (٥) سورة الحديد ١٠   | (٦) سورة المائدة ٨٤  |
| (٧) سورة البقرة ٢٨٢  | (٨) سورة آل عمران ٧٣ |

وزعم للبرد أن « يؤتى » متصل بقوله : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبْسَعُ دِينَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> ، واللام زائدة .

وقيل : إن « يؤتى » في موضع رفع ، أى إن الهدى أن يؤتى .

\*\*\*

السابع : التعليل ، بمنزلة « لثلا » ، كقوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقال البصريون : على حذف مضاف ، أى كراهة أن تضلوا .

وكذا قوله : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى ﴾<sup>(٤)</sup>

\*\*\*

الثامن : بمعنى « إذ » مع الماضى ، كقوله : ﴿ بَلْ تَحْيَوُا أَنْ جَاءَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقيل : بل للمنى « لأن جاءهم » ، أى من أجله .

قيل : ومع المضارع ، كقوله : ﴿ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ، أى إذا آمنتم .  
والصحيح أنها مصدرية .

وأجاز الزحشرى أن تقع « أن » مثل « ما » فى نيابتها عن ظرف الزمان ، وجعل

منه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾<sup>(٧)</sup> ،

وقوله : ﴿ إِلَّا أَنْ يَصْدَقُوا ﴾<sup>(٨)</sup> .

ورد بأن استعمالها للتعليل مجع عليه ، وهو لا يثق فى هاتين الآيتين ، والتقدير

« لأن آتاه » و « لثلا يصدقوا » .

(١) سورة النساء ١٧٦

(٤) سورة الزمر ٥٦

(٦) سورة الممتحنة ١

(٨) سورة النساء ٩٢

(١) سورة آل عمران ٧٣

(٣) سورة الأنعام ١٥٦

(٥) سورة ق ٣

(٧) سورة البقرة ٢٥٨



إِنَّ

المسورة للشدة

لها علامة أوجه :

أحدها : التأكيد ، نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

وللتعليل ، أثبتته ابن جني من النحاة ، وكذا أهل البيان ، وسبق بيانه في نوع التعليل من قسم التأكيد .

وبمعنى « نعم » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا نِسَاءُ لَّسَاحِرٍ رَّانٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> فيمن شدد النون . قال أبو إسحاق : عرضت هذا على محمد بن يزيد ، وإسماعيل بن إسحاق ، فرضياه . وقال ابن برهان : كأنهم أجمعوا يبد التنازع على قذف النبي بالسر ، صلى الله عليهما !

وعبارة غيره : هي بمعنى « أجل » وإن لم يتقدم سؤال عن سحرهم ، فقد تقدم : ﴿ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُرَ جَنًّا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكِ ﴾ <sup>(٣)</sup> فتكون على هذا القول مصروفة إلى تصديق ألسنتهم فيما ادَّعوه من السحر .

واستضعفه الفارسي بدخول اللام في خبر للبتدأ ، وهو لا يجوز إلا في ضرورة . فإن قدرت مبتدأ محذوفاً - أي فيها ساحران - فردود ؛ لأن التأكيد لا يليق به الحذف .

وقيل : دخلت اللام في خبر للبتدأ مراعاة للفظ ، أو لما كانت تدخل معها في الخبرية . وقيل : جاء على لغة بني الحارث ، في استعمال اللثني بالألف مطلقاً .

## أَنَّ

### المنفوحة المشددة

يجيء للتأكيد كالمكسورة. واستشكله بعضُهم، لأنَّك لو صرحت بالمصدر للنسيك منها لم تُقدِّم تأكيداً. وهو ضعيف لما علم من الفرق بين «أَنَّ والقعل» والمصدر. وقال في الفصل: «إِنَّ وَأَنَّ» تؤكدان مضمونَ الجملة: إلا أنَّ المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، [والمفتوحة قلبها إلى حكم المفرد<sup>(١)</sup>].

قال ابن الحاجب: لأنَّ وضع «إِنَّ» تأكيد للجملة من غير تغيير لمعناها، فوجب أن تستقل بالفائدة بعد دخولها، وأما المنفوحة فوضعها وضع الموصولات، في أن الجملة معها كالجملة مع الموصول؛ فلذلك صارت مع جملتها في حكم الخبر، فاحتاجت إلى جزء آخر ليستقلَّ معها بالكلام، فنقول: «إِنَّ زيدا قائمٌ، وتسكت. ونقول: أعجبنى أَنَّ زيدا قائمٌ، فلا تجذب بداً من هذا الجزء الذي معها، لكونها صارت في حكم الجزء الواحد، إذ معناه: أعجبنى قيام زيد، ولا يستقل بالفائدة ما لم ينضمَّ إليه جزء آخر، فكذلك المنفوحة مع جملتها. ولذلك وقعت فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها، وغير ذلك مما تقع فيه المفردات.

ومن وجوه الفرق بينهما أنه لا تصدَّر بالمنفوحة الجملة كما تصدَّر بالمكسورة، لأنها لو صدَّرت لوقعت مبتدأ، والمبتدأ معرض لدخول «إِنَّ» فيؤدى إلى اجتماعها. ولأنَّها قد تكون بمعنى «لعلَّ» كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وتلك لها صدر الكلام، قصدوا إلى أن تكون هذه مخالفة لتلك في الوضع.

## إنما

لنقصر الصفة على الموصوف ، أو الموصوف على الصفة ، وهي للحصر عند جماعة ، كالنفي والاستثناء .

وفرق البيانيون بينهما ، فقالوا : الأصل أن يكون ما يستعمل له «إنما» مما يعلمه المخاطب ولا ينكره ؛ كقولك : إنما هو أخوك ، وإنما هو صاحبك القديم ؛ لمن يعلم ذلك ويقر به . وما يستعمل له النفي والاستثناء ، على العكس ، فأصله أن يكون مما يجمله المخاطب وينكره ، نحو : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾<sup>(١)</sup> .

ثم إنه قد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب ، فيستعمل له النفي والاستثناء ، نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ . . . ﴾<sup>(٢)</sup> الآية ، ونحو : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾<sup>(٣)</sup> والرسول ما كانوا على دفع البشرية عن أنفسهم وادعاء للملائكية ؛ لكن الكفار كانوا يعتقدون أن الله لا يرسل إلا للملائكة ، وجعلوا أنهم بادعائهم النبوة ينفون عن أنفسهم البشرية ، فأخرج الكلام مخرج ما يعتقدون ، وأخرج الجواب أيضاً مخرج ما قالوا ، حكاية لقولهم ، كما يحكي المجادل كلام خصمه ، ثم يكره عليه بالإبطال ، كأنه قيل : الأمر كما زعمتم أننا بشر ، ولكن ليس الأمر كما زعمتم<sup>(٤)</sup> من اختصاص الملائكة بالرسالة ، فإن الله يبعث من الملائكة رسلاً ومن الناس .

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره ، فيستعمل له «إنما» ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِّحُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فإن كونهم مصلحين منتفٍ فهو مجبول ، بمعنى أنه لم يعلم بينهم صلاح<sup>(٦)</sup> ، فقد نسبوا الإصلاح إلى أنفسهم ، وادعوا أنهم كذلك ظاهر جلي ، ولذلك جاء الرد عليهم مؤكداً من وجوه .

(٢) سورة آل عمران ١٤٤

(٤) ت : « اعتقدتم »

(٦) ت : « إصلاح »

(١) سورة آل عمران ٦٢

(٣) سورة إبراهيم ١٠

(٥) سورة البقرة ١١

## إلى

لأنهاء الغاية ، وهى مقابلة « من » . ثم لا يخلو أن يقترن بها قرينة تدل على أن ما بعدها داخل فيما قبلها ، أو غير داخل . وإن لم يقترن بها قرينة تدل على أن ما بعدها داخل فيما قبلها أو غير داخل ، فيصار إليه قطعاً ، وإن لم يقترن بها .

واختلف فى دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها على مذاهب :

أحدها : لا تدخل إلا مجازاً ، لأنها تدل على غاية الشيء ونهايته التى هى حده ، وما بعد الحد لا يدخل فى الحدود ؛ ولهذا لم يدخل شيء من الليل فى الصوم فى قوله تعالى : ﴿ تُمْئِمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

الثانى : عكسه ، أى أنه يدخل ولا يخرج إلا مجازاً ، بدليل آية الوضوء .

والثالث : أنها مشتركة فىهما لوجود الدخول وعدمه .

والرابع : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو جزءاً كالمرافق ، دخل ، وإلا فلا . والحق أنه لا يطلق ، فقد يدخل نحو : ﴿ وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقد لا يدخل نحو : ﴿ تُمْئِمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقيل فى آية المرافق : إنها على بابها ، وذلك أن المرفق هو الموضع الذى يشكى الإنسان عليه فى رأس العضد وذلك هو المفصل وفريقه ، فيدخل فيه مفصل الذراع ، ولا يجب فى النسل أكثر منه .

وقيل : « إلى » تدل على وجوب النسل إلى المرافق ، ولا ينبغي وجوب غسل المرفق ؛

لأن الحد لا يدخل في المحدود ، ولا ينفيه التحديد ، كقولك : سرت إلى الكوفة ، فلا يقتضى دخولها ولا ينفيه ، كذلك المرافق ؛ إلا أن غسله ثبت بالسنة .

ومنشأ الخلاف في آية الوضوء أن « إلى » حرف مشترك ، يكون للغاية والمعية ، واليد تطلق في كلام العرب على ثلاثة معان : على الكتفين فقط ، وعلى الكف والذراع والمضد ، فمن جعل « إلى » بمعنى « مع » ، وفهم من اليد مجموع الثلاثة ، أوجب دخوله في الغسل ، ومن فهم من « إلى » الغاية ، ومن اليد ما دون اللفق لم يدخلها في الغسل .

قال الأمدى : ويلزم من جعلها بمعنى « مع » أن يوجب غسلها إلى اللكب ، لأن العرب تسميه يدا .

وقد تأتى معنى « مع » كقوله : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾<sup>(١)</sup> .

﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

﴿ وَأَبْذِكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقيل : ترجع إلى الانتهاء ، وللعنى في الأول : من يضيف نصرته إلى نصرته الله ؟ وموضعها حال ، أى من أنصارى مضافا إلى الله ؟ .

وللعنى في الأخرى : ولا تضيفوا أموالكم إلى أموالهم ، وكفى عنه بالأكل كما قال : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾<sup>(٦)</sup> أى لا تأخذوا .

وقد تأتى للتبيين ، قال ابن مالك : وهى المعلقة فى تعجب أو تفضيل بحب أو بغض .

(١) سورة آل عمران ٥٢

(٢) سورة هود ٥٢

(٣) سورة النساء ٢

(٤) سورة المائدة ٦

(٥) سورة البقرة ١٤

(٦) سورة البقرة ١٨٨

مبينة لفاعلية مصحوبها ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ اسْجِنْ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾<sup>(١)</sup> .  
ولواقعة اللام كقوله : ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾<sup>(٢)</sup> . وقيل : للاتهاء ، وأصله والأمر إليك .  
وكقوله : ﴿ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾<sup>(٣)</sup> . ومواقعة « في » في قوله  
تعالى : ﴿ هَلْ لَكَ إِلَيَّ أَنْ تَزَكَّى ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقيل : للمعنى : بل أدعوك إلى أن تزكئ .  
وزائدة ، كقراءة بعضهم : ﴿ فَاجْعَلْ أَفْتِدَاءَ مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> بفتح الواو .  
وقيل : ضمن « تهوى » معنى « تميل » .

## تنبيه

من الغريب أن « إلى » قد تستعمل اسما ، فيقال : انصرفت من إليك ، كما يقال :  
غدوت من عليك . حكاه ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح عن ابن الأنباري .  
ولم يقف الشيخ ابن حيان على هذا فقال في تفسيره في قوله : ﴿ وَهَزَى إِلَيْكَ يَبْذِيعُ  
النَّخْلَةَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقوله : ﴿ وَأَضْمَمْتُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾<sup>(٧)</sup> « إلى » حرف جر بالإجماع ،  
وظاهرها أنها متعلقة بـ « هزئ » .  
وكيف يكون ذلك مع القاعدة المشهورة ، أن الفعل لا يتعدى إلى ضمير متصل .  
وقد يرفع المتصل وهما للدلول واحد ، فلا تقول : ضربتني ولا ضربتك إلا في باب ظن ،  
والضمير الجرور عندهم بالحرف كالمنصوب المستقل ، فلا تقول : هزئت إلى ، ولا  
هزئت إليك .

(٢) سورة النمل ٣٣  
(٤) سورة النازعات ١٨  
(٦) سورة مريم ٢٥

(١) سورة يوسف ٣٣  
(٣) سورة يونس ٢٥  
(٥) سورة إبراهيم ٣٧  
(٧) سورة القصص ٣٢

## أَلَا

### بالفتح والتخفيف

تَأْتِي للاستفتاح ، وفائدته التنبيه على تحقيق ما بعدها ، ولذلك قلّ وقوع الجمل بعدها إلا مصدرية بنحو ما يتلقى به القسم ، نحو : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُخِيطٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 ﴿ أَلَا إِنَّ مَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُدَا لِمَمُودَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 ﴿ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
 وتأتى مركبة من كلمتين : همزة الاستفهام ولا النافية .  
 والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقا ، كقوله تعالى : ﴿ قَوْمٌ فَرَحُونَ  
 أَلَا يَتَّقُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقوله : ﴿ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

والتقدير أنهم ليسوا بمتقين ، وليسوا بأكليين .

وللعرض وهو طلب بلين ، نحو : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَسَكْتُوا آيَاتِهِمْ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

(٢) سورة فصلت ٥٤

(٤) سورة هود ٦٨

(٦) سورة هود ٥

(٨) سورة القاريات ٢٧

(١٠) سورة التوبة ١٣

(١) سورة البقرة ١٢

(٣) سورة هود ١٨

(٥) سورة هود ٧

(٧) سورة الشعراء ١١

(٩) سورة النور ٢٢

## أَلَا

بالتفتح والتشديد

حرف تَحْضِيض ، مركبة من « أن » الناصبة و « لا » النافية ، كقوله تعالى :  
﴿ أَلَا تَعْلَمُوا عَلَىٰ ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

ثم قيل : للشدة أصل والحفظة فرع . وقيل بالعكس .

وقيل : الهمزة بدل من الهاء ، وبالعكس ، حكاه ابن هشام الخضراوي<sup>(٣)</sup>  
في حاشية سيبويه .

## إِلَّا

ترد لعمان :

الأول : الاستثناء . وينقسم إلى متصل ، وهو ما كان للسنتنى من جنس السنتنى منه ،  
نحو جاء القوم إلا زيدا . وإلى منقطع ، وهو ما كان من غير جنسه .

وتقدر بـ « لكن » ، كقوله : ﴿ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ . إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

و ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾<sup>(٦)</sup> في سورة الانشقاق .

و ﴿ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، في آخر النافسية .

(١) سورة النمل ٣١

(٢) سورة النمل ٢٥

(٣) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ، أبو عبد الله الأنصاري الحررجي ، أخذ عن أبي خروف  
والشلوبين وتوفي سنة ٦٤٦ بنية الرعاة ١١٥٠

(٤) سورة النافسية ٢٢ ، ٢٣

(٥) سورة الفرقان ٥٧

(٦) سورة الانشقاق ٢٥

(٧) سورة النافسية ٢٣



وكذلك : ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَفَعَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾<sup>(١)</sup> ، ودخول الفاء في : ﴿فَإِنَّهُ يَسْلُكُ﴾ دليل انقطاعه ، ولو كان متصلا لثم الكلام عند قوله : « رسول » .

وقوله : ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾<sup>(٢)</sup> . ويجوز أن تكون ﴿تذكرة﴾ بدلا من ﴿لِتَشْقَى﴾<sup>(٣)</sup> ، وهو منصوب بـ « أنزلنا »<sup>(٤)</sup> . قد يره : ما أنزلنا عليك القرآن إلا تذكرة .  
وقوله : ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ . إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾<sup>(٥)</sup> ، فابتغاء وجه ربه ليس من جنس النعم التي تجزى .

وقوله : ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾<sup>(٦)</sup> . فتوهم : ﴿رَبُّنَا اللَّهُ﴾ ليس بحق يوجب إخراجهم .

وقوله : ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرِ أُولِيَ الضَّرَرِ﴾<sup>(٧)</sup> ، لا حرج عليهم في قعودهم ؛ وإنما كان منقطعا ؛ لأن القاعدة عن ضرر . وإن كانت له نية الجهاد . ليس مستويا في الأجر مع المجاهد ، لأن الأجر على حسب العمل ، والجهاد يعمل ببذنه وقلبه ، والقاعد بقلبه .

وقوله : ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمُ يُونُسَ﴾<sup>(٨)</sup> ، إذ لو كان مقصلا لكان للمعنى : فهل آمنت قرية إلا قوم يونس ، فلا يؤمنون ؛ فيكون طلب الإيمان من خلاف قوم يونس ، وذلك باطل ، لأن الله تعالى يطلب من كل شخص الإيمان ، فدل على أن للمعنى : لكن قوم يونس .

(١) سورة الجن ٢٧ وبينها : ﴿فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ .

(٢) سورة طه ٣

(٣) من قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ .

(٤) سورة الحج ٤٠

(٥) سورة الليل ١٩ ، ٢٠

(٦) سورة يونس ٩٨

(٧) سورة النساء ٩٥

وقال الزجاج : يمكن اتصاله ، لأن قوله : ﴿ فَاُولَآئِكَ فِي الْمَعْنَى نَفَى ، فَإِنْ اِخْطَابَ لَمَّا يَتَّبِعُ مِنْهُ الْإِيمَانُ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ نَفْيًا ، كَانَ مَا بَعْدَ « إِلَّا » يَوْجِبُ إِسْكَارَهُ . قَالَ : مَا مِنْ قُرْبَةٍ آمَنَتْ فَفَنَعَمَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ .

وقد رد عليه الآمدي بأن جعل « إِلَّا » منقطعة عما قبلها لغة فصيحة ، وإن كان جعلها متصلة أكثر ، وسجل الكلام على المعنى ليس بقياس .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾<sup>(١)</sup> ، فإن « من رحم » بمعنى للرحوم ليس من جنس العاصمين ؛ وإنما هو معصوم ، فدلّ على أنها بمعنى « لكن » .

فإن قيل : يمكن اتصاله على أن « من رحم » بمعنى « الراحم » أى الذى يرحم ، فيكون الثانى من جنس الأول .

قيل : سئل هذه القراءة على القراءة الأخرى ، أغنى قراءة ﴿ رُحِمَ ﴾ بضم الراء ، حتى يتفق معنى القراءتين .

\*\*\*

الثانى : بمعنى « بل » كقوله تعالى : ﴿ طه . مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى . إِلَّا تَذَكُّرَةً ... ﴾<sup>(٢)</sup> ، أى بل تذكرة .

\*\*\*

الثالث : عاطفة بمعنى « الواو » فى التشريك ، كقوله تعالى : ﴿ لَتَلَوَّ بِكُنُوزِهِ لِلنَّاسِ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾<sup>(٣)</sup> ، معناه « ولا الذين ظلموا » .

وقوله : ﴿ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى الْمَرْسُوكِ . إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، أى ومن ظلم . وتأولها الجمهور على الاستثناء المنقطع .

\*\*\*

(٢) سورة طه ١ - ٣  
(٤) سورة النمل ١٠ ، ١١

(١) سورة هود ٤٣  
(٣) سورة البقرة ١٥٠

الرابع : بمعنى « غير » إذا كانت صفة . ويعرب الاسم بعد « إلا » إعراب « غير » كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾<sup>(١)</sup> ، وليست هنا للاستثناء . وإلا لسكان التقدير : لو كان فيها آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وهو باطل .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فلو كان استثناء لسكان من غير الجنس ؛ لأن « أنفسهم » ليس شهوداً على الزنا ؛ لأن الشهود على الزنا يعتبر فيهم العدد ، ولا يسقط الزنا المشهود به بيمين للشهود عليه .

وإذا جعل وصفا فقد أمن فيه مخالفة الجنس فـ « إلا » هي بمنزلة « غير » لا بمعنى الاستثناء ؛ لأن الاستثناء إما من جنس للستقنى منه أو من غير جنسه . ومن توه في صفة الله واحدا من الأمرين فقد أبطل .

قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : هذا توه منه ، وخاطر خطر من غير أصل ؛ ويلزم عليه أن تكون « إلا » في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْمَالِكِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾<sup>(٤)</sup> استثناء ، وأن تكون بمنزلة « غير » ، وذلك لا يقوله أحد ؛ لأن « إلا » إذا كانت صفة ، كان إعراب الاسم الواقع بعدها إعراباً للوصف بها ، وكان تابعا له في الرفع والنصب والجر .

قال : والاسم بعد « إلا » في الآيتين منصوب كما ترى ، وليس قبل « إلا » في واحد منهما منصوب بإلا .

واعلم أنه يوصف بما بعد « إلا » ، سواء كان استثناء منقطعا أو متصلا . قال للبرد والجرجاني في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، لو قرئ بالرفع « قليل » على الصفة لسكان حسنا والاستثناء منقطع .

(٢) سورة النور ٩٠

(٤) سورة الإسراء ٦٧

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الشعراء ٧٧

(٥) سورة هود ١١٦

الخامس : بمعنى « بدل » وجعل ابن الضائع منه قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(١)</sup> ، أى « بدل الله » أى عوض الله ؛ وبه يخرج على الإشكال المشهور فى الاستثناء ، وفى الوصف به « إلا » من جهة المفهوم .

يقى أن يقال : إن ابن مالك جعلها فى الآية صفة ، وأنها للتأكيد لا للتخصيص ، لأنه لو قيل : لو كان فيهما آلهة فسدتا ، لصح ؛ لأن الفساد مرتب على تعدد الآلهة .

فيقال : ما فائدة الوصف للفتضى هاهنا للتأكيد ؟ وجوابه أن « آلهة » تدل على الجنس ، أو على الجمع ، فلو اقتصر عليه لتروم أن الفساد مرتب على الجنس من حيث هو ، فأتى بقوله : ﴿إلا الله﴾ ليدل على أن الفساد مرتب على التعدد . وهذا نظير قولهم فى : ﴿إِلَهِينَ اثْنَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> ، أن الوصف هنا مخصص لا مؤكد ، لأن ﴿إِلَهِينَ﴾ يدل على الجنسية وعلى الثنية ، فلو اقتصر عليه لم يفهم النهى عن أحدهما ، فأتى به « اثنتين » ليدل على أن النهى عن الاثنين على ما سبق .

\*\*\*

السادس : للحصر إذا تقدمها نفي :

إما صريح ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾<sup>(٣)</sup> . أو مقدر ، كقوله تعالى : ﴿وَلَهَا كَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْآتِلَافِيِّينَ﴾<sup>(٤)</sup> ، فإن « إلا » ما دخلت بعد لفظ الإيجاب إلا لتأويل ما سبق إلا بالنفي ، أى فإنها لا تسهل ، وهو معنى « كبيرة » ، وإما لأن الكلام صادق معها ، أى وإنها الكبيرة على كل أحد إلا على الخاشعين ، بخلاف ضربت إلا زيدا ، فإنه لا يصدق .

\*\*\*

(٢) سورة النحل ٥١

(٤) سورة البقرة ٤٥

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الحجر ١١

السايق : مركبة من « إن » الشرطية ، و « لا » النافية ، ووقعت في عدة مواقع من القرآن .

نحو : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿ إِلَّا تَقْلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> :

﴿ وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ إِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

ولأجل الشبه الصوري غلط بعضهم فقال في « إلا تغلوها » : إن الاستثناء منقطع أو متصل .

وعجبت من ابن مالك في شرح « التسهيل » حيث عدها في أقسام « إلا » ، لكنه في « شرح الكافية » قال في باب الاستثناء : لا حاجة للاحتراز عنها .

## فائدة

قال الرماني في تفسيره : معنى « إلا » : اللازم لها الاختصاص بالشيء دون غيره ، فإذا قلت : جاءني القوم إلا زيدا ، فقد اختصمت زيدا بأنه لم يحن ، وإذا قلت : ما جاءني إلا زيد ، فقد اختصمته بالحن . وإذا قلت : ما جاءني زيد إلا راكبا ، فقد اختصمت هذه الحال دون غيرها ، من المشي والعدو ونحوه .

(٢) سورة الأنفال ٧٣

(٤) سورة هود ٤٧

(١) سورة التوبة ٤٠

(٣) سورة التوبة ٣٩

(٥) سورة يوسف ٣٣

## أما

### المفتوحة المحزنة المشددة الميم

كلمة فيها معنى الشرط ، بدليل لزوم الفاء في جوابها .  
 وقد ذكره اسيبويه بـ « مهما » ، وفائدتها في الكلام : أنها تسكب بفضل تأكيد ، تقول :  
 زيد ذاهب ؛ فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب ، قلت : أما زيد فذاهب . ولهذا قال اسيبويه :  
 مهما يكن من شيء فزيد ذاهب .  
 وفي إيرادها في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَلْخَقَ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup>  
 إجماع عظيم للمؤمنين ، ونهى على الكافرين لميهم بالكلمة المحقاة .  
 والاسم الواقع بعدها ، إن كان مرفوعاً فهو مبتدأ ، كقوله : ﴿ أَمَّا السَّائِلَةُ فَكَانَتْ  
 لِمَسَاكِينٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 وإن كان منصوباً ، فالنائب له ما بعد الفاء على الأصح ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا آلِيسَيمَ  
 فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 وقرئ : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، بالرفع والنصب ، فالرفع بالابتداء لاشتغال  
 الفعل عنهم بضميرهم .

وتذكر لتفصيل ما أجمله الخطاب . وللاقتصار على بعض ما ادعى .  
 فالأول ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَفَعُوا فِي النَّارِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا

(٢) سورة الكهف ٧٩

(٤) سورة الكهف ٨٢

(٦) سورة فصلت ١٧

(١) سورة البقرة ٢٦

(٣) سورة الكهف ٨٠

(٥) سورة الفصحى ٩ ، ١٠

(٧) سورة هود ١٠٦

فِي الْجَنَّةِ<sup>(١)</sup> ، فهذا تفصيل لما يُجِيع في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ يَوْمٌ تَجْمُوعٌ لَّهُ  
النَّاسُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ويبان أحكام الشق والسعيد .

والثاني : كما لو قيل : زيد عالم شجاع كريم ؛ فيقال : أما زيد فمالم ، أى لا يثبت له  
بما ادعى سوى العلم .

واختلف في تعدد الأنسام بها ، فقيل : إنه لازم ، وحل قوله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ  
فِي الْعِلْمِ ﴾<sup>(٣)</sup> على معنى « وأما الراسخون » ، ليحصل بذلك التعدد بعدها ، وقطعه عن  
قوله : ﴿ مَا يَسْمُرُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾<sup>(٤)</sup> .

ومنها من قال : إنه غير لازم ، بل قد يذكر فيها قسم واحد . ولا ينافي ذلك أن  
تكون للتفصيل لما في نفس التكلم ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾<sup>(٥)</sup> .  
حكى القولين ابن جمعة للوصل في شرح « الدرة » وصحح الأول .  
والأقرب الثاني ، والتقدير في الآية : « وأما غيرهم فيؤمنون به ويكبرون معناه  
إلى ربهم » ودل عليه : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ . . . ﴾ الآية .

قال بعضهم : وهذا المعنى هو للشار إليه في آية البقرة : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَسْمَعُونَ  
أَنَّهُ أَلْحَقُ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾<sup>(٦)</sup> ، إلى قوله : ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ  
إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> .

وهذا حكاه ابن قتيبة عن بعض المتقدمين ، قال : فالفاسقون هاهنا هم الذين في قلوبهم  
زيف ، وهم الضالون بالتمثيل . ثم خالفه فقال : وأنت إذا جمعت للبعين التشابه بالتأويل  
الناقضين في اليهود الخرفين له دون المؤمنين ، كما قال الله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾<sup>(٨)</sup>

(٢) سورة هود ١٠٣

(٤) سورة البقرة ٢٦

(١) سورة هود ١٠٨

(٣) سورة آل عمران ٧

أى غير الإسلام ، وضع لك الأمر وصح ما قلناه من معرفة الراسخين بالمتشابه ، وعلى هذا فالوقوف على : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾<sup>(١)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فقول :  
القائه جواب « أما » ، ويكون الشرط لا جواب له ، وقد سدت جواب « أما » مسدّة  
جواب الشرط .

وقيل : بل جواب الشرط ، والشرط وجوابه سدت مسدّة جواب « أما » .  
وتجىء أيضاً مركبة من « أم » المنقطعة و « ما » الاستفهامية ، وأدغمت الميم في الميم ،  
كقوله تعالى : ﴿ أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

---

(٢) سورة الواقعة ٩٠ ، ٩١

(١) سورة آل عمران ٧

(٣) سورة النمل ٨٤



إِذَا

المكسورة المشددة

نحو: اشترى ، إما لحاً وإما لبناً .

وكقوله تعالى : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾<sup>(١)</sup>.

﴿ إِمَّا أَنْ تُنَلِّيَ وَإِمَّا أَنْ تُكُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾<sup>(٣)</sup> وانصب « مَنَّا » و « فداء » على المصدر ، أى مِنْ

« منتم » و « فاديتم » .

وقال صاحب « الأزهية »<sup>(٤)</sup> : حُكِّمَهَا فِي هَذَا الْقِسْمِ التَّكْرِيرِ ، وَلَا تَكْرِيرَ إِذَا

كَانَ فِي الْكَلَامِ عَوَضٌ مِنْ تَكْرِيرِهَا ، قَوْلُ : إِمَّا تَقُولُ الْحَقَّ وَإِلَّا فَاسْكُتْ ، وَ « إِلَّا » بِمَعْنَى « إِمَّا » .

وبمعنى الإبهام ، نحو : ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup>.

﴿ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾<sup>(٦)</sup>.

﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾<sup>(٧)</sup>.

وتسكون بمعنى الشرطية ، مركبة من « إن » الشرطية و « ما » الزائدة ، وهذه

لا تكرر .

والأكثر في جوابها نون التوكيد ، نحو : ﴿ فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة الكهف ٨٦

(٢) سورة طه ٦٥

(٣) سورة القيامة ٤

(٤) كتاب الأزهية في النحو للشيخ أبي الحسن علي بن محمد المروى ، ذكر فيه أنه جمع فيه ما فرق في كتابه الملقب بالذخائر ، وزاد عليه . ذكره صاحب كشف الظنون .

(٥) سورة مريم ٧٥

(٦) سورة محمد ١٠٦

(٧) سورة مريم ٢٦

(٨) سورة الدهر ٣

﴿قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيّ بَنِي مَا يُوعَدُونَ﴾<sup>(١)</sup> .  
 ﴿فَلَمَّا تَتَقَفْتَهُمْ فِي الْكُرْبِ فَفَشَرْتُ بِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> .  
 ﴿وَلَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾<sup>(٣)</sup> .

ولمّا دخلت معها نون التوكيد للفرق بينها وبين التي للتخيير .  
 واختلف في قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾<sup>(٤)</sup> ، فقال البصريون :  
 للتخيير ، فانتصاب « شاكر » و « كفور » على الحال .  
 وقيل : التخيير هنا راجع إلى إخبار الله بأنه يفعل ما يشاء .  
 وقيل : حال مقيدة ، أي إمّا إن تجدها الشكر ، فهو علامة السعادة ، أو الكفر  
 فهو علامة الشقاوة ، فعلى هذا تكون للتفصيل .

وأجاز السكوفيون أن تكون هاهنا شرطية ، أي إن شكر وإن كفر .  
 قال مكي : وهذا ممنوع ، لأن الشرطية لا تدخل على الأسماء إلا أن تُضمّر بعد « إن »  
 فعلا ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٥)</sup> ، ولا يجب إضماره هنا ،  
 لأنه يلزم رفع « شاكر » بذلك الفعل .

ورد عليه ابن السّجّري ، بأن النحويين يضمرون بعد « إن » الشرطية فعلا يفسره  
 ما بعده ، من لفظه ، فيرفع الاسم بعد أن يكون فاعلا لذلك المضمّر ؛ كقوله تعالى : ﴿إِنْ  
 أَمَرُوا هَلْكَ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾<sup>(٧)</sup> ، كذلك يضمرون بعده أفعالا تنصب  
 الاسم ، بأنه مفعول به ، كقولك : إن زيدا أكرمته فحك ، أي إن أكرمته .

### أل

تقدمت بأقسامها في قاعدة التنكير والتعريف .

(٢) سورة الأنفال ٥٧ ، ٥٨  
 (٤) سورة التوبة ٦  
 (٦) سورة النساء ١٢٨

(١) سورة المؤمنین ٩٣  
 (٣) سورة الذر ٣  
 (٥) سورة النساء ١٧٦

## الآن

اسم للوقت الحاضر بالحقيقة . وقد تستعمل في غيره مجازا .  
وقال قوم : هي حدّ الزّمانين ، أى ظرف للماضى وظرف للمستقبل . وقد يتجاوز بها  
حما قرّب من الماضى وما يقرب من المستقبل . حكاه أبو البقاء في « اللباب » .  
وقال ابن مالك : لوقت حضر جيمه ، كوقت فعل الإنشاء حال النطق به ، أو ببعضه ،  
قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَحْدِثْ لَهْ شَيْهَابًا رَّصَدًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ  
عَنْكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وهذا سببه إليه الفارسي ، فقال : « الآن » يراد به الوقت الحاضر ، ثم قد تنسحُ  
فيه العرب فتقول : أنا الآن أنظر في العلم ، وليس الغرض أنه في ذلك الوقت اليسير يفعل  
ذلك ، ولكن الغرض أنه في وقت ذلك ، وما أتى بعده ، كما تقول : أنا اليوم خارج ،  
تريد به اليوم الذى عقب الليلة .  
قال ابن مالك : وظرفيته غالبية ، لا لازمة .

## أَفْ

صوت يستعمل عند التكرّر والتضجّر ، واختلف في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾<sup>(١)</sup> فقيل : اسم لفعل الأمر ، أى كُفْنَا ، أو انركا .  
وقيل : اسم لفعل ماض ، أى كرهت وتضجرت . حكاهما أبو البقاء<sup>(٢)</sup> .  
وحكى غيره ثالثا ؛ أنه اسم لفعل مضارع ، أى أنضجّر منك .  
وأما قوله تعالى في سورة الأنبياء : ﴿ أَفِ لَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فأحال أبو البقاء<sup>(٤)</sup> على ما سبق في الإسراء ، وقضيته تساوى المعنيين .  
وقال العزيمى في « غريبه » في هذه : أى تلقّا لكم<sup>(٥)</sup> ، فتاير بينهما ، وهو الظاهر .  
وقسر صاحب « الصحاح » أف ، بمعنى « قدرا »<sup>(٦)</sup> .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ٩٤

(٤) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ٧٤

(٦) الصحاح ٢ : ١٣٣٠

(١) سورة الإسراء ٢٣

(٣) سورة الأنبياء ٦٧

(٥) غريب القرآن للعزيمى ٣٧

## أَنَّى

مشتركة بين الاستفهام والشرط، ففي الشرط تكون بمعنى « أين »، نحو: **أَنَّى** يقيم زيد يقيم عمرو.

وتأتي بمعنى « كيف »، كقوله تعالى: ﴿ **أَنَّى** يُخْفِي هَذِهِ اللَّهُ بِمَدَامَتِهَا ۖ ﴾<sup>(١)</sup>.  
﴿ **فَأَنَّى** لَهُمْ ۖ ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿ **أَنَّى** يُؤْفِكُونَ ۖ ﴾<sup>(٣)</sup>.

﴿ **فَأَنتُمْ** حَرِّمْتُمْ **أَنَّى** شِئْتُمْ ۖ ﴾<sup>(٤)</sup>، أي كيف شئتم، مقابلة ومدبرة.  
وقال الضحاك: متى شئتم. ويرد سبب نزول الآية<sup>(٥)</sup>.

وقال بعضهم: من أي جهة شئتم، وهو طبق سبب النزول.  
وتجىء بمعنى « من أين »، نحو: ﴿ **أَنَّى** لَكَ هَذَا ۖ ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقوله: ﴿ **أَنَّى** يَكُونُ لِي وَلَدٌ ۖ ﴾<sup>(٧)</sup>  
﴿ **أَنَّى** يَكُونُ لِي عَلَامٌ ۖ ﴾<sup>(٨)</sup>.

قال ابن فارس: والأجود أن يقال في هذا أيضاً « كيف »<sup>(٩)</sup>. وقال ابن قتيبة:  
للغنيان متقاربان.

وقرى شاذاً: ﴿ **أَنَّى** صَدَّقْنَا أَلْمَاءَ صَبَا ۖ ﴾<sup>(١٠)</sup> أي « من أين »، فيكون الوقف  
عند قوله ﴿ إلى طامه ۖ ﴾<sup>(١١)</sup>.

- |                                  |                      |
|----------------------------------|----------------------|
| (١) سورة البقرة ٢٥٩              | (٢) سورة محمد ١٨     |
| (٣) سورة التوبة ٣٠               | (٤) سورة البقرة ٢٢٣  |
| (٥) انظر تفسير القرطبي ٣: ٩٢، ٩٣ | (٦) سورة آل عمران ٣٧ |
| (٧) سورة آل عمران ٤٧             | (٨) سورة آل عمران ٣٥ |

(٩) فقه اللغة ١١٣، واستشهد بقول الكهيت:

\* **أَنَّى** وَمِنْ أَيْنَ آتَاكَ الطَّرَبُ \*

(١٠) سورة عبس ٢٤، ٢٥

وتسكون بمعنى « متى » كقوله تعالى: ﴿ أَتَى الْمُحْسِنِينَ إِلَهُهُم بِعَذَابٍ مُّؤْتٍ ﴾<sup>(١)</sup> .  
وقوله ﴿ قُلْتُمْ أَتَى هَذَا ﴾<sup>(٢)</sup> ، ويحتمل أن يكون معناه « من أين » .  
والحاصل أنها للسؤال عن الحال وعن المكان .

قال الفراء: أتى مشاكلة لمعنى « أين » إلا أن « أين » للموضع خاصة ، « وأتى »  
تصلح لغير ذلك .

وقال ابن الدهان : فيها معنى يزيد على « أين » لأنه لو قال : أين لك هذا ؟ كان  
يقصّر عن معنى « أتى لك » لأن معنى « أتى لك » « من أين لك » فإن معناه مع  
حرف الجر ، لأنه يرى أنه وقع في الجواب ، كذلك قوله : ﴿ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ،  
ولم يقل : هو عند الله . وجواب « أتى لك » غير جواب « من أين لك هذا » ، فاعرفه .

## أَيَّانَ

في الكشف في آخر سورة الأعراف<sup>(١)</sup>. قيل اشتقاقه : من « أَيْ » « فلان » منه ، لأن معناه ، أَيْ وقت ، وأَيْ فعل ، من أَوَيْت إليه ، لأن البعض أَوَى إلى السكّ ، فمساند إليه . وهو بعيد .

وقيل : أصله : أَيْ أَوَانٍ .

وقال السكاكي : جاء « أَيْان » بفتح الهمزة وكسر ها ، وكسر همزها يمنع من أن يكون أصلها أَيْ أَوَانٍ ، كما قال بعضهم ، حذف الهمزة من « أَوَان » والياء الثانية من « أَيْ » فبعد قلب الواو واللام ياء أدغمت الياء الساكنة فيها . وجعلت الكلمتان واحدة .

وهي في الأزمان ، بمنزلة « متى » إلا أن « متى » أشهر منها ، وفي « أَيْان » تعظيم .

ولا تستعمل إلا في موضع التعظيم ، بخلاف « متى » ، قال تعالى : ﴿ أَيَّْانَ مَرْسَاهَا ﴾<sup>(٢)</sup>

﴿ أَيَّْانَ يَبْعَثُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ أَيَّْانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ أَيَّْانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقال صاحب « البسيط » : لأنها تستعمل في الاستفهام عن الشيء العظيم أمره .

قال : وسكت الجمهور عن كونها شرطاً .

وذكر بعض المتأخرين مجيئها ، لدلائلها بمنزلة « متى » ، ولكن لم يسمع ذلك .

## إِى

حرف جواب بمعنى « نعم » ، كقوله تعالى : ﴿ وَبَسْتَنزِثُوكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّى إِنَّهُ لَحَقُّ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ولا يأتى قبل النهى صلة لها .

(٢) سورة الأعراف ١٨٧

(٤) سورة القاريات ١٢

(٦) سورة يونس ٥٣

(١) الكشف ٢ : ١٤٣

(٣) سورة النحل ٢١

(٥) سورة القيامة ٦

## حرف الباء

أصله للإلصاق ، ومعناه اختلاط الشيء بالشيء ، ويكون حقيقة ، وهو الأكثر ، نحو : « به داء » ، ومجازا كـ « مررت به » ، إذ معناه : جعلت مروري ملصقا بمكان قريب منه ، لا به ، فهو وارد على الاتساع .

وقد جملوا منه قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وقد تأتي زائدة :

إما مع الخبر ؛ نحو : ﴿ وَجَزَاهُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٍ مِّثْلُهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وإما مع الفاعل ، نحو : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ <sup>(٣)</sup> فـ « الله » فاعل و « شهيدا » نصب على الحال أو التمييز ، والباء زائدة ، ودخلت لتأكيد الاتصال ، أى لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل ، لأنَّ الفعل يطلب فاعله طلبا لا بد منه ، والباء توصل الأول إلى الثانى ، فسكانَّ الفعل يصل إلى الفاعل ، وزادته الباء اتصالا .

قال ابن الشجرى : فعلوا ذلك ؛ أيذا نا بأن السكفاية من الله ليست كالسكفاية من غيره فى عظم المنزلة ، فضوعف لفظها ليضعف معناها .

وقيل : دخلت الباء لتدل على المعنى ؛ لأنَّ المعنى : اكتفوا بالله .

وقيل : الفاعل مقدر ، والتقدير كفى الاكتفاء بالله ، فحذف المصدر وبقي معموله دالا عليه .

(٢) سورة الشورى ٤٠

(١) سورة المائدة ٦

(٣) سورة النساء ٧٩



وفيه نظر ، لأن الباء إذا سقطت ارتفع اسم الله على الفاعلية ، كقوله :

\* كفى الشيبُ والإسلام للمرء ناهياً <sup>(١)</sup>

وإما مع المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ تُلْقُونَ لِيَنفَكُوا بِالْمُودَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى تبتذلونها لهم .

وقوله : ﴿ أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿ بِأَيْدِيكُمْ أَلْمُفْتُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ جلت « المفتون » اسم مفعول لا مصدرا ،

كالملقول والمصور والميسور .

وقوله : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

﴿ تَنبِئْتُ بِالْغَدِثِ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وقوله : ﴿ فَاَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، ونحوه .

والجمهور على أنها لا تجىء زائدة ، وأنه إنما يجوز الحكم بزيادتها إذا تأدى المعنى

للتقصود بوجودها وحالة عدمها على السواء ، وليس كذلك هذه الأمثلة ، فإن معنى :

﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، كاهى فى : أحسن بزيدا ومعنى ﴿ اَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ :

اجعلوا السطح ملامحاً برؤوسكم ، وكذا ﴿ بوجوهكم ﴾ ، أشار إلى مباشرة العضو بالسطح ، وإنما

لم يحسن فى آية الفسل « فاعسلوا بوجوهكم » لدلالة الفسل على الباشرة ، وهذا كما تتمعن

المباشرة فى قولك : « أمسكت به » وتحتها فى « أمسكته » .

وأما قوله : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ <sup>(١١)</sup> ، فحذف المفعول للاختصار .

(١) مطلع قصيدة لسحيم ، وأوله :

\* مُخَيَّرَةٌ وَدَّعَ إِن تَجْهَرَتْ غَادِيَا \*

(٢) سورة البقرة ١٩٥

(٣) سورة الملق ١

(٤) سورة الإنسان ٦

(٥) سورة المؤمن ٢٠

(٦) سورة النساء ٧٩

(٧) سورة البقرة ١٩٥

(٨) سورة البقرة ١٩٥

(٩) سورة المؤمن ٢٠

(١٠) سورة النساء ٧٩

(١١) سورة البقرة ١٩٥

وأما ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ فمعناه : تلقون إليهم النصيحة بالمودة .

وقال ابن النحاس : معناه تخبرونهم بما يخبر به الرجلُ أهل مودته .

وقال السبيل : ضمن ﴿تلقون﴾ معنى « ترمون » ، من الرمي بالشئ ، يقال :

أتى زيد إلى بكذا ، أى رمى به ؛ وفى الآية إنما هو إلقاء بكتاب أو برسالة ، فغير عنه

بالمودة ، لأنه من أفعال أهل المودة ، فلها جىء بالباء .

وأما قوله : ﴿كُنِيَ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾<sup>(١)</sup> ، فليست زائدة ، وإلا للاحقَ

الفعل قبلها علامة التانيث ، لأنه للنفس ، وهو مما يقلب تأنيثه .

وجوز فى الفعل وجهان : أحدهما أن تكون « كان » مقدرة بعد « كنى » ، ويكون

« بنفسك » صفة له قائمة مقامه .

والثانى : أنه مضمرة يفسره للنصوب بعده ، أعنى « حسيبا » ، كقولك : نعم

رجلا زيد .

\*\*\*

وتجىء للتعدي ، وهى القائمة مقام الهمزة فى إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به ، نحو :

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> ، أى أذهب .

كما قال : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾<sup>(٣)</sup> .

ولهذا لا يجمع بينهما ، فهما متعاقبتان ؛ وأما قوله تعالى ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾<sup>(٤)</sup> ، قيل :

« أسرى » و « سرى » بمعنى ، كسبى وأسقى ، والهمزة ليست للتعدي ، وإنما للمعدى الباء

فى « بِعَبْدِهِ » .

وزعم ابن عطية أن مفعول « أسرى » محذوف ، وأن التعدي بالهمزة ، أى أسرى

الليلة بعبد .

(٢) سورة البقرة ٢٠

(٤) سورة الإسراء ١

(١) سورة الإسراء ١٤

(٣) سورة الأحزاب ٣٣

ومذهب الجمهور أنها بمعنى الهمة ، لا تنقضى مشاركة الفاعل للمفعول .  
 وذهب للبرد والسبيل أنها تنقضى مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل بخلاف الهمة .  
 ورد بقوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ألا ترى أن الله لا يذهب مع سمعهم ، فاللعن : لأذهب سمعهم .  
 وقال الصغار : وهذا لا يلزم ، لأنه محتمل أن يكون فاعل « ذهب » البرق ،  
 ومحتمل أن يكون الله تعالى ، ويكون الذهاب على صفة تليق به سبحانه ، كما قال :  
 ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

قال : وإنما الذي يبطل مذهبه قول الشاعر :  
 دِبَارُ النَّبِيِّ كَانَتْ وَتَحْنُ عَلَى مَنِي تَحْلِيْنَا لَوْلَا نَجَاهُ الرَّكَائِبِ <sup>(٤)</sup>  
 أي نجا منّا خلافا ، لا محرمين ، وليست الديار داخلة معهم في ذلك .  
 واعلم أنه لسكون الباء بمعنى الهمة ، لا يجمع بينهما ، فإن قلت : كيف جاء ﴿ تَنْبُتُ  
 بِالذَّهْنِ ﴾ <sup>(٥)</sup> والهمة في « أنبت » للنقل ؟  
 قلت : لم في الانفصال عنه ثلاثة أوجه :  
 أحدها : أن تسكون الباء زائدة .  
 والثاني : أنها باء الحال ، كأنه قال : تنبت ثمرها وفيه الدهن ، أي وفيهما الدهن ، وللعن :  
 تنبت الشجرة بالدهن ، أي ما هو موجود منه ، وتختلط به القوة بنبتها ، على موقع اللنة ،  
 ولطيف القدرة ، وهداية إلى استخراج صيغة الآكلين .  
 والثالث : أن « نبت » و « أنبت » بمعنى .

\*\*\*

(٢) سورة البقرة ٢٠  
 (٤) البيت لقيس بن الخطيّم ، من مذهبه .  
 (٥) سورة المؤمن ٢٠

(١) سورة البقرة ١٧  
 (٣) سورة النجر ٢٢  
 الشعر ١٢٣

وللاستعانة ، وهى الدالة على آلة الفعل ، نحو كتبت بالقلم ، ومنه فى أشهر الوجهين :  
﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ .

\*\*\*

وللتعليل بمنزلة اللام ، كقوله : ﴿ إِنَّا نَكُفِّرُ عَنْكُمْ ذُنُوبَكُمْ بِأَنَّا نَكُفِّرُ عَنْكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> .  
﴿ فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾<sup>(٢)</sup> .  
﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

وللصاحبة بمنزلة « مع » ، ونسبى بآء الحال ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ  
بِالْحَقِّ ﴾<sup>(٤)</sup> أى مع الحق أو محققا .  
﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا ﴾<sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

وللظرفية بمنزلة « فى » .  
وتكون مع المعرفة ، نحو : ﴿ وَإِنَّا نَكُفِّرُ عَنْكُمْ ذُنُوبَكُمْ لَعَمْرُؤُنَّ عَلَيْهِمْ مُصِيبَاتٌ مِّنْ لَّيْلِ ﴾<sup>(٦)</sup> .  
﴿ وَإِنَّا نَكُفِّرُ عَنْكُمْ ذُنُوبَكُمْ بِسَقْفَرُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> .  
ومع النكرة ، نحو : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ يُبَدِّلُ وَأَتَمُّ أَدْلَةٍ ﴾<sup>(٨)</sup> .  
﴿ نَجْمَيْنَا هُمُ بِسَحَرٍ ﴾<sup>(٩)</sup> .

قال أبو الفتح فى « التنبية »<sup>(١٠)</sup> : وتوهم بعضهم أنها لاتقع إلا مع المعرفة ،  
نحو : كنا بالبصرة ، وأقنا بالمدينة .

- |                            |                      |
|----------------------------|----------------------|
| (٢) سورة النساء ١٦٠        | (١) سورة البقرة ٥٤   |
| (٤) سورة النساء ١٧٠        | (٣) سورة النكبات ٤٠  |
| (٦) سورة الصافات ١٣٧ ، ١٣٨ | (٥) سورة هود ٤٨      |
| (٨) سورة آل عمران ١٢٣      | (٧) سورة القاريات ١٨ |
|                            | (٩) سورة القمر ٣٤    |

(١٠) التنبية لأبى الفتح عثمان بن جنى ، ذكره صاحب كشف الظنون .

وهو محجوج بقول الشماخ :  
وَهُنَّ وَكُوفٌ يَنْظُرْنَ قَضَاءَهُ بَضَاحِي غَدَاةِ أَمْرِهِ وَهَوَ ضَاكِرٌ<sup>(١)</sup>  
أى فى ضاحى وهى نكرة .

\*\*\*

وللهجاءة كـ « عن » ، نحو : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾<sup>(٢)</sup> .  
﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
﴿ وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْقَامِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، أى عن الغمام .  
﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، أى وعن أيمانهم .

\*\*\*

واللاستعلاء ، كـلى : ﴿ وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ قِيُنطَارِ ﴾<sup>(٦)</sup> ، أى على  
قنطار ؛ كما قال : ﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾<sup>(٧)</sup> .  
ونحو : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> ، أى عليهم ، كما قال : ﴿ وَإِنْسُكُمُ  
لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴾<sup>(٩)</sup> .

\*\*\*

وللتعبيض كـ « من » ، نحو : ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾<sup>(١٠)</sup> ، أى منها . وخرج  
عليه : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾<sup>(١١)</sup> .

والصحيح أنها باء الاستعانة ، فإن « مَسَحَ » يتمدى إلى مفعول ، وهو للزال عنه ،  
وإلى آخر مجرف الجزء وهو للزبل ؛ فيكون التقدير : « فامسحوا أيديكم برءوسكم » .

- |   |                      |
|---|----------------------|
| (١) ديوانه ٤٤ ، والضحى : الظاهر والظاهر : الساكت الذى لا يجتر ، وهو من وصف الحمار . | (٢) سورة الفرقان ٥٩  |
| (٣) سورة المارج ١   | (٤) سورة الفرقان ٢٥  |
| (٥) سورة التحريم ٨  | (٦) سورة آل عمران ٦٥ |
| (٧) سورة يوسف ٦٤  | (٨) سورة المطففين ٣٠ |
| (٩) سورة الصافات ١٣٧  | (١٠) سورة الإسبان ٦  |
| (١١) سورة المائدة ٦   |                      |

(١٧ - برمان - رابع)

## بَلْ

حرف لإضراب عن الأول ، وإثبات للثاني ؛ يتلوه جملة ومفرد .

فالأول الإضراب فيه ، إما بمعنى ترك الأول والرجوع عنه بإبطاله ، وتسمى حرف ابتداء ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّسْكِرُونَ ﴾<sup>(١)</sup> أى بل هم عباد . وكذا : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ الْبَاقِعُ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وإما الانتقال من حديث إلى حديث آخر ، والخروج من قصة إلى قصة ؛ من غير رجوع عن الأول ؛ وهى فى هذه الحالة عاطفة ، كما قاله الصغار ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فِرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾<sup>(٣)</sup> .

﴿ بَلْ زَعَمْتَ أَنْ لَنْ يَحْمِلَ لَكُمْ مَوْعِدًا ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ آخِطٌ مِنْ رَبِّكَ ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ انتقل من القصة الأولى إلى ما هو أهم منها .

﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ . بَلْ أَدَارِكُهُمُ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> ليست للانتقال ، بل هم متصفون بهذه الصفات .

وقوله : ﴿ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> . وفى موضع : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ يَحْمِلُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> .

(٢) سورة المؤمنون ٧٠

(٤) سورة الكهف ٤٨

(٦) سورة النمل ٦٥ ، ٦٦

(١) سورة الأنبياء ٢٦

(٣) سورة الأنعام ٩٤

(٥) سورة السجدة ٣

(٧) سورة الشعراء ١٦٦

(٨) سورة النمل ٥٥ ، والآية بتمامها : ﴿ أَنْتُمْ لَسَاتُونَ أَلْجَالٌ شَمُوءَةٌ مِنْ دُونِ النَّسَاءِ

بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ يَحْمِلُونَ ﴾ .

وفي موضع : ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾<sup>(١)</sup>.

والمراد تمديد خطاياهم ، واتصافهم بهذه الصفات ، وبل لم ينو ما أضافه إليهم ، من إتيان الذكور والإعراض عن الإناث ؛ بل استدرك بها بيان عدوانهم ؛ وخرج من تلك القصة إلى هذه الآية .

وزعم صاحب « البسيط » وابن مالك أنها لا تقع في القرآن إلا بهذا المعنى ؛ وليست كذلك لما سبق ، وكذا قال ابن الحارث في شرح « لفصل » ، إبطال ما للأول وإثباته الثاني ، إن كان في الإثبات ، نحو جاء زيد بل عمرو ؛ فهو من باب الغلط ؛ فلا يقع مثله في القرآن ، ولا في كلام فصيح . وإن كان ما في النفي نحو : ما جاءني زيد بل عمرو . ويجوز أن يكون من باب الغلط ، يكون عمرو غير جاء ، ويجوز أن يكون مثبتا لعمرو والحجى ، فلا يكون غلطا . انتهى .

ومنه أيضاً : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى . بَلْ تُؤَْتَوْنَ آتِيَآةَ اللَّهِ نِيآً ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِأَلْحَقٍّ وَهُمْ لَا يَظُنُّونَ بَلْ فُلُوْهُمْ فِيْ عَمْرٍة ﴾<sup>(٣)</sup> .  
وقوله : ﴿ ص . وَالْقُرْآنُ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِيْ عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ترك الكلام الأول ، وأخذ بـ « بل » في كلام ثان ، ثم قال حكاية عن المشركين : ﴿ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا ﴾<sup>(٥)</sup> ، ثم قال : ﴿ بَلْ هُمْ فِيْ شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي ﴾ ، ثم ترك الكلام الأول ، وأخذ بـ « بل » في كلام آخر ، فقال : ﴿ بَلْ لَّمَّا يَدُوقُوا عَذَابَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

(١) سورة الأعراف ٨١ ، والآية بتامها : ﴿ إِنَّا نَسُكُّكُمْ لَتَأْتِيََنَّ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ .

(٣) سورة المؤمنون ٦٢ ، ٦٣

(٢) سورة الأعلى ١٤ - ١٦

(٥) سورة م ٨

(٤) سورة ص ١ ، ٢

والثاني - أحنى ما يتلوها مفرد - فهي عاطفة . ثم إن تقدمها إثبات نحو : اضرب زيدا بل عمرو ، وأقام زيد بل عمرو ، فقال النحاة : هي تجعل ما قبلها كالسكوت عنه ، فلا يحكم عليه بشيء ، ويثبت ما بعدها . وإن تقدمها نفي أو نهي ، فهي لتقرير ما قبلها على حاله . وجعل ضده لما بعدها ، نحو : ما قام زيد بل عمرو ، ولا يتم زيد بل عمرو .

ووافق للبرد على ما ذكرنا ، غير أنه أجاز مع ذلك أن تكون ناقله مع النهي أو النفي إلى ما بعدها .

وحاصل الخلاف أنه إذا وقع قبلها النفي هل تنفي الفعل أو توجيهه ؟ .



بَلَىٰ

لما موضحان :

أحدهما : أن تكون ردًا لنفي يقع قبلها ، كقوله تعالى ﴿ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ ﴾<sup>(١)</sup> ، أى علمُ السوء .  
وقوله : ﴿ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
وقوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ثم قال : ﴿ بَلَىٰ ﴾ ،  
أى عليهم سبيل .

\*\*\*

والثانى : أن تقع جوابا لاستفهام ، دخل عليه نفي حقيقة ، فيصير معناها التصديق لما قبلها ، كقولك : « ألم أكن صديقك ! » « ألم أحسن إليك ! » فتقول : « بلى » أى كنت صديقى .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ . قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ<sup>(٤)</sup> .  
ومنه : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾<sup>(٥)</sup> ، أى أنت ربنا . فهى فى هذا الأصل تصديق لما قبلها ، وفى الأول رد لما قبلها وتكذيب .

وقوله : ﴿ يَذَادُوهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾<sup>(٦)</sup> ، أى كنتم معنا . ويجوز أن يقرن النفي بالاستفهام مطلقا ، أعم من الحقيقى والجازى ، فالحقيقى كقوله : ﴿ أَمْ يُحْسِبُونَ

(٢) سورة النحل ٣٨

(٤) سورة تبارك ٨ ، ٩

(٦) سورة الحديد ١٤

(١) سورة النحل ٢٨

(٣) سورة آل عمران ٧٥

(٥) سورة الأعراف ١٧٢

أَنَا لَا نَسْعُ سِرْمُهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى ﴿٣١﴾ ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ . بَلَى ﴿٣٢﴾ .

ثم قال الجمهور : التقدير : بل نحييها قادين ؛ لأن الحساب إنما يقع من الإنسان على نَفْيِ جَمْعِ العظام ، و « بلى » إثبات فعل النفي ، فينبغي أن يكون الجمع بعدها مذكورا على سبيل الإيجاب .

وقال القراء : التقدير فلنحييها قادين ؛ لدلالة « أَيْحَسِبُ » عليه ، وهو ضعيف ؛ لأنه عدول عن مجيء الجواب ، على نمط السؤال .

والجائزى كتوبه تعالى : ﴿ أَلَمْ نَكُنْ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ ﴿٣٣﴾ ، فإن الاستفهام هنا ليس على حقيقته ، بل هو للتقرير ، لكنهم أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ « بلى » .

وكذلك قال ابن عباس : لو قالوا : نعم لكفروا . ووجهه أن « نعم » تصديق لما بعد الهمزة ، فها كان أو إثباتا .

ونازع السهيلي وغيره في الحكمى عن ابن عباس من وجه أن الاستفهام التقريرى إثبات قطعا ، وحينئذ فنعم فى الإيجاب تصديق له ، فهلا أجيب بما أجيب به الإيجاب ؟ فإن قولك : ألم أعطك درهما بمنزلة أعطيتك .

والجواب من أوجه :

أحدها : ذكره الصفار ، أن المقرر قد يوافق المقرر فيما يدعيه وقد لا . فلو قيل فى جواب : ألم أعطك ؟ « نعم » لم يُدَرَّ : هل أراد : نعم لم تعطنى ، فيكون مخالفا للمقرر ، أو نعم أعطيتنى فيكون موافقا . فلما كان يلتبس أجابوه على اللفظ ، ولم يلتفتوا إلى المعنى .

## تَشْبِيهَات

الأول : ماذا كرنا من كون « بلى » إنما يحاجب بها النفى ، هو الأصل ، وأما قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تِلْكَ آيَاتِي ﴾<sup>(١)</sup> ، فإنه لم يتقدمها نفي لفظا لكنه مقدر ؛ فإن معنى ﴿ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ﴾<sup>(٢)</sup> ما هَدَانِي ، فذلك أجيب بـ « بلى » التي هي جواب النفى للمعنى ، ولذلك حققه بقوله : ﴿ قَدْ جَاءَ تِلْكَ آيَاتِي ﴾<sup>(٣)</sup> وهي من أعظم الهدايات .  
ومثله ﴿ بَلَىٰ فَاذْرَيْنِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فإنه سبق نفي ، وهو ﴿ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فجاءت الآية على جهة التوبيخ لم في اعتقادهم أن الله لا يجمع عظامهم ، فرد عليهم بقوله : ﴿ بَلَىٰ فَاذْرَيْنِ ﴾<sup>(٦)</sup> .

وقال ابن عطية : حق « بلى » أن يحجىء بعد نفي عليه تقرير . وهذا القيد الذي ذكره في النفي لم يذكره غيره ، وأطلق النحويون أنها جواب النفي .  
وقال الشيخ أمير الدين : حقا أن تدخل على النفي ، ثم حمل التقرير على النفي ، ولذلك لم يحمله عليه بعض العرب ، وأجابه بنعم .  
وسأل الزخشري : هلا قرن الجواب بما هو جواب له ، وهو قوله : ﴿ أَنْ اللَّهَ هَدَانِي ﴾<sup>(٧)</sup> ، [ ولم يفصل بينهما بآية ؟ ]<sup>(٨)</sup> .

وأجاب بأنه إن تقدم على إحدى الترائن الثلاث فُرق بينهما وبين النظم ، فلم يحسن ، وإن تأخرت التريئة الوسطى نقض الترتيب وهو التحسر على التفريط في الطاعة ، ثم التعليل بنقد الهداية ثم تقي الرجة ؛ فكان الصواب ما جاء عليه ، وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها ونظمها<sup>(٩)</sup> . ثم أجاب عما اقتضى الجواب من بينها .

\*\*\*

(٢) سورة الزمر ٥٧  
(٤) سورة القيامة ٣  
(٦) تسكئة من الكشاف

(١) سورة الزمر ٥٩  
(٣) سورة القيامة ٤  
(٥) سورة الزمر ٥٧

(٧) الكشاف ٤ : ١٠٧ مع تصرف في العبارة .

الثاني : اعلم أنك متى رأيت « بلى » أو « نعم » بعد كلام يتعلّق بها تتلّق الجواب، وليس قبلها ما يصلح أن يكون جواباً له ، فاعلم أن هناك سؤالاً مقدراً، لفظه لفظ الجواب، ولكنه اختصر وطوى ذكره، علماً بالمعنى ، كقوله تعالى : ﴿ سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَحَمْدِ اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ قُلْ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّي ﴾ <sup>(١)</sup> ، فقال المجيب : « بلى » ، ويماد السؤال في الجواب . وكذا قوله : ﴿ سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَحَمْدِ اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ قُلْ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّي ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ليست « بلى » فيه جواباً لشيء قبلها ، بل ما قبلها دال على ما هي جواب له ، والتقدير : ليس من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته خالداً في النار أو يخلد في النار ، فجوابه الحق « بلى » . وقد يكتفى بذكر بعض الجواب دالاً على باقيه، كما قال تعالى : ﴿ سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَحَمْدِ اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ قُلْ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّي ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى بلى نجمها قادرين فذكر الجملة بمثابة ذكر الجزء من الجملة ، وكافٍ عنها .

\*\*\*

الثالث : من القواعد النافعة أن الجواب إما أن يكون للمفوض به أو مقدّر . فإن كان لمقدّر ، فالجواب بالكلام ؛ كقولك لمن تقدّمه مستفهماً عن قيام زيد : قام زيد ، أو لم يقيم زيد ، ولا يجوز أن تقول « نعم » ولا « لا » ، لأنه لا يعلم ما يعنى بذلك ؛ وإن كان الجواب للمفوض به ؛ فإن أردت التصديق قلت : نعم ، وفي تكذيبه « بلى » ، فتقول في جواب من قال : أما قام زيد ؟ « نعم » إذا صدقته ، و « بلى » إذا كذّبه . وكذلك إذا أدخلت أداة الاستفهام على النفي ، ولم ترد التقرير ، بل أبقيت الكلام

على نفيه ، فتقول في تصديق النفي : « نعم » وفي تكذيبه « بلى » نحو ألم يقيم زيد ؟ فتقول في تصديق النفي : « نعم » ، وفي تكذيبه : « بلى » .

\*\*\*

الرابع : يجوز الإثبات والحذف بعد « بلى » ؛ فالإثبات كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾<sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَكُمُ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
ومن الحذف قوله تعالى : ﴿ بِنِثْلٍ ثَلَاثَةِ آفَافٍ مِنَ الْكَلْبِ نَسْكَةٌ مُتْرَلِينَ . بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا ﴾<sup>(٣)</sup> ،  
فالعمل المحذوف بعد « بلى » في هذا الموضع « يكفيكم » ، أى بلى يكفيكم إن تصبروا .  
وقوله : ﴿ أَوَلَمْ تَوَاسَّيْنِ قَالَ لَى ﴾<sup>(٤)</sup> ، أى قد آمنت .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً ﴾<sup>(٥)</sup> ، ثم قال : « بلى » ، أى تمسكم أكثر من ذلك .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾<sup>(٦)</sup> ، ثم قال : « بلى » ، أى يدخلها غيرهم .

وقوله : ﴿ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾<sup>(٧)</sup> .

وقد تحذف « بلى » وما بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾<sup>(٨)</sup> ، أى بلى قلت لى .

(٢) سورة سبأ ٣

(٤) سورة البقرة ٢٦٠

(٦) سورة البقرة ١١١

(٨) سورة الكهف ٧٥

(١) سورة الملك ٨ ، ٩

(٣) سورة آل عمران ١٢٤ ، ١٢٥

(٥) سورة البقرة ٨٠

(٧) سورة الحديد ١٤

ثم

لترتيب مع التراخي ، وأما قوله : ﴿لَيْنَ تَابَ وَأَمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾<sup>(١)</sup> ،  
والهداية سابقة على ذلك ، فالمراد « ثم دام على الهداية » ، بدليل قوله : ﴿وَأَمَنُوا وَعَمِلُوا  
الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا﴾<sup>(٢)</sup> .  
وقد تأتى لترتيب الأخبار ، لا لترتيب الخبر عنه ، كقوله تعالى : ﴿فَالْيَنَّا مَرَجِمْهُمْ  
ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾<sup>(٤)</sup> .

ونقول : زيد عالم كريم ، ثم هو شجاع .

قال ابن بري : قد تجيء « ثم » كثيراً لتفاوت ما بين رتبتين في قصد التلصص  
فيه تفاوت ما بين مرتبتي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتي الفاعل ، كقوله تعالى :  
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا  
بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾<sup>(٥)</sup> ، فـ « ثم » هنا لتفاوت رتبة الخلق والجعل من رتبة العدل ،  
مع السكوت عن وصف العادلين .

ومثله قوله تعالى : ﴿فَلَا أَقْصَمَ الْعُقَبَةَ﴾<sup>(٦)</sup> ، إلى قوله : ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ  
آمَنُوا﴾<sup>(٧)</sup> ، دخلت لبيان تفاوت رتبة الفك والإطعام ، من رتبة الإيمان ، إلا أن فيها  
زيادة تعرض لوصف المؤمنين بقوله : ﴿وَتَوَّاصَوْا بِالصَّبْرِ . وَتَوَّاصَوْا بِالْمَرْحَةِ﴾<sup>(٨)</sup> .  
وذكر غيره في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾<sup>(٩)</sup> : أن « ثم »

(٢) سورة المائدة ٩٣

(٤) سورة هود ٩٠

(٦) سورة البلد ١١ - ١٧

(١) سورة طه ٨٢

(٣) سورة يونس ٤٦

(٥) سورة الأنعام ١

دخلت لئبدا ما بين الكفر وخلق السموات والأرض .

وعلى ذلك جرى الزمخشري في مواضع كثيرة من الكشاف ، كقوله تعالى : ﴿ لَفَنَّا لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾<sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفَعُوا ﴾<sup>(٢)</sup> ، قال : كلمة التراخي دلت على تباين المنزلين ؛ دلالتها على تباين الوقتين ، في « جاءني زيد ثم عمرو - أعنى أن منزلة الاستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخطير نفسه ؛ لأنها أعلی منها وأفضل »<sup>(٣)</sup> .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ فَسَّرَ وَقَدَّرَ . فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾<sup>(٤)</sup> .  
إن قلت : ما معنى « ثم » الداخلة في تكرير الدعاء ؟ قلت : الدلالة على أن الكثرة الثانية من الدعاء أبلغ من الأولى<sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾<sup>(٦)</sup> ، قال : جاء بـ « ثم » لتراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة على العقق والصدقة ، لا في الوقت ، لأن الإيمان هو السابق للمقدم على غيره<sup>(٧)</sup> .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾<sup>(٨)</sup> : إن « ثم » [هذه]<sup>(٩)</sup> فيها من تعظيم منزلة النبي صلى الله عليه وسلم وإجلال محله والإبذان بأنه أولى وأشرف ما أوتي خليل الله [إبراهيم من الكرامة ، وأجل ما أوتي من النعمة أتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم]<sup>(١٠)</sup> في ملته<sup>(١١)</sup> .

واعلم أنه بهذا التقدير يندفع الاعتراض بأن « ثم » قد تخرج عن الترتيب والمهلة وتصير كالواو ؛ لأنه إنما يتم على أنها تقتضى الترتيب الزماني لزوما ، أما إذا قلنا : إنها ترد

- |                    |                         |
|--------------------|-------------------------|
| (١) سورة طه ٨٢     | (٢) سورة الأحقاف ١٣     |
| (٣) الكشاف ٣ : ٦٣  | (٤) سورة المذثر ١٨ - ٢٠ |
| (٥) الكشاف ٤ : ٥١٩ | (٦) سورة البلد ١٧       |
| (٧) الكشاف ٤ : ٦٠٤ | (٨) سورة النحل ١٢٣      |
| (٩) من الكشاف      | (١٠) الكشاف ٢ : ٥٠١     |

لتعدد التفاوت والتراخي عن الزمان لم يحتج إلى الانفصال عن شيء مما ذكر من هذه الآيات الشريفة، لا أن تقول: إن «ثم» قد تكون بمعنى الواو.

والحاصل أنها للتراخي في الزمان، وهو المبرر عنه بالمهلة، وتكون للتباين في الصفات وغيرها من غير قصد مهلة زمنية، بل ليعلم موقع ما يعطف بها وحاله، وأنه لو انفرد لكان كافيا فيما قصد فيه، ولم يقصد في هذا ترتيب زمني، بل تعظيم الحال فيما عطف عليه وتوقعه، وتحريك النفوس لاعتباره.

وقيل: تأتي للتعجب، نحو: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقيل: بمعنى واو العطف، كقوله: ﴿فَالْيَنَّا مَرَجَهُمُ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾<sup>(٣)</sup>، أي هو شهيد.

وقوله: ﴿ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيِّنَاتٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

والصواب أنها على بابها لما سبق قبله.

وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾<sup>(٥)</sup>،

وقد أمر الله للملائكة بالسجود قبل خلقنا، فالعنى: وصورناكم.

وقيل على بابها، والمعنى: ابتدأنا خلقكم؛ لأن الله تعالى خلق آدم من تراب ثم صوره وابتدأ خلق الإنسان من نطفة ثم صوره.

وأما قوله: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾<sup>(٦)</sup>، وقد كان قضى الأجل،

فعناه: أخبركم أنى خلقته من طين، ثم أخبركم أنى قضيت الأجل، [كما تقول: كلكتك

اليوم ثم كلكتك أمس، أى أنى أخبرك بذلك، ثم أخبرك بهذا]<sup>(٧)</sup> وهذا يكون في الجمل،

(٢) سورة المذثر ١٥، ١٦

(١) سورة القيامة ١٩

(٦) سورة الأنعام ٢

(١) سورة الأمام ١

(٣) سورة يونس ٤٦

(٥) سورة الأعراف ١١

(٧) تسكلمة من ابن فارس.



فأما عطف المفردات فلا تكون إلا للترتيب . قاله ابن فارس<sup>(١)</sup> .

قيل : وتأتى زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَفَى الثَّلاثَةِ الَّذِينَ خَلَوْا ﴾<sup>(٢)</sup> إلى قوله : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، لأن « تاب » جواب « إذا » من قوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وتأتى للاستئناف ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يَوْلُوكُمُ الْأَذْيَارَ ثُمَّ لَا بُنْصُرُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

فإن قيل : ما المانع من الجزم على العطف ؟

فالجواب ، أنه عدل به عن حكم الجزاء ، إلى حكم الإخبار ابتداء ، كأنه قال : ثم أخبركم أنهم لا ينصرون .

فإن قيل : أئى فرق بين رفعه وجزمه فى المعنى ؟

قيل : لو جزم لكان نفى النصر مقيدا بمقاتلتهم كقولهم ، وحين رفع كان النصر وعدا مطلقا ، كأنه قال : ثم شأنهم وقصتهم أئى أخبركم عنها ، وأبشركم بها بعد التولية أنهم مخذولون ، منعت عنهم النصرة والقوة ، ثم لا يهضون بعدها بنجاح ، ولا يستقيم لهم أمر .

واعلم أنها وإن كانت حرف استئناف ، ففيها معنى العطف ، وهو عطف الخبر على جملة الشرط والجزاء ، كأنه قال : أخبركم أنهم يقاتلونكم فيهمزون ، ثم أخبركم أنهم لا ينصرون .

فإن قيل : ما معنى التراخى فى « ثم » ؟

(١) فقه اللغة لابن فارس ص ١٢٠ ، عبارته « فأما عطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل ، فلا يكون إلا مرتبا أحدهما بعد الآخر » .

(٢) سورة آل عمران ١١١

(٣) سورة التوبة ١١٨

قيل : التراخي في الرتبة ، لأن الأخبار التي تقسط عليهم أعظم من الإخبار بقولهم الأدهار ، وكقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ . ثُمَّ نَذَرْنَاهُمْ آلَآخِرِينَ ﴾<sup>(١)</sup> .

ثُمَّ

المفتوحة

ظرف للبعيد بمعنى هنالك ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقرى : ﴿ قَالَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أى هنالك الله شهيد ، بدليل : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْخَلْقِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقال الطبري في قوله : ﴿ أَنُفُثَ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنُتُمْ بِهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، معناه : أهنالك ، وليست « ثم » العاطفة . وهذا وهم اشتبه عليه المضمومة بالمفتوحة .

---

(٢) سورة الدهر ٢٠

(٤) سورة الكهف ٤٤

(١) سورة المرسلات ١٦ ، ١٧

(٣) سورة يونس ٤٦ ، ٥١

### حاشا

اسم يأتي بمعنى التنزيه ، كقوله : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾<sup>(١)</sup> ، بدليل قول بعضهم : « حاشا لله » بالتنوين ، كما قيل : ﴿ براءة من الله ﴾ من كذا ، أى حاشا لله بالتنوين كقولهم : رعيًا لزيد .

وقراءة ابن مسعود ﴿ حاشا لله ﴾ بالإضافة ، فهذا مثل سبحان الله ، ومعاذ الله .  
وقيل : بمعنى جانب يوسف المصيبة لأجل الله ، وهذا لا يتأني في : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾<sup>(٢)</sup> .

قال الفارسيّ : وهو فاعل ، من الحشا الذى هو الناحية ، أى صار فى ناحية ، أى بمدّ مما رُمي به وتنصّى عنه فلم يَفْشَ ولم يلابسه .  
فإن قلت : إذا قلنا باسميّة « حاشا » ، فما وجهُ ترك التنوين فى قراءة الجماعة وهى غير مضافة ؟

قلت : قال ابن مالك : والوجه أن تكون « حاشى » المشبهة بحاشى الذى هو حرف ، وأنه شابهه لفظاً ومعنى ، فخرى مجراه فى البناء .

## حَتَّى

كـ « إلى » لكن يفترقان ؛ في أن ما بعد « حتى » يدخل في حكم ما قبلها قطعاً ،  
كقولك : قام القوم حتى زيد ؛ فـ « زيد » هاهنا دخل في القِيَم ، ولا يلزم ذلك  
في قام القوم إلى زيد . ولهذا قال سيبويه : إنَّ « حتى » تجرى مجرى الواو « ونم »  
في التشريك .

ومن الدلائل على دخول ما بعدها فيما قبلها ؛ قوله صلى الله عليه وسلم : « كل شيء  
بقضاء وقدر حتى العجز والكيس » .

وقوله : « أريت كل شيء حتى الجنة والنار » .

وقال الكواشي في تفسيره : الفرق بينهما أن « حتى » تختص بالغاية المضروبة ،  
ومن ثمَّ جاز : أكلت السمكة حتى رأسها ، وامتنع « حتى نصفها » أو « ثلثها » و « إلى »  
عامة في كل غاية . انتهى .

ثم الغاية تسمى عاطفة ؛ وهى للغاية كيف وقعت ؛ إما في الشرف ، كجاء القوم حتى  
رئيسهم ، أو الضعة ، نحو أسدت الفصال حتى القرعى .

أو تكون جملة من القول على حال هو آخر الأحوال المفروضة أو للتوقفة ، بحسب  
ذلك الشأن ؛ إما في الشدة ، نحو : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ ﴾<sup>(١)</sup> إذا أريد حكاية الحال ؛  
ولولا ذلك لم تنطف الجملة الحالية ، على الجملة الماضية . فإن أريد الاستقبال لزم النصب .  
وإما في الرخاء ، نحو شربت الإبل حتى يحسب البعير يحمر بطنه ، على الحكاية .

ولاتهاء الغاية ، نحو : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾<sup>(٢)</sup> .

والتعليل ، وعلامتها أن نحسن في موضعها « كى » نحو : « حتى نفيظ ذا الحسد » ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
ويحتملها : ﴿ حَتَّى تَفِيءَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> .  
﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا ﴾<sup>(٦)</sup> .  
قيل : وللاستثناء ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَهْلِ حَتَّى يَقُولَا ﴾<sup>(٧)</sup> ؛ والظاهر أنها للغاية .

وحرف ابتداء ؛ أى تبتدأ به الجملة الاسمية أو الفعلية ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾<sup>(٨)</sup> في قراءة نافع .

وكذا الداخلة على « إذا » ، فى نحو : ﴿ حَتَّى إِذَا فُتِنْتُمْ ﴾<sup>(٩)</sup> ونظائره ، والجواب محذوف .

(٢) سورة البقرة ٢٣٥

(٤) سورة المجرات ٩

(٦) سورة المنافقون ٧

(١) سورة القدر ٥

(٣) سورة القتال ٣١

(٥) سورة البقرة ٢١٧

(٧) سورة البقرة ١٠٢

(٨) سورة البقرة ٢١٤ ؛ يرفع « يقول » ؛ وانظر القرطبي ٣ : ٣٤

(٩) سورة آل عمران ١٥٢

### حيث

ظرف مكان . قال الأخفش : وللزمان ، وهي مبنية على الضم تشبيهاً بالغايات ، فإن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ، ولهذا قال الزجاج في قوله تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> : ما بعد « حيث » صلة لها وليست بمضافة إليه ؛ يريد أنها ليست مضافة للجملة بعدها ، فصارت كالصلة لها ، أى كإضافة .

وفهم الفارسي أنه أراد أنها موصولة ، فردّ عليه .

ومن العرب من يرب « حيث » ، وقراءة بعضهم : ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، بالكسر تحتلها . وتحتل البناء على الكسر . وقد ذكروا الوجهين في قراءة : ﴿ أَفَلَا أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> بفتح الراء . وللشهور أنها ظرف لا يتصرف .

وجوز الفارسي وغيره في هذه الآية كونها مفعولا به على السعة ، قالوا : ولا تكون ظرفا ، لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان . وإذا كانت مفعولا لم يعمل فيها « أعلم » لأن « أعلم » ؛ لا يعمل في المفعول به ، فيقدر لها فعل .

واختار الشيخ أثير الدين أنها باقية على ظرفيتها مجازا . وفيه نظر .

(٢) سورة الأعراف ١٨٢

(١) سورة الأعراف ٢٨

(٣) سورة الأنعام ١٢٤

## دُون

تقيض « فوق » ، ولها معان :

أحدها : من ظروف للسكان للبهيم ؛ لاحتمالها الجهات الست .

وقيل : هي ظرف يدل على الشغل في السكان أو للنزلة ، كقولك : زيد دون عمرو .

وقال سيبويه : وأما « دون » فتقتصر عن الغاية .

قال الصَّغَار : لا يريد الغاية على الإطلاق ، بل الغاية التي تكون بعدها ، فإذا قلت :

أنا دونك في العلم ، معناه : أنا مقصر عنك ، وهو ظرف مكان متجاوز فيه ، أى أنا

في موضع من العلم لا يبلغ موضعتك . ونظيره : فلان فوقك في العلم .

\*\*\*

الثاني : اسم ، نحو : ﴿ مِنْ دُونِهِ ﴾<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

الثالث : صفة ، نحو : هذا الشيء دون ، أى ردى ، فيجرى بوجوه الإعراب .

وقد تكون صفة لا بمعنى ردى ، ولكن على معناه من الظرفية ؛ نحو : رأيت

رجلا دونك .

ثم قد يحذف هذا الموصوف وتقام الصفة مقامه ؛ وحينئذ فللمرب فيه لغتان : أحدها :

إعرابها كإعراب الموصول وجريها بوجوه الإعراب ، والثانية : إبقاؤها على أصلها من

---

(١) سورة النساء ١١٧ ، والآية : ﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِىَ إِلَّا إِنَّا نَنصُرُ الْيَدْعُونَ

إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ﴾ .

الطرفية، وعليها جاء قوله: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾<sup>(١)</sup>، قرئ بالرفع والنصب .  
وقال الزمخشري: معناه؛ أدنى مكان من الشيء .

\* \* \*

ومنه الدون للحقير، ويستعمل للتفاوت في الحال، نحو: زيد دون عمرو، أى فى الشرف والعلم، واتسع فيه، فاستعمل فى تجاوز حدّ إلى حدّ، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، أى لا يتجاوزون ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين .  
وقيل: إنه مشتق من «دون» فعل، يقال: دان يدون دونا، وأدين إدانة؛ والمعنى على الحفاوة والتقريب. وهذا دون ذلك، أى قريب منه. ودون الكتب إذا جمعها؛ لأن جمع الأشياء إدناء بعضها من بعض وتقليل للسافة بينها، ودونك هذا، أصله خذ من دونك، أى من أدنى منك فاختصر .



## ذو وذات

بمعنى صاحب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذُو الْأَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ ذَوَاتَا أَفْتَانٍ ﴾<sup>(٢)</sup> . ولا يستعمل إلا مضافا ، ولا يضاف إلى صفة ، ولا إلى ضمير .

وإنما وضعت وصلة إلى وصف الأشخاص بالأجناس ، كما أن « الذي » وضعت وصلة إلى وصل المعارف بالجل ، وسبب ذلك أن الوصف إنما يراد به التوضيح والتخصيص ، والأجناس أعم من الأشخاص فلا يتصور تخصيصها لها ؛ فإليك إذا قلت : مررت برجل عليم ، أو مال أو فضل ؛ ونحوه لم يعقل ؛ ما لم يقصد به المبالغة ؛ فإذا قلت : يذِي علم ، صح الوصف ، وأفاد التخصيص ؛ ولذلك كانت الصفة تابعة للموصوف في إعرابه ومعناه .  
وأما قراءة ابن مسعود : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالَمٍ عَلِيمٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فقيل : « العالم » هنا مصدر ، كالصالح والباطل ، وكأنه قال : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ فالقراءتان في المعنى سواء .

وقيل :- « ذى » زائدة .

وقيل : من إضافة المسمى إلى الاسم ، أى وفوق كل ذى شخص يسمى طالما ، أو يقال له عالم عليم .  
ولا يضاف إلى ضمير الأشخاص ، ولهذا لحنوا قول بعضهم : « صلى الله على محمد وذويه » .

(٢) سورة الرحمن ٤٨

(١) سورة البروج ١٥

(٣) سورة يوسف ٧٦

واختلفوا هل تضاف « ذو » إلى ضمير الأجناس ، فتمه الأكثر . والظاهر الجواز ؛ لأن ضمير الجنس هو الجنس في المعنى .

وعن ابن بكى أنها تضاف إلى ما يضاف إليه صاحب ، لأنها رديفته ؛ وأنه لا يمتنع إضافتها للضمير إلا إذا كانت وصلة ، وإلا فلا يمتنع .

وقال المطرزي<sup>(١)</sup> في « المغرب » : ذو بمعنى صاحب تقتضى شيئين : موصوفا ومضافا إليه ؛ تقول : جاءنى رجل ذو مال ، بالواو فى الرفع ، وبالألف فى النصب ، وبالياء فى الجر ، ومنه : ذو بطن خارجة ، أى جنيها ، وألفت الدجاجة ذا بطنها ، أى باضت أو سلحت . وتقول للدوث : امرأة ذات مال ، وللبنتين ذواتا مال ، وللجماعة ذوات مال . قال : هذا أصل الكلمة ، ثم اقتطعوا عنها مقتضاها ؛ وأجروها مجرى الأسماء التامة المستقلة ، غير المقتضية لما سواها ، فقالوا : ذات متميزة ، وذات قديمة ومحدثة ، ونسبوا إليها كما هى من غير تغيير علامة التأنيث ، فقالوا : الصفات الذاتية ، واستعملوها استعمال النفس والشئ .

وعن أبى سعيد - يعنى السيرافى - كل شئ ذات ، وكل ذات شئ .

وحكى صاحب « التكملة »<sup>(٢)</sup> قول العرب : جعل ما ينننا فى ذاته ، وعليه قول أبى تمام :  
\* ويضرب فى ذات الإله فيوجع<sup>(٣)</sup> \*

قال شيخنا - يعنى الزمخشري : إن صح هذا ، فالكلمة عربية ، وقد استمر المتكلمون فى استعمالها ، وأما قوله : ﴿ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله : « فلان قليل ذات اليد » ،

(١) هو ناصر بن عبد السيد بن المطرزي ، أبو الفتح المعروف بالمطرزي ، تلميذ الزمخشري ، وخليفته فى النحو واللغة والاعتزال ، توفى سنة ٥٨٣ هـ بشية الرواة ٤٠٢

(٢) هو الإمام رضى الدين حسن بن محمد الصفانى ؛ صاحب التكملة على الصحاح ؛ ذكر فيها ما فاته من اللغة ؛ وهى أكبر حجما منه ؛ وتوفى سنة ٦٥٠ ، كشف الظنون ١٠٧٢

(٣) ديوانه ٢ : ٣٢٦ ، وصدره :

\* يَقُولُ قَيْسِمٌ وَيَمْسِي قَيْسِرُ \*

(٤) سورة هود

فن الأول ، وللمنى الإقلال ، لمصاحبة اليد . وقولهم : «أصلح الله ذات بينه» ، و «ذواليد أحق» . انتهى .

وقال السهيلي : والإضافة «ذى» أشرف من الإضافة لمصاحب ، لأن : قولك : «ذو» يضاف إلى التابع ، و «صاحب» يضاف إلى للتبوع ، تقول : أبو هريرة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا تقول : النبي صاحب أبي هريرة إلا على جهة ما ، وأما « ذو » فإنك تقول فيها : ذو للمال ، وذو العرش ، فتجد الاسم الأول متبوعا غير تابع ، ولذلك سميت أقبال حمير بالأذواء ، نحو قولهم : ذو جَدَن ، ذو يَزَن ، في الإسلام أيضا : ذو العين ، وذو الشهادتين ، وذو السماكين ، وذو اليدين ؛ هذا كله تفخيم للشيء ، وليس ذلك في لفظة «صاحب» ، وبني على هذا الفرق أنه سبحانه قال في سورة الأنبياء : ﴿وَذَا النُّونِ﴾<sup>(١)</sup> ، فأضافه إلى «النون» وهو الحوت ، وقال في سورة القلم : ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْخُوتِ﴾<sup>(٢)</sup> ، قال : وللمنى واحد ، لكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الخالطين ، وتنزيل الكلام في اللوْضعين ، فإنه ذكر في موضع الثناء عليه ذو النون ، ولم يقل صاحب النون ، لأن الإضافة بـ « ذى » أشرف من صاحب ، ولفظ النون أشرف من الحوت ، لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء أوائل السور ، وليس في اللفظ الآخر ما يشرفه لذلك . فالنفت إلى تنزيل الكلام في الآيتين بَلَّغَ لك ما أشرنا إليه في هذا الغرض ؛ فإن التدبّر لإعجاز القرآن واجب ومفترض .

وقوله تعالى : ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أى الحال بينكم ، وأزبلوا للمشاجرة . وتكون للإرادة والنية ، كقوله : ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾<sup>(٤)</sup> ، أى السرائر .

(٢) سورة ن ٤٨

(٤) سورة آل عمران ١٥٤

(١) سورة الأنبياء ٨٧

(٣) سورة الأقبال ١

## رُود

تصغير « رُود » ، وهو المَهْل ، قال تعالى : ﴿ أَمْهَلْهُمْ رُودًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى قليلا .  
قال ابن قتيبة : وإذا لم يقدمها « أمهلهم » ؛ كانت بمعنى « مهلا » ولا يتكلم بها  
إلا مصفرا مأمورا بها .

## رَبَّما

لا يكون الفعل بعدها إلا ماضيا ؛ لأن دخول « ما » لا يزيلها عن موضعها في اللفظ ،  
فأما قوله تعالى : ﴿ رَبَّما بَوَدَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قليل على إضمار « كان » ، تقديره  
« ربما كان يود الذين كفروا » .

## السين

حرف استقبال . قيل : وتأتى للاستمرار ، كقوله تعالى : ﴿ سَتَجِدُونَ آخِرِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
وقوله : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ لأن ذلك إنما نزل  
بعد قولهم : ﴿ مَا وَلَّاهُمْ ﴾ ، فجاءت السين لإعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال .  
قال الزمخشري : أفادت السين وجود الرحمة لا محالة ، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد  
الوعيد إذا قلت : سأنتقم منك .

(٢) سورة الحجر ٢

(٤) سورة البقرة ١٤٢

(١) سورة الطارق ١٧

(٣) سورة النساء ٩١

ومثله قول سيديوه في قوله : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> : معنى السين أن ذلك كائن لا محالة ، وإن تأخرت إلى حين .

وقال الطيبي : مراد الزعشري أن السين في الإثبات مقابلة « إن » في النفي ؛ وهذا مردود ؛ لأنه لو أراد ذلك لم يقل : السين تأكيد للوعد ، بل كانت « ينثذ » تأكيداً للوعود به ، كما أن « لو » تفيد تأكيد النفي بها .

وتأتي زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أي يجيبون . وقوله : ﴿ وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

---

(٢) سورة الإسراء ٥٢

---

(١) سورة البقرة ١٣٧

(٣) سورة الشورى ٢٦

## سوف

حرف يدل على التأخير والتنفيس ، وزمانه أبعد من زمان السين ؛ لذا فيها من لإرادة التسويف .

ومنه قيل : فلان يسوف فلانا ، قال تعالى : ﴿ وَسَوْفَ تَسْأَلُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقال : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فترتب القول .

وعمن صرح بالتفاوت بينهما الزخشرى وابن الخشاب فى شرح الجمل ، وابن يعيش وابن أبان وابن بابشاذ ، وابن عصفور وغيرهم .

ومنع ابن مالك كون التراخى فى «سوف» أكثر ، بأن الماضى والمستقبل متقابلان ، والماضى لا يقصد به إلا مطلق الماضى دون تعرض لقرب الزمان أو بعده ، فكذا المستقبل ، ليجرى المتقابلان على سَنَةٍ واحد ، ولأنهما قد استعملا فى الوقت الواحد . وقال تعالى فى سورة : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وفى سورة التكاثر : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ <sup>(٦)</sup> .

قلت : ولا بد من دليل على أن قوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقوله : ﴿ فَسَيَدْخُلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> معبرا به عن معنى واحد .

ولمانع أن يمنعه مستندا إلى أن الله تعالى وعد المؤمنين أحوال خير فى الدنيا والآخرة ، فجاز أن يكون ماقرن بالسین لما فى الدنيا ، وماقرن بسوف لما فى الآخرة . ولا يخفى خروج

(٢) سورة البقرة ١٤٢

(٤) سورة التكاثر ٣ ، ٤

(٦) سورة النساء ١٧٥

(١) سورة الزخرف ٤٤

(٣) سورة النبأ ١ ، ٤ ، ٥

(٥) سورة النساء ١٤٦

قوله : ﴿كَلَّا سَيَمْلِكُونَ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> عن دعواه ؛ لأن الوعد والوعيد مع « سوف » لا إسكان فيه ، ومع السين اللبالة وقصد تقريب الوقوع ، بخلاف سيقوم زيد ، وسوف يقوم ؛ مما القصد فيه الإخبار المجرد .

وفرق ابن بابشاذ أيضا بينهما ، بأن « سوف » تستعمل كثيرا في الوعيد والتهديد ، وقد تستعمل في الوعد .

مثال الوعيد : ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾<sup>(٣)</sup> ، و﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup> .

وأما لها في الوعد : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾<sup>(٥)</sup> فأما قوله تعالى : ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾<sup>(٦)</sup> ، لتضمنه الوعد والوعيد جميعا ، فالوعد لأجل المؤمنين المحبين ، والوعيد لما تضمنت من جواب المرتدين بكونهم أعزة عليهم وعلى جميع الكافرين .

والأكثر في السين الوعد ، وتأتي للوعيد .

مثال الوعد : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ اللَّهُ رِزْقًا وَسَعَةً﴾<sup>(٧)</sup> .

ومثال الوعيد : ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَابٍ يَنْفَلِبُونَ﴾<sup>(٨)</sup> .

(٢) سورة الفكاثر ٣

(١) سورة النبأ ٤

(٣) سورة الفرقان ٤٢

(٥) سورة اللائدة ٥٤

(٤) سورة الضحى ٥

(٧) سورة الشعراء ٢٢٧

(٦) سورة مريم ٩٦

كَلَى

للاستعلاء حقيقة ، نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَكَلَىٰ أَلُفْكَ تُحْمَلُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

أو مجازاً ، نحو : ﴿ وَلَهُمْ كَلَىٰ ذَنْبٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وأما قوله : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ الَّذِي لَا يَمُوتُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فهي بمعنى الإضافة والإسناد ،

أى أضفت توكلى وأسندته إلى الله تعالى ؛ لا إلى الاستعلاء ؛ فإنها لا تقيده هاهنا .

وللمصاحبة ، كقوله : ﴿ وَآتَىٰ الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وتأتى للتعليل ، نحو : ﴿ لِنُكَثِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَذَاكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> أى لمدايته لماكم .

قال بعضهم : وإذا ذكرت النعمة فى الغالب مع الحمد لم تقترن به «على» ، نحو : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ

الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ،

وإذا أريدت النعمة أتى بـ «على» ، ففى الحديث : كان إذا رأى ما يكره قال : الحمد لله

على كل حال . ثم أورد هذه الآية .

وأجاب بأن العلو هنا رفع الصوت بالتكبير .

وتجىء للظرفية ، نحو : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

(٢) سورة الشعراء ١٤

(٤) سورة الفرقان ٥٨

(٦) سورة الرعد ٦

(٨) سورة الأنعام ١

(١٠) سورة القصص ١٥

(١) سورة المؤمنون ٢٢

(٣) سورة البقرة ٢٥٣

(٥) سورة البقرة ١٧٧

(٧) سورة الحج ٣٧

(٩) سورة فاطر ١



ونحو: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾<sup>(١)</sup>، أى فى ملك سليمان، أو فى زمن سليمان، أى زمن ملكه.

ويحتمل أن «تتلوا» ضمن معنى «تقول»، فتكون بمنزلة ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا﴾<sup>(٢)</sup>.  
وبمعنى «من» كقوله تعالى: ﴿اٰكْتُلُوْا عَلَى النَّاسِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وَجِل عليه قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾<sup>(٤)</sup> أى منهم.  
وقوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾<sup>(٥)</sup> أى كان الورد حتما مقضيا من ربك.  
وبمعنى عند نحو ﴿وَلَهُمْ عَلَىٰ ذَنْبٍ﴾<sup>(٦)</sup>، أى عندى.

والباء، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ﴾<sup>(٧)</sup> وفى قراءة أبى رضى الله عنه: بالباء.

## تَبْيِيْهِ

حيث وردت فى حق الله تعالى؛ فإن كانت فى جانب الفضل كان معناه الوقوع وتأكيده،  
كقوله: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾<sup>(٨)</sup>.  
وقوله: ﴿إِنَّمَا إِنَّا عَلَيْكُمْ حِسَابُهُمْ﴾<sup>(٩)</sup>.

(٢) سورة الحاقة ٤٤

(٤) سورة المائدة ١٠٧

(٦) سورة الشعراء ١٤

(٨) سورة الرعد ٤٠

(١) سورة البقرة ١٠٢

(٣) سورة الطغين ٢

(٥) سورة مريم ٧١

(٧) سورة الأعراف ١٠٥

(٩) سورة الفاشية ٢٦

عن

تقتضى مجاوزة ما أضيف إليه نحو غيره وتعدّيه عنه ، تقول : أطعمته عن جوع ،  
أى أزلت عنه الجوع ، ورميت عن القوس ؛ أى طرحت السهم عنها . وقولك : أخذت  
العلم عن فلان ، مجاز ، لأن علمه لم ينتقل عنه ؛ ووجه المجاز أنك لما تلقّيته منه صار كالمنتقل  
إليك عن محله ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَكَيْحَذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
لأنهم إذا خالفوا أمره بعدوا عنه وتجاوزوه .

قال أبو محمد البصرى : « عن » تستعمل أعم من « على » ، لأنه يستعمل فى الجهات  
الست ، وكذلك وقع موقع « على » فى قوله :

\* إِذَا رَضِيتَ عَلَىٰ بَنُو قَشِيرٍ \*

ولو قلت : أطعمته من جوع ، وكسوته على عرى ، لم يصح .

\*\*\*

ونحوه للبدل ، نحو : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزَىٰ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وللإستعلاء ، نحو : ﴿ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
وقوله : ﴿ إِنِّى أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَلِيرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّى ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى قدمته عليه .  
وقيل : على بابها ، أى منصرفا عن ذكر ربى .

وحكى الرماني عن أبي عبيدة أن « أحببت » من أحبّ البعير إيجابا ؛ إذا برك  
فلم يقم ، فـ « عن » متعلقة باعتبار معناه التضمين ، أى تثبّطت عن ذكر ربى ، وعلى هذا  
« حب الخير » ، مفعول لأجله .

\*\*\*

(٢) سورة البقرة ٤٨

(٤) سورة ص ٣٢

(١) سورة النور ٦٣

(٣) سورة المد ٣٨

والتمليل ، نحو : ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ <sup>(١)</sup> .  
﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

وبمعنى « بعد » ، نحو : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ <sup>(٤)</sup> ، بدليل أن في مكان آخر « من بعد مواضعه » .

﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ <sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

وبمعنى « من » نحو ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبِلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ <sup>(٧)</sup> ، بدليل : ﴿فَقَبُولُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُقَبَّلْ مِنْ الْآخَرِ﴾ <sup>(٨)</sup> .

\*\*\*

وبمعنى « الباء » نحو : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ <sup>(٩)</sup> . وقيل : على حقيقتها ،  
أى : وما يصدر قوله عن هوى . وقيل : للمجاوزة ؛ لأن نطقه متباعد عن الهوى ،  
ومتجاوز عنه .

وفيه نظر ، لأنها إذا كانت بمعنى الباء ، نفى عنه النطق في حال كونه متلبساً بالهوى ،  
وهو صحيح ، وإذا كانت على بابها نفى عنه التعلق حال كونه مجاوزاً عن الهوى ، فيلزم  
أن يكون النطق حال كونه متلبساً بالهوى . وهو فاسد .

(٢) سورة هود ٥٣

(٤) سورة المائدة ١٣

(٦) سورة الشورى ٢٥

(٨) سورة المائدة ٢٧

(١) سورة التوبة ١١٤

(٣) سورة المؤمنون ٤٠

(٥) سورة الانشقاق ١٩

(٧) سورة الأحقاف ١٦

(٩) سورة النجم ٣

### عسى

للترجى في المحبوب ، والإشفاق في المأثم . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

قال ابن فارس : وتأتى للقرب والدنو ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قال : وقال الكسائي : كل ما في القرآن من « عسى » على وجه الخبر فهو موحد ، نحو : ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ووحد على « عسى الأمر أن يكون كذا » .

وما كان على الاستفهام فهو يُجمع ، كقوله تعالى : ﴿ قَهْلُ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

قال أبو عبيدة معناه : هل عدوتم ذلك ؟ <sup>(٥)</sup> هل جزئتموه ؟

وروى البيهقي في سننه عن ابن عباس ، قال : كل « عسى » في القرآن

فهي واجبة .

وقال الشافعي : يقال : عسى من الله واجبة .

وحكى ابن الأنباري عن بعض المفسرين أن « عسى » في جميع القرآن واجبة ،

إلا في موضعين في سورة بني إسرائيل :

﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، يعني بني النضير ، فإرحمهم الله ، بل قاتلهم

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأوقع عليهم العقوبة .

(٢) سورة النمل ٧٢

(١) سورة البقرة ٢١٦

(٤) سورة محمد ٢٢

(٣) سورة المجرات ١١

(٦) سورة الإسراء ٨

(٥) فقه اللغة ١٢٨ ، مع تصرف واختصار .

وفي سورة التحريم: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكِ﴾<sup>(١)</sup>، ولازمته حتى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وعم بمضمون القاعدة ، وأبطل الاستثناء ، لأن تقديره أن يكون على شرط ، أى في وقت من الأوقات ، فلما زال الشرط وانقضى الوقت ، وجب عليكم العذاب ، فعلى هذا لم يخرج عن بابها الذى هو الإيجاب .

وكذلك قوله : ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾<sup>(١)</sup> تقديره : واجب أن يبديله أزواجا خيرا منك ، أى لبت طلاقك ، ولم يبت طلاقهن ، فلا يجب التبديل .

وقال صاحب « الكشاف » في سورة التحريم : ﴿عَسَى رَبُّهُ﴾<sup>(١)</sup> إطماع من الله تعالى لمبادءه . وفيه وجهان : أحدهما أن يكون على ما جرت به عادة الجبارة من الإجابة بـ « لعل » وعسى ، ووقوع ذلك منهم موقع القطع والبت . والثانى أن يحىء تعليلًا للعباد وجوب الترجيح بين الخوف والرجاء .

---

(١) سورة التحريم •

عند

ظرف مكان بمعنى « لدن » إلا أن « عند » معربة . وكان القياس بناءها لافتقارها إلى ما نضاف إليه ، كـ « لدن » و « إذ » ، ولكن أعربوا « عند » لأنهم توسعوا فيها ، فأوقعوها على ما هو ملك الشخص ، حضره أو غاب عنه ، بخلاف « لدن » فإنه لا يقال : لدن فلان ؛ إلا إذا كان بحضرة القائل ، فـ « عند » بهذا الاعتبار أعم من « لدن » ؛ ويستأنس له بقوله : ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾<sup>(١)</sup> ، أى من العلم الخاص بنا ، وهو علم الغيب .

وقوله : ﴿ وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ﴾<sup>(٢)</sup> ، الظاهر أنها بمعنى « عندك » ؛ وكأنها أعم من « لدن » لما ذكرنا ، فهي أعم من بين يدي ؛ لاختصاص هذه بجهة « أمام » ؛ فإن من حقيقتها الكون من جهة مسامحة البدن .  
وتقيد معنى القرب .

وقد تبيى « وراء » و « أمام » ، إذا تَضَمَّنَتْ معنى « قبل » كـ « بين يدي الساعة » .

وقد تبيى « وراء » بمعنى « لدى » المضمّن معنى « أمام » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
﴿ مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(٢) سورة آل عمران ٨

(٤) سورة إبراهيم ١٦

(١) سورة الكهف ٦٥

(٣) سورة الكهف ٧٩

﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله : ﴿مِنْ وَرَاءِ جُدْرِ﴾<sup>(٢)</sup> ، يتناول الحالين بالتضاييف .

وقد يطلق لتضمنه معنى الطواعية وترك الاختيار مع الخطاب ، كقوله تعالى : ﴿لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(٣)</sup> ، من النهى عن التقديم ، أو التقدم على وجه المبادرة بالرأى والقول ، أى لا تقدموا القول ، أو لا تقدموا بالقول بين يدي قول الله . وعلى هذا يكون للمنى بقوله : ﴿بين يدي الله ورسوله﴾ أملاً بالمنى .

وإذا ثبت أن «عند» و «لدى» القرب ، فتارة يكون حقيقياً ، كقوله : ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى . عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى . عِنْدَهَا جَنَّةُ النَّارِ﴾<sup>(٤)</sup> .  
﴿وَالْفَيْحَا سَيْدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾<sup>(٥)</sup> .

وتارة مجازياً ، إما قرب للنزلة والزنى ، كقوله : ﴿بَلْ أَخِيلاً عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾<sup>(٦)</sup> .  
﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾<sup>(٧)</sup> وعلى هذا قيل : اللانكحة للقرىون .

أو قرب التشريف ، كقوله : ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾<sup>(٨)</sup> ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم اغفر لى خطيى وعمدى ، وهزلى وجيذى ، كل ذلك عندى » ، أى فى دائرتى ؛ إشارة لأحوال أمته ؛ وإلا فقد ثبتت له العصمة .

وتارة بمعنى الفضل ؛ ومنه : ﴿فَإِنْ أَتَمَّمْتَ عَشْرًا قَبْلَ عَيْنِكَ﴾<sup>(٩)</sup> ، أى من فضلك وإحسانك .

وتارة يراد به الحكم ، كقوله : ﴿فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(١٠)</sup> .

(٢) سورة الحشر ١٤

(٤) سورة النجم ١٣ ، ١٤ ، ١٥

(٦) سورة آل عمران ١٦٩

(٨) سورة التجرىم ١١

(١٠) سورة النور ١٣

(١) سورة البقرة ٩١

(٣) سورة الحجرات ١

(٥) سورة يوسف ٢٥

(٧) سورة الأعراف ٢٠٦

(٩) سورة القصص ٢٧

﴿وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> أى فى حكمه تعالى .  
 وقوله : ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الَّذِى مِنْ عِنْدِكَ﴾<sup>(٢)</sup> أى فى حكمك . وقيل بحذف  
 « عند » فى الكلام ؛ وهى مرادة للإيجاز ، كقوله تعالى : ﴿الَّذِى مِنْ رَبِّكَ﴾<sup>(٣)</sup> .  
 ﴿رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> .  
 ﴿عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾<sup>(٥)</sup> ، أى من عند الرحمن ؛ لظهور : ﴿قَدْ جَاءَكُمْ  
 مِنَ اللَّهِ نُورٌ﴾<sup>(٦)</sup> .  
 وقد تكون « عند » للحضور ، نحو : ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾<sup>(٧)</sup> .  
 وقد يكون الحضور والترب معنويين ، نحو : ﴿قَالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ  
 الْكِتَابِ﴾<sup>(٨)</sup> .  
 ويجوز : وأنزل عندك .

(٢) سورة الأفعال ٣٢

(٤) سورة البينة ٢

(٦) سورة المائدة ١٠

(٨) سورة النمل ٤٠

(١) سورة النور ١٠

(٣) سورة البقرة ١٤٧

(٥) سورة مريم ٤٠

(٧) سورة النمل ٤٠



غير

مقّى ما حسن موضعها « لا » كانت حالا ، ومقّى حسن موضعها « إلا » كانت استثناء .

ويجوز أن تقع صفة لمعرفة ، إذا كان مضافاً إلى ضد الموصوف ، بشرط أن يكون له ضد واحد ، نحو مررت بالرجل الصادق غير الكاذب ؛ لأنه حينئذ يتعرف .  
ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> ، فإن الغضب ضد النعمة ، والأول هم المؤمنون والثاني هم الكفار .

وأورد عليه قوله تعالى : ﴿ نَمُتِلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فإنه أضيف إلى الذين كانوا يعملون ، وهو ضد الصالح كأنه قيل : « الصالح » .  
وأجيب بأن الذين كانوا يعملونه بعض الصالح فلم يتمحض فيهما .

## الفاء

ترد عاطفة ، وللسببية ، وجزاء ، وزائدة .

الأول : العاطفة ، ومعناها التعتيب ، نحو قام زيد فعمرو ؛ أى أن قيامه بسده بلا مهلة . والتعتيب فى كل شئ بحسبه ؛ نحو ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾<sup>(١)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، والبأس فى الوجود قبل الهلاك - وبها احتجّ الفراء على أن ما بعد الفاء يكون سابقا - فقيه عشرة أوجه :

أحدها : أنه حذف السبب وأبقى السبب ؛ أى أردنا إهلاكها .

الثانى : أن الهلاك على نوعين : استئصال ، [ وبغير استئصال ]<sup>(٣)</sup> ، والمعنى : وكَمْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا بغير استئصال للجميع ، فجاءها بأسنا باستئصال الجميع .

الثالث : أنه لما كان معنى البأس مجهولا للناس ، والهلاك معلوم لهم ، وذكره عقب الهلاك ، وإن كان سابقا ؛ لأنه لا يتضح إلا بالهلاك .

الرابع : أن المعنى : قاربنا إهلاكها ؛ فجاءها بأسنا فأهلكناها .

الخامس : أنه على التقديم والتأخير ؛ أى جاءها بأسنا فأهلكناها .

السادس : أن الهلاك ومعنى البأس ، لما تقاربا فى المعنى ، جاز تقديم أحدهما على الآخر .

(٢) سورة الأعراف ٤

(١) سورة البقرة ٣٦

(٣) زيادة يقتضيهما السياق .

السابع : أن معنى : ﴿فَجَاءَهَا﴾ أنه لما شوهدها الهلاك ، علم مجيء البأس ، وحكم به من باب الاستدلال بوجود الأثر .

الثامن : أنها عاطفة للفصل على الجملة ؛ كقوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنثَاءً . فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا . عُرُبًا﴾<sup>(١)</sup> .

التاسع : أنها للترتيب الذي كُرى .

العاشر ...<sup>(٢)</sup>

\*\*\*

وتجىء الهلة كـ « ثم » ، كقوله تعالى : ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾<sup>(٣)</sup> ؛ ولا شك أن بينها وسائط . وكقوله : ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ التَّرْوِيعَ . فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾<sup>(٤)</sup> ، فإن بين الإخراج والغثاء وسائط .

وجعل منه ابن مالك قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِغُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾<sup>(٥)</sup> . وتوالت على أن « تصبغ » معطوف على محذوف تقديره « أتينا به فطال النبات ، فتصبغ » .

وقيل : بل هي للتعقيب ، والتعقيب على ما بعد في المادة ، تعقيبا لاعلى سبيل للمضايقة ، فرب سنين بعد الثاني عقب الأول في العادة ؛ وإن كان بينهما أزمان كثيرة ، كقوله : ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا﴾ . قاله ابن الحاجب .

وقيل : بل للتعقيب الحقيقي على بابها ؛ وذلك لأن أسباب الاخضرار عند زمانها ؛

(٢) كذا في الأصول

(٤) سورة الأعلى ٤ ، ٥

(١) سورة الواقعة ٣٥ - ٣٧

(٢) سورة المؤمنون ١٤

(٥) سورة الحج ٦٣

فإذا تكاملت أصبحت مخضرة بغير مهلة ، والمضارع بمعنى الماضي يصبح عطفه على الماضي ، وإنما لم ينصب على جواب الاستفهام لوجهين :

أحدهما : أنه بمعنى التقرير ، أى قد رأيت ؛ فلا يكون له جواب ؛ لأنه خير .

والثاني : أنه إنما ينصب ما بعد الغاء ؛ إذا كان الأول سبباً له ، ورؤيته لإزال الماء

ليست سبباً لاختضار الأرض ؛ إنما السبب هو إزال الماء ؛ ولذلك عطف عليه .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ

فَاغْسِلُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فالتقدير : فإذا أردت ؛ فأكثف بالسبب عن السبب .

ونظيره : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْخَجَرَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى فضرب فانهجرت .

وأما قوله : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا

فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فقيل : الفاء في ﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ ﴾ ، وفي ﴿ فَكَسَوْنَا ﴾ بمعنى

« ثم » لتراخي معطوفها .

وقال صاحب « البسيط » : طول اللدة وقصرها بالنسبة إلى وقوع الفعل فيها ؛ فإن

كان الفعل يقتضى زمناً طويلاً طالت المهلة ؛ وإن كان في التحقيق وجود الثاني عقيب الأول

بلا مهلة ؛ وإن كان الفعل يقتضى زمناً قصيراً ظهر التعقيب بين الفعلين ؛ فالآية واردة على

التقدير الأول ؛ فلا ينافى معنى الغاء .

والخلاص أن المهلة بين الثاني والأول بالنسبة إلى زمن الفعل ؛ وأما بالنسبة إلى الفعل

فوجود الثاني عقب الأول من غير مهلة بينهما ، هذا كله في سورة المؤمنين .

(١) سورة النحل ٩٨

(٢) سورة المائدة ٦

(٣) سورة الأعراف ١٦٠

(٤) سورة المؤمنون ١٤

وقال في سورة الحج: ﴿ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ﴾<sup>(١)</sup> فطف السك  
بـ « ثم » ، ولهذا قال بعضهم: ثم للملاحظة أول زمن المطفوف عليه، والقاء للملاحظة آخره؛  
وبهذا يزول سؤال أن الخبر عنه واحد وهو مع أحدهما بالفاء، وهى للتعقيب، وفي الأخرى  
بـم وهى للمهلة، وهما متناقضان .

وقد أورد الشيخ عز الدين هذا السؤال في قوله: ﴿ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ  
فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ، وفي أخرى: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> .

وأجاب بأن أول ما تحاسب أمة النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم الأمم بعدهم، فتحمل الفاء  
على أول المحاسبين ؛ ويكون من باب نسبة الفعل إلى الجماعة إذا صدر عن بعضهم؛ كقوله  
تعالى: ﴿وَقَتَّلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بَغْيًا حَقًّا﴾<sup>(٤)</sup> ، ويحمل « ثم » على تمام الحساب .

فإن قيل : حساب الأولين متراخ عن البعث ، فكيف يحسن الفاء؟ فيعود السؤال .  
قلنا : نص الفارسي في « الإيضاح » على أن « ثم » أشد تراخيا من « الفاء » ،  
فدل على أن الفاء لها تراخ ، وكذا ذكر غيره من المتقدمين ، ولم يدع أنها للتعقيب إلا  
المتأخرون . انتهى .

وتجىء لتفاوت ما بين رتبين ؛ كقوله: ﴿وَالصَّافَاتِ صَفًا . فَأَلْزَجِرَاتِ زَجْرًا . فَالْتَّالِيَاتِ  
ذِكْرًا﴾<sup>(٥)</sup> فتحمل الفاء فيه تفاوت رتبة الصف من الزجر ورتبة الزجر من التلاوة، ويحتمل  
تفاوت رتبة الجنس الصاف من رتبة الجنس الزاجر ؛ بالنسبة إلى صفهم وزجرهم ، ورتبة  
الجنس الزاجر من الجنس التالى بالنسبة إلى زجره وتلاوته .

وقال الزخشري : للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال :  
أحدها : أنها تدل على ترتيب معانيها في الوجود ، كقوله :

(٢) سورة الزمر ٧  
(٤) سورة آل عمران ١٨١

(١) سورة الحج ٥  
(٣) سورة الأنعام ٦٠  
(٥) سورة الصافات ١ - ٣

يَا لَهْفَ زِيَابَةَ للحارث فـ صاحب فالناعم فالأبيب<sup>(١)</sup>

أى الذى أصبح فغم فآب .

الثانى : أن تدل على ترتيبها فى الضافات من بعض الوجوه ؛ نحو قولك : خذ الأكمل فالأفضل ، واعمل الأحسن فالأجمل .

الثالث : أنها تدل على ترتيب موصوفاتها ؛ فإنها فى ذلك ، نحو « رحم الله الخلقين فالقصرين » .

\*\*\*

النوع الثانى : لجرد السببية والربط ، نحو : « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ »<sup>(٢)</sup> ، ولا يجوز أن تكون عاطفة ؛ فإنه لا يطف الخبر على الإنشاء ، وعكسه عكسها بمجرد العطف فيما سبق ، من نحو : « فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى »<sup>(٣)</sup> .

وقد تأتى لها ، نحو : « فَوَكَّرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ »<sup>(٤)</sup> ، « فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ »<sup>(٥)</sup> ، « لَا تَكُونَنَّ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ . فَمَا تَكُونَنَّ مِنَ الْبَاطِلُونَ . فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ . فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَلِيمِ »<sup>(٦)</sup> .

وأما قوله تعالى : « فَأَنْسَلَخَ مِنْهَا فَاتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْعَاوِينَ »<sup>(٧)</sup> ، فهذه ثلاث فاءات ؛ وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة .

وقال بعضهم : إذا ترتب الجواب بالفاء ، فتارة ينسب عن الأول ، وتارة يقام مقام ما تنسب عن الأول .

مثال الجارى على طريقة السببية : « سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى »<sup>(٨)</sup> ، « فَأَمْنُوا فَمَعَتْهُمْ »

(١) البيت من حواهد المنى ؛ قال ابن هشام فى شرحه : « البيت لآبن زيابة ؛ يقول : يلهف أبى على الحارث إذ صبح قوى بالنارة فغم فآب سليما ، ألا أكون لقيته فقتلته ؛ وذلك أنه يريد : يلهف نفسى » .  
المنى ١ : ١٦٣

(٢) سورة الكوثر ١ ، ٢

(٤) سورة القصص ١٥

(٦) سورة الواقعة ٥٢ - ٥٥

(٨) سورة الأعراف ٦

(٣) سورة الأعراف ١٧٥

(٥) سورة البقرة ٣٧

(٧) سورة الأعراف ١٧٥

إِلَى حِينٍ<sup>(١)</sup> ، ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
ومثال الثاني : ﴿ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ تَمَنَّا وَأَبْصَارًا  
وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

النوع الثالث : الجزائية ، والفاء تلزم في جواب الشرط إذا لم يكن فعلا خبريا ، أعنى  
ماضيا ومضارعا ، فإن كان فعلا خبريا امتنع دخول الفاء ، فيحتاج إلى بيان ثلاثة أمور :  
العلّة ، وتعاقب الفعل الخبري والفاء .

والجواب عن اجتماعهما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ ﴾<sup>(٥)</sup> . وقوله :  
﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾<sup>(٦)</sup> . وقراءة حمزة : ﴿ إِنْ أَضِلُّ إْحَدَهُمَا  
فَقَدْ كَرِهَ إْحَدَهُمَا الْآخَرَى ﴾<sup>(٧)</sup> .

وعن ارتفاعهما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ نَصَبْنَاهُمْ سَبِيلًا سَبَّحْتُمَا بِمَا قَدَّمْتُمَا لَهُمْ إِذَا هُمْ  
يَقْنُطُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> وفي قول الشاعر :

\* مَنْ يَفْعَلْ أَكْسَنَاتِ اللَّهِ يُشْكِرْهُمَا \*

والجواب عن الأول ، وهو السؤال عن علة تعاقب الفعل والفاء ؛ أن الجواب هو جملة  
تامة ؛ يجوز استقلالها فلا بد من شيء يدل على ارتباطها بالشرط ، وكونها جوابا له ؛ فإذا  
كانت الجملة فعلية صالحة لأن تكون جزاء ، اكتفى بدلالة الحال على كونها جوابا ؛ لأن  
الشرط يقتضى جوابا ، وهذه الجملة تصلح جوابا ولم يؤت بغيرها ؛ فلزم كونها جوابا . وإذا  
تعمقت الجواب امتنع دخول الفاء للاستغناء عنها ، فإن كانت الجملة غير فعلية لم تكن صالحة

(٢) سورة الأعراف ٦٤

(١) سورة الصافات ١٤٨

(٤) سورة الأحقاف ٢٦

(٣) سورة الإسراء ٦٠

(٦) سورة الجن ١٣

(٥) سورة النمل ٩٠

(٨) سورة الروم ٣٦

(٧) سورة البقرة ٢٨٢ أى يرفع . فتذكر .

للجواب بنفسها ؛ لأنَّ الشرط إنما يقتضى فعلين : شرطا وجزاء ؛ فما ليس فعلا ليس من متتضيات أداة الشرط ؛ حتى يدلَّ اقتضاؤها على أنه الجزاء ، فلا بدَّ من رابطة ، فجعلوا الفاء رابطة ؛ لأنها للتعقيب ؛ فيدلُّ تعقيبها الشرط بتلك الجملة على أنها الجزاء ، فهذا هو السبب في تعاقب الفعل والفاء في باب الجزاء .

والجواب عن الثاني : هو أن اجتماع الفعل والفاء في الآيتين غير مبطل للدعوى بتعاقبهما وهو أن للدعوى تعاقبهما ، إذا كان الفعل صالحا لأن يجازى به ؛ وهو إذا ما كان صالحا للاستقبال ؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلا مستقبلا .

وقوله : « صدقت » و « كذبت »<sup>(١)</sup> المراد بالفعل في الآية المضى ؛ فلم يصح أن يكون جوابا فوجبت الفاء .

فإن قيل : فلم سقطت « الفاء » في قوله : ﴿ وَإِذَا مَا عَصِيبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ؟ قلنا عنه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن « إذا » في الآية ليست شرطا ، بل لجرد الزمان ؛ والتقدير : والذين هم ينتصرون زمان لإصابة البغي لهم .

والثاني : أن « هم » زائدة للتوكيد .

والثالث : أن الفاء حسن حذفها كون الفعل ماضيا .

وبالأول يحاب عن قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) كذا في الأصول ، ولم يرد فيها سبق مراده بالآية ؛ ولعله يريد قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَسَكَدَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ .



والجواب عن الثالث أن الفعل والفاء أيضا من قوله ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَبَاقُ قَدَمَتِ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾<sup>(١)</sup>، فهو أن «إذا» قامت مقام الفاء، وسدت مسدها، لحصول الربط بها، كما يحصل بالفاء؛ وذلك لأن «إذا» للمفاجأة، وفي المفاجأة معنى التعميق. وأما الأخفش، فإنه جوز حذف الفاء حيث يوجب سبويه دخولها، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وبقراءة من قرأ: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ يَبَاقُ كَيْدُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، في قراءة نافع وابن عامر.

ولا حجة فيه، لأن الأول يجوز أن يكون جواب قسم، والتقدير: والله إن أطعتموهم؛ فتكون ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ جوابا للقسم؛ والجزاء محذوف سدّ جواب القسم مسده. وأما الثانية؛ فلأن «ما» فيه موصولة لا شرطية، فلم يميز دخول الفاء في خبرها.

\*\*\*

والرابع: الزائدة، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>، والخبر «حميم» وما بينهما معترض.

وجعل منه الأخفش: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾<sup>(٥)</sup>. وقال سبويه: هي جواب لشرط مقدر أي إن أردت عليه فذلك. وقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾<sup>(٦)</sup> على قول.

(٢) سورة الأنعام ١٢١

(٤) سورة ص ٥٧

(٦) سورة الكوثر ٢

(١) سورة الروم ٣٦

(٣) سورة الشورى ٣٠

(٥) سورة الماعون ٢

## في

تجىء لمان كثيرة :

للظرفية :

ثم تارة يكون الظرف والظروف حسيين ، نحو زيد في الدار ؛ ومنه : ﴿ إِنَّا الْبَاقُونَ فِي ظِلَالٍ وَعُمُومٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَادْخُلِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أَمْرِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وتارة يكونان معنويين ؛ نحو رغبة في العلم ، ومنه : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وتارة يكون للظروف جسا ، نحو : ﴿ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾<sup>(٦)</sup> .

وتارة يكون الظرف جسا ، نحو : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾<sup>(٧)</sup> .

والأول حقيقة ، والرابع أقرب المجازات إلى الحقيقة .

وتجىء بمعنى « مع » ، نحو : ﴿ فِي نَسْعِ آيَاتٍ ﴾<sup>(٨)</sup> ، ﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴾<sup>(٩)</sup> ،

على قول .

وبمعنى « عند » ، نحو : ﴿ وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴾<sup>(١٠)</sup> .

وللتعليل : ﴿ فَذَلِكَ السَّكَنُ الَّذِي لُمْتُكَ فِيهِ ﴾<sup>(١١)</sup> .

\*\*\*

(٢) سورة النجر ٢٩ ، ٣٠

(٤) سورة الأحقاف ١٨

(٦) سورة الأعراف ٦٠

(٨) سورة النمل ١٢

(١٠) سورة يوسف ٣٢

(١) سورة الرسلا ٤١

(٣) سورة النمل ١٩

(٥) سورة البقرة ١٧٩

(٧) سورة البقرة ١٠

(٩) سورة الشعراء ١٨

وبمعنى « على » كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكَ ﴾<sup>(١)</sup> ؛ بدليل قوله : ﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ وَلَا صَلْبَيْتُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾<sup>(٣)</sup> لما فى الكلام من معنى الاستملاء .

وقيل : ظرفية ؛ لأن الجذع للصاب بمنزلة القبر للقبور ؛ فلذلك جاز أن يقال : فى .  
وقيل : إنما آثر لفظة « فى » للإشعار بسهولة صلبهم ؛ لأن « على » تدل على نبوة يحتاج فيه إلى تحرك إلى فوق .

وبمعنى « إلى » نحو : ﴿ فَتَهَاجِرُوا فِيهَا ﴾<sup>(٤)</sup> .

﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وبمعنى « من » : ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ نَبِيًّا ﴾<sup>(٦)</sup> .

\*\*\*

والمقابلة وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾<sup>(٧)</sup> .

وللتوكيد ، كقوله تعالى : ﴿ أَرْكَبُوا فِيهَا ﴾<sup>(٨)</sup> .

\*\*\*

وبمعنى بعد : ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾<sup>(٩)</sup> أى بعد عامين .

(٢) سورة المؤمنون ٢٨

(٤) سورة النساء ٩٧

(٦) سورة النحل ٨٩

(٨) سورة هود ٤١

(١) سورة يونس ٢٢

(٣) سورة طه ٧١

(٥) سورة إبراهيم ٩

(٧) سورة التوبة ٣٨

(٩) سورة لقمان ١٤

وبمعنى « عن » ، كقوله : ﴿ قَهْوٌ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾<sup>(١)</sup> ، قيل لما نزلت :  
﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، لم يسموا ولم يصدقوا ؛ فنزل : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَٰذِهِ  
أَعْمَى قَهْوٌ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾<sup>(٣)</sup> أى عن النعيم الذى قلناه ، ووصفناه فى الدنيا ،  
فهو فى نعيم الآخرة أعمى إذ لم يصدق .

قد

تدخل على الماضي التصرف ، وعلى المضارع ؛ بشرط تجرده عن الجازم والناصب وحرف التنفيس .

وتأتى الخمس معان : التوقع ، والتقريب ، والتقليل ، والتكثير ، والتحقيق .

\*\*\*

فأما التوقع فهو تقيض « ما » التى للنفي . وتدخل على الفعل المضارع ، نحو : قد يخرج زيد ، تدل على أن الخروج متوقع ؛ أى منتظر . وأما مع الماضى فلا يتحقق الوقوع بمعنى الانتظار ؛ لأن الفعل قد وقع ، وذلك بناتى كونه منتظرا ، ولذلك استشكل بعضهم كونها للتوقع مع الماضى ؛ ولسكن معنى التوقع فيه أن « قد » تدل على أنه كان متوقعا منتظرا ، ثم صار ماضيا ؛ ولذلك تستعمل فى الأشياء المترتبة .

وقال الخليل : إن قولك : قد قعد ، كلام تقوم ينتظرون الخبر . ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ؛ لأن الجماعة منتظرون<sup>(١)</sup> .

وظاهر كلام ابن مالك فى « تسهيله » أنها لم تدخل على التوقع لإفادة كونه متوقعا بل لتقريبه من الحال . انتهى .

ولا يبعد أن يقال : إنها حينئذ نعيد للمعنيين .

واعلم أنه ليس من الوجه الابتداء بها إلا أن تكون جوابا لمتوقع ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ لأن القوم توقعوا علم حالم عند الله .

(٢) سورة المؤمنين ١

(١) قوله صاحب الفنى ١ : ٧١

وكذلك قوله : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾<sup>(١)</sup> ؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله تعالى لدعائها .

\*\*\*

وأما التعريب ، فإنها ترد للدلالة عليه مع الماضي فقط ، فتدخل لتقريبه من الحال ؛ ولذلك نلزم « قد » مع الماضي إذا وقع حالا ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> وأما ما ورد دون « قد » قوله تعالى : ﴿ هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدتْ إِلَيْنَا ﴾<sup>(٣)</sup> ، فـ « قد » فيه مقدرة ؛ هذا مذهب المبرد والفراء وغيرهما .  
وقيل : لا يقدر قبله قد .

وقال ابن عصفور : إن جواب القسم بالماضي المتصرف للثبوت ، وإن كان قريباً من زمن الحال دخلت عليه « قد واللام » ، نحو : والله لقد قام زيد ؛ وإن كان بعيداً لم تدخل ، نحو : والله لقد قام زيد .

وكلام الزمخشري يدل على أن « قد » مع الماضي في جواب القسم للتوقع ، قال في الكشف عند قوله : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> في سورة الأعراف<sup>(٥)</sup> .

فإن قلت : ما لم لا يكادون ينطقون باللام إلا مع « قد » ، وقلّ عندهم مثل قوله : حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ<sup>(٦)</sup>

قلت : إنما كان كذلك ؛ لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيداً للجملة المقسم عليها التي هي جوابها ؛ فكانت مظنة معنى التوقع ؛ الذي هو معنى « قد » عند استماع المخاطب .  
كلمة القسم .

(٢) سورة الأنعام ١١٩

(٤) سورة الأعراف ٥٩

(٦) لا مري القيس ، ديوانه ٣٢

(١) سورة المجادلة ١

(٣) سورة يوسف ٦٥

(٥) الكشف ٨٨ : ٢

وقال ابن الخباز : إذا دخلت « قد » على الماضي أثرت فيه معنيين : تقيبه من زمن الحال ، وجمله خبرا منتظرا ؛ فإذا قلت : قد ركب الأمير ، فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك . هذا تفسير الخليل . انتهى .

وظاهره أنها تفيد للمعنيين معاً في الفعل الواحد .

ولا يقال : إن معنى التقريب ينافي معنى التوقع ؛ لأن المراد به ما تقدم تفسيره .  
وكلام الزمخشري <sup>(١)</sup> في « الفصل » يدل على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع .

\*\*\*

وأما التقليل ، فإنها ترد له مع المضارع ، إما لتقليل وقوع الفعل نحو : قد يهود البخيل وقد يصدق الكذوب . أو للتقليل لمتعلق ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> أي مام عليه هو أقل معلوماته سبعانه .

وقال الزمخشري : هي للتأكيد ، وقال : إن « قد » إن دخلت على المضارع كانت بمعنى « ربما » ، فوافقت « ربما » في خروجها إلى معنى التكثير ؛ والمعنى : إن جميع السموات والأرض مختصا به خلقا وملكا وعلما ، فكيف يخفى عليه أحوال النافقين <sup>(٣)</sup> !  
وقال في سورة الصف : ﴿ لَمْ تَوْذَوْنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أُنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> : قد معناها التوكيد ، كأنه قال تعلمون علما يقينا لا شبهة لكم فيه <sup>(٥)</sup> .

ونص ابن مالك على أنها كانت للتقليل صرفت المضارع إلى الماضي .  
وقد نازع بعض المتأخرين في أن « قد » تفيد التقليل ، مع أنه مشهور ونص عليه الجمهور ، فقال : قد تدل على توقع الفعل عن أسند إليه ، وتقليل للنفي لم يستفده من « قد » بل لو قيل : البخيل يهود والكذوب يصدق ، فهم منه التقليل ؛ لأن الحكم على من شأنه

(٢) سورة النور ٦٤

(١) انظر للفصل ص ٣١٦

(٣) الكشف ٣ : ٢٠٧ مع اختصار في العبارة .

(٥) الكشف ٤ : ٤١٩

(٤) سورة الصف ٥

البخل بالجلود ، وعلى مَنْ شأَنه الكذب بالصدق ، إن لم يعمل ذلك على صدور ذلك قليلا ، كان الكلام كذبا ؛ لأن آخره يدفع أوله .

\*\*\*

وأما التكثير فهو معنى غريب ؛ وله من التوجيه نصيب ، وقد ذكره جماعة من المتأخرين .

وجعل منه الزمخشري : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وجعلها غيره للتحقيق .

وقال ابن مالك : إن المضارع هنا بمعنى الماضي ، أى قد رأينا .

\*\*\*

وأما التحقيق فتد لتحقيق وقوع المتعلق مع المضارع والماضى ، لكنه قد يرد والمراد به للمضى ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿ قَدْ تَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقال الراغب : إن دخلت على الماضي اجتمعت لكل فعل متجدد ، نحو : ﴿ قَدْ مَنْ أَلَّهُ عَلَيْنَا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(٢) سورة الأنعام ٣٣

(٤) سورة يوسف ٩٠

(٦) سورة الفتح ١٨

(١) سورة البقرة ١٤٤

(٣) سورة النور ٦٤

(٥) سورة آل عمران ١٣

(٧) سورة التوبة ١١٧



ولهذا لا تستعمل في أوصاف الله ، لا يقال : « قد كان الله غفورا رحيا » .  
فأما قوله : ﴿ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْفَقٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فهو متأول للرفق في المعنى ؛  
كما أن النفي في قولك : ما علم الله زيد يخرج ، هو لا يخرج ، وتقديره : وما يخرج زيد فيما  
علم الله . وإن دخلت على المضارع فذلك لفعل يكون في حاله ، نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ  
يَسْتَلُونَ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى قد يستلّون فيما علم الله .

## الكاف

للتشبيه ، نحو : ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾<sup>(١)</sup> وهو كثير .  
وللتعليل كقوله تعالى : ﴿كَأَنَّا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾<sup>(٢)</sup> ، قال الأخفش : أى  
لأجل لإرسالي فيكم رسولاً منكم ، فاذكروني .

وهو ظاهر في قوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَا كُمْ﴾<sup>(٣)</sup> .  
وجعل ابن بريhan النحوى منه قوله تعالى : ﴿وَبَسْكَانُهَا لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> .  
وللتوكيد : ﴿أَوَكَلِّذِي مَرَّةً عَلَى قَرْبَةٍ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٦)</sup> ، أى ليس شيء مثله ؛ وإلا لزم إثبات للمثل .  
قال ابن جني : وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة  
الجملة ثانياً .

وقال غيره : الكاف زائدة ؛ لئلا يلزم إثبات للمثل لله تعالى ؛ وهو محال ، لأنها تفيد  
نفي المثل عن مثله ، لا عنه ، لأنه لو لا الحكم بزيادتها لأدى إلى محال آخر ؛ وهو أنه  
إذا لم يكن مثل شيء لزم ألا يكون شيئاً ؛ لأن مثل المثل مثله .  
وقيل : للراد مثل الشيء ذاته وحقيقته ، كما يقال : مثلي لا يفعل كذا ، أى  
أنا لا أفعل ؛ وعلى هذا لا تسكون زائدة .

وقال ابن فورك : هي غير زائدة ؛ والمعنى ليس مثل مثله شيء ، وإذا نفيت التماثل  
عن الفعل ، فلا مثل لله على الحقيقة .

قال صاحب المستوفى : ولتأكيد الوجود ، كقوله تعالى : ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا  
رَبَّيْنِي صَغِيرًا﴾<sup>(٧)</sup> ، أى أن تربيتهم إلى قد وجدت ، كذلك أوجد رحمتك لها يارب .

(٢) سورة البقرة ١٥١ : ١٩٨

(٤) سورة البقرة ٢٥٩

(٦) سورة الإسراء ٢٤

(١) سورة الرحمن ٢٤

(٣) سورة القصص ٨٢

(٥) سورة الشورى ١١

## كان

تَأْتِي لِلْمَعْنَى ، وَلِلتَّوَكِيدِ ، وَبِمَعْنَى الْقُدْرَةِ كَقَوْلِهِ : ﴿ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِئُوا شَجَرَهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، أَيْ مَا قُدْرَتِهِ .

وَبِمَعْنَى « يَنْبَغِي » كَقَوْلِهِ : ﴿ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أَيْ لَمْ يَنْبَغِ لَنَا . وَتَكُونُ زَائِدَةٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا عَلَيْنَا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أَيْ بَمَا يَعْمَلُونَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ عَالِمًا مَا عَمِلُوهُ مِنْ إِيْمَانِهِمْ بِهِ . وَقَدْ سَبَقَتْ فِي مَبَاحِثِ الْأَفْعَالِ .

## كَانَ

لِلتَّشْبِيهِ لِلتَّوَكُّدِ ؛ وَلِهَذَا جَاءَ ﴿ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، دُونَ غَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ التَّشْبِيهِ . وَلِلْيَقِينِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَیَسْكَأَنَّ اللَّهُ یَبْطِطُ الرِّقْقَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، عَلَى مَا سَيَأْتِي . وَقَدْ تَحَقَّقَ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ كَانَ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضَرْمِهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

## كَأَنَّ

بِمَعْنَى « كَمْ » لِلتَّكْثِيرِ ؛ لِأَنَّهَا كِنَايَةٌ عَنِ الْعَدَدِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَكَأَنَّ مِنْ قَرْيَةٍ عَقَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> . وَفِيهَا قِرَاءَتَانِ : « كَأَنَّ » عَلَى وَزْنِ « قَاتِلٌ » وَ « بَائِعٌ » وَ « وَكَأَنَّ » بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ .

(٢) سورة النور ١٦

(٤) سورة النمل ٤٢

(٦) سورة يونس ١٢

(١) سورة النمل ٦٠

(٣) سورة الشعراء ١١٢

(٥) سورة القصص ٨٢

(٧) سورة الطلاق ٨

قال ابن فارس : سمعتُ بعض أهل القرية يقول : ما أعلم كلمة تثبت فيها النون خطأً  
غير هذه <sup>(١)</sup> .

كاد

بمعنى قارب ، وسبقت في مباحث الأفعال .

## كَلَّا

قال سيويه : حرف ردع وزجر .

قال الصَّغَار : إنها تكون اسماً للرد ، إما رداً ما قبلها ، وإما رداً ما بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، هي رداً لما قبلها ؛ لأنه لما قال : ﴿ أَلَيْسَ لَكُمُ التَّكَاثُرُ . حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، كان إخباراً بأنهم لا يعلمون الآخرة ولا يصدقون بها ، فقال : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ، فلا يحسن الوقف عليها هنا إلا لتبيين ما بعدها ، ولو لم يُفْتَقَرْ لما بعدها لجاز الوقف .

وقوله : ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ . كَلَّا ﴾<sup>(٣)</sup> ، هي رداً لما قبلها ؛ فالوقف عليها حسن . انتهى .

وقال ابن الحاجب : شرطه أن يتقدم ما رداً بها ما في غرض التشكيم ؛ سواء كان من كلام غير التشكيم على سبيل الحكاية أو الإنكار ، أو من كلام غيره .  
كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا ﴾<sup>(٤)</sup> بعد قوله : ﴿ يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُءُ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وكقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَضْحَبُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ . قَالَ كَلَّا ﴾<sup>(٦)</sup> .  
وكقولك : أنا أهين العالم كَلَّا . انتهى .

(٢) سورة التكاثر ١ ، ٢

(٤) سورة القيامة ١٠ ، ١١

(١) سورة التكاثر ٣ ، ٤

(٣) سورة الحمزة ٣ ، ٤

(٥) سورة الشعراء ٦١ ، ٦٢

(٦) سورة القصص ٦١ ، ٦٢

وهي قبيض « إى » في الإثبات ، كقوله : ﴿ كَلَّا لَا تُطْمِئُ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 وقوله : ﴿ أَطْلَعَ الْغَيْبِ أُمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ . ﴿ كَلَّا ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 وقوله : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَيْسَ كُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴾ . ﴿ كَلَّا ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 وتسكون بمعنى « حقا » صالة لليمين ، كقوله : ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ  
 الْفُجَّارِ لِنِى سَجِينٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لِنِى عَلِينٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
 وأما قوله : ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ﴾ . ﴿ كَلَّا ﴾ <sup>(٩)</sup> ، فيحتمل الأمرين .

\*\*\*

وقد اختلف القراء في الوقف عليها .  
 فمنهم من يقف عليها أينما وقعت ، وغلب عليها معنى الزجر .  
 ومنهم من يقف دونها أينما وقعت ؛ ويبتدئ بها ، وغلب عليها معنى الزجر .  
 ومنهم من يقف دونها أينما وقعت ، ويبتدئ بها ، وغلب عليها أن تكون  
 لتحقيق ما بعدها .  
 ومنهم من نظر إلى المعنيين ، فيقف عليها إذا كانت بمعنى الردع ، ويبتدئ بها إذا كانت  
 بمعنى التحقيق . وهو أولى .

(٢) سورة مريم ٧٨ ، ٧٩  
 (٤) سورة المدثر ٣٢  
 (٦) سورة المطففين ١٥  
 (٨) سورة المطففين ١٨

(١) سورة العلق ١٩  
 (٣) سورة مريم ٨١ ، ٨٢  
 (٥) سورة الفجر ٢١  
 (٧) سورة المطففين ٧  
 (٩) سورة المزنة ٣ ، ٤

وقيل ابن فارس عن بعضهم أن « ذلك » و « هذا » تقيضان [ ل « لا » ، وأن « كذلك » تقيض ]<sup>(١)</sup> ل « كلاً » ، كقولهم تعالى : ﴿ ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> على معنى : ذلك كما قلنا وكما فعلنا .

ومثله : ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴾<sup>(٣)</sup> .

قال : ويدل على هذا المعنى دخول الواو بعد قوله : « ذلك » و « هذا » ؛ لأن ما بعد الواو يكون معطوفاً<sup>(٤)</sup> على ما قبله بها وإن كان مضمرا . وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾<sup>(٥)</sup> ، ثم قال : ﴿ كَذَلِكَ ﴾ ، أى كذلك فعلنا ونفعله من التنزيل ، وهو كثير<sup>(٦)</sup> .

وقيل : إنها إذا كانت بمعنى « لا » فإنها تدخل على جملة محذوفة ، فيها نفي لما قبلها ، والتقدير : ليس الأمر كذلك ؛ وهى على هذا حرف دال على هذا المعنى ، ولا تستعمل عند خلاف النحويين بهذا المعنى إلا فى الوقف عليها ، ويكون زجراً ورداً أو إنكاراً لما قبلها ؛ وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والبرد والزمجاج وغيرهم ؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد ؛ ولذلك لم تقع فى القرآن إلا فى سورة مكية ، لأن التهديد والوعيد أكثر ما نزل بمسكة ؛ لأن أكثر عتو المشركين وتجبرهم بمسكة ، فإذا رأيت سورة فيها « كلاً » ، فاعلم أنها مكية .

وتسكون « كلاً » بمعنى « حقا » عند الكسائى ، فيبتدأ بها لتأكيد ما بعدها ، فتسكون فى موضع المصدر ، ويكون موضعها نصبا على المصدر ، والعامل محذوف ، أى أحق ذلك حقا .

(٢) سورة محمد ٤

(١) تكملة من فقه اللغة لابن فارس .

(٤) فقه اللغة : « منسوقا » .

(٣) سورة س ٥٥

(٦) فقه اللغة ١٣٤

(٥) سورة الفرقان ٣٢

ولا تستعمل بهذا المعنى عند حذاق النحويين إلا إذا ابتدئ بها لتأكيد ما بعدها .  
وتكون بمعنى « أَلَا » فيستفتح بها الكلام ، وهى على هذا حرف . وهذا مذهب  
أبى حاتم ؛ واستدل على أنها للاستفتاح أنه روى أن جبريل نزل على النبي صلى الله  
عليه وسلم بخمس آيات من سورة المَلَق ، ولما قال : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
طوى النخط . فهو وقف صحيح ، ثم لما نزل بعد ذلك : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَلُفَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
فدلَّ على أن الابتداء بـ « كَلَّا » من طريق الوحي ، فعلى في الابتداء بمعنى « أَلَا » عنده .  
فقد حصل لـ « كَلَّا » معانى النفي في الوقف عليها ، و « حقا » و « أَلَا » في الابتداء بها .  
وجميع « كَلَّا » في القرآن ثلاثة وثلاثون موضعا ، في خمس عشرة سورة ، ليس  
في النصف الأول من ذلك شيء .

وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، على معنى « أَلَا » ، واختار  
قوم جعلها بمعنى حقا . وهو بعيد لأنه يلزم فتح « إِنَّ » بعدها ، ولم يقرأ به أحد .

(٢) سورة الملق ٦

(١) سورة الملق •

(٣) سورة المؤمن ١٠٠



## كل

اسم وضع لضم أجزاء الشيء على جهة الإحاطة ؛ من حيث كان لفظه مأخوذاً من لفظ « الإكليل » و « السكّلة » و « السكّالة » ؛ تما هو للإحاطة بالشيء ، وذلك ضربان : أحدهما انضمام لذات الشيء وأحواله المختصة به ، وتفيد معنى التمام ، كقوله تعالى : ﴿ وَلا تَبْسُطُهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾<sup>(١)</sup> ، أى بسطا تاما .

﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ونحوه .

والثاني انضمام الدوات ؛ وهو للفيد للاستفراق .

ثم إن دخل على منكر أوجب عموم أفراد المضاف إليه ، أو على معرفت أوجب عموم أجزاء مادخل عليه .

وهو ملازم للأسماء ، ولا يدخل على الأفعال .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ أَتَوُهُ دَاخِرِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فالثنوين بدل من المضاف ، أى كل واحد .

وهو لازم للإضافة معنى ، ولا يلزم إضافته لفظا إلا إذا وقع تأكيدا أو نعتا ، وإضافته منوية عند تجرده منها .

ويضاف تارة إلى الجمع للمعرف ، نحو كل القوم . ومثله اسم الجنس ، نحو : ﴿ كُلُّ الطَّامِرِ كَانَ جِلًّا لِيَبْنِي إِسْرَائِيلَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وتارة إلى ضميره نحو : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ

(٢) سورة النساء ١٢٩

(١) سورة الإسراء ٢٩

(٤) سورة آل عمران ٩٣

(٣) سورة النمل ٨٧

الْقِيَامَةِ فَرْدًا<sup>(١)</sup> ، ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ<sup>(٢)</sup>﴾ ، ﴿لِيُظَاهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ<sup>(٣)</sup>﴾ .

ولم يأت نكرة مفردة ، نحو : ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ<sup>(٤)</sup>﴾ ، ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ<sup>(٥)</sup>﴾ ، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ<sup>(٦)</sup>﴾ .

وربما خلا من الإضافة لفظا وبنوى فيه ، نحو : ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ<sup>(٧)</sup>﴾ ، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ<sup>(٨)</sup>﴾ ، ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا<sup>(٩)</sup>﴾ ، ﴿كُلًّا هَدَيْنَا<sup>(١٠)</sup>﴾ ، ﴿كُلٌّ مِنَ الصَّابِرِينَ<sup>(١١)</sup>﴾ ، ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ<sup>(١٢)</sup>﴾ .

وهل تنوينه حينئذ تنوين عوض أو تنوين صرف ؟ قولان .

قال أبو الفتح : وتقدمها أحسن من تأخيرها ؛ لأن التقدير : « كلهم » ، فلو أخرت لباشرت العوامل ، مع أنها في المعنى بمنزلة منزلة مالا يباشره ، فلما تقدمت أشبهت للرفع بالابتداء ؛ في أن كلا منهما لم يل عاملا في اللفظ ، وأما « كل » للمؤكد بها فلازمة للإضافة وتحصل لها ثلاثة أحوال :

مؤكد ، ومبتدأ بها مضافة ، ومقطوعة عن الإضافة .

فأما للمؤكد فالأصل فيها أن تكون توكيدا للجملة ، أو ما هو في حكم الجملة بما يندبعض ، لأن موضوعها الإحاطة كما سبق .

وأما المضافة غير للمؤكد ، فالأصل فيها أن تضاف إلى النكرة الشاملة في الجنس لأجل

(٢) سورة الحجر ٣٠ ، ص ٧٣

(٤) سورة الإسراء ١٣

(٦) سورة المائدة ٣٨

(٨) سورة النمل ٨٧

(١٠) سورة الأنبياء ٨٥

(١) سورة مريم ٩٥

(٣) سورة الفتح ٢٨

(٥) سورة النساء ١٧٦

(٧) سورة الأنبياء ٣٣

(٩) سورة الأنعام ٨٤

(١١) سورة الفرقان ٣٩

معنى الإحاطة ، وهو إنما ما يطلب جنسا يحيط به ، فإن أضفته إلى جملة معرفة نحو كل إخوتك ذاهب ، قبح إلا في الابتداء ، إلا أنه إذا كان مبتدأ وكان خبره مفردا ، تنبيهها على أن أصله الإضافة للنكرة لشيوعها .

فإن لم يكن مبتدأ وأضفته إلى جملة معرفة ، نحو : ضربت كل إخوتك ، وضربت كل القوم ، لم يكن في الحسن بمنزلة ما قبله ، لأنك لم تضفه إلى جنس ، ولا ممك في الكلام خبر مفرد يدل على معنى إضافته إلى جنس معرف بالألف واللام حسن ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾<sup>(١)</sup> ، لأن الألف واللام للجنس ، ولو كانت للمهد لم يحسن ، لمنافاتها معنى الإحاطة .

ويجوز أن يؤتى بالكلام على أصله ، فتؤكد الكلام بـ « كل » فتقول : خذ من الثمرات كلها .

فإن قيل : فإذا استوى الأمران في قوله : كل من كل الثمرات ، وكل من الثمرات كلها ، فما الحكمة في اختصاص أحد الجائزين في نظم القرآن دون الآخر ؟

قال السهيلي في « النتائج »<sup>(٢)</sup> : له حكمة ، وهو أن « من » في الآية لبيان الجنس لا للتبويض ، والجور في موضع للمعول لا في موضع الظرف ، وإنما يريد الثمرات أنفسها ، لأنه أخرج منها شيئا ، وأدخل « من » لبيان الجنس كله . ولو قال : « أخرجنا من الثمرات كلها » لقليل : أى شئ أخرج منها ؟ وذهب التوهم إلى أن الجور في موضع ظرف وأن مفعول ﴿ أَخْرَجْنَا ﴾ فيما بعد ، وهذا يتوهم مع تقدم « كل » لم المخاطبين أن « كلا »

(١) سورة الأعراف ٥٧

(٢) هو كتاب « نتائج الفكر » ، في عال النحو للسهيل ، ربه على كتاب الجبل : ذكره صاحب كشف الظنون .

إذا تقدمت اقتضت الإحاطة بالجنس ، وإذا تأخرت اقتضت الإحاطة بالموكّد بتمامه ؛  
جنسا شائما كان أو معهودا .

وأما قوله تعالى : ﴿ تُمَكِّلِي مِنْ كُلِّ الشَّجَرَاتِ ﴾<sup>(١)</sup> ، ولم يقل « من الثمرات كلها »  
ففيه الحكمة السابقة ، وتزيد فائدة ، وهي أنه قد تقدمها في النظم : ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ  
وَالْأَعْنَابِ . . . ﴾<sup>(٢)</sup> الآية .

فلو قال بعدها : « ثم كلّي من الثمرات كلها » لأوهم أنها للعهد للذكور قبله ، فكان  
الابتداء بـ « كلّ » أحضر للمعنى ، وأجمع للجنس ، وأرفع للباس .

وأما المظنوع عن الإضافة ، قال السّمبليّ : حتّما أن تكون مبتدأة مخبرا عنها ،  
أو مبتدأة منصوبة بفعل بعدها لا قبلها ، أو مجرورة يتعلّق خافضها بما بعدها ، كقولك :  
كلّا ضربت وبكلّ مررت . فلا بد من مذكورين قبلها ، لأنّه إن لم يذكر قبلها جملة ،  
ولا أضيفت إلى جملة ، بطل معنى الإحاطة فيها ، ولم يعقل لها معنى .

\*\*\*

واعلم أن لفظ « كل » لأفراد التذكير ، ومعناه بحسب ما يضاف إليه ، والأحوال  
ثلاثة :

فالأول أن يضاف إلى نكرة فيجب مراعاة معناها ، فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا  
في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ قَعْلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَكُلٌّ إِنْسَانٌ أَلْزَمْنَاهُ ﴾<sup>(٤)</sup> ،  
ومفردا مؤنثا في قوله : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾<sup>(٦)</sup> ،

(٢) سورة النحل ٦٧

(٤) سورة الإسراء ١٣

(٦) سورة آل عمران ١٨٥

(١) سورة النحل ٦٩

(٣) سورة القمر ٥٢

(٥) سورة المدثر ٣٨

ومجموعاً مذكراً في قوله: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ قَرْحُونَ﴾<sup>(١)</sup>، في معنى الجمع؛ لأنه اسم جمع.

وما ذكرناه من وجوب مراعاة للمعنى مع النكرة دون لفظ «كل» قد أوردوا عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ رُسُلِهِمْ لِيُتَّخَذُوهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله: ﴿وَهَلَىٰ كُلُّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَّا الْمَلَأُ الْأَعْلَىٰ﴾<sup>(٤)</sup>.

وأجيب بأن الجمع في الأولى باعتبار «الأمة».

كذلك في الثانية فإن الضامر اسم جمع؛ كالجمل والباقر.

وكذلك في الثالثة؛ إنما عاد الضمير إلى الجمع للاستفاد من الكلام، فلا يلزم عودُه إلى «كل».

وزعم الشيخ أثير الدين في تفسيره: ﴿وَبِلِّ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>، ثم قال: ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾، أنه مما روى فيه للمعنى هذا اللفظ.

وليس كذلك؛ فإن الضمير لم يمدَّ إلى «كل» بل على «الأفَّاكين» الدالة عليه ﴿كُلُّ أَفَّاكٍ﴾.

وأيضاً فهاتان جملتان والكلام في الجملة الواحدة.

\*\*\*

الثاني: أن تضاف إلى معرفة، فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، سواء كانت الإضافة لفظاً، نحو: ﴿وَكَلَّمَهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْفِتْيَامَةِ فَرْدًا﴾<sup>(٦)</sup>، فراعى لفظ «كل». ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته» ولم يقل: راعون ولا مسئولون.

(٢) سورة غافر ٥

(٤) سورة الصافات ٧، ٨

(٦) سورة مريم ٩٥

(٢١) - برهان - راجع

(١) سورة المؤمنون ٥٣

(٣) سورة الحج ٢٧

(٥) سورة الباقية ٧، ٨

أو معنى ؛ نحو : ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾<sup>(١)</sup> ، فראى لفظها ، وقال : ﴿ وَكُلَّ أَتَوَهُ دَاخِرِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فראى للمعنى .

وقد اجتمع مراعاة اللفظ والمعنى في قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا . لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا . وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾<sup>(٣)</sup> هذا إذا جملنا « مَنْ » موصولة ، فإن جملناها نكرة موصوفة ، خرجت من هذا القسم إلى الأول .



الثالث : أن تقطع عن الإضافة لفظاً ، فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها .  
فمن الأول : ﴿ كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ إِنْ كُنْ إِلَّا كَذِبَ أَرْسَل ﴾<sup>(٦)</sup> ، ولم يقل : « كذبوا » ، ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾<sup>(٧)</sup> .

ومن الثاني : ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾<sup>(٨)</sup> ، ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾<sup>(٩)</sup> ، ﴿ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾<sup>(١٠)</sup> ، ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾<sup>(١١)</sup> .

قال أبو الفتح : وعلته أن أحد الجاهلين عندهم كان عن صاحبه ؛ فإن لفظ « كل » للأفراد ومعناها الجمع ، وهذا يدل على أنهم قدروا للمضاف إليه المحذوف في الموضعين جمعا ، فتارة روعي كما إذا صرح به ، وتارة روعي لفظ « كل » ، وتكون حالة الحذف مخالفة لحال الإثبات .

- |                     |                       |
|---------------------|-----------------------|
| (٢) سورة النمل ٨٧   | (١) سورة النعكبوت ٤٠  |
| (٤) سورة البقرة ٢٨٥ | (٣) سورة مريم ٩٣ - ٩٥ |
| (٦) سورة ص ١٤       | (٥) سورة الإسراء ٨٤   |
| (٨) سورة الأفعال ٥٤ | (٧) سورة النعكبوت ٤٠  |
| (١٠) سورة الروم ٢٦  | (٩) سورة الأنبياء ٣٣  |
|                     | (١١) سورة النمل ٨٧    |

قيل : ولو قال قائل : حيث أفرد بقدر الحذف مفردا ، وحيث جُمع بقدر جمعا ، فيقدر في قوله : ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> « كل واحد » ، ويقدر في قوله : ﴿ وَكُلًّا أَتَوَّهْ دَاخِرِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> « كل نوع مما سبق » لكان موافقا إذا أضيف لفظا إلى نكرة .

وما ذكروه يقتضى أن تقديره : وكلهم أتوه ، وكلا التقديرين سائغ ، والمراد الجمع .

ويعني في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُون ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أن كلا من الشمس والقمر والليل والنهار لا يصح وصفه بالجمع . وقد قدر الزمخشري : ﴿ كُلُّ يَمْعَلُ عَلَى شَأْنِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> : كل - أحده ، وهو يساعد ما ذكرناه .

وما ذكرناه في هذه الحالة هو المشهور .

وقال السبكي في « نتائج القسرك » : إذا قطعت « كل » عن الإضافة فيجب أن يكون خبرها جمعا ؛ لأنها اسم في معنى الجمع ، تقول : كل ذاهبون ؛ إذا تقدم ذكر قوم . وأجاب عن إفراد الخبر في الآيات السابقة ؛ بأن فيها قرينة تقتضى تحسين للنفي بهذا اللفظ دون غيره . أما قوله : ﴿ كُلُّ يَمْعَلُ عَلَى شَأْنِهِ ﴾ ، فلأن قبلها ذكر فريقين مختلفين ، مؤمنين وغانين ، فلو جمعهم في الأخبار وقال : كل يعملون ، لبطل معنى الاختلاف ، وكان لفظ الإفراد أدل على المراد ، والنفي : كل - فريق يعمل على شأنته .

وأما قوله : ﴿ إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرَّسُلُ ﴾ ، فلأنه ذكر قرونا وأما ، وختم ذكرهم بقوم تبع ، فلو قال : كل - كذبوا ، لماد إلى أقرب مذكور ، فكان يتوهم أن الإخبار عن قوم تبع خاصة ، فلما قال : ﴿ إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ ﴾ ، علم أنه يريد كل - فريق منهم كذب ، لأن إفراد الخبر عن « كل » حيث وقع إنما يدل على هذا النفي .

(٢) سورة النمل ٨٧

(٤) سورة الإسراء ٨٤

(١) سورة العنكبوت ٤٠

(٣) سورة الأنبياء ٣٣

## مسألة

وتتصل « ما » بـ « كل » نحو : ﴿ كَلِمًا رَزَقُوا مِنْهَا ﴾<sup>(١)</sup> ، وهى مصدرية ، لكنها نائبة بصلتها عن ظرف زمان ، كما ينبؤ عنه المصدر الصريح ، والمعنى : كل وقت .

وهذه تسمى « ما » للمصدرية الظرفية ، أى النائبة عن الظرف ، لا أنها ظرف فى نفسها ، فـ « كل » من « كلاً » منصوب على الظرفية لإضافته إلى شئ هو قائم مقام الظرف .

ثم ذكر الفقهاء والأصوليون أن « كلاً » للتكرار . قال الشيخ أبو حيان : وإنما ذلك من عموم « ما » ، لأن الظرفية مراد بها العموم ، فإذا قلت : أحسبك ما ذرَّ الله شارق ، فإنما تريد العموم ، فـ « كل » أكدت العموم الذى أفادته « ما » الظرفية ؛ لا أن لفظ « كلاً » وضع للتكرار كما يدل عليه كلامهم ، وإنما جاءت « كل » توكيداً للعموم المستفاد من « ما » الظرفية . انتهى .

وقوله : إن التكرار من عموم « ما » ممنوع ؛ فإن « ما » للمصدرية لا عموم لها ، ولا يلزم من نياتها عن الظرف دلالتها على العموم ؛ وإن استفيد عموم فى مثل هذا الكلام فليس من « ما » إنما هو من التركيب نفسه .

وذكر بعض الأصوليين أنها إذا وصلت بـ « ما » صارت أداة لتكرار الأفعال وعمومها قصدى ، وفى الأسماء ضمنى . قال تعالى : ﴿ كَلِمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وإذا جُرِّدت من لفظ « ما » ، انعكس الحكم وصارت عامة فى الأسماء قصداً ، وفى الأفعال ضمناً .



ويظهر الفرق بينهما في قوله: كل امرأة أتزوجها فهي طالق؛ تطلق كل امرأة يتزوجها، وتكون عامة في جميع النساء لدخولها على الاسم وهو قصدى. ولو تزوج امرأة ثم تزوجها مرة أخرى لم تطلق في الثانية لعدم عمومها قصداً في الأسماء. ولو قال: كلما تزوجت امرأة فهي طالق؛ فتزوج امرأة مرارا طلقت في كل مرة لافتضاءها عموم الأنفال قصداً، وهو الزوج.

## مسألة

ويأتى «كل» صفة، ذكره سيبويه في باب التثنية قال: ومن الصفة أنت الرجل كل الرجل؛ ومررت بالرجل كل الرجل.

قال الصقار: هذا يكون عند قصد التأكيد والمبالغة، فإن قولك: «الرجل» معناه الكامل، ومعنى «كل الرجل» أى هو الرجل، لمظمته قد قام مقام الجنس، كما تقول: أكلت شاة كل شاة وإليه أشار بقوله صلى الله عليه وسلم: «كل الصيد في جوف الفرا» أى أن من صاده فقد صاد جميع الصيد لقيامه مقامه لمظمته، قال: وهذا إما يجوز إذا سبقها ما فيه رائحة الصفة كما ذكرنا، فلو كان جامدا لم يجوز، نحو: مررت بعبد الله، كل الرجل. لا يفهم من «عبد الله» شئ.

## كِلاَ وَكِلاَ

هما تؤكد الاثنين ؛ وفيهما معنى الإحاطة ؛ ولهذا قال الراغب : هي في التثنية ككلّ في الجمع ، ومفرد اللفظ مثني للمعنى ؛ عبّر عنه مرة بلفظه ، ومرة بلفظ الاثنين ، إعتباراً بمعناه ؛ قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَبْتَلِنُ عَنْكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ <sup>(١)</sup> .

قلت : لاختلاف أن معناها التثنية . واختلف في لفظها ، فقال البصريون : مفرد ، وقال الكوفيون : ثنية .

والصحيح الأول ؛ بدليل عَوْد الضمير إليها مفرداً في قوله : ﴿ كِلَاهُمَا أَجْنَتَيْنِ آتَتْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ فالإخبار عن « كِلَا » بالمفرد دليل على أنها مفرد ؛ إذ لو كان مثني لقال : « آتتا » ، ودليل إضافتها إلى الثني في قوله : ﴿ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ولو كان مثني لميجز إضافته إلى التثنية ؛ لأنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه . والفصح مراعاة اللفظ ؛ لأنه الذي ورد به القرآن ؛ فيقال : كلا الرجلين خرج ، وكِلتا المرأتين حضرت .

وقد نازع بعض المتأخرين وقال : ليس معناه التثنية على الإطلاق كما ذكره النحاة ، ولو كان كذلك لكثر مراعاة المعنى ؛ كما كثرت مراعاته في « من » و « ما » الموصولتين ؛ لكن أكثر ما جاء في لسان العرب عود الضمير مفرداً ؛ ﴿ كِلَاهُمَا أَجْنَتَيْنِ آتَتْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وما جاء فيه مراعاة المعنى في غاية القلة .

قال : فالصواب أن معناها مفرد صالح لكلّ من الأمرين المضاف إليهما . وأما مراعاة التثنية فيه فعلى سبيل التوسّع ؛ ووجه التوسّع أن كل فرد في جانب الثبوت معه غيره ؛

لجاءت التثنية بهذا الاعتبار ؛ فالإفراد فيه مراعاة للمنى واللفظ ، والتثنية مراعاة للمنى من بعض الوجوه .

## فائدة

وقع في شعر أبى تمام « كَلَّا الآفاق » ، وخطأه للمرى ؛ لأن « كَلَّا » يستعمل في الاثنين لا الجمع .

قال : ولم يأت في السموع : كَلَّا القوم ، ولا كَلَّا الأصحاب ؛ وإنما يقال : كَلَّا الرجلين ونحوه ؛ فإن أخذ من السكلا ؛ من قولك : كَلَّت الشيء إذا رعبته وحفظته ، فالمنى يصح ؛ إلا أن للتكلم يقصر ؛ وهى ممدودة .

---

## كم

نسكرة لا تتعرف ؛ لأنها مُبهمة في العدد ، كـ « أين » في الأمكنة ، و « متى » في الأزمنة ، و « كيف » في الأحوال .

وقول سيويو : كم أرضك جريبا ؟ : « كم » مبتدأ ، و « أرضك » مبنى عليه ؛ مجاز ليس بحقيقة ؛ وإنما « أرضك » مبتدأ ، و « كم » الخبر ، مثل كيف زيد ؟ .  
وهى قسمان :

استفهامية تحتاج إلى جواب ؛ بمعنى : أى عدد ؟ ، فينصب ما بعدها ، نحو :  
كم رجلا ضربت ؟

وخبرية لا تحتاج إلى جواب ؛ بمعنى : عدد كثير ، فيجر ما بعدها ؛ نحو :  
كم عبد ملكت .

وقد تدخل عليها « مِنْ » ، كقوله : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وليست الاستفهامية أصلا للخبرية ؛ خلافا للزخمرى حيث ادعى ذلك في سورة  
« يس » عند الكلام على : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ولم تستعمل الخبرية غالبا إلا في مقام الافتخار واللباهة ؛ لأن معناها التكثير ؛

(٢) سورة الأنبياء ١١

(١) سورة الأعراف ٤

(٣) سورة يس ٣١ ، وانظر الكشاف ٤ : ١٠

ولهذا ميزت بما يميز العدد الكثير ؛ وهو مائة وألف ؛ فكما أن « مائة » تميز بواحد  
بمجرور ؛ فكذلك « كم » .

واعلم أن « كم » مفردة اللفظ، ومعناها الجمع ؛ فيجوز في ضميرها الأمران بالاعتبارين،  
قال تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾<sup>(١)</sup> ثم قال : ﴿ لَا تُفْنِي شَفَاعَتُهُمْ ﴾ ، فأتى به  
جمعا . وقال : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾<sup>(٢)</sup> ، ثم قال : ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

## كيف

استفهام عن حال الشيء لاعتدائه ؛ كما أن « ما » سؤال عن حقيقة ، و « من » عن مشخصاته ؛ ولهذا لا يجوز أن يقال في « الله » « كيف » .

وهي مع ذلك منزلة منزلة الظرف ؛ فإذا قلت : كيف زيد ؟ كان « زيد » مبتدأ ، و « كيف » في محل الخبر ، والتقدير : على أي حال زيد ؟

هذا أصلها في الوضع ؛ لكن قد تعرض لها معانٍ تفهم من سياق الكلام ، أو من قرينة الحال ؛ مثل معنى التنبيه والاعتبار وغيرها .

وقال بعضهم : لها ثلاثة أوجه :

أحدها : سؤال محض عن حال ؛ نحو كيف زيد ؟

وثانيها : حال لا سؤال معه ، كقولك : لأكرمك كيف أنت ، أي على أي حال كنت .

ثالثها : معنى التعجب .

وعلى هذين تفسير قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> . قال الراغب في تفسيره : كيف هنا استخبار لا استفهام ؛ والفرق بينهما أن الاستخبار قد يكون تنبيها للمخاطب وتوبيخا ؛ ولا يقتضى عدم المستخبر ، والاستفهام بخلاف ذلك .

وقال في « المفردات » : كل<sup>(٢)</sup> ما أخبر الله بلفظ « كيف » عن نفسه فهو إخبار على طريق التنبيه للمخاطب أو توبيخ ؛ نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ .

﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا ﴾<sup>(١)</sup>.

﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلشَّارِكِينَ عَهْدٌ ﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾<sup>(٣)</sup>.

﴿ فَأَنْظِرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾<sup>(٤)</sup>.

﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾<sup>(٥)</sup>.

وقال غيره : قد تأتي للتفي والإنكار ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلشَّارِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ ﴾<sup>(٦)</sup> . ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ ﴾<sup>(٧)</sup> . ولتضمنها معنى الجحد شاع أن يقع بعدها «إلا» ، كقوله : ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾<sup>(٨)</sup> . وللتوبيخ ، كقوله : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُنْفِلُ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ ﴾<sup>(٩)</sup> ، ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾<sup>(١٠)</sup>.

وللتنذير ، كقوله : ﴿ فَأَنْظِرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾<sup>(١١)</sup>.

وللتنبيه والاعتبار ؛ كقوله : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾<sup>(١٢)</sup>.

وللتأكيد وتحقيق ما قبلها ؛ كقوله : ﴿ وَأَنْظِرْ إِلَى الْعِطَافِ كَيْفَ نُنْذِرُهَا ﴾<sup>(١٣)</sup> ،

(١) سورة آل عمران ٨٦

(٢) سورة التوبة ٢

(٣) سورة الإسراء ٤٨ ، الفرقان ٩

(٤) سورة العنكبوت ٢٠

(٥) سورة العنكبوت ١٩

(٦) سورة التوبة ٦

(٧) سورة آل عمران ٨٦

(٨) سورة التوبة ٧ ، وأول الآية : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلشَّارِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ

رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ ﴾ .

(٩) سورة البقرة ٢٨

(١٠) سورة آل عمران ١٠١

(١١) سورة الإسراء ٢١

(١٢) سورة النمل ٥١

(١٣) سورة البقرة ٢٥٩

وقوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ <sup>(۱)</sup> ، فإنه توكيد لما تقدم وتحقيق لما بعده ؛ على تأويل : إن الله لا يظلم الناس شيئا في الدنيا فكيف في الآخرة !  
وللتعظيم والتهويل : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ <sup>(۲)</sup> ، أى فكيف حالهم إذا جئنا ! وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو : « كيف بك إذا بقيت في حُثالة من الناس » !

وقيل : ونجى مصدرا ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَر إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ <sup>(۳)</sup> ، ﴿ فَأَنْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُغْنِيكَ عَنْكَ الْأَرْضُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ <sup>(۴)</sup> .

وتأتى غارفا في قول سيبويه ؛ وهى عنده فى قوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ منصوبة على التشبيه بالظرف ، أى فى حال تكفرون . وعلى الحال عند الأخفش ، أى على حال تكفرون .

وجمل منه بعضهم قوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ <sup>(۵)</sup> ؛ فإن شئت قدرت بعدها اسما ، وجعلتها خبرا ، أى كيف صنعكم أو حالكم ؟ وإن شئت قدرت بعدها فعلا ، تقديره : كيف تصنعون ؟

وأثبت بعضهم لها الشرط ؛ كقوله تعالى : ﴿ يَنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ <sup>(۶)</sup> ، ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ <sup>(۷)</sup> ، ﴿ فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ <sup>(۸)</sup> .  
وجوابه فى ذلك محذوف ؛ لدلالة ما قبلها .

(۲) سورة الفرقان ٤٥

(۴) سورة المائدة ٦٤

(۶) سورة الروم ٤٨

(۱) سورة النساء ٤١

(۳) سورة الروم ٥٠

(۵) سورة آل عمران ٦



ومراد هذا القائل ، الشرط للمعنوي ؛ وهو إنما يفيد الربط فقط ؛ أى ربط جملة  
بأخرى كأداة الشرط ، لا اللفظية ، وإلا لجزم الفعل .  
وعن الكوفيين أنها تجزم ، نحو : كيف تسكن أكن .  
وقد يحذف الفعل بعدها ، قال تعالى : ﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
أى كيف توالونهم !

## اللام

قسمان : إما أن تكون عاملة ، أو غير عاملة .

### القسم الأول

غير العاملة

ونحى : لعشرة معان : معرفة ، ودالة على البعد ، وخففة ، وموجبة ، ومؤكدة ، ومتمة ، وموجبة ، ومسبوقه ، والمؤذنة ، والمولثة .

\*\*\*

فالمعرفة : التي معها ألف الوصل ، عند من يجعل المعرفة اللام وحدها ، وينسب لسيبويه . وذهب الخليل إلى أنه ثنائى ، وهزته همزة قطع ، وصِلت لكثرة الاستعمال . وتنقسم المعرفة إلى عهدية واستغراقية ، وقد سبقا في قاعدة التنكير والتعريف . وزاد قوم طلب الصلة ، وجعل منه : ﴿ رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ فَأَكَلَهُ الذُّنْبُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وللإضمار ، ﴿ فَإِنَّ أَتْلُحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ولا خلاف أن الإضمار بعدها مراد ؛ وإنما اختلفوا في تقديره ؛ فعند الكوفيين : « هي مأواه » ، وعند البصريين : هي للمأوى له . واللام في التعريف مرققة إلا في اسم الله فيجب تفخيمها ؛ إذا كان قبلها ضمة أو فتحة ، وهي في الأسماء تنغم الجرمس ، وفي المعنى توقيير للمسمى وتعظيمه ، سبحانه !

\*\*\*

(٢) سورة يوسف ١٧

(١) سورة الكهف ٨١

(٣) سورة النازعات ٣٩

والدالة على البعد الداخلة على أسماء الإشارة ؛ لإعلاما بالبعد أو توكيدا له ، على  
الغلاف فيه .

\*\*\*

والحنفية التي يجوز معها تخفيف « إِنْ » الشدّة ؛ نحو : ﴿ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (١) ،  
حَافِظُ (٢) .

وتسمى لام الابتداء ، والقارعة ؛ لأنها تفرق بينها وبين إِنْ النافية .  
والحنفية هي التي تحقق الخبر مع البتداء ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ ﴾ (٣) ،  
﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ (٤) .

\*\*\*

والموجبة ؛ بمعنى « إِنْ » عند الكوفيين ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٥) ،  
﴿ وَإِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٦) ، ﴿ وَإِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٧) ، أى ، ما كل ،  
فجعلوا : « إِنْ » بمعنى « ما » واللام بمعنى « إِنْ » فى الإيجاب .  
وقرأ الكسائى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلزُّلُومِ مِنْهُ الْجَبَالُ ﴾ (٨) ، بالرفع والمراد :  
« وما كان مكروهم إلا لزول منه » .

\*\*\*

وللؤكدّة ؛ وهى الزائدة أول الكلام ؛ وتقع فى موضعين :  
أحدهما : للبتداء ؛ وتسمى لام الابتداء ؛ فيؤذن بأنه المحكوم ؛ قال تعالى : ﴿ لَمَسْجِدَ

(٢) سورة النورى ٤٣

(٤) سورة يس ٣٢

(٦) سورة إبراهيم ٤٦

(١) سورة الطارق ٤

(٣) سورة التوبة ١٢٨

(٥) سورة الزخرف ٣٥

أَسَسَ عَلَى الْقَفْوَى <sup>(١)</sup> ، ( كَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ ) <sup>(٢)</sup> ، ( لَا تُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ) <sup>(٣)</sup> .  
ثانيهما : في باب « إن » ، على اسمها إذا تأخر ؛ ( إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ) <sup>(٤)</sup> .  
وعلى خبرها ، نحو : ( إِنَّ رَبَّكَ لَبِاِئِرٌ صَادٍ ) <sup>(٥)</sup> ، ( إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ ) <sup>(٦)</sup> ، ( إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ) <sup>(٧)</sup> .

فـ « إن » في هذا توکید لما يليها ؛ واللام لتوکید الخبر .

وكذا في « أن » للفتوحة ، كقراءة سميد ( إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ) <sup>(٨)</sup> ، بفتح  
الهمزة ؛ فإنه أنى اللام ؛ لأنها لا تدخل إلا على « إن » للكسورة ، وأعلى ما يتصل بالخبر  
إذا تقدم عليه ؛ نحو : ( لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ) <sup>(٩)</sup> ، فإن تقديره :  
« ليعمّهون في سكرتهم » .

واختلف في اللام في قوله : ( لَمَنْ ضَرُّهُ ) <sup>(١٠)</sup> ؛ فقليل هي مؤخره ، والمعنى : يدعو  
لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ .

وجاز تقديمها وإيلاؤها للمفعول ؛ لأنها لام التوكيد واليمين ؛ فحقها أن تقع  
صدر الكلام .

واعترض بأن اللام في صلة « من » فتقدمها على النوصول ممتنع . وأجاب الزحشرى  
بأنها حرف لا يفيد غير التوكيد ؛ وليست بداملة ، كـ « من » اللوكدة ، في نحو :  
ما جاءني من أحد ، دخولها وخروجها سواء ؛ ولهذا جاز تقديمها .

ويجوز ألا تكون هنا موصولة ؛ بل نكرة ؛ ولهذا قال السكاكني : اللام في غير

- (٢) سورة يوسف ٨  
(٤) سورة النازعات ٢٦  
(٦) سورة هود ٧٥  
(٨) سورة الفرقان ٢٠  
(١٠) سورة الحج ١٣

- (١) سورة التوبة ١٠٨  
(٣) سورة المشعر ١٣  
(٥) سورة الفجر ١٤  
(٧) سورة البروج ١٢  
(٩) سورة الحجر ٧٢

موضعها ؛ و « مَنْ » في موضع نصب ؛ « يدعو » ، والتقدير : « يدعو من ضره أقرب من نفعه » ، أى يدعو إليها ضره أقرب من نفعه .

قال المبرد : يدعو في موضع الحال ، والمعنى في ذلك هو الضلال البعيد في حال دعائه إياه ، وقوله : ﴿ لَمَنْ ﴾ مستأنف مرفوع بالابتداء ، وقوله : ﴿ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾<sup>(١)</sup> في صلاته ، و ﴿ لَيْتُنْسِ الْمَوْتَى ﴾<sup>(٢)</sup> خبره .

وهذا يستقيم لو كان في موضع ﴿ يَدْعُو ﴾ ، « يُدْعَى » ، لكن مجيئه بصيغة فعل الفاعل ، وليس فيه ضميره بيّنه .

\*\*\*

والمتممة ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَنْ لَا يَتَّقُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ إِذَنْ لَا ذِقْنَاكَ ضِعْفَ أَخْيَاةٍ وَضِعْفَ أَلَمَاتٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ فاللام هنا لتتميم السلام .  
قال الزمخشري : « إِذَنْ » دالة على أن ما بعدها جواب وجزاء .

\*\*\*

والموجّهة ، في جواب « لولا » كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدَّتْ تَرَكُنْ إِنْ لَيْتَنَّهُ ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ فاللام في ﴿ لَقَدْ ﴾ توجّهة للتثنية .

\*\*\*

والمسبوقة في جواب « لو » ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ أى تنفيد تأخره لأشدّ العقوبة ؛ كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّتْ وَطْنَ أَهْلِهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَنَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ ﴾<sup>(٧)</sup>

(٢) سورة الإسراء ٤٢

(٤) سورة الإسراء ٧٤

(٦) سورة يونس ٢٤

(١) سورة الحج ١٣

(٣) سورة الإسراء ٧٥

(٥) سورة الواقعة ٦٥

وهذا بخلاف قوله : ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَابًا﴾ بنير لام ؛ فإنه يفيد التمجيل ، أى جعلناه أجابا لوقته .

\*\*\*

والمؤذنة : الداخلة على أداة الشرط بعد تقدم القسم لفظا أو تقديرا ، لتؤذن أن الجواب له ، لا للشرط ، أو للإيدان بأن ما بعدها مبنى على قسم قبلها .  
ونسمى للوطئة ؛ لأنها وطأت الجواب للقسم ، أى مهدته .

وقول للمربين : إنها موطئة للقسم فيه تجوز ؛ وإنما هى موطئة لجوابه ، كقوله : ﴿لَئِنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قَاتَلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُؤْلِنَنَّ الْأَذْدَبَارَ﴾<sup>(١)</sup> ، وليست جوابا للقسم ؛ وإنما الجواب ما يأتى بعد الشرط . ويجمع هذه الأربعة للتأخرة ؛ قولك : لام الجواب .

وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿كَأَلَا لَئِنْ لَمْ يَنْقُتْ لِنَفْسِنَا﴾<sup>(٢)</sup> ، فاللام فى «لئن» مؤذنة ، وقوله : ﴿نَسْفَعًا﴾ جواب القسم المقدر ؛ تقديره : والله لنسفن .

ومن جواب القسم قوله : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾<sup>(٣)</sup> . وزعم الشيخ أميرالدين فى تفسيره أنها لام التوكيد ؛ وليس كما قال ؛ وقد قال الواحدى فى «البيضا» : إنها لام القسم ، ولا يجوز أن تكون لام ابتداء ؛ لأن لام الابتداء لا تلحق إلا الأسماء ، وما يكون بمنزلة المضارع .

(٢) سورة الملق ١٥

(١) سورة المص ١٢

(٣) سورة القصص ٤٣ .

## القسم الثاني

### العاملة

وهي على ثلاثة أقسام : جارة ، وناصبة ، وجازمة .

\*\*\*

الأولى : الجارة ، وتأتي لمان :

لِلْمَلِكِ الْحَقِيقِيِّ ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنْ الْأَرْضُ لِلَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

والتملك ، نحو وهبت لزيد دينارا ؛ ومنه : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

والاختصاص ، ومعناها أنها تدلّ على أن بين الأول والثاني نسبة باعتبار ما دلّ عليه متعلقه ؛ نحو : هذا صديق لزيد ، وأخ له ؛ ومنه : الجنة للؤمنين .

وللتخصيص ، ومنه : ﴿ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَكَ لِلنَّبِيِّ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وللاستحقاق ، كقوله تعالى : ﴿ وَبِئْسَ لِلطَّافِقِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ لَهُمُ الْعَذَابُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

والفرق بينه وبين الملك ؛ أن الملك لما حصل وثبت ، وهذا لما لم يحصل بعد ؛ لكن هو في حكم الحاصل ، من حيث ما قد استحق . قاله الراغب .

(٢) سورة البقرة ١٠٧

(٤) سورة مريم ٥٠

(٦) سورة المطففين ١

(١) سورة الأعراف ١٢٨

(٣) سورة الفتح ٤

(٥) سورة الأحزاب ٥٠

(٧) سورة الرعد ٢٥

والولاية..، كقوله : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ <sup>(١)</sup> .  
ويموز أن تجمع هذه الثلاثة ، كقولك : الحمد لله ؛ لأنه يستحق الحمد ، ووليّه ،  
والخصوص به ؛ فكانه يقول : الحمد لى وإلى .

وللتعليل ؛ وهى التى يصلح موضعها « من أجل » ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ  
الْخَلِيرِ لَشَدِيدٌ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ أى من أجل حب الخليل .

وقوله : ﴿لِإِبْلِيفَ قُرَيْشٍ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ وهى متعلقة بقوله : ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ <sup>(٤)</sup> ، أو بقوله :  
﴿فَجَعَلَهُمْ كَمَصْفٍ مَّا كُولٍ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ ولهذا كانت فى مصحف أبى سورة واحدة .  
وضُعت بأن جعلهم كمصف مَّا كُول ؛ إنما هو لكفرهم وتجرّتهم على البيت .  
وقيل : متعلق بمحذوف ، أى « اعجبوا » .

وقوله : ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أى لأجل بلدٍ ميت ؛ بدليل : ﴿فَأَنْزَلْنَاهُ  
الْمَاءَ﴾ <sup>(٧)</sup> .

هذا قول الزمخشري ؛ وهو أولى من قول غيره لأنها بمعنى « إلى » .  
وقوله : ﴿وَلَا تَسْكُنُ لِلْخَافِثِينَ خَصِيًّا﴾ <sup>(٨)</sup> ؛ أى لا تخاصم الناس لأجل الخائثين .  
قال الراغب : ومعناه كفى : ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَفُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ <sup>(٩)</sup> ،  
وليست كالتى فى قولك : لا تسكن لله خصيّا ، لدخولها على المفعول ؛ أى لا تسكن  
خصيم الله .

وبمعنى « إلى » كقوله : ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ <sup>(١٠)</sup> .  
بدليل قوله : ﴿وَيُبَوَّحُ لَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ <sup>(١١)</sup> .

- (٢) سورة الماعديات ٨  
(٤) سورة التيل ١  
(٦) سورة النساء ١٠٥  
(٨) سورة الرعد ٢

- (١) سورة الروم ٤  
(٣) سورة قريش ١ ، ٣  
(٥) سورة الأعراف ٥٧  
(٧) سورة النساء ١٠٧  
(٩) سورة إبراهيم ١٠



وقوله : ﴿ وَتَوَرَّوْا رُكُوعًا وَلَا تَبْصُرُوا عَنِّي ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿ اتَّخَذُ اللَّهُ الَّذِي هَذَا آتَا لِهَذَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، بدليل : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وزيفه الراغب لأنَّ الوحي للنحل ، جعل ذلك له للتسخير والإلهام ، وليس كالوحي للوحي

إلى الأنبياء ؛ فالإلهام على جعل ذلك الشيء له بالتسخير .

وبمعنى « على » ، نحو : ﴿ وَيَخْرُجُونَ لِلْذِّقَانِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقوله : ﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسَنْتُمْ أَوْ إِسْتَكْمِلْتُمْ لِيُكْمِلْكُمْ وَإِنْ أَسَاءْتُمْ فَلَهَا ﴾ <sup>(٨)</sup> ؛ أى فعلها ؛

لأن السيئة على الإنسان لا له ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ فَعَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

وقوله : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، وقوله : ﴿ ذَلِكَ

لَيْنَ لَمْ يَسْكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ <sup>(١١)</sup> ، أى من لم يكن .

وقوله : ﴿ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴾ <sup>(١٢)</sup> .

وبمعنى « فى » كقوله : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ <sup>(١٣)</sup> ، ﴿ يَا لَيْتَنِي

قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ <sup>(١٤)</sup> .

(٢) سورة الأعراف ٤٣

(٤) سورة الزلزلة ٥

(٦) سورة الإسراء ١٠٩

(٨) سورة الإسراء ٧

(١٠) سورة فصلت ٤٦

(١٢) سورة الرعد ٢٥

(١٤) سورة النجر ٢٤

(١) سورة الأنعام ٢٨

(٣) سورة آل عمران ٩٣

(٥) سورة النحل ٦٨

(٧) سورة الصافات ١٠٣

(٩) سورة هود ٣٥

(١١) سورة البقرة ١٩٦

(١٣) سورة الأنبياء ٤٧

﴿ لَا يُجْلِبُهَا لَوْفَتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾<sup>(١)</sup>.

وبمعنى « بعد » ، نحو : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾<sup>(٢)</sup> . وقال ابن أبان : الظاهر أنها للتعليل .

وبمعنى « عن » مع القول ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا الَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا ﴾<sup>(٣)</sup> أى عن الذين آمنوا ، وليس المعنى خطابهم بذلك ، وإلا لقل : « سبقتمونا » . وقيل لام التعليل ، وقيل للتبليغ ، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة .

وكقوله : ﴿ قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وأما قوله : ﴿ وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ فاللام للتبليغ ؛ كذلك قسمها ابن مالك ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

وغيره يُسميها لام التبليغ ، فإن عرف من غاب عن القول حقيقة أو حكما ، فالتعليل نحو : ﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا ﴾<sup>(٧)</sup> ، ﴿ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> .

وذكر ابن مالك وغيره ضابطا في اللام للتعلمة بالقول ؛ وهو إن دخلت على مخاطبة القائل ؛ فهي لتعدي القول للقول له ، نحو : ﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾<sup>(٩)</sup> .

﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا ﴾<sup>(١٠)</sup> .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾<sup>(١١)</sup> .

- |                              |                       |
|------------------------------|-----------------------|
| (٢) سورة الإسراء ٧٨          | (١) سورة الأعراف ١٨٧  |
| (٤) سورة الأعراف ٣٨          | (٣) الأحقاف ١١        |
| (٦) سورة الكهف ٧٥            | (٥) سورة الأعراف ٣٩   |
| (٨) سورة هود ٣١              | (٧) سورة آل عمران ١٥٦ |
| (١٠) سورة آل عمران ١٥٦ ، ١٦٨ | (٩) سورة النساء ٨     |

وقوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لَنَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 وقوله : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 وهو كثير .

وبمعنى « أن » للفتوحة الساكنة . قاله الهروي : وجعل منه :  
 ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 ﴿ وَأَمَرْنَا لِلنَّسْلِمْ رَبَّ الْمَالِكِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وهذه اللام لا تكون إلا بعد « أردت » ، و « أمرت » ، وذلك لأنهما يطلبان  
 المستقبل ، ولا يصلحان في الماضي ، فلهذا جعل معهما بمعنى « أن » ؛ وبذلك صرح صاحب  
 « الكشف » في تفسير سورة الصف ، فقال : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ،  
 [ أصله : يريدون أن يطفئوا ] <sup>(٧)</sup> ، كما جاء في سورة براءة <sup>(٨)</sup> .  
 وللتعديّة ؛ وهي التي تمدى العامل إذا هجز ، نحو : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ،  
 فاللام فيه للتعديّة ؛ لأن الفعل يضعف بتقديم المفعول عليه .

وسمّاها ابن الأنباريّ : آله الفعل ، وذكر أن البصريّين يُسمونها لام الإضافة ؛  
 كقوله تعالى : ﴿ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، ﴿ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ ﴾ <sup>(١١)</sup> .  
 وقال الراغب : التعديّة ضربان : تارة لثبوت الفعل ، ولا يجوز حذفه ، نحو : ﴿ وَتَلَّهِ  
 لِلْجَبِينِ ﴾ <sup>(١٢)</sup> ، وتارة يحذف ، نحو : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ ﴾ <sup>(١٣)</sup> ، ﴿ فَنَنْزِلُ إِلَيْهِ أَلْفَ سُرُورٍ ﴾ <sup>(١٤)</sup> ، ﴿ فَنَنْزِلُ إِلَيْهِ أَلْفَ سُرُورٍ ﴾ <sup>(١٥)</sup> .

(٢) سورة السّجدة ٢٣ ، ٢٤

(٤) سورة النساء ٢٦

(٦) سورة الصف ٨

(٨) الكشف ٤ : ٤٢٠

(١٠) سورة لقمان ١٤

(١٢) سورة الصافات ١٠٣

(١) سورة النحل ١١٦

(٣) سورة الصف ٨

(٥) سورة الأنعام ٧١

(٧) تكملة من الكشف .

(٩) سورة يوسف ٤٣

(١١) سورة هود ٣٤

أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحَ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ <sup>(١)</sup> ، فأنبت في موضع وحذف في موضع . انتهى .

وللتبيين ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ أى أَقْبِلْ وَتَعَالَ أَقُولُ لَكَ .  
وذكر ابن الأنباري أَنَّ اللام المكسورة تجيء جواباً للقسم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ مَافِي السَّمَوَاتِ وَمَافِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، والمعنى « لِيَجْزِيَ » ، بفتح اللام والتوكيد بالنون ، فلما حذف النون أقام المكسورة مقام المفتوحة .

وهذا ضعيف ، وذكر مثله عن أبي حاتم .

ويحتمل أن يكون قبلها فعل مقدر ؛ أى آمَنُوا لِيَجْزِيَ .

\*\*\*

الثاني : الناصبة على قول الكوفيين في موضعين : لام كى ، ولام الجحود .  
ولام الجحود هي الواقعة بعد الجحد ؛ أى النفى ؛ كقوله : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَفْغِرْ لَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
وضابطها أنها لو سقطت تم الكلام بدونها ؛ وإنما ذكرت توكيدا لنفى الكون ؛ بخلاف لام كى .

قال الزجاج : اللام في قوله : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ <sup>(٤)</sup> ، لام كى ؛ لأن لام الجحود إذا سقطت لم يخل الكلام ؛ ولو سقطت اللام من الآية بطل

(٢) سورة يوسف ٢٣

(٤) سورة آل عمران ١٧٩

(٦) سورة النساء ١٦٨

(١) سورة الأنعام ١٢٥

(٣) سورة النجم ٣١

(٥) سورة الأنفال ٣٣

(٧) سورة الزمر ٣

اللعن . ولأنه يجوز إظهارُ « أن » بدل لام « كي » ، ولا يجوز بدل لام الجحود؛ لأنها في كلامهم نفي للفعل للمستقبل ؛ فالسوين بإزائها ، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> ، فجاء بلام الجحد حيث كانت شيئا لأمر متوقع مخوف في المستقبل ، ثم قال : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> فجاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان ؛ حيث أراد نفي العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال .

ومثله : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى ﴾<sup>(٣)</sup> ، ثم قال : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى ﴾<sup>(٤)</sup> .

ومثال لام « كي » و « كنى » مُضْمَرَةٌ معها ، قوله تعالى : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ لِيُنَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿ لِيَتَصَرَّفَ عَنْهُ الشَّوْءُ ﴾<sup>(٧)</sup> ، ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلَفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ﴾<sup>(٨)</sup> .

وقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِيَكُونُوا شُهَدَاءَ ﴾<sup>(٩)</sup> ، يريد : « كي نكونوا » .

وقوله : ﴿ لِيَكُونُوا لِمَنْ خَلَقْتَ آيَةً ﴾<sup>(١٠)</sup> .

وقد تجيء معها « كي » نحو : ﴿ لِيَكْيَلَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾<sup>(١١)</sup> ، ﴿ لِيَكْيَلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾<sup>(١٢)</sup> ، ﴿ لِيَكْيَلَا تَعَزَّوْا عَلَى مَا قَاتَكُمُ ﴾<sup>(١٣)</sup> .

- (٢) سورة هود ١١٧  
(٤) سورة الكهف ٢  
(٦) سورة يوسف ٢٤  
(٨) سورة البقرة ١٤٣  
(١٠) سورة النحل ٧٠  
(١٢) سورة آل عمران ١٥٣

- (١) سورة الأنفال ٣٣  
(٣) سورة القصص ٥٩  
(٥) سورة الفرقان ٣٢  
(٧) سورة النحل ٣٩  
(٩) سورة يونس ٩٢  
(١١) سورة الأحزاب ٧

وربما جاءت « كى » بلام ، كقوله : ﴿ كَى لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ ﴾<sup>(١)</sup> وفي معناه لام الصيرورة ، كقوله تعالى : ﴿ لِيَكُونُ لَهُمْ عَذُوبًا وَحَرَاتًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وتسمى لام العاقبة ؛ فإن من المعلوم أنهم لم يلقطوه لذلك ؛ بل لضده ، بدليل قوله : ﴿ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ﴾<sup>(٤)</sup> .

وحكى ابن قتيبة عن بعضهم أن علامتها جواز تقدير الفاء موضعها ؛ وهو يقتضى أنها لام التعليل ؛ لكن الفرق بينها وبين لام التعليل التى فى نحو قوله : ﴿ لِنُخَيِّ بِهٖ بَلَدَةً مَّيِّتًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، أن لام التعليل تدخل على ما هو غرض لفاعل الفعل ، ويكون مرتباً على الفعل وليس فى لام الصيرورة إلا الترتب فقط .

وقال الزحشرى فى تفسير سورة المدثر : أفادت اللام نفس العلة والسبب ، ولا يجب فى العلة أن تكون غرضاً ؛ ألا ترى إلى قولك : خرجت من البلد مخافة الشر ، فقد جمعت الخفاة علة لخروجك ، وما هى بفرضك .

ونقل ابن فورك عن الأشعرى : أن كل لام نسبها الله إلى نفسه ؛ فهى للعاقبة والصيرورة دون التعليل ؛ لاستحالة النرض .

واستشكله الشيخ عز الدين بقوله : ﴿ كَى لَا يَكُونُ دُولَةً ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقوله : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُفَرِّكَ اللَّهُ ﴾<sup>(٧)</sup> ، فقد صرح فيه بالتعليل . ولا مانع من ذلك ؛ إذ هو على وجه التفضل .

(٢) سورة القصص ٨

(٤) سورة القصص ٩

(٦) سورة الفتح ١

(١) سورة الحشر ٧

(٣) سورة التاريات ٥٦

(٥) سورة الفرقان ٥٩

وأقول : ما جملوه للعاقبة هو راجع للتعليل ؛ فإن التقاطهم أفضى إلى عداوة ؛ وذلك  
يوجب صدقَ الإخبار بكون الالتقاط للعداوة ؛ لأنَّ ما أفضى إلى الشيء يكون علةً ،  
وليس من شرطه أن يكون نصب العلة صادراً عن نسب الفعل إليه لفظاً ؛ بل جاز أن  
يكون ذلك راجعاً إلى من يُنسبُ الفعل إليه خَلْقاً ؛ كما تقول : جاء الفئث لإخراج الأزهار ،  
وطلعت الشمس لإنضاج الثمار ، فإنَّ الفعل يضاف إلى الشمس والفئث .

كذلك التقاط آل فرعون موسى ؛ فإنَّ الله قدَّره لحكمته ، وجعله علةً لعداوته ،  
لإفضائه إليه بواسطة حفظه وصيائنه ؛ كما في مجيء الفئث بالنسبة إلى إخراج الأزهار .  
وإليه يشير الزحشرى أيضاً : التحقيق أنها لام العلة ، وأنَّ التعليل بها وارد على طريق  
الجاز دون الحقيقة ؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط كونه لهم عدواً وحزناً ؛ بل المحبة  
والعقبى ؛ غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته ؛ شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل  
لأجله [ وهو الإكرام الذى هو نتيجة المحبة ]<sup>(١)</sup> ، فاللام مستعمارة لما يشبه التعليل<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن خالويه في كتاب « اللبثدأ » فى النحو : فأما قوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ  
آلُ فِرْعَوْنَ لَيْسَكُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فهى لام « كى » عند الكوفيين ، ولام الصيرورة عند  
البصريين ، والتقدير : فصار عاقبة أمرهم إلى ذلك ؛ لأنهم لم يلتقطوه لـكى يكون  
عدواً . انتهى .

وجوز ابن الدهان فى الآية وجهاً غريباً : على التقديم والتأخير ، أى فالتقط  
آل فرعون ، و ﴿ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ حال من الماء فى : ﴿ لَيْسَكُونَ لَهُمْ ﴾ ؛ أى  
ليتملكوه .

(٢) الكشف ٣ : ٣٠٩

(١) من الكشف .

(٣) سورة القصص ٨

قال : ويموز أن يكون التقدير : فالتقطه آل فرعون ؛ لكراهة أن يكون لم عدواً وحزنا .

وأما قوله : ﴿ لَيَقْفِرَنَّ لَكَ اللَّهُ ﴾ ، فحكى المروى عن أبي حاتم أن اللام جواب القسم ، والمعنى : ليقفرن الله لك ؛ فلما حذفت النون كسرت اللام ، وإعمالها لإعمال « كى » ؛ وليس المعنى : فتحنا لك لى يفر الله لك ، فلم يكن الفتح سبباً للمغفرة .

قال : وأنكره ثعلب ، وقال : هى لام « كى » ، ومعناه : لى يجمع لك مع المغفرة تمام النعمة ، فلما انضم إلى المغفرة شئ حادث واقع ، حسن معه « كى » . وكذلك قوله : ﴿ لَيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي آثِيَاءِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فقال الفراء : لام كى .

وقال قطرب والأخفش : لم يؤتوا المال ليضلوا ، ولكن لما كان عاقبة أمرهم الضلال كانوا كأنهم أوتوها ، لذلك فعلى لام العاقبة .

هذا كله على مذهب الكوفيين ، وأما البصريون فالنصب عندهم بإضمار « أن » ، وهما جارتان المصدر ؛ واللام الجارة هى لام الإضافة .

واعلم أن الناصبة للمضارع تجبى لأسباب :

منها القصد والإرادة ؛ إما فى الإثبات ، نحو : ﴿ وَلَيُنْذِرَنَّ أُمَّ الْقُرَىٰ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أو النفي نحو : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فهو على تقدير حذف المضاف ؛ أى لنعلم ملائكتنا وأوليائنا .

(٢) سورة يونس ٧٨

(٤) سورة البقرة ١٤٣

(١) سورة التوبة ١٢١

(٣) سورة الأنعام ٩٢



ويجوز أن يكون تعالى خاطب الخلق بما يشاكل طريقتهم في معرفة البواطن والظواهر على قدر فهم الخاطب .

وقد تقع موقع « أن » ، وإن كانت غير معمولة لها في المعنى ، وذلك إن كان الكلام متضمنا لمعنى القصد والإرادة نحو : ﴿ وَأَمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ آلَمَائِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا ﴾ ومنها العاقبة على ما سبق .

\*\*\*

الثالث : الجازمة ؛ وهى للوضوعة للطلب ، وتسمى لام الأمر ، وتدخل على المضارع لتؤذن أنه مطلوب للمتكلم ؛ وشرطها أن يكون الفعل لغير الخاطب ، فيقولون : لتضرب أنت ، ومنه قراءة بعضهم : ﴿ قِيدَ لَكَ فَلَاقَتْهُمُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
ووصفها أن تكون مكسورة إذا ابتدئ بها ، نحو : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
﴿ لِيَسْتَأْذِنَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وتسكن بعد الواو والقاء ، نحو : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا إِلَىٰ وَلِيُوْمِنُوا إِلَيَّ ﴾ .  
﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ .  
ويجوز الوجهان بعد « ثم » ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، قرئ في السبع بتسكين ﴿ ليقضوا ﴾ وبتحريكه .  
وتجىء لمان :

منها : التكليف ، كقوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ ﴾ .

(١) سورة التوبة ٥٥

(١) سورة الأنعام ٧١

(٢) سورة يونس ٥٨ ، وهى قراءة يزيد بن القنقاع ويعقوب .

(٣) سورة النور ٥٨

(٤) سورة الطلاق ٧

(٥) سورة البقرة ١٨٦

(٦) سورة الكهف ٢٩

(٨) سورة الحج ٢٩

ومنها أمر المكلف نفسه ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 والابتهال ، وهو الدعاء ، نحو : ﴿ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 والتهديد نحو : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِرْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 والخبر ، نحو : ﴿ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى يمد .  
 ويحمّله : ﴿ وَلَنَحْمِلَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى ونحمل .  
 ويجوز حذفها ورفع الفعل ، ومنه قوله : ﴿ تَوَّابُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ويدلّ  
 على أنه للطلب ، قوله تعالى بعد : ﴿ تَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> مجزوما ؛ فلولا أنه طلب لم يصح  
 الجزم ، لأنه ليس ثم وجه سواه .

(٢) سورة الزخرف ٧٧

(٤) سورة مريم ٧٥

(١) سورة التكهوت ١٢

(٣) سورة الكهف ٢٩

(٥) سورة الصف ١١

لا

على ستة أوجه :

أحدها : أن تكون للنفي ، وتدخل على الأسماء والأفعال .

فالداخل على الأسماء تكون عاملة وغير عاملة .

فالعاملة قسمان :

تارة تعمل عمل « إن » ، وهي النافية للجنس ، وهي تنفي ما أوجبه « إن » ،  
فلذلك تشبه بها في الأعمال ، نحو : ﴿ لَا تَنْزِيبَ عَلَيْكُمُ ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ لَا مَقَامَ لَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ،  
﴿ لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ ﴾<sup>(٣)</sup> .

ويكثر حذف خبرها إذا علم ، نحو : ﴿ لَا ضَيْرَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾<sup>(٥)</sup> . وتارة

تعمل عمل « ليس » .

وزعم الزمخشري في « المفصل » أنها غير عاملة .

وكذا قال الحريري في « الدرة » : إنها لا تأتي إلا لنفي الوحدة .

قال ابن برّي : وليس بصحيح ؛ بل يجوز أن يريد منه العموم ، كما في النصب ،  
وعليه قال : « لا ناقة لي في هذا ولا جمل » ، يعني فإنه نفى الجنس لما عطف .

وكذلك قولك : « لا رجل في الدار ولا امرأة » ، تفيد نفى الجنس ؛ لأن العطف  
أفهم للعموم .

(٢) سورة الأحزاب ١٣

(٤) سورة الشعراء ٥٠

(١) سورة يوسف ٩٢

(٣) سورة النحل ٦٢

(٥) سورة سبأ ٥١

ومن نصّ على ذلك أبو البقاء في « الحصل »<sup>(١)</sup> . ويؤيده قوله تعالى :  
﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شِقَاقَةٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ، قرئ بالرفع والنصب فيهما ، والمعنى  
فيهما واحد .

وقال ابن الحاجب : ما قاله الزمخشري لا يستقيم ، ولا خلاف عند أصحاب الفهم أنه  
يُستفاد العموم منه ، كما في المبينة على الفتح ، وإن كانت للمبينة أقوى في الدلالة عليه ؛ إمّا  
لكونه نصاً أو لكونه أقوى ظهوراً ، وسبب العموم أنها نكرة في سياق النفي فتعم .  
وقال ابن مالك في « التحفة » : قد تكون المشبه بـ « ليس » نافية للجنس ، وبفرق  
فيها بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن . هذا كله في العاملة .

وأما غير العاملة ؛ فيرفع الاسم بعدها بالابتداء إذا لم يُرد في العموم . ويلزم التكرار .  
ثم تارة تكون نكرة ، كقوله : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وتارة تكون معرفة كقوله : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ﴾<sup>(٥)</sup> .  
ولذلك يجب تكرارها إذا وليها نعت نحو : ﴿ زَيْتُونَةٌ لَا شَرْقِيَّةٌ وَلَا غَرْبِيَّةٌ ﴾<sup>(٦)</sup> ،  
وقوله تعالى : ﴿ لَا ذُلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ ﴾<sup>(٧)</sup> .

فإن قيل : لم لم تكررها وقد أوجبوا تكرارها في الصفات ؟  
وجوابه أنه من السكلام المحمول على المعنى ، والتقدير : لا تثير الأرض ، ولا ساقية  
للحراث ، أي لا تثير ولا تسقي .

(١) الحصل في شرح المفصل ، ذكره صاحب كشف الفانين ضمن شرح المفصل .

(٢) سورة البقرة ٢٥٤

(٣) سورة البقرة ٢٥٤

(٤) سورة يس ٤٠

(٥) سورة إبراهيم ٣١

(٦) سورة البقرة ٧١

(٧) سورة النور ٣٥

وقال الراغب: هي في هذه الحالة تدخل في المتضادين، ويراد بها إثبات الأمرين بهما جميعا، نحو: زيد ليس بمقيم ولا طاعن، أى تارة يكون كذا، وتارة يكون كذا. وقد يراد بإثبات حالة بينهما؛ نحو: زيد ليس بأبيض ولا أسود.

ومنها قوله تعالى: ﴿لَا شَرَفَ قَرِيْبَةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾<sup>(١)</sup>، قيل: معناه أنها شرقية وغربية. وقيل: معناه مصونة عن الإفراط والتفريط، وأما الداخلة على الأفعال؛ فتارة تكون لنفي الأفعال المستقبلية، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>؛ لأنه جزاء، فلا يكون إلا مستقبلا.

ومثله: ﴿لَنْ أُخْرِجُوا وَلَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَنْ فُوتُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>. وقد ينفي المضارع مرادا به نفي الدوام، كقوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقد يكون للحال، كقوله: ﴿لَا أَقْسِمُ بِبَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٥)</sup>. ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٨)</sup>. وقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ﴾<sup>(٩)</sup>. يصح أن تكون في موضع الحال: أى مالم غير مقاتلين.

وقيل: يُنفي بها الحاضر على التشبيه بـ «ما»، كقولك في جواب من قال: «زيد يكتب الآن»: لا يكتب.

والنفي بها يتناول فعل المستقبل، نحو: لا أخرج اليوم ولا أسافر غدا. ومنه قوله تعالى:

(٢) سورة فاطر ١٤

(٤) سورة سبأ ٣

(٦) سورة الماعج ٤٠

(٨) سورة النساء ٦٥

(١) سورة النور ٣٥

(٣) سورة المحسر ١٢

(٥) سورة القيامة ١

(٧) سورة الواقعة ٧٥

(٩) سورة النساء ٧٥

﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾<sup>(١)</sup> .

وفعل الحاطب، كقولك: إنك لاتزورنا، ومنه قوله تعالى: ﴿سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنسَى﴾<sup>(٢)</sup> ،  
﴿فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾<sup>(٣)</sup> .

وتدخل على الماضي في القسم والدعاء، نحو: والله لاصليت، ونحو: لَا ضَاقَ صَدْرُكَ .  
وفي غيرها نحو: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾<sup>(٤)</sup> .

والأكثر تكرارها، وقد جاءت غير مكررة في قوله تعالى: ﴿فَلَا أَفْتَحُمُ الْعَقَبَةَ﴾<sup>(٥)</sup> .  
قال الزمخشري: لكنّها مكررة في المعنى؛ لأن المعنى: لا فك رقية، ولا أطعم مسكيناً،  
ألا ترى أنه فسر افتتاح العقبه بذلك وقيل: إنه دعاء، أى أنه يستحق أن يدعى عليه بأن  
يفعل خيراً .

وقد يراد الدعاء في المستقبل والماضي ، كقولك : لا فض الله فاك . وقوله :  
﴿لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي﴾ .

\*\*\*

الثانية: أن تكون للنهى ، ينهى بها الحاضر والغائب ، نحو : لاتقم ولا يقم . وقال  
تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾<sup>(٦)</sup> .

﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٧)</sup> .

﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾<sup>(٨)</sup> .

﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُخُونَ بِمَا اتَّوَا﴾<sup>(٩)</sup> .

﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾<sup>(١٠)</sup> .

- (٢) سورة الأعلى ٦  
(٤) سورة القيامة ٣١  
(٦) سورة المتحنة ١  
(٨) سورة الكهف ٢٣ ، ٢٤  
(١٠) سورة الحجرات ١١

- (١) سورة الكورى ٢٣  
(٣) سورة ارحمن ٣٣  
(٥) سورة البلد ١١  
(٧) سورة آل عمران ٢٨  
(٩) سورة آل عمران ١٨٨

﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾<sup>(١)</sup>.

﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿لَا يَخْطِبَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وتخلص المضارع للاستقبال ، نحو : ﴿لَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾<sup>(٤)</sup>.

وترد للدعاء ، نحو : ﴿لَا تَوَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَهْطَأْنَا﴾<sup>(٥)</sup> ، ولذلك قال بعضهم :

« لا الطلبية » ليشمل النهى وغيره .

وقد تحتمل النفي والنهي ، كقوله تعالى : ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ﴾<sup>(٧)</sup>.

\*\*\*

الثالثة : أن تكون جوابية ، أى رد في الجواب ، مناقض لـ « نعم » أو بلى ، فإذا قال مقررا : ألم أحسن إليك ؟ قلت : لا ، أو بلى ، وإذا قال مستفهما : هل زيد عندك ؟ قلت : لا ، أو نعم ، قال تعالى : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾<sup>(٨)</sup> ، ﴿فَكُلْ وَجَدْنَاهُمْ مَآعِدَ رَبِّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾<sup>(٩)</sup>.

\*\*\*

الرابعة : أن تكون بمعنى « لم » ، ولذلك اختصت بالدخول على الماضي ، نحو : ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾<sup>(١٠)</sup> ، أى لم يصدق ولم يصل .  
ومثله : ﴿فَلَا أَفْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾<sup>(١١)</sup>.

\*\*\*

- (٢) سورة الأعراف ٢٧  
(٤) سورة القصص ٧  
(٦) سورة هود ٢  
(٨) سورة الأعراف ١٧٢  
(١٠) سورة التوبة ٣١

- (١) سورة الحجرات ١١  
(٣) سورة النحل ١٨  
(٥) سورة البقرة ٢٧٦  
(٧) سورة النساء ٧٥  
(٩) سورة الأعراف ١٤٤  
(١١) سورة البلد ١١

الخامسة: أن تكون عاطفة تُشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتعطف بمد الإيجاب ، نحو يقوم زيد لا عمرو . وبعد الأمر ، نحو اضرب زيدا لا عمرا ، وتنفي من الثاني ما ثبت للأول ، نحو : خرج زيد لا بكر .  
فإن قلت : ما قام زيد ولا بكر ، فالعطف للواو دونها ، لأنها أم حروف العطف .

\* \* \*

السادسة : أن تكون زائدة ، في مواضع :  
الأول : بمد حرف العطف المتقدم عليه النفي أو النهي ، فتصح مؤكدة له كقولك :  
ما جاءني زيد ولا عمرو ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا صَيْلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وقوله : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

قال أبو عبيدة : وقيل : إنما دخلت هنا مزية لتوهم أن « الضالين » هم « المنضوب عليهم » ، والعرب تمنعت بالوار ، وتقول : مررت بالظريف والماتل . فدخلت لإزالة التوهم وقيل : لتلا يتوهم عطف « الضالين » على « الذين » .

ومثال النهي قوله تعالى : ﴿ لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّمُورَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، « لا » زائدة ، وليست بعاطفة ، لأنها إنما يعطف بها في غير النهي ، وإنما دخلت هنا لنفي احتمال أن يكون المقصود نفي مجيئها جميعا ، تأكيد للظاهر من اللفظ ، ونفيا لاحتمال الآخر ، فإنه يفيد النفي عن كل واحد منها نصا ، ولو لم يأت « لا » ، لجاز أن يكون النفي عنها على جهة الاجتماع ولسكنه خلاف الظاهر ؛ فلذلك كان القول ببقاء الزيادة أولى ، لبقاء الكلام بإثباتها على حالة عند عدمها ، وإن كانت دلالة عند مجيئها أقوى .

(٢) سورة المائدة ١٠٣

(٤) سورة المائدة ٢

(١) سورة سبأ ٣٧

(٣) سورة الفاتحة ٦



وأما قوله : ﴿ وَلَا تَسْتَوِي السَّيِّئَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾<sup>(١)</sup> ، فن قال : المراد أن الحسنه لا تساوى السيئه ، فـ « لا » عنده زائده ، ومن قال : إن جنس الحسنه لا يستوى إفراده ، وجنس السيئه لا يستوى إفراده - وهو الظاهر من سياق الآية - فليست زائده ، والواو عاطفه جملة على جملة ، وقد سبق فيها مزيد كلام فى بحث الزيادة .  
وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ . . . ﴾<sup>(٢)</sup> الآية ، فالأولى والثانية غير زائده ، والثالثة والرابعة والخامسة زوائد .

وقل ابن الشجرى : قد تجمي . مؤكدة النفي فى غير موضعها الذى تستحقه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْكَاذِبِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، لأنك لا تقول : ما يستوى زيد ولا عمرو ، ولا تقول : ما يستوى زيد ، فتتصر على واحد .

ومثله : ﴿ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقال غيره : « لا » عامنا صلة ؛ لأن المساواة لا تسكون إلا بين شيئين ، فالعنى : ولا الظلمات والنور ، حتى تقع المساواة بين شيئين ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ولو قلت : ما يستوى زيد ولا عمرو لم يجز إلا على زيادة « لا » .  
الشافى : بعد « أن » المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾<sup>(٧)</sup> .

وقيل : إنما زيدت توكيدا للنفي المعنوى الذى تضمنه : ﴿ مَنَعَكَ ﴾ ، بدليل الآية الأخرى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾<sup>(٨)</sup> .

(١) سورة غافر ٥٨  
(٢) سورة طه ٢٩ ، ٢١  
(٣) سورة الأعراف ١٢

(١) سورة فصلت ٣٤  
(٣) سورة غافر ٥٨  
(٥) سورة الأنبياء ٩٥  
(٧) سورة ص ٧٥

وقال ابن السَّيِّد : إنما دخلت لما يقتضيه معنى النع لا يَحتمل حقيقة اللفظ ؛ لأنَّ المانع من الشيء بأمر للمنع ، بآلا يفعل ، مهما كان النع في تأويل الأمر بترك الفعل ، والحل على تركه أجراه مجراها .

ومن هنا قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ يَظُنُّ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾<sup>(١)</sup> أى لئن لم ، لأنَّ المعنى يتم بذلك .

وقيل : ليست زائدة والمعنى عليها .

وهذا كما تكون محذوفة لفظاً مرادة معنى ، كقوله تعالى : ﴿ يَبْسُتُ اللَّهُ كُفْرَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾<sup>(٢)</sup> ، المعنى ألا تضلوا ؛ لأنَّ البيان إنما يقع لأجل ألا تضلوا .  
وقيل : على حذف مضاف ، أى كراهة أن تضلوا .

وأما السَّيرافي فجملها على بابها ، حيث جاءت ، زعم أن الإنسان إذا فعل شيئاً لأمرٍ ما ، قد يكون فعله لضده ، فإذا قلت : جئت لقيام زيد ، فإنَّ المعنى أَنَّ الجيء وقع لأجل القيام ، وهل هو لأن يقع أو لئلا يقع ؟ محتمل ، فن جاء للقيام فقد جاء لعدم القيام ، ومن جاء لعدم القيام فقد جاء للقيام ؛ برهان ذلك أَنَّك إذا نصصت على مقصودك ، قلت : جئت لأن يقع ، أو أردت أن يقع ، فقد جئت لعدم القيام ، أى لأن يقع عدم القيام ، وهو - أعنى عدم الوقوع - طلب وقوعه .

وإن قلت : وقصدى ألا يقع القيام ، ولهذا جئت ، فقد جئت لأن يقع عدم القيام ، فيتصور أن تقول : جئت للقيام وتعنى به عدم القيام .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ يَبْسُتُ اللَّهُ كُفْرَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾<sup>(٣)</sup> أى يبين الضلال ، أى لأجل الضلال يقع البيان : هل هو لوقوعه أو عدمه ؟ للمنى : يبين ذلك .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ يَعْلَمَ ﴾<sup>(١)</sup> أى فعل الله هذا لعدم علمهم : هل وقع أم لا ؟ وإذا علموا أنهم لا يقدرّون على شيء من فضل الله ، يبين لهم أنهم لا يعلمون ، فقوله : ﴿ لَيْسَ يَعْلَمَ ﴾ باقٍ على معناه ، ليس فيه زيادة .

الثالث : قبل أقسم ، كقوله : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، للمعنى أقسم ، بدليل قراءة ابن كثير : ﴿ لَا أَقْسِمُ ﴾ وهى قراءة قوية لا يضعفها عدم نون التوكيد مع اللام ؛ لأن المراد بأقسم فعل الحال ، ولا تنزّم النون مع اللام .  
وقيل إنها غير زائدة ، بل هى نافية .

وقيل : على بابها ، ونفى بها كلاما تقدم منهم ، كأنه قال : ليس الأمر كما قلتم من إنكار القيامة ، ف﴿ لَا أَقْسِمُ ﴾ جواب للماحكى من جحدكم البعث ، كما كان قوله : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾<sup>(٣)</sup> جوابا لقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾<sup>(٤)</sup> ، لأن القرآن يجرى بجرى السورة الواحدة .

وهذا أولى من دعوى الزيادة ، لأنها تقتضى الإنفاء ، وكونها صدر الكلام يقتضى الاعتناء بها ، وهما متنافيان .

قال ابن السجرى : وليست « لا » فى قوله : ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله : ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ ﴾<sup>(٦)</sup> . ونحوه بمنزلة قوله : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(٧)</sup> ، كما زعم بعضهم ، لأنها ليست فى أول السورة لجيئها بعد الفاء ،

(٢) سورة القيامة ١  
(٤) سورة الحجر ٦  
(٦) سورة العارج ٤٠

(١) سورة الحديد ٢٩  
(٣) سورة القلم ٢  
(٥) سورة الواقعة ٧٥  
(٧) سورة القيامة ١

والفاء عاطفة كلّة على كلّة تخرجها عن كونها بمنزلة: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(١)</sup>، فهي إذن زائدة للتوكيد.

وأجاز الحارز عجي في: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٢)</sup>، كون «لا» فيه بمعنى الاستثناء، غذفت الهمزة وقيت «لا».

وجعل الزمخشري<sup>(٣)</sup> «لا» في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، مزيدة لتأكيد معنى القسم، كما زيدت في: ﴿لَيْسَ يَعْلَمَ﴾، لتأكيد وجوب العلم، و﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جواب القسم، ثم قال:

فإن قلت: هلا زعمت أنها زيدت لتظاهر «لا» في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؟

وأجاب بأنه يمنع من ذلك استواء النفي والإثبات فيه، وذلك قوله: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ. إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾<sup>(٥)</sup>. انتهى.

وقد يقال: هب أنه لا يتأتى في آية الواقعة، فما المانع من تأنيده في النساء؟ إلا أن يقال استقر بآية الواقعة أنها تراد لتأكيد معنى القسم فقط، ولم يثبت زيادتها متظاهرة لها في الجواب.

\*\*\*

السابعة: تكون اسما في قول الكوفيين، أطلق بعضهم نقله عنهم.

وقيل: إن ما قالوه، إذا دخلت على نسكرة، وكان حرف الجرّ داخلا عليها، نحو غضبت من لا شيء، وجئت بلا مال، وجعلوها بمنزلة «غير».

وكلام ابن الحاجب يقتضي أنه أعمّ من ذلك، فإنه قال: جعلوا «لا» بمعنى «غير»

(٢) الكشاف ١ : ٤٠٩

(٤) سورة المائة ٣٨ - ٤٠

(١) سورة الفاتحة ١

(٣) سورة النساء ٦٥

لأنه يتعذر فيها الإعراب ، فوجب أن يكون إعرابها على ما هو من نعمتها ، وهو ما بعدها ،  
كتقولك : جاءني رجل لا عالم ولا عاقل .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا فَاْرِضْ وَلَا يَكُورْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ . لَا بَارِدٍ وَلَا  
كَرِيمٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

---

(١) سورة البقرة ٦٨

(٢) سورة الواقعة ٤٣ ، ٤٤

(٣) سورة الواقعة ٤٣ ، ٤٤

## لات

قال سيديويه : « لات » مشبهة بـ « ليس » في بعض المواضع ، ولم تتمكن تمسكها ، ولم يستعملوها إلا مضمرا فيها ؛ لأنها كـ « ليس » في الخطابة ، والإخبار عن غائب ، ألا ترى أنك تقول : ليست وليسوا ، وعبد الله ليس ذاهبا ، فتبنى عليها ، ولات فيها ذلك ، قال تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى ليس حين مهرب .  
وكان بعضهم يرفع « حين » لأنها عنده بمنزلة « ليس » والنصب بها الوجه .

## لا جرم

جاءت في القرآن في خمسة مواضع متلوة بأن واسمها ، ولم يحى بعدها فعل .  
الأول في هود <sup>(٢)</sup> ، وثلاثة في النحل <sup>(٣)</sup> ، والخامس <sup>(٤)</sup> في غافر ، وفيه فسرهما الزمخشري .

وذكر اللغويون والمفسرون في معناها أقوالا :

أحدها : أن « لا » نافية ردا للسلام لتقدم ، و« جرم » فعل معناه حق ، و« أن » مع في حيزها فاعل ، أى حق ، ووجب بطلان دعوته . وهذا مذهب الخليل وسيديويه والأخفش ، فقوله تعالى : ﴿ لَا جَرَمَ ﴾ ، معناه أنه ردٌ على الكفار وتحقيق لخسرانهم .

(١) سورة ص ٣

(٢) سورة هود ٢٢ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْآخَسِرُونَ ﴾ .

(٣) سورة النحل ٢٣ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ، ٦٢

﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾ ، ١٠٩ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْخَالِسُونَ ﴾ .

(٤) سورة غافر ٤٣ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ مَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا

وَلَا فِي الْآخِرَةِ ﴾ .

الثاني : أن « لا » زائدة « وجرم » معناه كسب ، أى كسب علمهم الندامة ، وما في خبرها على هذا القول في موضع نصب ، وعلى الأول في موضع رفع .

الثالث : لا جرم ، كلمتان ركبنا وصار معناهما حقا ، وأكثر للفسرين يقتصر على ذلك .

والرابع : أن معناها « لا بد » ، وأن الواقعة بعدها في موضع نصب ، بإسقاط الخافض <sup>(١)</sup> .

### لو

على خمسة أوجه :

أحدها : الامتناعية ؛ واختلف في حقيقتها ، فقال سيبويه : هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره .

ومعناه كما قال الصفار : أنك إذا قلت : لو قام زيد قام عمرو ، دلت على أن قيام عمرو كان يقع لو وقع من زيد . وأما أنه إذا امتنع قيام زيد ، هل يمتنع قيام عمرو أو يقع القيام من عمرو بسبب آخر ؟ فسكوت عنه لم يتعرض له اللفظ .

وقال غيره : هي لتعليق ما امتنع بامتناع غيره .

وقال ابن مالك : هي حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتأليه .

وهي تسمى امتناعية شرطية ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ،

دلت على أمرين :

أحدهما : أن مشيئة الله لرفعه منتفية ، ورفعه منتف ؛ إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة .

الثاني : استلزام مشيئة الرفع الرفع ؛ إذ للمشيئة سبب والرفع مسبب ؛ وهذا بخلاف :

(٢) سورة الأعراف ١٧٦

(١) ت : « بإسقاط حرف الجر » .

« لو لم يخف الله لم يمعه » ، إذ لا يلزم من انتفاء « لم يخف » انتفاء « لم يمعه » حتى يكون خاف وعصى ، لأن انتفاء العصيان له سببان : خوف العقاب والإجلال ، وهو أعلى ، والمراد أن صهييا لو قدر خلوه عن الخوف لم يمعه للإجلال ؛ كيف والخوف حاصل .  
ومن فسرهما بالامتناع اختلقوا ، فقال الأكثرون إن الجزاء - وهو الثاني - امتنع لامتناع الشرط - وهو الأول - فامتنع الثاني وهو الرفع ، لامتناع الأول ، وهو المشيئة .  
قال ابن الحاجب ومن تبعه كآبن جمعة اللوملى وابن خطيب زمككا : امتنع الأول لامتناع الثاني ، قالوا لأن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجزاء ، لجواز إقامة شرط آخر مقامه ؛ وأما امتناع الجزاء فيستلزم امتناع الشرط مطلقا .

وذكروا أن لها مع شرطها وجوابها أربعة أحوال :

أحدها : أن تجرد من النفي ، نحو : لو جئنى لأكرمك ؛ وتدل حينئذ على انتفاء الأمرين ، وسموها حرف وجوب لوجوب ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى ما هدى بدليل قوله بعده : ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَكَ آيَاتِي ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ لأن « بلى » جواب للنفي .

وثانيها : إذا اقترن بها حرف النفي ، تسمى حرف امتناع لامتناع ، نحو : لو لم تكرمنى لم أكرمك ، فيقتضى ثبوتها لأنهما للامتناع ؛ فإذا اقترن بهما حرف نفي ، سلب عنها الامتناع ، فحصل الثبوت ، لأن سلب السلب إيجاب .

ثالثها : أن يقترن حرف النفي بشرطها دون جوابها ، وهى حرف امتناع لوجوب ، نحو : لو تكرمنى أكرمك ، ومعناه عند الجمهور انتفاء الجزاء وثبوت الشرط .

(٢) سورة التوبة ٤٦

(١) سورة الفاء ٨٢

(٤) سورة الزمر ٥٧ ، ٥٩



رابعها : عكسه وهو حرف وجوب لامتناع ، نحو : لو جئني لم أكرمك ، فيقتضى ثبوت الجزاء وانتفاء الشرط ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِآتِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا لَهُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾<sup>(١)</sup>.

واعلم أن تفسير سيبويه لها مطرد في جميع مواردنا ، ألا ترى أن مفهوم الآية<sup>(٢)</sup> عدم نفاد كلمات الله مع فرض شجر الأرض أفلاماً والبحر مدوداً بسبعة أبحر مداداً ، ولا يلزم ألا يقع عدم نفاد الكلمات إذا لم يجعل الشجر أفلاماً والبحر مداداً .

وكذا في « نعم العبد صهيب » فإن مفهومه أن عدم العصيان كان يقع عند عدم الخوف ، ولا يلزم ألا يقع عدم العصيان إلا عند الخوف ، وهكذا البقي .

وأما تفسير من فسرها بأنها حرف امتناع لامتناع ، وذكر لها هذه الأحوال الأربعة فلا يطرد ، وذلك لتخلف هذا المعنى في بعض الموارد ؛ وهو كل موضوع دلّ الدليل فيه على أن الثاني ثابت مطلقاً ؛ إذ لو كان منفيّاً لكان النفاذ حاصلاً ، والعقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفذ مع كثرة هذه الأمور فلأن تنفذ مع قلتها وعدم بعضها أولى .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا إِيمَانًا ﴾<sup>(٣)</sup> .

ركذا قوله : ﴿ وَلَوْ أَتَمَمْتَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾<sup>(٤)</sup> ، فإن التولّى عند عدم الإسماع أولى .

وأما قوله : « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » فنفيّ العصيان ثابت ، إذ لو اتفق نفيّ العصيان لزم وجوده ؛ وهو خلاف ما يقتضيه سياق الكلام في اللوح .

(١) سورة المائدة ٨١

(٢) كذا في ت ، م ؛ ولعل هنا سقطاً ، وهو يشير إلى قوله تعالى في سورة لقمان ٢٧ : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَاحٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ ﴾

(٤) سورة الأفعال ٢٣

(٣) سورة الأنعام ١١١

ولما لم يترد لهم هذا التفسير مع اعتقادهم صحته ، اختلفوا في تخريجها على طرق :  
 الأول : دعوى أنها في مثل هذه المواضع - أعنى الثابت فيها الثانى دائماً - إنما جاءت  
 لجرد الدلالة على ارتباط الثانى بالأول ، لا للدلالة على الامتناع ، وضابطها ما يقصد به  
 الدلالة على مجرد الارتباط دون امتناع كل موضع قصد فيه ثبوت شئ<sup>\*</sup> على كل حال ،  
 فيربط ذلك الشئ بوجود أحد النقيضين لوجوده دائماً ، ثم لا يذكر إذا ذلك إلا للنقيض  
 الذى يلزم من وجود ذلك الشئ ، على تقدير وجود النقيض الآخر ، فعدم التفادى الآتية  
 الكريمة واقع على تقدير كون ما فى الأرض من شجرة أقلام ، وكون البحر مدّ من سبعة  
 أبحر ؛ فعدم التفادى على تقدير انتفاء كون هذين الأمرين أولى . وكذا عدم عصيان صهيبي  
 واقع على تقدير عدم خوفه ، فعدم عصيانه على تقدير وجود الخوف أولى . وعلى هذا يتقرر  
 جميع ما يرد عليك من هذا الباب .

والتحقيق أنها تفيد امتناع الشرط كما سبق من الآيات الشريفة . وتحصل أنها تدل  
 على أمرين :

أحدهما : امتناع شرطها ، والآخر كونه مستلزماً لجوابها ، ولا يدل على امتناع الجواب  
 فى نفس الأمر ولا ثبوته ؛ فإذا قلت : لو قام زيد لقام عمرو ، فقيام زيد محكوم  
 بانتفائه فيما مضى ، وبكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام عمرو ، وهل لقيام عمرو وقت آخر  
 غير اللازم عن قيام زيد ، أو ليس له ؟ لا يعرض فى الكلام لذلك ؛ ولكن الأكثر كون  
 الثانى والأول غير واقعين .

وقد سلب الإمام نحر الدين الدلالة على الامتناع مطلقاً ، وجعلها لجرد الربط ، واحتج  
 بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسَنَّاهُمْ وَلَوْ أَسَنَّاهُمْ لَفُتِنُوا ﴾ <sup>(١)</sup> ، قال :

فلو أفادت « لو » انتفاء الشيء لا انتفاء غيره لزم التناقض ؛ لأن قوله . ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ ، يقتضى أنه ما علم فيهم خيرا وما أسمعهم ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾ ، يفيد أنه تعالى ما أسمعهم ولا تَوَلَّوْا ؛ لكن عدم التولى خير ، فيلزم أن يكون : وما علم فيهم خيرا .

قال : فعلمنا أن كلمة « لو » لا تفيد إلا الربط . هذا كلامه .

وقد يمنع قوله : « إن عدم التولى خير » ؛ فإن الخير إنما هو عدم التولى ، بتقدير حصول الإسماع ، والفرض أن الإسماع لم يحصل ، فلا يكون عدم التولى على الإطلاق خيرا ، بل عدم التولى المرتب على الإسماع .

الطريق الثانى : أن قولهم : لامتناع الشيء لامتناع غيره ، معناه أن ما كان جوابا لها كان يقع لوقوع الأول ، فلما امتنع الأول امتنع أن يكون الثانى واقعا لوقوعه ، فإن وقع فلامر آخر ؛ وذلك لا ينكر فيها ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : لو قام زيد قام عمرو ، دل ذلك على امتناع قيام عمرو الذى كان يقع منه لو وقع قيام زيد ، لا على امتناع قيام عمرو لسبب آخر . وكذلك « لو لم يخف الله لم يعصه » ، امتنع عدم العصيان الذى كان سيقع عند عدم الخوف لو وقع ، ولا يلزم امتناع عدم العصيان عند وجود الخوف .

الثالث : أن تحمل « لو » فيما جاء من ذلك ؛ على أنها محذوفة الجواب فيكون قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ معناه ، لو كان هذا انكسرت الأشجار ، وفنى اللداد ، ويكون قوله : ﴿ مَا نَقَدْتُ ﴾ مستأنف ، أو على حذف حرف العطف ، أى وما نقدت .

الرابع : أن تحمل « لو » فى هذه المواضع على التى بمعنى « إن » ، قال أبو العباس : لو أصلها فى الكلام أن تدل على وقوع الشيء لوقوع غيره ، تقول : لو جئتنى لأعطيتك ، ولو كان زيد هناك لضربتك ، ثم تنسج فتصير فى معنى « إن » الواقعة للجزاء ، تقول : أنت لا

تسكروني ولو أكرمك ، تريد « وإن » ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله : ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، تأويله عند أهل اللغة : لا يقبل أن يتبرر به وهو مقيم على الكفر ، ولا يقبل وإن افتدى به . فإن قيل : كيف يسوغ هذا في قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ، فإن « إن » الشرطية لا يليها إلا الفعل « وإن » للشدة مع ما عملت فيه اسم ؛ فإذا كانت « لو » بمنزلة « إن » فينبغي ألا تليها .

أجاب الصغار ، بأنه قد يلي « أن » الاسم في اللفظ . فأجاز ذلك في « إن » نفسها ، فأولى أن يجوز في « لو » الحمولة عليها ، وكما جاز ذلك في « لو » قبل خروجها إلى الشرط ، مع أنها من الحروف الطالبة للأفعال .

قال : والدليل على أن « لو » في الآيتين السابقتين بمعنى « إن » أن الماضي بعدها في موضع المستقبل ، « ولو » الامتناعية تصرف معنى للمستقبل إلى الماضي ، فإن المعنى « وإن يقتد به » .

واعلم أن ما ذكرناه من أنها تقتضي امتناع ما يليها أشكل عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ؛ فإنهم لم يقرأوا بالكذب .

وأجيب بوجهين : أحدهما أنها بمعنى « إن » ، والثاني قاله الزخشرى أنه على الفرض ؛ أى ولو كنا من أهل الصدق عندك .

وقال الزخشرى فيما أفرده على سورة الحجرات : « لو » تدخل على جملتين فعليتين ، تعلق ما بينهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط ؛ ولما لم تكن مختصة بالشرط كإبان ولا عاملة مثلها ،

وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقاً؛ من حيث إفادتها في مضموني جملتها، أَنَّ الثاني امتنع لامتناع الأول؛ وذلك أَنَّ تكسوَ الناس فيقال لك: هلا كسوت زيدا ! فتقول: لوجاءني زيد لكسوته؛ افتقرت في جوابها إلى ما ينصب علماً على التعليق، فزيدت اللام، ولم تنفقر إلى مثل ذلك « إِنَّ » لعملها في فعلها، وخلوصها للشرط .

ويتعلق بـ « لو » الامتناعية مسائل :

الأولى : إنها كالشرطية في<sup>(١)</sup> اختصاصها بالفعل، فلا يليها إلا الفعل أو معمول فعل يفسره ظاهر بعده ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنَّمُ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾<sup>(٢)</sup> ، حذف الفعل فانتقل الضمير .

وانفردت « لو » بمباشرة « أَنَّ » ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وهو كثير .

واختلف في موضع « أَنَّ » بعد « لو » ، فقال سيديبه : في موضع رفع بالابتداء ، واختلف عنه في الخبر ، فقيل محذوف ، وقيل لا يحتاج إليه .

وقال الكوفيون : فاعل بفعل مقدر تقديره : « ولو ثبت أنهم » ، وهو أقيس لبقاء الاختصاص .

الثانية : قال الزمخشري : يجب كون خبر « أَنَّ » الواقعة بعد « لو » فعلاً ، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف .

وقال أبو حيان : هو وهم ، وخطأ فاحش ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَلَوْ أَن مَافِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَاحٌ ﴾ . وكذا رده ابن الحاجب وغيره بالآية ، وقالوا : إنما ذاك في الخبر للمشقة ، لا الجامد كالذي في الآية .

(١) م : « ياخصاصها » .

(٢) سورة الإسراء ١٠٠

(٣) سورة المجرات •

وأيد بعضهم كلام الزخشرى، بأنه إنما جاء من حيث إن قوله: ﴿وَالْيَجْرُ يَمْدُّهُ﴾،  
لما التبس بالمطف بقوله: ﴿مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ صار خبر الجملة المطفوفة،  
وهو ﴿يَمْدُّهُ﴾ كأنه خبر الجملة المطفوفة عليها لالتباسها بها.

قال الشيخ في «المغنى»: وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر مشتقا ولم يتنبه  
لها الزخشرى، كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لمنع ذلك<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا عجيب، فإن «لو» في الآية للتمتع، والكلام في الامتناعية، بل أعجب  
من ذلك كله أن مقالة الزخشرى سبقه إليها السيرافي، وهذا الاستدراك وما استدرك به منقول  
قديمًا في شرح «الإيضاح» لابن الغلباز؛ لكن في غير مظنته؛ فقال في باب إن وأخواتها:  
قال السيرافي: تقول لو أن زيدا أقام لأكرمه، ولا تجوز: لو أن زيدا حاضر لأكرمه؛  
لأنك لم تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل.

هذا كلامهم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ  
فِي الْأَعْرَابِ﴾<sup>(٢)</sup>، فأوقع خبرها صفة. ولم أن يفرقوا بأن هذه للتمتع، فأجريت مجرى  
«ليت» كما تقول: ليتهم بادون. انتهى كلامه.

## تنبيه

ذكر الزخشرى بعد كلامه السابق في سورة الحجرات سؤالاً، وهو: ما الفرق بين قولك:  
لوجاءني زيد لكسوته، ونظيره قوله تعالى: ﴿أَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفِيَ﴾<sup>(٣)</sup>  
وبين قوله: لو زيد جاءني لكسوته، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ

(١) للمغنى ١: ٢٧٠

(٢) سورة الأحزاب ٢٠

(٣) سورة الزمر ٤

رَحْمَةً رَبِّي ﴿١﴾ ، وبين قوله: لو أن زيدا جاءني لسكسوته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ ﴿٢﴾ .

وأجاب بأن القصد في الأولى أن الفعلين تعليق أحدهما بصاحبه لا غير، من غير تعرض لمعنى زائد على التعليق الساذج على الوجه الذي بينته ، وهو للمعنى في الآية الأولى ؛ لأنَّ الغرض نفي أن يتَّخِذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ، وبيان تعاليه عن ذلك ؛ وليس لأداء هذا الغرض إلا تجديد الفعلين للتعلق ، دون أمر زائد عليه ، وأما في الثاني فقد انضم إلى التعليق بأحد معنيين ؛ إما نفي الشك أو الشبهة ، أن المذكور الذي هو زيد مكسوت لا محالة لو وجد منه الهوى ولم يتمتع ، وإما بيان أنه هو المختص بذلك دون غيره . وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ محتمل المعنيين جميعا، أعنى أنهم لا محالة يكونون ، وأنهم المخصوصون بالإمساك لو ملكوا ، إشارة إلى أن الإله الذي هو مالكها ، وهو الله الذي وسعت رحمته كل شيء لا يمسك .

فإن قلت : « لو » لا تدخل إلا على فعل ، و« أنتم » ليس بمرفوع بالابتداء ، ولكن بـ « تملك » مضمر ، وحينئذ فلا فرق بين « لو تملكون » وبين « لو أنتم تملكون » لمكان القصد إلى الفعل في اللوذين دون الاسم ؛ وإنما يسوغ هذا الفرق لو ارتفع بالابتداء .

قلت : التقدير وإن كان على ذلك ، إلا أنه لما كان تمثيلا لا يتكلم به ، ينزل الاسم في الظاهر منزلة الشيء تقدم لأنه أهم ، بدليل « لو ذات سوار لطمفتي » ، في ظهور قصدهم إلى الاسم ، لكنه أهم فيما ساقه المثل لأجله .

وكذا قوله : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ ﴿٣﴾ ، وإن كان « أحد » مرفوعا بفعل مضمر في التقدير .

وأما في الثالث ، ففيه ما في الثاني مع زيادة التأكيد الذي تعطيه « أن » وفيه إشعار بأن زيدا كان حقه أن يجيء ، وأنه بتركه الجيء قد أغفل حظه . فنأمل هذه الفروق ، وقس عليها نظائر التراكيب في القرآن العزيز ، فلنبا لا يخرج عن واحد من الثلاثة .

الثالثة : الأكثر في جوابها للمثبت ، اللام المفتوحة ؛ للدلالة على أن ما دخلت عليه هو اللازم لما دخلت عليه « لو » ، قال تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾<sup>(١)</sup> ، ففي اللام إشعار بأن الثانية لازمة للأولى .

وقوله : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾<sup>(٢)</sup> ويجوز حذفها : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجْدَا ﴾<sup>(٣)</sup> .  
الرابعة : يجوز حذف جوابها اللهم به ، وللتعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنِّي لَبِيتُ بِكُمْ قُوَّةً ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَن قُرْآنًا سُرِرَتْ بِهِ الْبَيْتُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وهو كثير ، سبق في باب الحذف على ما فيه من البحث ، وأما قوله : ﴿ وَلَوْ أَن مَافِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ فيحتمل أن يكون جواب « لو » محذوفاً والتقدير لنفدت هذه الأشياء ، وما نفدت كلمات الله ، وأن يكون ﴿ مَا نَفَدْتُ ﴾ هو الجواب مبالغة في نفى النفاذ ؛ لأنه إذا كان نفى النفاذ لازماً على تقدير كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً والبحر مداداً كان لزومه على تقدير عدمها أولى .

وقيل : تقدر هي وجوابها ظاهراً ، كقوله تعالى : ﴿ مَا آتَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، تقديره : ولو كان معه آلهة إذا لذهب كل إله .

وقوله : ﴿ وَمَا كُنْتُ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، أي ولو يكون وخططت ، إذن لارتاب .

\*\*\*

(٢) سورة الواقعة ٦٥

(٤) سورة هود ٨٠

(٦) سورة المؤمنون ٩١

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الواقعة ٧٠

(٥) سورة الرعد ٣١

(٧) سورة التنبؤ ٤٨



الوجه الثاني : من أوجه « لو » أن تكون شرطية ، وعلامتها أن يصلح موضعها « إن » المكسورة ، وإنما أقيمت مقامها ، لأن في كل واحدة منهما معنى الشرط ، وهي مثلها فيلها المستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وإن كان ماضيا لفظا صرفه للاستقبال ، كقوله : ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ونظائره . قالوا : ولولا أنها بمعنى الشرط لما اقتضت جوابا ؛ لأنه لابد لما من جواب ظاهر أو مضمّر ، وقد قال المبرد في « السكامل » : إن تأويله عند أهل اللغة : لا يقبل منه أن يفتدى به وهو مقيم على الكفر ، ولا يقبل أن افتدى به .

قالوا : وجوابها يكون ماضيا لفظا كما سبق ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَعَمَّوْا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ومعنى ؛ ويكون باللام غالبا ، نحو : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> . وقد يحذف نحو : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ <sup>(٩)</sup> ، ولا يحذف غالبا إلا في صلة ، نحو : ﴿ وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا . . . ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، الآية .

\*\*\*

الثالث : لو المصدرية ، وعلامتها أن يصلح موضعها « أن » المفتوحة ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ <sup>(١١)</sup> .

- (٢) سورة يس ٦٦  
(٤) سورة يوسف ١٧  
(٦) سورة آل عمران ٩١  
(٨) سورة البقرة ٢٠  
(١٠) سورة البقرة ٩٦

- (١) سورة الأحزاب ٥٢  
(٣) سورة التوبة ٣٣  
(٥) سورة النساء ٩  
(٧) سورة فاطر ١٤  
(٩) سورة الواقعة ٧٠

وقوله : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ <sup>(١)</sup> .  
 ﴿ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ <sup>(٢)</sup> .  
 ﴿ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي <sup>(٣)</sup> ، أى الافتداء .

ولم يذكر الجمهور مصدرية « لو » وتأولوا الآيات الشريفة على حذف مفعول  
 يودّ ، وحذف جواب « لو » ، أى يود أحدهم طول العمر لو يمر ألف سنة ليسرّ بذلك .  
 وأشكل قول الأولين بدخولها على « أن » المصدرية ، فى نحو قوله تعالى : ﴿ تَوَدُّ لَوْ  
 نَبِّئْنَاهَا وَبَيِّنْهُ <sup>(٤)</sup> ، والحرف المصدرى لا يدخل على مثله !  
 وأجيب : بأنها إنما دخلت على فعل محذوف مقدر تقديره « يود لو ثبت أن بينها »  
 فانفتحت مباشرة الحرف المصدرى لمثله .

وأورد ابن مالك السؤال فى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً <sup>(٥)</sup> وأجاب بهذا ، وبأن هذامن  
 باب توكيد اللفظ بمرادفه ، نحو : ﴿ فَيَجَاكِبُ سُبُلًا <sup>(٦)</sup> .

وفى كلا الوجهين نظر ، أما الأول وهو دخول « لو » على « ثبت » مقدرا ، إنما هو  
 مذهب اللبرد ، وهو لا يراه فكيف يقرره فى الجواب !

وأما الثانى ، فليست هنا مصدرية بل للتمنى كما سيأتى . ولو سلم فإنه يلزم ذلك وصل  
 « لو » بجملة اسمية مؤكدة بـ « أن » . وقد نص ابن مالك وغيره ؛ على أن صلتها لا بد أن  
 تكون فعلية بماض أو مضارع .

قال ابن مالك : وأكثر وقوع هذه بعد « ود » أو « يود » أو ماقى معناها من منهم  
 تمنّ . وبهذا يعلم غلط من عدّها حرف تمنّ ، لو صح ذلك لم يجمع بينها وبين فعل تمنّ ،  
 كما لا يجمع بين ليت وفعل تمنّ .

\*\*\*

(٢) سورة النساء ١٠٢  
 (٤) سورة آل عمران ٣٠  
 (٦) سورة الأنبياء ٣١

(١) سورة البقرة ١٠٦  
 (٣) سورة الماعز ١١  
 (٥) سورة الشعراء ١٠٢

الرابع : لو التفتي ، وعلامتها أن يصح موضعها « ليت » ، نحو : لو تأتينا فتحدثنا ، كما تقول : ليتك تأتينا فتحدثنا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً <sup>(١)</sup> ، ولهذا نصب ، فيكون في جوابها ؛ لأنها أفهمت التمني ، كما انتصب ﴿ فَأَفُوزَ <sup>(٢)</sup> ، في جواب « ليت » : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ <sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

وذكر بعضهم قسما آخر وهو التعليل كقوله : ﴿ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ <sup>(٤)</sup> .

---

(٢) سورة النساء ٧٢

(١) سور الشعراء ١٠٢

(٣) سورة النساء ١٣٥

## لولا

مركبة عند سيبويه من « لو » و « لا » ، حكاه الصَّغَار . والصحيح أنها بسيطة .  
ومن التركيب ما يغير ، ومنه ما لا يغير ، فما لا يغير « لولا » . وما يغير بالتركيب  
« حبذا » صارت للمدح والثناء ، وانفصل « ذا » عن أن يكون منفى أو مجموعاً أو مؤثراً ،  
وصار بلفظ واحد لهذه الأشياء ؛ وكذلك « هَلَّا » زال عنها الاستفهام جملة .  
ثم هي على أربعة أضرب :

\*\*\*

الأول : حرف امتناع لوجوب ، وبعضهم يقول : لوجود ، بالدال .  
قيل : ويلزم على عبارة سيبويه في « لو » أن تقول حرف الاستيقاع ، لا انتفاء ما قبله .  
وقال صاحب « رصف اللباني »<sup>(١)</sup> : الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل  
عليها ؛ فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين ، فهي حرف امتناع لوجوب ؛ نحو : لولا زيد  
لأحسنت إليك ؛ فالإحسان امتنع لوجود زيد ، وإن كانتا منفيين ، غفر وجود  
لامتناع ، نحو : لولا عذم زيد لأحسنت إليك . انتهى .  
ويلزم في خبرها الحذف ، ويستغنى بجوابها عن الخبر . والأكثر في جوابها للثبوت  
اللام ، نحو : ﴿ لَوْلَا أَن نَّمُ لَسَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ .  
لَلْبَيْتِ فِي بَاطِنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
وقد يحذف للعلم به ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ  
تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) كتاب رصف اللباني في حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي - كشف الظنون .

(٢) سورة سبأ ٣١ (٣) سورة الصافات ١٤٣ ، ١٤٤

(٤) سورة النور ١٠

وقد قيل في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَ الْوَلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾<sup>(١)</sup> ، لم يهدها ، لكنه امتنع عنه بها لوجود رؤية برهان ربه ، فلم يحصل منه هم البتة ، كقولك : لولا زيد لأكرمك ؛ للنفى أن الإكرام ممتنع لوجود زيد ؛ وبه يتخلص من الإشكال الذي يورد : وهو كيف يليق به الهم !

وأما جوابها إذا كان منفيًا بجاء القرآن بالخذف ، نحو : ﴿مَا زَكَّيْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾<sup>(٢)</sup> .

وهو يرد قول ابن عصفور أن النفي بـ « ما » الأحسن باللام .

\*\*\*

الثاني : التحضيض ، فتختص بالمضارع ، نحو : ﴿لَوْ لَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾<sup>(٣)</sup> .

﴿لَوْ لَا يَنْهَاهُمْ آلُ بَايَئُونَ وَالْأَخْبَارُ﴾<sup>(٤)</sup> .

﴿لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾<sup>(٥)</sup> .

والتوبيخ والتنديد ، فتختص بالماضي ، نحو : ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شَهْدَاءَ﴾<sup>(٦)</sup> .

﴿فَلَوْ لَا إِذْ جَاءَهُمْ بِأُسْتُنَا نَفَرُوا﴾<sup>(٧)</sup> .

وفي كل من القسمين تختص بالفعل ؛ لأن التحضيض والتوبيخ لا يردان إلا على الفعل ؛ هذا هو الأصل .

وقد جوزوا فيها إذا وقع الماضي بعدها أن يكون تحضيضاً بضعاً ، وهو حينئذ يكون قرينة صارفة للماضي عن المضى إلى الاستقبال ، فقالوا في قوله تعالى : ﴿فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ صَارَفَةٍ لِمَا ضَى إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ ، فقالوا في قوله تعالى : ﴿فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ

(٢) سورة النور ٢١

(٤) سورة المائدة ٦٣

(٦) سورة النور ١٣

(١) سورة يوسف ٢٤

(٣) سورة النمل ٤٦

(٥) سورة النافقون ١٠

(٧) سورة الأعراف ٤٢ .

فَرَقَهُ مِنْهُمْ طَائِفَةً<sup>(١)</sup> ، يجوز بقاء « نَرَّ » على معناه في اللغى ، فيكون « لولا » توبيخاً . ويجوز أن يراد به الاستقبال ، فيكون تحضيضاً .

قالوا : وقد تفصل من الفعل بإذ وإذا معمولين له ، وبجملة شرطية معترضة .  
فالأول : ( وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ<sup>(٢)</sup> ) ( فَلَوْلَا إِذَا جَاءَهُمْ بِأُسْنًا أَنْفَرُوا<sup>(٣)</sup> ) .  
والثاني والثالث : نحو : ( فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُوفَ . وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ . وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ<sup>(٤)</sup> . فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ . تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ<sup>(٥)</sup> ) ، اللغى : فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الخلقوم إن كنتم مؤمنين ؛ وحالتكم أنكم شاهدون ذلك ، ونحن أقرب إلى المختصر منكم بعلينا ، أو باللائكة ، ولكنكم لا تشاهدون ذلك . ولولا الثانية تكرار للأولى .

\*\*\*

الثالث : للاستفهام بمعنى هل ، نحو : ( لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ<sup>(٦)</sup> ) .  
( لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ<sup>(٧)</sup> ) .  
قاله الهروي : ولم يذكره الجمهور ؛ والظاهر أن الأولى للعرض ، والثانية مثل : ( لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ<sup>(٨)</sup> ) .

\*\*\*

الرابع : للنفى بمعنى « لم » نحو قوله تعالى : ( فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ<sup>(٩)</sup> ) ، أى لم تكن .  
( فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ<sup>(١٠)</sup> ) ، أى فلم يكن . ذكره ابن فارس في كتاب « فقه العربية » والهروي في « الأزهية » .

- (٢) سورة النور ١٦  
(٤) سورة الواقعة ٨٣ - ٨٧  
(٦) سورة الأنعام ٨  
(٨) سورة يونس ٩٨

- (١) سورة التوبة ١٢٢  
(٣) سورة الأنعام ٤٣  
(٥) سورة المائدة ١٠  
(٧) سورة النور ١٣  
(٩) سورة هود ١١٦

والظاهر أن المراد « فهلا » ، ويؤيده أنها في مصحف أبي ﴿ فَهَلَّا كَانَتْ قَرِيبَةً ﴾ ،  
نعم ، يلزم من ذلك الذى ذكرناه معنى للمضى ، لأن اقتران التوبيخ بالماضى يشعر بانتفائه.  
وقال ابن السجري : هذا يخالف أصح الإعرابين ؛ لأن المستثنى بعد النفي يقوى فيه  
البدل ، ويجوز فيه النصب ، ولم يأت فى الآيتين إلا النصب ، أى فدل على أن الكلام  
موجب ، وجوابه ما ذكرناه ، من أن فيه معنى النفي .

وجعل ابن فارس منه : ﴿ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، المعنى : اتخذوا  
من دون الله آلهة ولا يأتون عليه بسلطان .

وقال ابن برّجان فى تفسيره فى أواخر سورة هود ، عن الخليل ، أن جميع ما فى القرآن  
من « لولا » فهى بمعنى « هلا » إلا قوله فى سورة الصافات : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ  
الْمُسَبِّحِينَ . لَلَيْتَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ لأن جوابها بخلاف غيرها .  
وفيه نظر لما سبق .

## لوما

هى قريب من « لولا » ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَانِكَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قال  
ابن فارس : هى بمعنى « هلا » <sup>(٤)</sup> .

(٢) سورة الصافات ١٤٣ ، ١٤٤ ،  
(٤) فقه اللغة ١٢٥

(١) سورة الكهف ١٥  
(٣) سورة الحجر ٧

لم

نفى للمضارع وقلبه ماضيا ، وتجزمه ، نحو : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾<sup>(١)</sup> .  
ومن العرب من ينصب بها ، وعليه قراءة : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾<sup>(٢)</sup> ، بفتح الحاء ؛  
وخرجت على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت .



## لَا

على ثلاثة أوجه :

أحدها : تدخل على المضارع ، فتجزمه وتقلبه ماضياً ، كـ « لم » ، نحو : ﴿ وَلَمَّا يَلْمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ بَلْ لَمَّا يَدْعُوا عَذَابٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى لم يدعوه : ﴿ وَلَمَّا بَأْسَكُمْ مِثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْدِكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

لكنها تفارق « لم » من جهات :

أحدها : أن « لم » لنفى فعل ، و « لما » لنفى « قد فعل » ، فالمنفى بها أكد . قال الزخشرى فى « الفائق » : لما مركبة من « لم » و « ما » هى نقيضة « قد » ، وتنفى ما تنبته من الخبر المنتظر .

وهذا أخذه من أبى الفتح ، فإنه قال : أصل « لما » « لم » زيدت عليها « ما » ، فصارت نفياً ، تقول : قام زيد ، فيقول الجيب بالنفى : لم يقم ؛ فإن قلت : قد قام ، قال : لما يقم ؛ لما زاد فى الإثبات « قد » زاد فى النفى « ما » ، إلا أنهم لما ركبوا « لم » مع « ما » حدث لها معنى ولفظ ، أما المعنى فإنها صارت فى بعض المواضع ظرفاً ، فقالوا : لما قت قام زيد ، أى وقت قيامك قام زيد . وأما اللفظ ، فلا أنه يجوز الوقف عليها دون مجزومها ، نحو جئتكم ولما . أى ولما تجئ . انتهى .

ويخرج من كلامه ثلاثة فروق : ما ذكرناه أولاً ، وكونها قد تقع اسماً هو ظرف ، وأنه يجوز الوقف عليها دون النفى ، بخلاف « لم » .

ورابعها : يحىء اتصال منفيها بالحال ، والنفي لم لا يلزم فيه ذلك ، بل قد يكون منقطعا ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾<sup>(١)</sup> ، وقد يكون متصلا بنحو : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبَّ شَقِيًّا ﴾<sup>(٢)</sup> .

وخامسها : أنَّ الفعل بعد « لَمَّا » يجوز حذفه اختيارا .

سادسها : أنَّ « لم » تصاحب أدوات الشرط بخلاف « لما » فلا يقال : « إِنْ لَمَّا يَتِمَّ » ، وفي التنزيل ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِوا ﴾<sup>(٤)</sup> .

سابعها : أنَّ منفي « لَمَّا » متوقع ثبوته ، بخلاف منفي « لم » ، ألا ترى أنَّ معنى : ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأنَّ ذوقهم له متوقع .

قال الزجاج شري في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> : ما في « لَمَّا » من معنى التوقع دالٌّ على أنَّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد<sup>(٧)</sup> .

وأسكر الشيخ أبو حيان دلالة « لما » على التوقع ، فكيف يتوهم أنه يقع بعد .

وأجاب بعضهم بأن « لما » ليست لنفي للتوقع حيث يُستبعد توقعه ؛ وإنما هي لنفي الفعل المتوقع ؛ كما أنَّ « قد » لإثبات الفعل للتوقع ؛ وهذا معنى قول النحويين : إنها مواقة لـ « قد فعل » : أى يجاب بها في النفي حيث يجاب بـ « قد » في الإثبات ؛ ولهذا قال ابن السراج : جاءت « لَمَّا » ، بعد فعل ، يقول القائل : « لما يفعل » ، فتقول : قد فعل .

\*\*\*

(٢) سورة مريم ٤

(٤) سورة المائدة ٧٣

(٦) سورة الحجرات ١٤

(١) سورة الإنسان ١

(٣) سورة المائدة ٦٧

(٥) سورة ص ٨

(٧) سورة الكشاف ٤ : ٢٩٩

الوجه الثاني: أن تدخل على ماض؛ فعى حرف وجود لوجود، أو وجوب لوجوب، فيقتضى وقوع الأمرين جميعا؛ عكس « لو » نحو: لما جاءنى زيد أكرهته.

وقال ابن السراج والفارسي: ظرف بمعنى « حين ».

ورده ابن عصفور بقوله: ﴿ وَتِلْكَ الْفَرَسَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾<sup>(١)</sup> قال: لأن الهلاك لم يقع حين ظلموا؛ بل كان بين الظلم والهلاك إرسال الرسل وإنذارهم بإيام؛ وبعد ذلك وقع الإهلاك، فليست بمعنى « حين »؛ وهذا الرد لا يحسن إلا إذا قدرنا الإهلاك أول ما ابتدأ الظلم؛ وليس كذلك، بل قوله: ﴿ ظَلَمُوا ﴾ في معنى « استداموا الظلم » أى وقع الإهلاك لهم حين ظلمهم؛ أى فى حين استدامتهم الظلم، وهم متتابعون به.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضُوا ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ ﴾<sup>(٣)</sup>.

﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا ﴾<sup>(٥)</sup>.

﴿ فَلَمَّا أَحْسَوْا بِبَأْسِنَا ﴾<sup>(٦)</sup>.

وأما جوابها فقد يحى ظاهرها كما ذكرنا، قد يكون جملة اسمية مقرونة بالقاء؛ نحو: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ ﴾<sup>(٧)</sup>.

أو مقرونة بما النافية، كقوله: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ ﴾<sup>(٨)</sup>.

وبإذا الفاجئة، نحو: ﴿ فَلَمَّا أَحْسَوْا بِبَأْسِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾<sup>(٩)</sup>.

(٢) سورة الإسراء ٦٧

(٤) سورة هود ٧٧

(٦) سورة الأنبياء ١٢

(٨) سورة فاطر ٤٢

(١) سورة الكهف ٥٩

(٣) سورة القصص ٢٣

(٥) سورة يونس ٩٨

(٧) سورة لقمان ٣٢

﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾<sup>(١)</sup>.

﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُنْشِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ آلَ الذَّابِّ إِذَا هُمْ يَنْسُكُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وبهذا رد على من زعم أنها ظرف بمعنى «حين» فإن «ما» النافية «وإذا» النجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ فانتفى أن يكون ظرفا.

وقد يكون مضارعا، كقوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾<sup>(٤)</sup> وهو بمعنى الماضي، أى جادلنا.

وقد يحذف، كقوله: ﴿فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾<sup>(٥)</sup>، قال بعضهم: التقدير اقسما قسمين، منهم مقتصد، ومنهم غير ذلك، لكن الحق أن ﴿مقتصد﴾ هو الجواب؛ هو الذى ذكره ابن مالك، ونوزع فى ذلك من جهة أن خبرها مقرون بالفاء يحتاج لدليل.

وقوله: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾<sup>(٦)</sup>؛ جوابه محذوف؛ أى لمنعيتكم.

وأما قوله عز وجل: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا دَرَأُوا كَفَرُوا بِهِ﴾<sup>(٧)</sup>.

فيل جواب «لما» الأولى «لما» الثانية؛ وجوابها، ورد باقترانه.

وقيل: ﴿كفروا به﴾ جواب لها؛ لأن الثانية تكرر الأولى.

وقيل: جواب الأولى محذوف، أى أنكروه.

واختلف فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَصَاعَتْ مَا حَوْلَهُ﴾<sup>(٨)</sup>، فقيل: الجواب ﴿ذَهَبَ

الله﴾. وقيل: محذوف استطرأة للكلام مع أمن اللبس، أى حدث.

(٢) سورة العنكبوت ٦٥

(٤) سورة هود ٧٤

(٦) سورة هود ٨٠

(٨) سورة البقرة ١٧

(١) سورة الزخرف ٥٧

(٣) سورة الزخرف ٥٠

(٥) سورة لقمان ٣٢

(٧) سورة البقرة ٨٩

وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ ﴾ <sup>(١)</sup> : قيل الجواب قوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، على جمل الواو زائدة .

وقيل : الجواب محذوف ، أى أنجينا وحفظناه .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قيل : الجواب ﴿ وجاءته ﴾ على زيادة الواو .

وقيل : الجواب محذوف ، أى أخذ يجادلنا .

وقيل : ﴿ يجادلنا ﴾ مؤول : « جادلنا » .

وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى أجزل له الثواب وتله .  
وأما قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فما تقدم من قوله ﴿ وجعلنا ﴾ يصد مسد الجواب ، لا أنه الجواب ؛ لأن الجواب لا يقدم عليها .

وكذا قوله : ﴿ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ أُولَئِكَ كَانُوا لَنَا ظَالِمًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فما تقدم من قوله : ﴿ أهلكناهم ﴾ ، يصد مسد الجواب ، لا أنه الجواب ، لأن الجواب لا يقدم عليها .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾ <sup>(٧)</sup> ؛ فإنما وقع جوابها بالنفي ؛ لأن التقدير : فلما جاءهم نذير زادهم نفورا ، أو ازداد نفورهم .

تنبيه : يختلف المعنى بين مجردها من « أن » ودخولها عليها ؛ وذلك أن من شأنها أن تدل على أن الفعل الذى هو ناصبها قد تعلق بعقب الفعل الذى هو خافضته من غير مهلة ؛ وإذا افتتحت « أن » بعدها كدت هذا المعنى وشددته ، ذكره المحشى فى كشفاته القديم قال : ونراه مبنيًا فى قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ <sup>(٨)</sup> الآية ، كأنه قال : لما أبصرهم لحقته المساءة ، وضيق الذرع فى بديهة الأمر وغرته .

(٢) سورة هود ٧٤

(٤) سورة السجدة ٢٤

(٦) سورة فاطر ٤٢

(١) سورة يوسف ١٥

(٣) سورة الصافات ١٠٣

(٥) سورة الكهف ٥٩

(٧) سورة هود ٧٧

الوجه الثالث : حرف استثناء ، كقوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾<sup>(١)</sup>  
على قراءة تشديد الميم .  
وقوله : ﴿ وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ آلِهَةٍ ﴾<sup>(٢)</sup> .

لَا

الخففة

مركبة من حرفين : اللام وما النافية . وسيبويه يجعل « ما » زائدة ، والفارسي يجعل  
اللام ؛ وسيأتي في حرف الميم .

## لن

صفة مرتجلة للنفي في قول سيبويه ، ومركبة عند الخليل من « لا » و « أن »  
 واعترض بتقديم المفعول عليها ، نحو : زيدا لن أضرب .  
 وجوابه : يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط .  
 وكان ينبغي أن تكون جازمة ، وقد قيل به ؛ إلا أن الأكثر النصب .  
 وعلى كل قول ؛ فهي لنفي الفعل في المستقبل ؛ لأنها في النفي نقيضة السين وسوف  
 وأن في الإثبات ؛ فإذا قلت : سأفعل أو سوف أفعل كان نقيضه « لن أفعل » .  
 وهي في نفي الاستقبال آكد من « لا » ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَتَبَرَّحَ الْأَرْضَ ﴾<sup>(١)</sup>  
 آكد من قوله : ﴿ لَا أَتَبَرَّحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
 وليس معناها النفي على التأييد ؛ خلافاً لصاحب « الأنموذج » بل إن النفي مستمر  
 في المستقبل ؛ إلا أن يطرأ ما يزيله ، فهي لنفي المستقبل « ولم » لنفي الماضي ، و « ما »  
 لنفي الحال .  
 ومن خواصها أنها تنفي ما قُرِبَ ، ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معناها ، وقد جاء  
 في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا ﴾<sup>(٣)</sup> بحرف « لا » في الموضع الذي اقترن به حرف  
 الشرط بالفعل ، فصار من صيغ العموم يعم الأزمنة ، كأنه يقول : متى زعموا ذلك لوقت  
 من الأوقات وقيل لم : تمنوا الموت ، فلا يتمنونه .  
 وقال في البقرة : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فقصر من صيغة النفي ، لأن قوله تعالى :

(٢) سورة الكهف ٦٠

(٤) سورة البقرة ٩٥

(١) سورة يوسف ٨٠

(٣) سورة الجمعة ٧

﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ آدَارُ الْآخِرَةِ﴾<sup>(١)</sup> ، وليست « لن » مع « كان » من صيغ العموم ؛ لأن « كان » لا تدخل على حدث ؛ وإنما هي داخلة على المبتدأ والخبر ، عبارة عن قصر الزمان الذي كان فيه ذلك الحدث ؛ كأنه يقول : إن كان قد وجب لكم الدار الآخرة ، فتمنوا الموت ، ثم قال في الجواب : ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ﴾ ، فانتظم معنى الآيتين . وأما التأييد فلا يدل على الدوام ، تقول : زيد يصوم أبدا ، ويصلى أبدا ؛ وبهذا يبطل تعلق المعتزلة بأن « لن » تدل على امتناع الرؤية ؛ ولو نفى بـ « لا » لكان لهم فيه متعلق ؛ إذ لم يخص بالكتاب أو بالسنة ، وأما الإدراك الذي نفى بـ « لا » فلا يمنع من الرؤية ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لَأَنْتُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ » ، ولم يقل : « تدركون ربكم » ، والعرب تنفي المظنون بـ « لن » والمشكوك بـ « لا » .

وممن صرح بأن التأييد عبارة عن الزمن الطويل لا عن الذي لا ينقطع ابن الخشاب . وقد سبق مزيد كلام فيها في فصل التأييد وأدواته .

قيل : وقد تأتي للدعاء كما أتت « لا » لذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ إِنَّمَا أَنْعَمْتَ عَلَىٰ فَلَانٍ أَكُونُ ظَاهِرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾<sup>(٢)</sup> .

ومنه آخرون ، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى التكلم ؛ بل إلى الخطاب والغائب ، نحو : يارب لا عذبت فلانا ونحوه : لا عذب الله عمرا .



## لكن

للاستدراك خفيفة ومنقّلة ؛ وحقيقته رفع مفهوم الكلام السابق، قول: ما زيد شجاع ولكنه غير كريم، فرفعت بـ «لكن» ما أفهمه الوصف بالشجاعة من ثبوت الكرم له، لكونهما كالتضايقين؛ فإن زفنا ما أفاده منطوق الكلام السابق فذاك استثناء؛ وموقع الاستدراك بين متضايقين بوجه ما؛ فلا يجوز وقوعها بين معواقين، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا لَفَشَلْتُمْ وَلَتَنْتَازِعُنَّ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾<sup>(١)</sup>، لكونه جاء في سياق «لو»، «ولو» تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فدل على أن الرؤية متممة في المعنى ؛ فلما قيل : ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ علم إثبات ما فهم لإثباته أولا وهو سبب التسليم ؛ وهو نفي الرؤية، فلم أن للمعنى ؛ ولكن الله ما أراكم كثيرا ليسلكم، خذف السبب وأقيم السبب مقامه. قال ابن الحارث : الفرق بين « بل » و « لكن » ؛ وإن اتفقا في أن الحكم للثاني؛ أن « لكن » وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها، ولا يستقيم تقديره إلا مثبتا لامتناع تقدير النفي في المفرد ؛ وإذا كان مثبتا وجب أن يكون ما قبله نفيًا، كقولك : ما جاءني زيد لكن عمرو ؛ ولو قلت : جاءني زيد لكن عمرو ، لم يجوز لما ذكرنا . وأما بلّ فلا يضرب مطلقا، موجبا كان الأول أو منفيا .

وإذا ثقّلت فهي من أخوات « إن » تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ ولا يليها الفعل . وأما وقوع المرفوع بعدها في قوله تعالى : ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾<sup>(٢)</sup>، و « هو » ضمير الرفع، لجوابه أنها هنا ليست الملقّلة بل هي الخفيفة ؛ والتقدير : لكن أنا هو الله ربّي؛

ولهذا تكتب في الصحاح بالالف، ويوقف عليها بها؛ إلا أنهم ألقوا حركة الهمزة على النون؛ فالتقت النونان، فأدغمت الأولى في الثانية، وموضع «أنا» رفع بالابتداء، وهو مبتدأ ثان و «الله» مبتدأ ثالث، و «ربّي» خبر للمبتدأ الثالث، والمبتدأ الثالث وخبره خبر الثاني، والثاني هو خبر الأول، والراجع إلى الأول الياء.

ثم الخنعة قد تكون مخففة من الثقيلة، فهي عاملة، وقد تكون غير عاملة، فيقع بعدها للفرد، نحو ما قام زيد لكن عمرو، فتكون عاطفة على الصحيح، وإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء.

وقال صاحب «البيسط»: إذا وقع بعدها جملة؛ فهل هي للعطف، أو حرف ابتداء. قولان؛ كقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ﴾<sup>(١)</sup>.

قال: ونظير فائدة الخلاف في جواز الوقف على ما قبلها؛ فلي العطف لا يجوز، وعلى كونها حرف ابتداء يجوز.

قال: وإذا دخل عليها الواو انتقل العطف إليها، وتجردت للاستدراك.

وقال الكسائي: المختار عند العرب تشديد النون إذا اقترنت بالواو، وتخفيفها إذا لم تقترن بها؛ وعلى هذا جاء أكثر القرآن العزيز، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَتْلُمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ﴾<sup>(٤)</sup>.

﴿لَكِنَّ أَرْسُولٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

(٢) سورة الأنعام ٣٣

(٤) سورة التوبة ٨٨

(١) سورة النساء ١٦٦

(٣) سورة الأعراف ١٣١

﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾<sup>(١)</sup> ،

﴿لَكِنَّ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ﴾<sup>(٢)</sup> .

وعلى القراء ذلك بأنها مخففة تكون عاطفة فلا تحتاج إلى واو معها كـ « بل » ،  
فإذا كان قبلها واو لم تشبه « بل » لأن « بل » لا تدخل عليها الواو ، وأما إذا كانت  
مشددة فإنها تعمل عمل « إن » ولا تكون عاطفة .

وقد اختلف القراء في ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> ،  
فأكثروا على تخفيفها ونصب « رسول » بإضمار « كان » أو بالعطف على « أبا أحد » .  
والأول أليق ، لكن ليست عاطفة لأجل الواو ، فالأليق لها أن تدخل على الجمل  
كـ « بل » العاطفة .

وقرأ أبو عمرو بتشديدها على أنها عاملة ، وحذف خبرها ؛ أي ولكن رسول الله  
هو ، أي محمد .

---

(٢) سورة مريم ٣٨

(١) سورة آل عمران ١٩٨

(٣) سورة الأحزاب ٤٠

## لعلّ

تجىء لمان :

الأول للترجى فى المحبوب، نحو: لعل الله يغفر لنا، وللإشفاق فى المكروه، نحو: لعلّ الله يغفر للعاصى . ثم وردت فى كلام من يستحيل عليه الوصفان ، لأنّ الترجى للجهل بالمعاقبة وهو محال على الله وكذلك الخوف والإشفاق .

فمنهم من صرفها إلى المخاطبين . قال سيبويه فى قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾<sup>(١)</sup> ، معناه : كوننا على رجائكما فى ذكرهما ، يعنى أنه كلام منظور فيه إلى جانب موسى وهارون عليهما السلام ؛ لأنهما لم يكونا جازمين بدم إيمان فرعون .

وأما استعمالها فى الخوف ؛ ففى قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فإن الساعة مخوفة فى حق المؤمنين ، بدليل قوله : ﴿ وَأَنْذِرِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ مِنْهَا ﴾<sup>(٣)</sup> .

وفى هذا ردّ على الزمخشري حيث أنكر أن تكون هذه الآية من هذا القبيل .

فإن قلت : مامعنى قولهم : « لعل من الله واجبة » ؟ هل ذلك من شأن المحبوب ، أو مطلقاً ؟ وإذا كانت فى المحبوب فهل ذلك إخراج لها عن وضع الترجى ، إلى وضع الخبر ، فيكون مجازاً أم لا ؟

قلت : ليس إخراجاً لها عن وضعها ؛ وذلك أنهم لما رأوها من الكريم للمخاطبين فى ذلك المحبوب تعريض بالوعد ، وقد علم أن الكريم لا يمرض بأن يفعل إلا بعد التصميم عليه ، فجرى الخطاب الإلهى مجرى خطاب عظماء الملوك من الخلق . وقوله : ﴿ يَسْأَلُهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا

(٢) سورة الثورى ١٧

(١) سورة طه ٤٤

(٣) سورة الثورى ١٨

رَبِّكُمْ ۝ الآية إلى ﴿تَتَّقُونَ﴾<sup>(١)</sup>، إطلاع المؤمن بأن يبلغ بإيمانه درجة التقوى العالية، لأنه بالإيمان يفتتحها وبالإيمان يحتتمها، ومن ثم قال مالك وأبو حنيفة: الشرع ملازم . وقد قال الزمخشري: وقد جاءت على سبيل الإطلاع في مواضع من القرآن، لسكته كريم رحيم، إذا أطعم فَعَل ما يُطعم لا محالة، فجري إطلاعُه مجرى وعده، فلهذا قيل: إنهما من الله واجبة.

وهذا فيه رائحة الاعتزال في الإيجاب العقلي، وإنما يحسن الإطلاع دون التحقيق، كيلا يتشكل العباد، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال الراغب: «لعل» طمع وإشفاق.

وذكر بعض المفسرين أن «لعل» من الله واجبة، وُفِّر في كثير من المواضع: «لا» وقالوا: إن الطمع والإشفاق لا يصح على الله تعالى.

قال: ولعل - وإن كان طمعاً - فإن ذلك يقتضي في كلامهم تارة طمع الخطاب، وتارة طمع الخطاب، وتارة طمع غيرهما، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ﴾<sup>(٣)</sup>، فذلك طمع منهم في فرعون.

وفي قوله: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾<sup>(٤)</sup>، إطلاع موسى وهارون، ومعناه: قولاً له قولاً لنا راجيين أن يتذكر أو يخشى.

وقوله: ﴿فَلَمَّا تَرَكَ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾<sup>(٥)</sup>، أي تظن بك الناس . وعليه قوله تعالى: ﴿لَمَّا كَبُخَ نَفْسِكَ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، أي راجين الفلاح.

(٢) سورة النجم ٨

(٤) سورة طه ٤٤

(٦) سورة الشعراء ٦

(١) سورة البقرة ٢١

(٣) سورة الشعراء ٤٠

(٥) سورة هود ١٢

(٧) سورة الأنعام ٤٥

كما قال : ﴿ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup>.

وزعم بعضهم بأنها لا تكون للترجى إلا فى الممكن ، لأنه انتظار ، ولا ينتظر إلا فى ممكن ؛ فاما قوله تعالى : ﴿ لَمَلَّى أَلْبُلُغُ الْأَسْبَابِ ... ﴾ <sup>(٢)</sup> الآية ، فاطلاع فرعون إلى الإله مستحيل ، وبجمله اعتقد إمكانه ، لأنه يعتقد فى الإله الجسمية والمكان ، تعالى الله عن ذلك !

\*\*\*

الثانى: للتعليل، كقوله تعالى : ﴿ فَأَتَيْنَاهُ وَأَقْوَامًا لَعَلَّكُمْ تَرْجَحُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup>.

﴿ وَأَنهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى كى .

وجعل منه ثعلب : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى « كى » ، حكاه عنه صاحب « المحكم » .

\*\*\*

الثالث: الاستفهام، كقوله تعالى : ﴿ لَا تَدْرِي لَمَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ <sup>(٦)</sup>.

﴿ وَمَا يَذْرِيكَ لَعَلَّهُ يُزَكِّي ﴾ <sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

وحكى البنوى فى تفسيره عن الواقدى أن جميع ما فى القرآن من « لمل » فإنها للتعليل ، إلا قوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، فإنها للتشبيه .

وكونها للتشبيه غريب لم يذكره النحاة ، ووقع فى صحيح البخارى فى قوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ أن « لمل » للتشبيه .

(٢) سورة غافر ٣٦

(٤) سورة النحل ١٥

(٦) سورة الطلاق ١

(٨) سورة الشعراء ١٢٩

(١) سورة البقرة ٢١٨

(٣) سورة الأنعام ١٥٥

(٥) سورة طه ٤٤

(٧) سورة عبس ٣

وذكر غيره أنها للرجاء المحض ؛ وهو بالنسبة إليهم .  
واعلم أن الترجى والتمنى من باب الإشاء ، كيف يتعلقان بالماضى  
وقد وقع خبر « ليت » ماضيا فى قوله : ﴿ يَا كَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وتمن نص على منع وقوع الماضى خبرا للعل الرمائى .

## ليس

فعل معناه نفى مضمون الجملة في الحال ، إذا قلت : ليس زيد قائماً ، نفيت قيامه في حاله هذه . وإن قلت : ليس زيد قائماً غداً لم يستقم ، ولهذا لم يتصرف فيكون فيها مستقبلاً .

هذا قول الأكثرين ؛ وبعضهم يقول : إنها لنفي مضمون الجملة عموماً .

وقيل مطلقاً ؛ حالاً كان أو غيره . وقواه ابن الحاجب .

ورّد الأول بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ وهذا نفى لكون العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة ، فهو نفى في المستقبل ؛ وعلى هذين القولين يصح « ليس إلا الله » ؛ وعلى الأول يحتاج إلى تأويل ، وهو أنه قد ينفي عن الحال بالقرينة ، نحو ليس خلق الله مثله .

وهل هو لنفي الجنس أو الوحدة ؟ لم أر من تعرض لذلك غير ابن مالك في كتاب « شواهد التوضيح » فقال في قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس صلاة أثقل على المنافقين » ففيه شاهد على استعمال « ليس » للنفي العام المستغرق به للجنس ؛ وهو مما يفعل عنه . ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

## لذن

بمعنى « عند » ، وهي أخص منها للدلالة على ابتدائها به ، نحو : أقيمت عنده من لذن .



طلوع الشمس إلى غروبها . فتوضّح نهاية الفعل وهي أبلغ من « عند » ، قال تعالى :

﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾<sup>(١)</sup> .

﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَا تَخَذُهَا مِنْ لَدُنَّا ﴾<sup>(٢)</sup> .

﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾<sup>(٣)</sup> .

﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقد سبق الفرق بينهما في عند .

وقد تحذف نونها ، قال تعالى : ﴿ وَالْعِيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ﴾<sup>(٥)</sup> .

﴿ هَذَا مَا لَدَى عَتِيدٍ ﴾<sup>(٦)</sup> .

(٢) سورة الأنبياء : ١٧

(٤) سورة مريم •

(٦) سورة ق : ٢٣

(١) سورة الكهف : ٧٦

(٣) سورة النمل : ٦

(٥) سورة يوسف : ٢٥

ما

تكون على اثني عشر وجها : ستة منها أسماء ، وستة حروف .

[ ما الاسمية ]

فالاسمية ضربان : معرفة ونكرة ؛ لأنه إذا حَسُنَ موضعها « الذي » فهي معرفة ، أو « شيء » فهي نكرة ؛ وإن حَسُنَا معا جاز الأمران ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَنْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ ﴾ <sup>(١)</sup> و ﴿ هَذَا مَا لَدَىٰ عَتِيدٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

والنكرة ضربان : ضرب يلزم الصفة ، وضرب لا يلزمه ، والذي يلزمه الاستفهامية والشرطية والتعجب ، وما عداها تكون منه نكرة ، فلا بد لها من صفة تلزمها .

\*\*\*

فالأول من الستة : الأسماء الخبرية ، وهي الموصولة ، ويستوى فيها التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله ﴿ يَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنِكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

فإن كان المراد بها المذكر كانت للتذكير ، بمعنى « الذي » ، وإن كان المراد بها المؤنث كانت للتأنيث بمعنى « التي » .

وقال السهيلي : كذا يقول النحويون ، إنها بمعنى « الذي » مطلقا ، وليس كذلك ، بل بينهما تخالف في المعنى وبعض الأحكام .

أما المعنى ؛ فلأن « ما » اسم مبهم في غاية الإبهام ؛ حتى إنه يقع على المدحوم ، نحو : « إِنَّ اللَّهَ عَالِمٌ بِمَا كَانَ وَبِمَا لَمْ يَكُنْ » .

(٢) سورة ق ٢٣

(٤) سورة البقرة ٤

(١) سورة النساء ٤٨

(٣) سورة النحل ٩٦

(٥) سورة النحل ٩٩

وأما في الأحكام فإنها لا تكون نعمًا لما قبلها ، ولا ممنوعة ، لأن صلها تنفيها عن النعت ولا تنفي ولا تجمع . انتهى .

ثم لفظها مفرد ومعناها الجمع ، ويجوز مراعاتها في الضمير .  
ونحوه من مراعاة المعنى : ﴿ وَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
ثم قال : ﴿ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> لما أراد الجمع .  
وكذلك قوله : ﴿ وَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَعِظُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ومن مراعاة النظم : ﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
وأصلها أن تكون لغير العاقل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
وقد تقع على من يعقل عند اختلاطه بما لا يعقل تعالىها ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا  
فِي مَلَائِكَةِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقوله : ﴿ إِنَّا نَسُفُّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ  
اللَّهِ ... ﴾ <sup>(٧)</sup> ، الآية بدليل نزول الآية بعدها مخصصة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا  
الْأَخْسَى ﴾ <sup>(٨)</sup> .

قالوا : وقد تأتي لأنواع من يعقل ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ  
النِّسَاءِ ﴾ <sup>(٩)</sup> أى الأبقار إن شئتم أو الثيابت .

ولا تكون لأشخاص من يعقل على الصحيح ؛ لأنها اسم مبهم يقع على جميع  
الأجناس ، فلا يصح وقوعها إلا على جنس .

(٢) سورة النحل ٧٣

(٤) سورة النحل ٩٦

(٦) سورة الأنبياء ٩٨

(٨) سورة النساء ٣

(١) سورة يونس ١٨

(٣) سورة البقرة ٩٣

(٥) سورة الأعراف ١٨٥

(٧) سورة الأنبياء ١٠١

ومنهم من جوزه ، محتجا بقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وللرأى آدم .

وقوله : ﴿ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أُعْبِدُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى الله .

فأما الأولى فقول إنها مصدرية . وقال السهيل : بل إنها وردت في معرض التوبيخ على امتناعه من السجود ، ولم يستحق هذا من حيث كان السجود لما يعقل ، ولكن لملة أخرى ، وهى للمصية والتكبر ؛ فكأنه يقول : لم عصيتنى وتكبرت على ما خلقتك وشرفته ؟ فلو قال : ما منعك أن تسجد لى ؟ كان استفهاما مجردا من توبيخ ، ولتوهم أنه وجب السجود له من حيث كان يعقل ، أولملة موجودة فيه أو لذاته ؛ وليس كذلك . وأما آية السماء ؛ فلأن القسم تعظيم للقسم به من حيث ما فى خلقها من العظمة والآيات ، ثبت لهذا القسم بالتعظيم كائنا ما كان . وفيه إيماء إلى قدرته تعالى على إيجاد هذا الأمر العظيم ، بخلاف قوله : « من » لأنه كان يسكون المعنى مقصورا على ذاته دون أفعاله . ومن هذا يظهر غلط من جعلها بتأويل المصدر .

وأما ﴿ مَا أُعْبِدُ ﴾ فهى على بابها ؛ لأنها واقعة على معبوده عليه السلام على الإطلاق ؛ لأن الكفار كانوا يظنون أنهم يعبدون الله وهم جاهلون به ، فكأنه قال : أنتم لاتعبدون معبودى .

ووجه آخر ، وهو أنهم كانوا يحسدونه ويقصدون مخالفته كائنا من كان معبوده ، فلا يصح فى اللفظ إلا لفظة « ما » لإيهامها ومطابقتها لفرض أولاد دواج الكلام ؛ لأن معبودهم لا يعقل ، وكرر الفعل على بنية المستقبل حيث أخبر عن نفسه ، إيماء إلى عصمة الله له عن

(٢) سورة الشمس ٥

(١) سورة ص ٧٥

(٣) سورة الكافرون ٣

الزيف والتبديل ، وكرره بلفظ حين أخبر عنهم بأنهم يبدون أهواءهم ، ويقبمون شهواتهم ؛ بفرض أن يبدوا اليوم مالا يبدوونه غدا .

وهاهنا ضابط حسن للفرق بين الخبرية والاستفهامية ، وهو أن « ما » إذا جاءت قبل « ليس » أو « لم » أو « لا » ، أو بعد « إلا » ، فإنها تكون خبرية ، كقوله : « مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ »<sup>(١)</sup> ، « مَا لَمْ يَعْلَمْ »<sup>(٢)</sup> ، « مَا لَا تَعْمَلُونَ »<sup>(٣)</sup> ، « إِلَّا مَا عَلَّمْنَا »<sup>(٤)</sup> ، وشبهه . وكذلك إذا جاءت بعد حرف الجر ، نحو : « ربما » و « عما » و « فيا » ونظائرها ؛ إلا بعد كاف التشبيه .

وربما كانت مصدرا بعد الباء ، نحو : « بِمَا كَانُوا يَظْلُمُونَ »<sup>(٥)</sup> ، « بِمَا كَانُوا يَسْكَدُونَ »<sup>(٦)</sup> ، « بِمَا تَعْمَلُونَ »<sup>(٧)</sup> .

وإن وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر ، جاز فيها الخبر والاستفهام ، كقوله تعالى : « وَأَعْلَمْ مَا تُبْذُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ »<sup>(٨)</sup> .  
« وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ »<sup>(٩)</sup> ، « وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا تُرِيدُ »<sup>(١٠)</sup> .  
« هَلْ عَلِمْتُمْ مَا قُلْتُمْ »<sup>(١١)</sup> .  
« وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ »<sup>(١٢)</sup> .  
« وَلَتَنْظُرُنَّ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ »<sup>(١٣)</sup> .

\*\*\*

(١) سورة المائدة ١١٦	(٢) سورة الملق ٥
(٣) سورة البقرة ١٦٩	(٤) سورة البقرة ٣٢
(٥) سورة الأعراف ١٦٢	(٦) سورة البقرة ١٠
(٧) سورة الفتح ١١	(٨) سورة البقرة ٣٣
(٩) سورة النحل ١٩	(١٠) سورة هود ٧٩
(١١) سورة يوسف ٨٩	(١٢) سورة الأحقاف ٩
(١٣) سورة الحشر ١٨	

«الثاني : الشرطية ، ولها صدر الكلام ، ويميل فيها ما بعدها من الفعل ، نحو : ما تصنع أصنع ، وفي التنزيل : ﴿ مَا تَدْعُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْشِئَ لَهَا تَبَدُّلاً ﴾<sup>(٢)</sup> .  
 ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
 ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾<sup>(٤)</sup> .  
 ﴿ وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَحْدُثْهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾<sup>(٥)</sup> .  
 ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾<sup>(٦)</sup> .  
 فـ « ما » في هذه المواضع في موضع نصب بوقوع الفعل عليها<sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

الثالث : الاستفهامية ، بمعنى « أى شيء » ، ولها صدر الكلام كالشرط ، ويسأل بها عن أعيان مالا يقل وأجناسه وصفاته ، وعن أجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم ، قال تعالى : ﴿ مَا هِيَ ﴾<sup>(٨)</sup> ، و ﴿ مَا لَوْ هِيَ ﴾<sup>(٩)</sup> ، و ﴿ وَمَا تِلْكَ بَيِّنَاتُكَ يَا مُوسَى ﴾<sup>(١٠)</sup> .  
 قال الخليل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾<sup>(١١)</sup> :  
 ما : استفهام ، أى أى شيء تدعون من دون الله ؟  
 ومثال مجيئها لصفات مَنْ يعلم قوله تعالى : ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾<sup>(١٢)</sup> ،  
 ونظيرها - لكن في اللوصلة - ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾<sup>(١٣)</sup> .

(١ - ١) ساقط من ت .

(٢) سورة البقرة ١٠٦

(٣) سورة البقرة ١٩٧

(٤) سورة البقرة ٢١٥

(٥) سورة البقرة ٧٠ ﴿ قَالُوا آذِغْ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ﴾ .

(٦) سورة البقرة ٦٩ ﴿ قَالُوا آذِغْ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْ هِيَ ﴾ .

(٧) سورة التنبؤ ٤٢

(٨) سورة طه ١٧

(٩) سورة النساء ٣

(١٠) سورة الفرقان ٦

وحوز بعض النصويين أن يسأل بها عن أعيان من يعقل أيضا . حكاية الراغب ؛ فإن كان مأخذيه قوله تعالى عن فرعون : ﴿ وَمَا رَبُّ الْمَالِكِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإنما هو سؤال عن الصفة ؛ لأن الرب هو المالك والمالك صفة ، ولهذا <sup>(٢)</sup> أجابه موسى بالصفات . ويحتمل أن « ما » سؤال عن ماهية الشيء ، ولا يمكن ذلك في حق الله تعالى ، فأجابه موسى تنديها على صواب السؤال . ثم فيه سألان : أحدهما في إعرابها ؛ وهو بحسب الاسم المستفهم عنه ، فإن كانت هي المستفهم عنها كانت في موضع رفع لا ابتداء . نحو قوله تعالى : ﴿ مَا لَوْ تَهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> و ﴿ مَا هِيَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وإن كان ما بعدها هو المثول عنه ، كانت في موضع الخبر ، كقوله : ﴿ وَمَا أَرْتَمْنِ ﴾ <sup>(٦)</sup> وقوله : ﴿ مَا أَفْأَرَعَهُ ﴾ ﴿ مَا أَتْلَاهُ ﴾ .

الثانية : في حذف ألفها ؛ ويكثر في حالة الخفض ، قصدوا مشاكلة اللفظ للمعنى ؛ فحذفوا الألف كما استقطوا الصلة ، ولم يحذفوا في حال النصب والرفع ، كيلا تبقى الكلمة على حرف واحد ، فإذا اتصل بها حرف الجر أو مضاف اعتمدت عليه ؛ لأن الخفض والخفض بمنزلة الكلمة الواحدة ، كقوله تعالى : ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، ﴿ فِيمَ تَبْشُرُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

وأما قوله : ﴿ يَا لَيْتَ قُوَّتِي يَعْلَمُونَ . بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ <sup>(١١)</sup> ، قال المفسرون : معناه بأى شيء غفر لي ، فجمعوا « ما » استفهما . وقال الكسائي : معناه بمغفرة ربّي ، فجمعها مصدرية . قال المروئي : إثبات الألف في « ما » بمعنى الاستفهام مع اتصالها بحرف الجر لفة ، وأما قوله : ﴿ فِيمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ ﴾ <sup>(١٢)</sup> ، فقيل : لأنها للاستفهام ، أى بأى شيء

(١) سورة الشعراء ٢٣

(٢) وهو قوله تعالى في الآية بعدها : ﴿ قَالَ رَبُّ الْمَالِكِينَ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ .

(٣) سورة البقرة ٦٩

(٤) سورة النساء ٧٩ ، وفي إيراد هذا المثال نظر . (٦) سورة الفرقان ٦٠

(٧) سورة النازعات ٤٣

(٨) سورة التجرم ١

(٩) سورة الحجر ٥٤

(١٠) سورة النبأ ١

(١١) سورة الأعراف ١٦

(١٢) سورة يس ٢٦ ، ٢٧

أعويني؟ ثم ابتداء ﴿لَا فَعْدَنَ لَهُمْ﴾ . وقيل مصدرية والباء متعلقة بفعل القسم المحذوف ،  
 أى فيما أعويني أقسم بالله لأفعدن ، أى بسبب إغوائك أقسم .  
 ويجوز أن تكون الباء للقسَم ، أى فأقسم بإغوائك لأفعدن ، وإنما أقسم بالإغواء  
 لأنه كان مكلنا ، والتكليف من أفعال الله ، لكونه تعريفا لسعادة الأبد ، وكان جديرا أن  
 يُقسَم به .  
 فإن قيل : قلها بـ ﴿لَا فَعْدَنَ﴾ ، قيل : يصد عنه لام القسم ، ألا ترى أنك لا تقول :  
 والله لا يزيد لأمرن .

\*\*\*

والرابع : التعجبية ، كقوله تعالى : ﴿فَمَا أَصْبَرْتُمْ عَلَى النَّارِ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 ولأننا لما في القرآن لإلا في قراءة سعيد بن جبير : ﴿مَا أَغْرَكَ رَبُّكَ الْكَرِيمِ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 وتكون في موضع رفع بالابتداء و «ما» خبر ، وهو قريب مما قبله ؛ لأن الاستفهام  
 والتعجب بينهما تلازم ؛ لأنك إذا تعجبت من شيء فبالحرى أن تسأل عنه .

\*\*\*

والخامس : نكرة بمعنى «شيء» ، ويلزمها النعت ، كقولك : رأيت ما ممجبا لك ،  
 وفي التنزيل : ﴿بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا بِمُعْظِمِكُمْ بِي﴾ <sup>(٥)</sup> أى نعم شيئا  
 يعظمكم به .

\*\*\*

(٢) سورة عبس ١٧

(١) سورة البقرة ١٧٥

(٣) سورة الانطار ٦ ، وانظر الكشاف ٤ : ٧٢٢ .

(٥) سورة النساء ٨٨

(٤) سورة البقرة ٢٦



والسادس : نكرة بغير صفة ولا صلة ، كالتمجيد ، وموضعها نصب على التمييز ، كقوله : ﴿ إِن تَبُذُّوا آلَ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى فنعيم شيئاً هـ ، كما تقول : نعم رجلاً زيد ، أى نعم الرجل رجلاً زيد ، ثم قام « ما » مقام الشيء .

فائدة : قال بعضهم : وقد تجيء « ما » مضرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ نَمْرًا رَأَيْتَ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى ما نمر .

وقوله : ﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> أى ما بينى .

﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى ما بينكم .

[ ما الحرفية ]

وأما الحرفية فسنة :

الأول : النافية ، ولها صدر الكلام . وقد تدخل على الأسماء والأفعال ، ففى الأسماء كـ « ليس » ترفع وتنصب فى لغة أهل الحجاز ، ووقع فى القرآن فى ثلاثة مواضع : قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> على قراءة كسر التاء . وقوله : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وعلى الأفعال فلا تعمل ، وتدخل على الماضى بمعنى « لم » نحو ما خرج ، أى لم يخرج . وقوله تعالى : ﴿ فَمَا رِيحَتْ نِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وعلى المضارع لنفى الحال ، بمعنى « لا » ، نحو ما يخرج زيد ، أى لا يخرج ، فثبت أن يكون منه خروج فى الحال .

(٢) سورة الإنسان ٢٠

(٤) سورة الأنعام ٩٤

(٦) سورة المجادلة ٢

(٨) سورة البقرة ١٦

(١) سورة البقرة ٢٧١

(٣) سورة السكهف ٧٨

(٥) سورة يوسف ٣١

(٧) سورة الحاقة ٤٧

ومنه من يسميه جَعْدًا ، وأنكره بعضهم . وسبق الفرق بين الجَعْد والنفي في الكلام على قاعدة النفي .

وقال ابن الحاجب : هي لنفي الحال في اللفتين الحجازية والتميمية ، نحو : ما زيد منطلقا ومنطلق ؛ ولهذا جعلها سيبويه في النفي جوابا لـ « قد » في الإثبات ؛ ولا ريب أن « قد » للتقريب من الحال ، فلذلك جعل جوابا لها في النفي .

قل : ويجوز أن تستعمل للنفي في الماضي والمستقبل عند قيام القرائن ، قال تعالى حكاية عن السكندر : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمُنْشَرِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وفي الماضي ، نحو : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فإنه ورد للتعليل ، على معنى كراهة أن يقولوا عند إقامة الحجة عليهم : ما جاءنا في الدنيا من بشير ولا نذير ؛ وهذا للماضي الحق ، وأمثال ذلك كثير .

قال : ثم إن سيبويه جعل فيها معنى التوكيد ؛ لأنها جرت موضع « قد » في النفي ، فكما أن « قد » فيها معنى التأكيد ، فكذلك ما جعل جوابا لها .

وهنا ضابط ؛ وهو إذا ماأنت بعدها « إلا » في القرآن ؛ فهي من نفي « إلا في ثلاثة عشر موضعا » :

أولها : في البقرة قوله تعالى : ﴿ مِمَّا آتَيْنَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَخَافَا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

الثاني : ﴿ فَنَصَّبَ مَا قَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

الثالث : في النساء قوله : ﴿ لَقَدْ هَمَبُوا بِيَعُضِ مَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

الرابع : ﴿ مَا نَكْجِ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(٢) سورة الأنعام ٢٩

(٤) سورة البقرة ٢٢٩

(٦) سورة النساء ١٩

(١) سورة الدخان ٣٥

(٣) سورة المائدة ١٩

(٥) سورة البقرة ٢٣٧

(٧) سورة النساء ٢٢

- الخلاص: في المائة ﴿وَمَا أَكَلِ السَّعْبُ إِلَّا مَا ذَكَّيْنُ﴾<sup>(١)</sup>.
- السادس: في الأنعام ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾<sup>(٢)</sup>.
- السابع: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا﴾<sup>(٣)</sup>.
- الثامن والتاسع: في هود ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا﴾<sup>(٤)</sup>، في موضعين، أحدهما: في ذكر أهل النار، والثاني: في ذكر أهل الجنة.
- العاشر والحادي عشر: في يوسف: ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ أَنْذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٥)</sup>، وفيها: ﴿مَا قَدَّمْتُمْ لَهَا إِلَّا﴾<sup>(٦)</sup>.
- الثاني عشر: في الكهف ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾<sup>(٧)</sup>، على خلاف فيها.
- الثالث عشر: ﴿وَمَا بَدِئَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٨)</sup> حيث كان.

\*\*\*

والثاني: المصدرية، وهي قسمان: وقتية وغير وقتية.

فالوقتية هي التي تقدر بمصدر نائب عن الظرف الزمان، كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾<sup>(٩)</sup>، وقوله: ﴿إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ فَأَتَمَّا﴾<sup>(١٠)</sup>، و﴿مَا دُمَّتْ حُرْمًا﴾<sup>(١١)</sup>، أي مدة دوام السموات والأرض، ووقت دوام قيامكم وإحرامكم، وتسمى ظرفية أيضا.

وغير الوقتية هي التي تقدر مع الفعل، نحو بلغنى ما صنعت، أي صنعتك، قال تعالى ﴿وَمَا كُنَّا بِكَذِبُونَ﴾<sup>(١٢)</sup>، أي بتكذيبهم، أو بكذبهم على القرآن.

(١) سورة المائة ٣	(٢) سورة الأنعام ٨٠
(٣) سورة الأنعام ١١٩	(٤) سورة هود ١٠٧ ، ١٠٨
(٥) سورة يوسف ٤٧ ، ٤٨	(٦) سورة الكهف ١٦
(٧) سورة الحجر ٨٥	(٨) سورة هود ١٠٧
(٩) سورة آل عمران ٧٥	(١٠) سورة المائة ٩٦
(١١) سورة التوبة ٧٧	

وقوله : ﴿ ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله : ﴿ كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ <sup>(٢)</sup> و ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رُسُلًا ﴾ <sup>(٣)</sup> و ﴿ بِنِسْمَا أَشْتَرَا ﴾ <sup>(٤)</sup> أى كإيمان الناس ، وكإرسال الرسل ، وبئس اشتراؤهم .

وكما أنت بعد كاف التشبيه أو « بئس » فى مصدرية على خلاف فيه ، وصاحب الكتاب يجعلها حرفاً ، والأخفش يجعلها اسماً . وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شئ .

\*\*\*

والثالث : السكافة للعامل عن عمله ، وهو ما يقع بين ناصب ومنصوب ، أو جار ومجرور ، أو رافع ومرفوع .

فالأول : كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ إِنَّمَا تُنْمِلُ لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا ﴾ <sup>(٧)</sup> .

والثانى : كقوله : ربما رجل أكرمه ، وقوله : ﴿ رَبَّنَا يَوْزُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
والثالث : كقولك : قلما تقولين ، وطالما تشتكين .

\*\*\*

والرابع : السلطة ، وهى التى تجعل اللفظ متسلطاً بالعمل بعد أن لم يكن عاملاً ؛ نحو : « ما » فى « إذنا » و « حيثما » ؛ لأنهما لا يعملان بمجردهما فى الشرط ، ويعملان عند دخولها عليهما .

\*\*\*

والخامس : أن تكون مفعلة للحرف عن حاله ، كقوله فى « لو » لوما ، غيرتها إلى معنى « هلا » ، قال تعالى : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا ﴾ <sup>(٩)</sup> .

\*\*\*

(٢) سورة البقرة ١٣ ، ١٥١ ، ٩٠  
(٤) سورة فاطر ٢٨  
(٦) سورة الحجر ٢ ، ٧

(١) سورة التوبة ١١٨  
(٣) سورة النساء ١٧١  
(٥) سورة آل عمران ١٧٨

والسادس : المؤكد للفظ ويسميه بعضهم صلة ، وبعضهم زائدة ، والأول أولى ، لأنه ليس في القرآن حرف إلا وله معنى . ويتصل بها الاسم والفعل ، وتقع أبدا حشوا أو آخرها ، ولا تقع ابتداء ، وإذا وقعت حشوا فلا تقع إلا بين الشينين للتلازمين ؛ وهو مما يؤكد زيادتها لإتمامها بين ما هو كالشيء الواحد .

نحو : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وكذا قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَهُوَ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَلْسِنَةُ الْحَقُّ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ فَبِمَا قَضَيْتُمْ بِهِمْ قَوْلَهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ عَمَّا قِيلَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

﴿ أَيُّهَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

﴿ مِمَّا خَطَبْتُمْ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

وجعل منه سيديويه في باب الحروف الخمسة قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا

حَافِظٌ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، قال : فجعلها زائدة <sup>(١١)</sup> .

وأجاز الفارسي زيادة اللام ، والمعنى : إن كل نفس ما عليها حافظ .

(٢) سورة النساء ٧٨

(٤) سورة الإسراء ١١٠

(٦) سورة النساء ١٥٥

(٨) سورة القصص ٢٨

(١٠) سورة الطارق ٤

(١) سورة البقرة ١٤٨

(٣) سورة البقرة ١١٥

(٥) سورة آل عمران ١٥٩

(٧) سورة المؤمنون ٤٠

(٩) سورة نوح ٢٥

(١١) الكتاب ٢٨٣:١

ثم قال سيديويه : وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْ لَمَّا يَجِيعٌ ﴾<sup>(١)</sup> ، إنما هو : جَمِيعٌ<sup>(٢)</sup> ،  
و « ما » لنو .

قال الضَّغَار : والذي دعاه إلى أن يحملها لنوا ولم يحملها موصولا ؛ لأن بعدها مفرد ،  
فيكون من باب : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

فإن قيل : فهلا حملها في ﴿ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ موصولة لأن بعدها الظرف ؟  
قلنا : منع من ذلك وقوع « ما » على آحاد من يعقل ، ألا ترى كل نفس ! وهذا يمنع  
في الآيتين من الصلة .

انتهى . وكان ينبغي أن يتجنب عبارة اللغو .

---

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٣

---

(١) سورة يس ٣٢

(٣) سورة الأنعام ١٥٤

مَنْ

لا تكون إلا اسما لوقوعها فاعلة ومفعولة ومبتدأة ، ولها أربعة أقسام متفق عليها :  
الموصولة ، والاستفهامية ، والشرطية ، والنكرة الموصوفة .

\*\*\*

فالموصولة كقوله : ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾<sup>(١)</sup> .  
﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

والاستفهامية ، وهى التى أشربت معنى النفي ، ومنه : ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>  
و ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾<sup>(٤)</sup> .

ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو ، خلافا لابن مالك فى « التسهيل » ، بدليل  
﴿مَنْ ذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾<sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

والشرطية ، كقوله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾<sup>(٦)</sup> .  
و ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾<sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

والنكرة الموصوفة ، كقوله : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾<sup>(٨)</sup> ، أى فريق يقول .

(٢) سورة الرعد ١٥

(٤) سورة الحجر ٥٦

(٦) سورة فصلت ٤٦

(٨) سورة البقرة ٨

(١) سورة الأنبياء ١٩

(٣) سورة آل عمران ١٣٥

(٥) سورة البقرة ٢٥٥

(٧) سورة الأنعام ١٦٠

وقيل : موصولة ، وضمته أبو البقاء بأن « الذى » يتناول أقواما بأعيانهم ، والمعنى هاهنا على الإيهام .

وتوسط الزمخشري فقال : إن كانت « أل » للجنس فنكرة ، أو للمهد فموصولة ؛ وكأنه قصد مناسبة الجنس للجنس ، والمهد للمهد ، لكنه ليس بلازم ، بل يجوز أن تكون للجنس ومن موصولة ، وللمهد ومن نكرة .

ثم للموصولة قد توصف بالمفرد وبالجملة ، وفى التنزيل : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾<sup>(١)</sup> ؛ فى أحد الوجهين ، أى كل شخص مستقر عليها .

قالوا : وأصلها أن تكون لمن يعقل ، وإن استعملت فى غيره فبلى الجواز .

هذه عبارة القدماء ، وعدل جماعة إلى قولهم : « مَنْ يَعْلَمُ » لإحلاقها على البارى ، كما فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وهو سبحانه بوصف بالعلم لا بالعقل ، لعدم الإذن فيه .

وضيق سيبويه العبارة فقل : هى للأناسى .

فأورد عليه أنها تكون لذلك ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ ﴾<sup>(٣)</sup> فكان حقه أن يأتى بلفظ يعم الجميع ، بأن يقول « لأولى العلم » .

وأجيب بأن هذا يقل فيها ، فاقصر على الأناسى للغلبة .

وإذا أطلقت على ما لا يعقل ؛ فلما لأنه عومل معاملة مَنْ يعقل ، وإما لاختلاطه به . فمن الأول قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، والذى لا يخلق للرادبه الأصنام ؛ لأن الخطاب مع العرب لكنه لما عوملت بالمعبادة عبر عنها ؛ « مَنْ » ، بالنسبة إلى اعتقاد المخاطب . ويجوز أن يكون الرادبه « مَنْ » لا يخلق العموم الشامل لكل ما عبيد من دون

(٢) سورة الرعد ١٦

(٤) سورة النحل ١٧

(١) سورة الرحمن ٢٦

(٣) سورة الحج ١٨



الله من العقليين وغيرهم ، فيكون محيى « مَنْ » هنا للتغليب الذى اقتضاه الاختلاط فى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ... ﴾ <sup>(١)</sup> الآية ، فعبر بها عمن يمشى على بطنه ، وهم الحيات ، وعمن يمشى على أربع وهم البهائم ، لاختلاطها مع مَنْ يعقل فى صدر الآية ؛ لأن عموم الآية يشمل العقلاء وغيرهم ، فقلّب على الجميع حكمَ العاقل .

## فائدة

قيل : إنما كان « من » لمن يعقل و « ما » لما لا يعقل ؛ لأن مواضع « ما » في الكلام أكثر من مواضع « من » ، وما لا يعقل أكثر من يعقل ، فأعطوا ما كثرت مواضعه للكثير ، وأعطوا ما قلت مواضعه للقليل ، وهو من يعقل ، للشاكلة والمجانسة .

## تنبيه

ذكر الإبيارى في شرح « البرهان » أن اختصاص « من » بالعقل و « ما » بغيره مخصوص بالموصولتين ، أما الشرطية فليست من هذا القبيل ؛ لأن الشرط يستدعى الفعل ولا يدخل على الأسماء .

## تنبيه

وقد سبق في قاعدة مراعاة اللفظ والمعنى بيان حكم « من » في ذلك ، وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾<sup>(١)</sup> ، فجعل اسم « كان » مفردا حملا على لفظ « من » ، وخبرها جمعا حملا على معناها ، ولو حمل الاسم والخبر على اللفظ معا لقال « إلا من كان يهوديا أو نصرانيا » ؛ ولو حملهما على معناها لقال : « إلا من كانوا هودا أو نصارى » فصارت الآية الشريفة بمنزلة قولك : لا يدخل الدار إلا من كان عاقلين ، وهذه المسألة منعها ابن السراج وغيره ، وقالوا : لا يجوز أن يحمل الاسم والخبر معا على اللفظ ، فيقال : « إلا من كان عاقلًا » ، أو يحملا معا على المعنى فيقال : « إلا من كانوا عاقلين » ، وقد جاء القرآن بخلاف قولهم .

مِنْ

حرف يأتى لبضعة عشر معنى :

الأول : ابتداء الغاية، إذا كان فى مقابلتها « إلى » التى للانتهاء.

وذلك إمّا فى اللفظ، نحو سرت من البصرة إلى السكوفة ، وقوله تعالى : ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَنْصَى ﴾ <sup>(١)</sup> .

وإمّا فى المعنى ؛ نحو زيد أفضل من عمرو؛ لأن معناه زيادة الفضل على عمرو، وانتهؤا فى الزيادة إلى زيد .

ويكون فى المكان اتفاقا ، نحو : من المسجد الحرام .

وما تزل منزلته ، نحو من فلان، ومنه : ﴿ إِنَّهُ مِنْ سَكِيمَانَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقولك : ضربت من الصغير إلى الكبير، إذا أردت البداءة من الصغير والنهاية بالكبير .

وفى الزمان عند الكوفيين، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ .

وقوله : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ <sup>(٣)</sup> . فإن « قبل » و « بعد » ظرفا زمان .

وتأوله مخالفوهم على حذف مضاف، أى من تأسيس أول يوم، ف « حِينَ » داخلية فى التقدير على التأسيس، وهو مصدر، وأما « قبل » و « بعد » فليستا ظرفين فى الأصل، وإنما هما صفتان .

\*\*\*

الثانى : الغاية ، وهى التى تدخل على فعل هو محلّ لابتداء الغاية وانتهائه معا ، نحو :

(٢) سورة النمل ٣٠

(١) سورة الإسراء ١

(٣) سورة الروم ٤

أخذتُ من التابوت ، فالتابوت محل ابتداء الأخذ وانتهائه . وكذلك أخذته من زيد ، فـ « زيد » محل لا ابتداء الأخذ وانتهائه كذلك .

قاله الصغار . وغير قيله وبين ما قبله ، قال : وزعم بعضهم أنها تكون لانتهاء الغاية ، نحو قولك : رأيت الملأل من داري من خَلَلِ السحاب ، فابتداء الرؤية وقع من الدار ، وانتهاءها من خَلَلِ السحاب ، وكذلك : شممت الريحان من داري من الطريق ، فابتداء الشم من الدار وانتهاءه إلى الطريق .

قال : وهذا لاحجة فيه ، بل هما لا ابتداء الغاية ، فالأولى لا ابتداء الغاية في حق الفاعل ، والثانية لا ابتداء الغاية في حق المفعول ، ونظيره كتاب أبي عبيدة بن الجراح إلى عمر بالشام ، وأبو عبيدة لم يكن وقت كتبه إلى عمر بالشام ، بل الذي كان في الشام عمر ، فقوله « بالشام » ظرف للفعل بالنسبة إلى المفعول .

قال : وزعم ابن الطراوة أنها إذا كانت لا ابتداء الغاية في الزمان لزمها إلى الانتهاء فأجاز : سرت من يوم الجمعة إلى يوم الأحد ؛ لأنك لو لم تذكر لم يُدَرَّ إلى أين انتهى السير . قال الصغار : وهذا الذي قاله غير محفوظ من كلامهم ، وإذا أرادت العرب هذا أنت فيه بمذ ومنذ ، ويكون الانتهاء إلى زمن الإخبار .

\*\*\*

الثالث : التبويض ، ولها علامتان : أن يقع البعض موقعها وأن يم ما قبلها ما بعدها إذا حذف كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، ولهذا في مصحف ابن مسعود : « بعض ما تحبون » .

وقوله : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾<sup>(١)</sup> ؛ فإنه كان نزل ببعض ذريته .

\*\*\*

الرابع : بيان الجنس . وقيل : إنها لا تنفك عنه مطلقا ، حكاه القراس ؛ ولما علمتان : أن يصح وضع « الذى » موضعها ، وأن يصح وقوعها صفة لما قبلها . وقيل : هى أن تذكر شيئا تحته أجناس ، وللراد أحدها ، فإذا أردت واحدا منها يفتى ، كقوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وغيرها ، فلما اقتصر عليه لم يعلم المراد ، فلما صرح بذكر الأوثان علم أنها المراد من الجنس . وقرنت بـ « حِينَ » للبيان ؛ فلذلك قيل : إنها للجنس ، وأما اجتناب غيرها فاستفاد من دليل آخر ، والتقدير : واجتنبوا الرجس الذى هو الأوثان ، أى اجتنبوا الرجس الوثنى ، فهى راجعة إلى معنى الصفة . وهى بعكس التى للتبويض ؛ فإن تلك يكون ما قبلها بعضا مما بعدها ، فإذا قلت : أخذت درهما من الدراهم كان الدرهم بعض الدراهم . وهذه ما بعدها بعض مما قبلها ، ألا ترى أن الأوثان بعض الرجس .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أى الذين هم أنتم ؛ لأن الخطاب للمؤمنين ، فلهذا لم يقصور فيها التبويض . وقد اجتمعت للمعنى الثلاثة فى قوله تعالى : ﴿ وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فـ « حِينَ » الأولى لا ابتداء الغاية ، أى ابتداء الإنزال من السماء ، والثانية للتبويض ؛ أى بعض جبال منها ، والثالثة لبيان الجنس ؛ لأن الجبال تكون برذا وغير برذا . ونظيرها : ﴿ مَا يَوْذُو الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فالأولى للبيان ؛ لأن الكافرين نوعان : كتابيون

(٢) سورة الحج ٣٠

(٤) سورة النور ٤٣

(١) سورة إبراهيم ٣٧

(٣) سورة النور ٥٥

(٥) سورة البقرة ١٠٥

ومشركون ، والثانية : مزيدة لدخولها على نكرة منفية ، والثالثة : لابتداء الغاية .  
وقوله : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُخَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛  
فالأولى : لابتداء الغاية ، والثانية : لبيان الجنس ، أو زائدة ، بدليل قوله : ﴿ وَخُلُوا أَسَاوِرَ ﴾ <sup>(٢)</sup>  
والثالثة : لبيان الجنس أو التبعيض .

وقد أنكر قوم من متأخري المغاربة بيان الجنس ، وقالوا : هي في الآية الشريفة لابتداء  
الغاية ؛ لأن الرجز جامع للأوثان وغيرها . فإذا قيل « من الأوثان » ، فمعناه الابتداء من هذا  
الصنف ، لأن الرجز ليس هو ذاتها ، ف « من » في هذه الآية كهي في : أخذته من التابوت .  
وقيل : للتبعيض ؛ لأن الرجز منها هو عبادتها . واختاره ابن أبي الربيع ، ويؤيده  
قوله : ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾ .

وأما قوله ﴿ مِنْكُمْ ﴾ فهي للتبعيض ، ويقدّر الخطاب عاما للمؤمنين وغيرهم .  
وأما قوله : ﴿ مِنْ جِبَالٍ ﴾ فهو بدل من السماء ، لأن السماء مشتملة على جبال البرد ،  
فكانه قال « وينزل من برد في السماء » ، وهو من قبيل ما أعيد فيه العامل مع البدل ،  
كقوله : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِنَآءٍ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
وأما قوله : ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ففي موضع الصفة ،  
فهى للتبعيض .

وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما ، لإفراط إيهامهما ، نحو : ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ  
رَحْمَةٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ مَا تَدْرُسُ مِنْ آيَةٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وهي  
ومخفوضها في موضع نصب على الحال .

(٢) سورة الإنسان ٢١  
(٤) سورة طاهر ٢  
(٦) سورة الأعراف ١٣٢

(١) سورة الكهف ٣١  
(٣) سورة الأعراف ٢٥  
(٥) سورة البقرة ١٠٦

وقد تقع بعد غيرها : ﴿يُحْلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُتْدَيْنِ إِسْتَبْرَقٍ﴾<sup>(١)</sup> الشاهد في غير الأولى ، فإن تلك للابتداء . وقيل زائدة .

\*\*\*

الخامس : التعليل ، ويقدر بلام ، نحو : ﴿ثُمَّ خَطَبْنَا نَبَاهِمُ أُغْرِقُوا﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾<sup>(٣)</sup> أى من أجل الجوع .  
ورده الأبدى بأن الذى فهم منه العلة إنما هو لأجل المراد ، وإنما هى للابتداء ، أى ابتداء الإطعام من أجل الجوع .

\*\*\*

السادس : البذل من حيث العوض عنه ، فهو كالسبب في حصول العوض ؛ فكأنه منه أتى ، نحو قوله تعالى : ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَمْشُونَ﴾<sup>(٤)</sup> ، لأن الملائكة لا تكون من الإنس .

وقوله : ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾<sup>(٥)</sup> ، أى بدلا من الآخرة ، ومحلها مع مجرورها النصب على الحال .

وقوله : ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا﴾<sup>(٦)</sup> ، أى بدل طاعة الله أو رحمة الله .

وقوله : ﴿قُلْ مَنْ يَسْكُنُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾<sup>(٧)</sup> ، أى بدل الرحمن .

\*\*\*

- (٢) سورة نوح ٢٥
- (٤) سورة الزخرف ٦٠
- (٦) سورة آل عمران ١١٦

- (١) سورة الكهف ٣١
- (٣) سورة قريش ٤
- (٥) سورة التوبة ٣٨
- (٧) سورة الأنبياء ٤٢

السابع : بمعنى « على » نحو : ﴿ وَحَرَّانَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾<sup>(١)</sup> أى على القوم . وقيل : على التضمين ، أى منعاه منهم بالنصر .

\*\*\*

الثامن : بمعنى « عن » ، نحو : ﴿ فَوَيْلٌ لِلنَّاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ يَا وَيْلَتَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقيل : هى للابتداء فيهما .  
وقوله : ﴿ أَلَطَمْتَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ فقد أشار سيبويه إلى أن « مِنْ » هنا تؤدى معنى « عن » .

وقيل : هى بمنزلة اللام للالة ، أى لأجل الجوع . وليس بشيء ، فإن الذى فهم منه الالة إما هو « أجل » لا « من » .  
واختار الصغار أنها لا ابتداء الغاية .

\*\*\*

التاسع : بمعنى الباء ، نحو : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيرٍ ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ حكاه البغوى عن يونس . وقيل إنما قال : ﴿ من طرف ﴾ لأنه لا يصح عنه ، وإنما نظره ببعضها .  
وجعل منه ابن أبان : ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> ، أى بأمر الله .  
وقوله : ﴿ مِنْ كُلِّ أَمِيرٍ سَلَامٌ ﴾<sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

العاشر : بمعنى « فى » نحو : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾<sup>(٨)</sup> .

(٢) سورة الزمر ٢٢

(٤) سورة قريش ٤

(٦) سورة الرعد ١١

(٨) سورة الجمعة ٩

(١) سورة الأنبياء ٧٧

(٣) سورة الأنبياء ٩٧

(٥) سورة الشورى ٤٥

(٧) سورة القدر ٤ ، ٥



﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup> .  
وقيل : لبيان الجنس .

\*\*\*

الحادى عشر : بمعنى « عند » نحو : ﴿لَنْ نُنْفِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِنْ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> : قال أبو عبيد : وقيل إنها للبدل .

\*\*\*

الثانى عشر : بمعنى الفصل ، وهى الداخلة بين متضادين ، نحو : ﴿وَاللَّهُ يُعَلِّمُ الْكَافِرَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿حَتَّى يُمَيِّزَ الْخَلِيفَةَ مِنَ الْطَائِفِ﴾<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

الثالث عشر : الزائدة ، ولها شرطان عند البصريين : أن تدخل على نكرة ، وأن يكون الكلام نفيًا ، نحو ما كان من رجل . أو نهيا ، نحو لا تضرب من رجل ، أو استفهامًا ، نحو هل جاءك من رجل ؟  
وأجرى بعضهم الشرط مجرى النفي ، نحو : إن قام رجل قام عمرو .  
وقال الصقار : الصحيح المنع .  
ولها فى النفي معنيان :

أحدهما : أن تكون للتفصيل على العموم ، وهى الداخلة على مالا يفيد العموم ،  
نحو : ما جاءنى من رجل ؛ فإنه قيل دخولها محتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ؛ فإذا دخلت  
« مِنْ » تعين نفي الجنس ، وعليه قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾<sup>(٥)</sup> ،

(٢) سورة آل عمران ١٠

(٤) سورة آل عمران ١٧٩

(١) سورة فاطر ٤٠

(٣) سورة البقرة ٢٢٠

(٥) سورة المائدة ٧٣

﴿وَمَا تَسْطُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾<sup>(١)</sup> .  
 ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُتٍ﴾<sup>(٢)</sup> .

وثانيهما : لتوكيد العموم ، وهى الداخلة على الصيغة للمستعملة فى العموم ، نحو ما جاء فى من أحد ، أو من ديار ، لأنك لو أسقطت « من » لبقى العموم على حاله ؛ لأن « أحدا » لا يستعمل إلا للعموم فى النفى .

وما ذكرناه من تغاير المعنيين خلاف ما نص عليه سيبويه من تساويهما .  
 قال الصفار : وهو الصحيح عندى ؛ وأنها مؤكدة فى الموضعين ، فإنها لم تدخل على : « جاءنى رجل » إلا وهو يراد به « ما جاءنى أحد » لأنه قد ثبت فيها تأكيد الاستغراق مع « أحد » ، ولم يثبت لها الاستغراق ، فيحمل هذا عليه ، فلهذا كان مذهب سيبويه أولى .

قال : وأشار إلى أن المؤكدة ترجع لمعنى التبعيض ، فإذا قلت : « ما جاءنى من رجل » فسكأنه قال : « ما أتانى بعض هذا الجنس ولا كله » ، وكذا « ما أتانى من أحد » ، أى بعض من الأحدى . انتهى .

وقال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير : نصّ سيبويه على أنها نصّ فى العموم ، قال : فإذا قلت : ما أتانى رجل ، فإنه يحتمل ثلاثة معان :

- أحدها : أن تريد ما أتاك من رجل فى قوته ونفاده ، بل أتاك الضعفاء .
- أحدها : أن تريد أنه ما أتاك رجل واحد ، بل أكثر من واحد .
- والثالث : أن تريد ما أتاك رجل واحد ، ولا أكثر من ذلك .

فإن قلت : ما أتاني من رجل ، كان نفيًا لذلك كله ، قال : هذا معنى كلامه .

والحاصل أن « من » في سياق النفي تمّ وتستفرك .

ويلتحق بالنفي الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾<sup>(١)</sup> .

وجوز الأخفش زيادتها في الإثبات ، كقوله : ﴿ يَنْفِرُ لَكُمْ مِنْ دُونِكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ،

وللرّاد الجميع ، بدليل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَنْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، فوجب حمل الأول على الزيادة دفعا للتعارض .

وقد نوزع في ذلك ، بأنه إنما يقع التعارض لو كانتا في حق قبيل واحد ، وليس كذلك ، فإن الآية التي فيها « مِنْ » لقوم نوح ، والآخرى لهذه الأمة .

فإن قيل : فإذا غُفِرَ للبعض كان البعض الآخر معاقبا عليه ، فلا يحصل كال الترغيب في الإيمان ، إلا بغفران الجميع .

وأیضا : فكيف يحسن التبعيض فيها ، مع أن الإسلام يحب ما قبله ، فيصح قول الأخفش ، فالجواب من وجوه :

أحدها : أن الرّاد بغفران بعض الذنوب في الدنيا ، لأن إغراق قوم نوح عذاب لهم ، وذلك إنما كان في الدنيا مضافا إلى عذاب الآخرة ، فلو آمنوا لغفر لهم من الذنوب ما استحقوا به الإغراق في الدنيا ، وأما غفران الذنب بالإيمان في الآخرة فعلم .

والثاني : أن الكافر إذا آمن فقد بقي عليه ذنوب وهي مظالم العباد ، فثبت التبعيض بالنسبة للكافر .

الثالث : أن قوله : ﴿ دُونِكُمْ ﴾ يشمل لماضية والمستقبل ، فإن الإضافة تفيسد

(٢) سورة نوح ٤

(١) سورة الملك ٣

(٣) سورة الزمر ٥٣

المعوم ، قيل « من » لتفيد أن المغفور للماضي ، وعدم إطلاعهم في غفران للمستقبل بمجرد الإسلام حتى يجنبوا المنهيات .

وقيل : إنها لا ابتداء الغاية وهو حسن ، لقوله : ﴿ يُغْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَافَ ﴾<sup>(١)</sup> ، وسيدويه يقدّر في نحو ذلك مفعولا محذوفا ، أى يغفر لكم بعضاً من ذنوبكم محافظة على معنى التبعيض .

وقيل : بل الحذف للتخميم ، والتقدير : « يغفر لكم من ذنوبكم ما لو كشف لكم عن كنهه لا ستعظمتم ذلك » ، والشىء إذا أرادوا تفيخه أهيموه ، كقوله : ﴿ فَتَشِيهِمْ مِنْ آلِئِمٍّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، أى أمر عظيم .

وقال الصقّار : « من » للتبعيض على بابها ، وذلك أن « غفر » تسمى لمفولين : أحدهما : باللام ، فالأخفش يجعل المفعول المصرح « الذنوب » وهو المفعول الثانى ، ف تكون « من » زائدة ، ونحن نجعل للمفعول محذوفاً ، وقامت « من ذنوبكم » مقامه ، أى جملة من ذنوبكم ، وذلك أن المغفور لهم بالإسلام ما اكتسبوه في حال الكفر لا حال الإسلام ، والذي اكتسبوه في حال الكفر بعض ذنوبهم لا جميعها .

وأما قوله في آية الصدقة : ﴿ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ فالتبعيض ، لأن أخذ الصدقة لا يحوكل السيئات .

وعما احتج به الأخفش أيضاً قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْضُلُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أى أثمارهم ، وقوله : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، أى كل الثمرات . وقوله : ﴿ وَقَدْ جَاءَكَ مِنْ قِبَلِ الْمُرْسَلِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

(٢) سورة طه ٧٨

(٤) سورة محمد ١٥

(١) سورة الأنفال ٣٨

(٣) سورة النور ٣٠

(٥) سورة الأنعام ٣٤

وهذا ضعيف أيضا ، بل هي في الأول للتبويض ، لأن النظر قد يكون عن تمعد وغير تمعد ، والنهي إنما يقع على نظر العمد فقط ، ولهذا عطف عليه قوله : ﴿ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، من غير إعادة « من » ، لأن حفظ الفروج واجب مطلقا ، ولأنه يمكن التحرز منه ، ولا يمكن في النظر لجواز وقوعه اتفاقا ، وقد يباح للخطبة والتعليم ونحوها .

وأما الثانية ؛ فإن الله وعد أهل الجنة أن يكون لهم فيها كل نوع من أجناس الثمار مقدار ما يحتاجون إليه وزيادة ، ولم يحمل جميع الذي خلقه الله من الثمار عندهم ؛ بل عند كل منهم من الثمرات ما يكفيه ، وزيادة على كفايته ، وليس للمنى على أن جميع الجنس عندهم حتى لم يبق معه بقية ؛ لأن في ذلك وصف ما عند الله بالتناهي .

وأما الثالثة ؛ فالتبويض ، بدليل قوله : ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

لطيفة : إنها حيث وقعت في خطاب للؤمنين لم تذكر ، كقوله في سورة الصف : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> إلى قوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله في سورة الأحزاب : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ <sup>(٥)</sup> إلى قوله : ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقال في خطاب الكفار في سورة نوح : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
وفي سورة الأحقاف : ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ

(٢) سورة النساء ١٦٤

(٤) سورة الأحزاب ٧٠ ، ٧١

(١) سورة النور ٣٠

(٣) سورة الصف ١٠ ، ١٢

(٥) سورة نوح ٤

ذُنُوبِكُمْ»<sup>(١)</sup> ، وما ذاك إلا للفرقة بين الخطابين ، لئلا يسوّى بين الفريقين في الوعد ، ولهذا إنه في سورة نوح والأحقاف وَعَدَهُمْ مغفرة بعض الذنوب بشرط الإيمان ، لا مطلقا ، وهو غفران ما بينه وبينهم ، لا مظالم العباد .

\*\*\*

الرابع عشر: اللابسة ، كقوله تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾<sup>(٢)</sup> ، أى يلابس بعضهم بعضا ويواليه ، وليس المعنى على النسل والولادة ؛ لأنه قد يكون من نسل المنافق مؤمن وعكسه .

ونظيره قوله تعالى : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾<sup>(٣)</sup> .

وكذا قوله : ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾<sup>(٤)</sup> .

كما يتبرأ الكفار ، كقوله : ﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾<sup>(٥)</sup> .

فأما قوله : ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾<sup>(٦)</sup> ، أى بعضكم يلابس بعضا ويواليه في ظاهر الحكم ، من حيث يشملكم الإسلام .

(٢) سورة التوبة ٦٧

(٤) سورة آل عمران ٣٤

(٦) سورة النساء ٢٥

(١) سورة الأحقاف ٣١

(٣) سورة التوبة ٧١

(٥) سورة البقرة ١٦٦

مع

المصاحبة بين أمرين لا يقع بينهما مصاحبة واشتراك إلا في حُكمٍ يجمع بينهما ،  
ولذلك لا تكون الواو التي بمعنى « مع » إلا بعد فعل لنظاً أو تقديرًا ، لتصح للمعية .  
وكال معنى للمعية الاجتماعُ في الأمر الذي به الاشتراك دون زمانه .

فالأول يكثر في أفعال الجوارح والعلاج ، نحو : دخلت مع زيد ، وانطلقت مع عمرو ،  
وقنا معاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٌ ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا ﴾<sup>(٢)</sup>  
﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعَنَا آخَنًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

والثاني يكثر في الأفعال المعنوية ، نحو آمنت مع المؤمنين وتبت مع الثابتين ، وفهمت  
المسألة مع من فهمها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ بِأَمْرِئِهِمْ أَقْنِي رُبُّكَ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي  
مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> . ﴿ وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاهِلِينَ ﴾<sup>(٧)</sup>  
﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أُنْصِتُ وَأَرَى ﴾<sup>(٨)</sup> .  
﴿ إِنْ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾<sup>(٩)</sup> .  
﴿ لَا تَحْزَنْ إِنْ أَلَّهَ مَعَنَا ﴾<sup>(١٠)</sup> ، أي بالعناية والحفظ .

﴿ يَوْمَ لَا يَخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ ﴾<sup>(١١)</sup> ، يعني الذين شاركوه في  
الإيمان ، وهو الذي وقع فيه الاجتماع والاشتراك من الأحوال والمذاهب .

(٢) سورة يوسف ١٢

(٤) سورة يوسف ٦٦

(٦) سورة التوبة ١١٩

(٨) سورة طه ٤٦

(١٠) سورة التوبة ٤٠

(١) سورة يوسف ٣٦

(٣) سورة يوسف ٦٣

(٥) سورة آل عمران ٤٣

(٧) سورة التحريم ١٠

(٩) سورة الشعراء ٦٢

(١١) سورة التحريم ٨

وقد ذكروا الاحتمالين المذكورين في قوله تعالى : ﴿وَاتَّبِعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ﴾<sup>(١)</sup> ، قيل : إنه من باب للمية في الاشتراك ، فقامه الاجتماع في الزمان على حذف مضاف ؛ إما أن يكون تقديره أنزل مع نبوته ، وإما أن يكون التقدير مع اتباعه . وقيل : لأنه فيها وقع به الاشتراك دون الزمان ، وتقديره : واتبعوا معه النور . وقد تكون الصاحبة في الاشتراك بين القول وبين المضاف ، كتقوله : شممت طيباً مع زيد .

ويجوز أن يكون منه قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾<sup>(٢)</sup> ، نقل ذلك أبو الفتح النشيري في شرح «الإلام» عن بعضهم ، ثم قال : وقد ورد في الشعر استعمال «مع» في معنى ينبغى أن يتأمل ليلحق بأحد الأقسام ، وهو قوله :  
يَقُومُ مَعَ الرُّمَحِ الرُّدَيْنِي قَامَةً وَيَقْصُرُ عَنْهُ طُولُ كُلِّ نَجَادٍ

\*\*\*

وقال الراغب : مع تقتضى الاجتماع ، إما في المكان ، نحو : هما معا في الدار ، أو في الزمان ، نحو : ولدا معا ، أو في المعنى كالمتضامنين ؛ نحو : الأخ والأب ، فإن أحدهما صار أخا للآخر في حال ما صار الآخر أخاه ، وإما في الشرف والرتبة ، نحو : هما معا في العلو ، وتقتضى «مع» النصرة والمضاف إليه لفظ «مع» هو المنصور ، نحو : قوله تعالى : ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾<sup>(٣)</sup> .

﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾<sup>(٤)</sup> .

﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿إِنَّ

مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾<sup>(٧)</sup> . انتهى .

(٢) سورة الكهف ٦٧

(٤) سورة النحل ١٢٨

(٦) سورة البقرة ١٩٤

(١) سورة الأعراف ١٥٧

(٣) سورة التوبة ٤٠

(٥) سورة الحديد ٤

(٧) سورة الشعراء ٦١



وقال ابن مالك : إن « معا » إذا أفردت تساوى « جميعا » معنى .  
ورده عليه الشيخ أبو حيان بأن بينهما فرقا . قال نعلب : إذا قلت : قام زيد وعمرو جميعا  
احتمل أن يكون التيام فى وقتين ، وأن يكون فى واحد ، وإذا قلت : قام زيد وعمرو  
معا ؛ فلا يكون إلا فى وقت واحد .

والتحقيق ما سبق .

ويكون بمعنى النصرة والمعونة والحضور ، كقوله : ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ ؛ أى ناصر كما .  
﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ <sup>(١)</sup> أى معينهم .  
﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى عالم بكم ومشاهدكم ؛ فكأنه حاضر معهم ؛  
وهو ظرف زمان عند الأكثرين ، إذا قلت : كان زيد مع عمرو ، أى زمن مجيء  
عمرو ، ثم حذف الزمن والحيز ، وقامت « مع » مقامهما .

---

(٢) سورة الحديد ٤

---

(١) سورة التعل ١٢٨

## النون

للتأكيد ، وهى إن كانت خفيفة كانت بمنزلة تأكيد الفعل مرتين ، أو شديدة فنزلة تأكيديه ثلاثا ، وأما قوله تعالى : ﴿ لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ، من حيث أكدت السجن بالشدة دون ما بعده إعظاما .  
ولم يقع التأكيد بالخفيفة فى القرآن إلا فى موضعين : هذا ، وقوله : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وفى القواعد أنها إذا دخلت على فعل الجماعة المذكور كان ما قبلها مضموما ، نحو : يا رجال اضرِبْ زيدا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فأما قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ كَشَفْتُ عَنْ آلِ هَارُونَ لَتُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَتُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فلما جاء قبلها مفتوحا ، لأنها دخلت على فعل الجماعة المتكلمين ، وهو بمنزلة الواحد ، ولا يلحقه واو الجماعة ، لأن الجماعة إذا أخبروا عن أنفسهم قالوا : نحن نقوم ، ليكون فعلهم كفعل الواحد ، والرجل الرئيس إذا أخبر عن نفسه قال كقولهم ، فلما دخلت النون هذا الفعل مرة أخرى ببنى آخره معها على الفتح لما كان لا يلحقه واو الجمع ، وإنما يَضُمُون ما قبل النون فى الأفعال التى تكون للجماعة ، ويلحقها واو الجمع التى هى ضميرهم ، وذلك أن واو الجمع يكون ما قبلها مضموما ، نحو قولك : يضربون ، فإذا دخلت النون حذفت نون الإعراب لدخولها ، وحذف الواو لسكونها وسكون النون ، وبقي ما قبل الواو مضموما ، ليدل عليه . ومثله : ﴿ لَنَسْكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

فإن كان ما قبل الواو مفتوحا لم يحدفها ، ولكنها تحركها لالتقاء الساكنين ، نحو اخشون زيدا .

(١) سورة يوسف ٣٢

(٢) سورة العلق ١٥

(٣) سورة آل عمران ٨١ ، وقبلها : ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ .

(٤) سورة الأعراف ١٣٤

(٥) سورة الأعراف ١٤٩

## الماء

تسكون ضميراً للفائب ، وتستعمل في موضع الجر والنصب ، نحو : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾<sup>(١)</sup> . وتسكون لبيان السكت . وتلحق وقفا لبيان الحركة ، وإنما تلحق بحركة بناء ، لا تشبه حركة الإعراب ، نحو ﴿ مَا هِيَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وكالماء في ﴿ كِتَابِيَّة ﴾<sup>(٣)</sup> ، و ﴿ حِسَابِيَّة ﴾<sup>(٤)</sup> ، و ﴿ سُلْطَانِيَّة ﴾<sup>(٥)</sup> ، و ﴿ مَالِيَّة ﴾<sup>(٦)</sup> .

وكان حقها أن تحذف وصلاً وثبتت وقفاً ، وإنما أجرى الوصل مجرى الوقف ، أو وصل بنية الوقف في : ﴿ كِتَابِيَّة ﴾ و ﴿ حِسَابِيَّة ﴾ إتفاقا ، فأنبت الماء كذا عند جميع القراء إلا حمزة ؛ فإنه حذف الماء من هذه الكلم الثلاث ، وأثبتها وقفاً . أعنى في « ماله » و « سلطانيه » و « ماهيه » في القارة ؛ لأنها في الوقف يحتاج إليها لتحسين حركة الموقوف عليه ، وفي الوصل يستغنى عنه .

فإن قيل : فلم لا يفعل ذلك في « كِتَابِيَّة » و « حِسَابِيَّة » ؟ قيل : لأنه جمع بين اللفتين .

(١) سورة الكهف ٣٧

(٢) سورة القارة ١٠ ، والآية : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴾ .

(٣) سورة الحاقة ٢٥ ، والآية : ﴿ فَيَقُولُ يَا تِلْكَ لَمْ أَوْتُ كِتَابِيَّة ﴾ .

(٤) سورة الحاقة ٢٠ : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّة ﴾ .

(٥) سورة الحاقة ٢٩ ، والآية : ﴿ هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّة ﴾ .

(٦) سورة الحاقة ٢٨ ، والآية : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّة ﴾ .

ها

كلمة تستعمل على ضربين :

أحدهما : أن تكون اسما سمي به الفعل <sup>(١)</sup>.

وثانيها : للتنبية ، ولها موضعان :

أحدهما : أن تلحق الأسماء للبهمة المفردة ، نحو : هذا ، وتنزل منزلة حرف من الكلمة ، ولهذا يدخل حرف الجر عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، كقوله : ﴿ لِيُثْلَ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup>.

الثاني : أن تدخل على الجملة ، كقوله : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup>.

﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup>.

وبدل على دخول حرف التنبية على الجملة ، أنه لا يخلو إما أن يُقدَّر به الدخول على الاسم المفرد ، أو الجملة ؛ لا يجوز الأول ، لأن اللبهم في الآيتين دخل عليهما حرف الإشارة ؛ فلم أن دخولا إنما هو الجملة . ذكره أبو علي .

(١) قال ابن فارس : « متثاها : خذ . تناول ، تقول : « هيا رجل » ويؤمر بها ، ولا ينهى بها .  
ولي كتاب الله جل ثناؤه : ﴿ هَاؤُمْ أَقْرَبُوا كِتَابِيَّةً ﴾ .

(٢) سورة الصافات ٦١

(٣) سورة النكيت ٤٧

(٤) سورة النساء ١٠٩

(٥) سورة آل عمران ١١٩

## هل

للاستفهام ، قيل : ولا يكون للاستفهام معها إلا فيما لا ظن له فيه البتة ؛ بخلاف الهمزة ، فإنه لا بد أن يكون معه إثبات . فإذا قلت : أعندك زيد ؟ فقد هجس في نفسك أنه عنده فأردت أن تستثبته ؛ بخلاف « هل » . . حكاها ابن الدّهان .

وقد سبق فروق في الكلام على معنى الاستفهام .

وقد أتى بمعنى « قد » ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَافِيَّةِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وذكر بعضهم أن « هل » تأتي للتقرير والإثبات ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَبْرٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أي في ذلك قسم . وكذا قوله ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، على القول بأن المراد آدم ، فإنه توبيخ لمن ادعى ذلك .

وتأتى بمعنى « ما » كقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وبمعنى « ألا » كقوله : ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وبمعنى الأمر ، نحو : ﴿ فَهَلْ أَتَى مُّكْمَلُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وبمعنى السؤال : ﴿ هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

(١) سورة الفاتحة ١

(٢) سورة الفجر ٥

(٣) سورة الكهف ١٠٣

(٤) سورة ق ٣٠

(٥) سورة طه ٩

(٦) سورة الإنسان ١

(٧) سورة البقرة ١٠

(٨) سورة المائدة ٩١

وبمعنى التمسى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾<sup>(١)</sup> .  
وبمعنى « أدمعك » ، نحو : ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ فالجاء والجور  
متعلق به .

### هيهات

لتبعد الشيء ؛ ومنه ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، قال الزجاج : البعد لما  
توعدون .  
قيل : وهذا غلط من الزجاج أوقعه فيه اللام ؛ فإن تقديره : بَعْدَ الأمر لما توعدون ،  
أى لأجله .

(٢) سورة النازعات ١٨

(١) سورة الفجر ٥

(٣) سورة المؤمنون ٣٦

## الواو

[ الواو العاملة ]

حرف يكون عاملاً وغير عامل .

فالعامل قسمان : جار وناصب .

فالجار واو القسم ، نحو : ﴿ وَاللّٰهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾<sup>(١)</sup> .

وواو « رب » على قول كوفي . والصحيح أن الجر بـ « رب » المحذوفة لا بالواو .

والناصب ثنتان : واو « مع » فت نصب المفعول معه عند قوم ، والصحيح أنه منصوب

بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو .

والواو التي ينتصب المضارع بعدها في مرضمين : في الأجوبة الثمانية ، وأن يمطف بها

القول على المصدر ، على قول كوفي .

والصحيح أن الواو فيه عاطفة والفعل منصوب بأن مضمرة .

ولها قسم آخر عند الكوفيين ؛ تسمى واو الصرف ، ومعناها : أن الفعل كان يقتضى

إعراباً فصرفته الواو عنه إلى النصب ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَجْمَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا

وَيُسْفِكُ الدِّمَاءَ ﴾<sup>(٢)</sup> على قراءة النصب .

[ الواو غير العاملة ]

وأما غير العاملة فلها معان :

\*\*\*

الأول: وهو أصلها - العاطفة تُشرك في الإعراب والحكم . وهى لطلاق الجمع على الصحيح ، ولا تدل على أن الثانى بعد الأول ، بل قد يكون كذلك ، وقد يكون قبله وقد يكون معه ، فن الأول : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ بُقْعًا ﴾<sup>(١)</sup> ؛ فإن الإخراج متأخر عن الزلزال ؛ وذلك معلوم من قضية الوجود لا من الواو .

ومن الثانى : ﴿ وَاسْجُدْ وَاقْبَلْ مَعَ الرَّكْعَيْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، والركوع قبل السجود ، ولم يُنقل أن شرعهم كان محالاً لشرعنا فى ذلك .  
وقوله تعالى مخبراً عن منكبرى البعث : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾<sup>(٣)</sup> أى نحيا ونموت .

وقوله : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، والأيام هنا قبل الليالى ، إذ لو كانت الليالى قبل الأيام كانت الأيام مساوية لليالى وأقل .  
قال الصغار : ولو كان على ظاهره لقال : « سبع ليال وستة أيام » ، أو « سبعة أيام » ، وأما « ثمانية » فلا يصح على جعل الواو للترتيب .

\*\*\*

فائدة: قوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> أجاز أبو البقاء كون الواو عاطفة ، وهو فاسد ؛ لأنه يلزم فيه أن يكون الله تعالى أمرينيه عليه السلام أن يتركه ، وكأنه قال : اتركنى واترك من خلقت وحيداً ، وكذلك : اتركنى واترك المكذبين ، فمعين أن يكون المراد : خلّ بينى وبينهم ، وهو واو « مع » كقولك : لو تركت الناقة وفصلها لرضعها .

\*\*\*

(٢) سورة آل عمران ٤٣

(٤) سورة الحاقة ٧

(٦) سورة المزمل ١١

(١) سورة الزلزال ١ ، ٢

(٣) سورة الجاثية ٢٤

(٥) سورة المذثر ١١



والثاني : واو الاستئناف ، ونسى واو القطع والابتداء ؛ وهى التى يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها فى اللفى ، ولا مشاركة فى الإعراب ، ويكون بعدها الجملتان .  
 فالاسمية ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلاً مَّسْمًى عِنْدَهُ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 والفعلية ، كقوله : ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرِّ فِي الْأَرْحَامِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> والظاهر أنها الواو العاطفة ؛ لكنها تعطف الجمل التى لا عمل لها من الإعراب لجرد الربط ؛ وإنما سميت واو الاستئناف لثلاثي يوم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها .

\*\*\*

الثالث : واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية ؛ وهى عندهم مغنية عن ضمير صاحبها ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نَسْأَ يَنْشَى طَافِئَةً مِنْكُمْ وَطَافِئَةً قَدْ أَهْمَتْهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 وقوله : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
 وقوله : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقد يجتمعان نحو : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
 ﴿ وَتَنفُسُونَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَفْلُونَ الْكِتَابَ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

(٢) سورة الحج •

(٤) سورة آل عمران ١٥٤

(٦) سورة الأنفال •

(٨) سورة البقرة ٤٤

(١) سورة الأنعام ٧

(٣) سورة مريم ٦٥ ، ٦٦

(٥) سورة يوسف ١٤

(٧) سورة البقرة ٢٢

- ﴿وَلَا تَبَايَرُوا فِي الْوُجُوهِ وَالْأَعْيُنِ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾<sup>(١)</sup> .  
 ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾<sup>(٢)</sup> .  
 ﴿لَمْ تَكْفُرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> .  
 ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٤)</sup> .  
 ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾<sup>(٥)</sup> .  
 ﴿أَوْ قَالَ أَوْحَى إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٦)</sup> .  
 ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي عَلَامٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾<sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

الرابع : للإباحة ، نحو جالس الحسن وابن سيرين ؛ لأنك أمرت بمجالستهما معا .  
 قال : وصلى هذا أخذ مالك : قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ  
 وَالْمَسْكِينِ ﴾<sup>(٨)</sup> الآية .

\*\*\*

الخامس : واو الثمانية ، والعرب تدخل الواو بعد السبعة إيدانا بتمام العدد ؛ فإن  
 السبعة عندهم هي المقد التام كالعشرة عندنا فيأتون بحرف المطف الدال على المغيرة  
 بين المطف والمطوف عليه ، فقول : خمسة ، ستة ، سبعة ، وثمانية ، فيزيدون الواو  
 إذا بلغوا الثمانية .

- |                      |                       |
|----------------------|-----------------------|
| (١) سورة البقرة ١٨٧  | (٢) سورة البقرة ٢٤٣   |
| (٣) سورة آل عمران ٩٨ | (٤) سورة آل عمران ١٠٢ |
| (٥) سورة البقرة ٢٦٧  | (٦) سورة الأنعام ٩٣   |
| (٧) سورة مريم ٢٠     | (٨) سورة التوبة ٦٠    |

حكاه البغوى عن عبد الله بن جابر عن أبى بكر بن عبدوس ، ويدل عليه قوله تعالى :  
﴿ سَبِّحْ لِيَالِ وَتَمَانِيَةِ أَيَّامٍ ﴾<sup>(١)</sup> .

وقل عن ابن خالويه وغيره ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَتَامِيَهُمْ كَلْبَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> بعد  
ما ذكر العدد مرتين بغير واو .

وقوله تعالى فى صفة الجنة : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾<sup>(٣)</sup> ، بالواو لأنها ثمانية ، وقال تعالى  
فى صفة النار : ﴿ فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، بغير واو لأنها سبعة ، وقيل ذلك فرقا بينهما .  
وقوله : ﴿ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، بعد ما ذكر قبلها من الصفات بغير واو .  
وقيل : دخلت فيه إعلاما بأن الأمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر فى حال أمره بالمعروف ،  
فهما حقيقتان متلازمتان .

وليس قوله : ﴿ تَمِيَّاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾<sup>(٦)</sup> من هذا القبيل ، خلافا لبعضهم ؛ لأن الواو  
لو أسقطت منه لاستحال المعنى ، لتناقض الصفتين .

ولم يثبت المحققون واو الثمانية ، وأولوا ما سبق على العطف أو واو الحال وإن دخلت  
فى آية الجنة ، لبيان أنها كانت مفتحة قبل مجيئهم ، وحذفت فى الأول لأنها كانت مغلقة  
قبل مجيئهم .

وقيل : زيدت فى صفة الجنة علامة لزيادة رحمة الله على غضبه وعقوبته ، وفيها زيادة  
كلام سبق فى مباحث الحذف .

وزعم بعضهم أنها لا تأتى فى الصفات إلا إذا تكررت النموت ، وليس كذلك

(١) سورة الكهف ٢٢

(٢) سورة التوبة ١١٢

(٣) سورة المائدة ٧

(٤) سورة الزمر ٧١ ، ٧٣

(٥) سورة التحريم ٥

بل يجوز دخولها من غير تكرار ، قال تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبِّعَةَ وَإِنَّمِنْهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾<sup>(١)</sup>  
وقال : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
وتقول : جاءني زيد والعالم .

\*\*\*

السادس : الزيادة للتأكيد ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، بدليل  
الآية<sup>(٤)</sup> الأخرى .

قال الزمخشري : دخلت الواو للتأكيد لصوق الصفة بالوصوف ، الدالة على أن  
اتصافه بها أمر ثابت مستقر<sup>(٥)</sup> .

وضابطه أن تدخل على جملة صفة للنكرة ، نحو جاءني رجل ومعه ثوب آخر ، وكذا  
﴿ وَإِنَّمِنْهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> .

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك في باب الاستثناء من شرح « التسهيل » ، وتابعه .  
الشيخ أمير الدين : إن الزمخشري تفرد بهذا القول ، وليس كذلك ؛ فقد ذكر الأزهري  
في « الأزهري » ؛ فقال : وتأتي الواو للتأكيد ، نحو : ما رأيت رجلا إلا وعليه ثوب  
حسن . وفي القرآن منه : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾<sup>(٧)</sup> ، وقال :  
﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> . انتهى .

وأجازه أبو البقاء أيضا في الآية ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ  
خَيْرٌ لَكُمْ ﴾<sup>(٩)</sup> ، فقال : يجوز أن تكون الجملة في موضع نصب صفة لـ « شيء » وساغ  
دخول الواو ، لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا<sup>(١٠)</sup> .

(٢) سورة الأنبياء ٤٨

(٤) هي ما يأتي آية الشعراء ٢٠٨

(٦) سورة الشعراء ٢٠٨

(٨) لملاء مامن به الرحمن ١ : ٤٤

(١) سورة الكهف ٢٣

(٣) سورة الحجر ٤

(٥) الكشف ٢ : ٤٤٤

(٧) سورة البقرة ٢١٦

وأجاز أيضا في قوله تعالى : ﴿ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، قال : الجلة في موضع جرّ صفة لـ « قربة » <sup>(٢)</sup> .

وأما قوله : ﴿ فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قيل : الواو زائدة ، ويحتمل أن يكون مجزوما جواب الأمر ، بتقدير : اضرب به ولا تحنث .

ويحتمل أن يكون نهيا .

قال ابن فارس <sup>(٤)</sup> : والأول أجود .

وكذلك قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، قيل : الواو زائدة

وقيل : ولنعلّمه <sup>(٦)</sup> فلعلنا ذلك .

كذلك : ﴿ وَحَفَظْنَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> أى وحفظنا فلعلنا ذلك <sup>(٨)</sup> .

وقيل في قوله : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ <sup>(٩)</sup> : إنها زائدة للتأكيد ، والصحيح أنها عاطفة ، وجواب « إذا » محذوف ، أى سعدوا وأدخلوا .

وقيل : وليعلم فلعلنا ذلك ، وكذلك : ﴿ وَحَفَظْنَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، أى وحفظنا فلعلنا ذلك .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١ : ٦٤

(١) سورة البقرة ٢٥٩

(٣) سورة من ٤٤

(٤) فقه اللغة ٩١ ، وعبارته : « وتكون الواو مقحمة ، كقوله جل ثناؤه : ﴿ فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ ﴾ ، أراد - والله أعلم - فاضرب به لا تحنث ، جزماً على جواب الأمر ، وقد تكون نهيا ، والأول أجود » .

(٦) في الأصلين : « ولنعلم » وصوابه من ابن فارس .

(٥) سورة يوسف ٢١

(٨) فقه اللغة ٩١

(٧) سورة الصافات ٧

(٩) سورة الزمر ٧٣

وقيل في قوله : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى ناديناه . والصحيح أنها عاطفة ، والتقدير : عرف صبره وناديناه : ﴿ وَكَذَلِكَ نَرَى إِبْرَاهِيمَ مَلِكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيْسَكُونَ مِنَ الْمُؤَقِنِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى للعلم .

وقوله : ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وزعم الأخفش أن « إذا » من قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، مبتدأ وخبرها « إذا » في قوله : ﴿ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، والواو زائدة ، والمعنى أن وقت انشقاق السماء هو وقت مد الأرض وانشقاقها ، واستبعده أبو البقاء ؛ لوجهين :

أحدهما : أن الخبر محط الفائدة ، ولا فائدة في إعلامنا بأن وقت الانشقاق في وقت للذ ، بل الغرض من الآية عظم الأمر يوم القيامة .

والثاني : بأن زيادة الواو تغلب في القياس والاستعمال .

\*\*\*

وقد تحذف كثيرا من الجمل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْزَنْ أَلِذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلْتَ لِتَجْمِلَهُمْ قُلْتَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، أى « وقلت » ، والجواب قوله تعالى : ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ :

وقوله : ﴿ يُدَبِّرْ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، وفي القول أكثر : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ... ﴾ <sup>(١٠)</sup> الآية .

وقوله : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ . وَكَانُوا يُبْصِرُونَ كُلَّ آيَةٍ الْكَبِيرِ ﴾ <sup>(١١)</sup>

(٢) سورة الأنعام ٧٥

(١) سورة الصافات ١٠٣ ، ١٠٤

(٤) سورة آل عمران ١٤٠

(٣) سورة الأنبياء ٤٨

(٦) الانشقاق ١ ، ٣

(٥) سورة آل عمران ٩١

(٨) سورة الرعد ٢

(٧) سورة التوبة ٩٢

(١٠) سورة الواقعة ٤٥ ، ٤٦

(٩) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤

## ويكأن

قال الكسائي: كلمة تندم وتمجب، قال تعالى: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾<sup>(١)</sup>،  
﴿وَيَكُنَّه لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إنه صوت لا يقصد به الإخبار عن التندم. ويحتمل أنه اسم فعل مسماه  
«ندمت» أو «تمجبت».

وقال الصغار: قال للمفسرون معناه: ألم تر، فإن أرادوا به تفسير للمعنى فسلم، وإن  
أرادوا تفسير الإعراب فلم يثبت ذلك.

وقيل بمعنى «ويلك» فكان ينبغي كسر «إن».

وقيل «وي» تنبيه، وكان للتشبيه وهو الذي نص عليه سيبويه.

ومنه من جعل كأن زائدة لا تنفيد تشبيها...<sup>(٣)</sup> ولم يثبت، فلم يبق إلا أنها  
للتشبيه، الأمر يشبه هذا، بل هو كذا.

قلت: عن هذا اعتذر سيبويه، قال: للمعنى<sup>(٤)</sup> على أن القوم اتفقوا فتكلموا  
على قدر علمهم، أو نهبوا، فقيل لهم: أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا

وهذا بديع جدا كأنهم لم يحققوا هذا الأمر، فلم يكن عندهم إلا ظن، فقالوا نشبه  
أن يكون الأمر كذا، ونهوا. ثم قيل لهم: يشبه أن يكون الأمر هكذا على وجه  
القرار انتهى.

وقال صاحب «البيسط» كأنه على مذهب البصريين، لا يراده التشبيه بل القطع واليقين،

(١) سورة القصص ٨٢

(٢) سورة القصص ٨٢

(٣) يانص بالأصول وفي بقية العبارة غموض.

(٤) الكتاب ١: ٢٩٠

وعلى مذهب الكوفيين يحتمل أن تكون الكاف حرفاً للخطاب ؛ لأنه إذا كان اسم  
فعل لم يضاف .

وزهب بعضهم إلى أنه بكالهِ اسم .

وزهب الكسائي إلى أن أصله « ويليكَ » حذفَت اللام وفتحت على مذهبه أن ،  
باسم الفعل قبلها .

وأما الوقف فأبو عمرو ويعقوب يفتان على الكاف على موافقة مذهب الكوفيين ،  
والكسائي يقف على الياء ؛ وهو مذهب البصريين ؛ وهذا يدل على أنهم لم يأخذوا  
قراءتهم من نحوهم ، وإنما أخذوها قلا ، وإن خالف مذهبهم في النحو ولم يكتبوها  
منفصلة ، لأنه لما كثر بها الكلام وصلت .

### ويل

قال الأصمعي : « ويل » تقييح ، قال تعالى : ﴿ وَلَكُمْ آلُؤَيْلٌ مِّمَّا تَصِفُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وقد توضع موضع التحسر والتفجع منه ، كقوله : ﴿ يَا وَيْلَتَنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ يَا وَيْلَتَى  
أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْفَرَابِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

(٢) سورة الكهف ٩٩

(١) سورة الأنبياء ١٨

(٣) سورة المائدة ٣١



يا

لنداء البعيد حقيقة أو حكما ، ومنه قول الداعي : يا الله ؛ وهو ﴿ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ ، استقصارا لنفسه ، واستبصارا لها من مظان الزلجى .

وقد ينادى بها القريب إذا كان ساهيا أو غافلا ؛ تنزيلا لها منزلة البعيد .

وقد ينادى بها القريب الذى ليس بساهٍ ولا غافل ؛ إذا كان الخطاب المرتب على النداء فى محل الاعتناء بشأن للنادى .

وقد تحذف ، نحو : ﴿ يَوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ <sup>(١)</sup> . ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً ﴾ <sup>(٢)</sup> ﴿ قَالَ ابْنَ أُمِّ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقد قيل فى قوله تعالى : ﴿ أَمِنْ هُوَ قَاتِلٌ أَنَاةَ اللَّيْلِ ﴾ <sup>(٤)</sup> فى قراءة تخفيف « من » : إن الهمزة فيه للنداء ؛ أى يا صاحب هذه الصفات .

قال ابن فارس : تانى للتأسف والتلف ؛ نحو : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> . وقيل للتنبيه .

قال : وللتلذذ ؛ نحو :

\* يَا بَرْدَهَا عَلَى الْوُادِ لَوْ تَقَفْ \*

\*\*\*

\* وَهَذَا مَعَ التَّوْفِيقِ كَافٍ لِحَصْلَا \*

\*\*\*

(٢) سورة يونس ٨٨

(٤) سورة الزمر ٩

(١) سورة يوسف ٢٩

(٣) سورة الأعراف ١٥٠

(٥) سورة النمل ٢٥

في آخر النسخة للنقول منها ما مثاله :

تمت النسخة المباركة بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه ، ونسأل الله العظيم ،  
ربّ العرش العظيم أن يجعله خالصا لوجهه الكريم مقربا بالفوز في جنات النعيم ،  
وذلك في اليوم المبارك السميد ، رابع عشر شهر شعبان الفرد ، من شهور سنة تسع  
وسبعين وثمانمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، والحمد لله  
ربّ العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين .

وغفر الله لنا ولكم ولجميع المسلمين والحمد لله ربّ العالمين .

وإن تَجِدَ عِيَا فَسَدَ اِخْلَلَا فِلْ مِنْ لَا فِيهِ عَيْبٌ وَعَلَا<sup>(١)</sup>

---

(١) كذا في آخر نسخة م ، وفي آخر ت : ونجز الكتاب بعون الملك الوهاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه . ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجعله خالصا لوجهه الكريم مقربا بالفوز إلى جنات النعيم ، وكان الفراغ من نسخه يوم الأربعاء المبارك الموافق لإحدى عشر من ذي القعدة سنة خمسة وثلاثين بعد الثلاثة والألف أحسن الله عاقبته بحمد الله وآله وصحبه وسلم آمين .

## فهرس الموضوعات

٣	مقابلة الجمع بالجمع
٦	قاعدة : فيما ورد في القرآن مجوعا ومفردا ، والحكم في ذلك
٢٢	تنبيه : في الجوع
٢٣	قاعدة نحوية
٢٤	قاعدة في الضائر
٤٠	قائمة في دلالة الجزء على الكل
٤١	قائمة ، قد يتجاوز بحذف الضمير للعلم به
٤١	قائمة في مرتبة الضمير مع الظاهر
٤٢	قائمة ، الضمير لا يمدد إلا على شاهد محسوس
٤٢	قاعدة ، فيما يتعلق بالسؤال والجواب
٤٦	قائمة ، في السؤال والجواب أيضا
٤٧	قاعدة ، في السؤال والجواب أيضا
٥٢	قائمة ، في أن أقل الأمم سؤالا أمة محمد عليه السلام
٥٥	المخاطب بالحق عن اعتقاد المخاطب دون ما في نفس الأمر
٥٨	تنبيه في التسمك
٥٩	التأديب في الخطاب بإضافة الخبر إلى الله
٦٣	قاعدة في ذكر الرحمة والعذاب في القرآن
٦٦	قائمة في الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل
٧١	تنبيه في أن مفسر الفعل كظهوره في قاعدة الحدوث
٧٢	تنبيه حول دلالة الاسم على الثبوت والفعل على التجدد والحدوث
٧٣	قاعدة في قوله تعالى : من السموات والأرض ، ونحوها
٧٤	قاعدة في قوله تعالى : فن أظلم ممن افترى على الله كذبا ونحوها
٧٧	قاعدة في الجحد بين الكلامين
٧٨	قاعدة في ألفاظ يظن بها التزادف وليست منه
٨٥	قائمة عن الجوبى في الفرق بين الإيمان والإعطاء
٨٧	قاعدة في التعريف والإنسكار
٩٣	تنبيه في أن أسباب التعريف والتعكير إنما تعرف بالقرائن
٩٣	قاعدة فيما إذا ذكر الاسم مرتين

صفحة

١٠١

## قواعد تتعلق بالمطف :

١٠١

القاعدة الأولى في انضمامه إلى عطف المفرد على مثله وعطف الجمل  
القاعدة الثانية في انضمامه باعتبار عطف الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل

١٠١

القاعدة الثالثة في انضمامه باعتبار المعطوف

١١٣

القاعدة الرابعة ، قد يطفئ الضم على نفسه في مقام التأكيد

١١٣

القاعدة الخامسة في جواز حذف الفاء والواو عند الحسنة

١١٤

القاعدة السادسة في المطفئ على المضمر

١١٧

## قواعد في العدد :

١١٧

القاعدة الأولى في اسم الفاعل للمتنق من العدد

١١٨

القاعدة الثانية فيما يضاف إلى العدد من الثلاثة إلى العشرة

١١٩

القاعدة الثالثة ، ألفاظ العدد نصوص .

١٢١

## أحكام لألفاظ يكثر دورانها في القرآن :

١٢١

لفظ « فعل »

١٢١

لفظ « كان »

١٢٧

مسألة في حكم « كان » إذا وقعت بعد « إن »

١٢٨

مسألة في نفي « كان » وأحوالها

١٢٨

لفظ « جعل »

١٣٥

حسب

١٣٦

كاد

١٣٩

قاعدة في معنى « كاد » بمعنى « أراد »

١٣٩

قاعدة في فعل المطاعة

١٤٤

قاعدة في قوله تعالى : « إنما أنت منذر من يخشاها »

١٤٤

أحكام الفعل للجزم والنصب

١٤٩

رأى

١٥٤

تنبيه في الكلام على لفظ « رأيت »

١٥٥

علم الرفاقية

١٥٦

ظن

١٥٧

قاعدة في الكلام على مفعول « ظن »

١٥٨

نظم

١٥٨	عسى ولس
١٦٣	أخذ
١٦٤	سأل
١٦٧	ودّ
١٦٨	أفضل التفضيل
١٧٣	تثنيه في لفظ « سواء »

### النوع السابع والأربعون

في الكلام على المفردات من الأدوات

١٧٥	الهمزة
١٧٨	مسألة في دخول الهمزة على « رأيت »
١٧٨	مسألة في دخول الهمزة على « لم »
١٧٩	أم
١٨٠	مسألة في ضرورة تقدم الاستفهام على « أم »
١٨٥	مسألة في أن السؤال بـ « أو » غير السؤال بـ « أم »
١٨٦	إذن
١٨٧	إذا
١٩٠	ثالثة حول قوله تعالى « كلما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا »
٢٠٤	إذ
٢٠٧	تثنيه في وقوع إذ بعد « واذكر »
٢٠٨	أو
٢٠٩	إن المكسورة المخففة
٢١٥	قائمة عن ابن جني في أن « إن » الشرطية تفيد معنى التشكيق
٢٢٠	تنبيه ، وقع في القرآن الكريم « إن » بصيغة الشرط وهو غير مراد ، وشواهد على ذلك
٢٢١	أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون
٢٢٣	إن المكسورة المشددة
٢٢٩	أن المفتوحة المشددة
٢٣٠	إنما
٢٣١	إلى
٢٣٢	تثنيه في أن « إلى » قد تستعمل اسما
٢٣٤	

٢٣٥	ألا ، بالفتح والتخفيف
٢٣٦	ألا بالفتح والتشديد
٢٣٦	إلا
٢٤١	قائمة عن الرماني لى معنى « إلا »
٢٤٢	أما المفتوحة المهزلة للشدة اللين
٢٤٥	إما المكسورة للشدة
٢٤٧	الآن
٢٤٨	أف
٢٤٩	أنى
٢٥١	أيان
٢٥١	إلى
٢٥٢	حرف الباء
٢٥٨	يل
٢٦١	يل
٢٦٦	ثم
٢٧٠	ثم المفتوحة
٢٧١	حاشا
٢٧٢	حتى
٢٧٤	حيث
٢٧٥	دون
٢٧٧	ذو وذوات
٢٨٠	رويدا
٢٨٠	ربما
٢٨٠	السين
٢٨٢	سوف
٢٨٤	على
٢٨٦	عن
٢٨٨	عسى
٢٩٠	عند
٢٩٣	فيمر
٢٩٤	الفاء

٣٠٢	في
٣٠٥	قد
٣١٠	الكاف
٣١١	كان
٣١١	كان
٣١١	كان
٣١٢	كاد
٣١٣	كلا
٣١٧	كل
٣٢٦	كلا وركنا
٣٢٨	كم
٣٣٠	كيف
٣٣٤	اللام وهي قسبان :
٣٣٤	القسم الأول غير العاملة
٣٣٩	القسم الثاني العاملة
٣٥١	لا
٣٦٢	لان
٣٦٢	لاجرم
٣٦٣	لو
٣٦٧	لولا
٣٧٩	لوما
٣٨٠	لم
٣٨١	لما
٣٨٦	لما الخفيفة
٣٨٧	لن
٣٨٩	لكن
٣٩٢	لعل
٣٩٦	ليس
٣٩٦	لبن
٣٩٨	ما وهي قسبان :
٣٩٨	ما الاسمية

صفحة

٤٠٥	ما الحرفية
٤١١	من
٤١٥	من
٤٢٧	مع
٤٣٠	النون
٤٣١	الماء
٤٣٧	ها
٤٣٣	هل
٤٣٤	هيات
٤٣٥	الواو
٤٣٥	الواو العاملة
٤٣٥	الواو غير العاملة
٤٤٣	ويكان
٤٤٤	ويل
٤٤٥	يا



## الفهارس العامة



١ - فهرس الأعلام (\*)

أبي بن خلف :	(١)
٣٥١ : ١	آدم ( عليه السلام ) :
٢٦ : ٢	٣٧٨ ، ٣٧٧ : ١
أبي بن كعب :	٤٢٦ ، ٣٠٦ ، ٩٨ ، ٤٩ : ٣
٢٢١١ ، ٢٢٠ ، ٢١١ ، ٢٠٩ ، ١٩٩ ، ٨٩ ، ٨ : ١	٣٣ : ٤
٢٤٣ ، ٢٤١ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٢٧	آزر ( أبو إبراهيم عليه السلام ) :
٣٣٨ ، ٣٣٧ ، ٢٥٩ ، ٢٥٦ ، ٢٥١	١٥٩ : ١
٤٧٢ ، ٤٣٩ ، ٤٣٨ ، ٤٣٧	الأمى :
١٥٢ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ٣٧ ، ٣٥ : ٢	٤١٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٣ ، ١٣١ : ٤
٤٣٧ : ٣	ابن أبان :
٣٤٠ ، ٢٨٥ : ٤	٤١٨ : ٢
ابن الأمير الجزرى ( ضياء الدين محمد بن محمد بن محمد -	٤٢٠ ، ٣٤٢ ، ٢٨٢ : ٤
صاحب المثل السائر ) :	الأبى :
٣٤٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٢ ، ٢٢٢ ، ١١٧ : ٣	١٥٨ : ٣
أمير الدين = أبو حيان	٤١٩ : ٤
أحمد بن جعفر اللنادى أبو الحسين ( صاحب كتاب	إبراهيم ( عليه السلام ) :
الناسخ والنسخ ) :	٤٤٨ ، ٤٤ : ١
٣٧ : ٢	٤٣١ ، ٢٥ : ٢
أحمد بن الحسين بن مهران أبو بكر :	٣٨١ ، ٣٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٣٩ ، ٣٢ - ٣٠ ، ٢٢ : ٣
٢٤٩ : ١	٧١ ، ٦٤ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٣٤ : ٤
أحمد بن حنبل :	إبراهيم الحرى .
٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٠٩ ، ١٩٠ ، ٣٢ : ١	٤٧٩ : ١
٤٥٩ ، ٤٤٥ ، ٣٢٨ ، ٣٢٠ ، ٢٥٠	إبراهيم النخعى :
٤٨٢ ، ٤٧٨ ، ٤٧٧ ، ٤٧٣ ، ٤٧٢	٤٨٣ ، ٤٧٩ ، ١٩٠ ، ١٨٩ : ١
٢٠٨ ، ١٦٠ ، ١٥٨ ، ١٥٦ ، ٧٩ : ٢	٨٤ : ٢
أبو أحمد السامرى ( عبادة بن الحسين بن حسنون ) :	الإييارى ( أبو الحسن على بن إسماعيل الصنهاجى ) :
٣٢٣ : ١ (*)	٤١٤ : ١

٣ : ٧٦ ، ٧٣ ، ١٠٧ ، ١٦٠ ، ١٧٩ ، ١٩١ ،  
 ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢١٤ ، ٢٦٠  
 ٤ : ٢٩ ، ١١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٧٤ ، ٣٠١ ، ٣١٥ ،  
 ٣٣٧ ، ٣٤٨ ، ٣٦٢ ، ٤٠٨ ، ٤٢٣ ، ٤٧٤  
 الأخنس (علي بن سليمان) :  
 ١ : ٣٥٠  
 الأخنس بن شريق :  
 ١ : ١٦٢  
 أرسططاليس :  
 ٣ : ١٥٤  
 الأزهرى ( أبو منصور محمد بن أحمد  
 بن الأزهر ) :  
 ١ : ٢١٨ ( \* ) ، ٢٩٢ ، ٢٩٨  
 ٢ : ٤٨١  
 ٣ : ٣٧٤  
 الأستراياضى ( محمد بن حسن الرضى - صاحب  
 البسيط ) :  
 ٤ : ٢١١  
 أبو إسحاق الإسفرايينى ( أبو إسحاق إبراهيم  
 ابن محمد بن إبراهيم الإسفرايينى ) :  
 ٢ : ٤٨ ( \* )  
 إسحاق بن راهويه :  
 ١ : ٤٣٩ ، ٤٤٥  
 ٢ : ١٥٩  
 أبو إسحاق الزجاج = الزجاج  
 أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السيمي :  
 ١ : ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢٤٨ ، ٤٤٤  
 ابن إسحاق ( محمد بن إسحاق صاحب السيرة ) :  
 ١ : ٤٣٢  
 ٣ : ٨ ، ١٨٦  
 إسحاق بن منصور :  
 ١ : ٤٤٥

أحمد بن عبد التور الملقب ( صاحب كتاب رصف  
 اللباني )  
 ٤ : ٣٧٦  
 أبو أحمد بن عبد الجرجاني :  
 ٢ : ١٥٨  
 أحمد بن أبي عمران :  
 ١ : ٢١٦  
 أحمد بن فارس بن زكريا :  
 ١ : ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١٧٤ ، ٢٣٧ ،  
 ٢٥٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ، ٣٧٧ ،  
 ٤٦٥  
 ٢ : ١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٦ ، ١٨٥ ، ٢٢٤ ،  
 ٣١٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ، ٣٤٣ ، ٤٧٣  
 ٣ : ٢٧٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٧ ، ٢٨٨ ، ١٢٤ ، ٣٩١ ،  
 ٤ : ١٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦٩ ، ٣٨٨ ، ٣١٢ ،  
 ٣١٥ ، ٣٧٩ ، ٤٤٥  
 أحمد بن المنير أبو العباس = ابن المنير  
 أحمد بن يحيى ثعلب :  
 ١ : ٢١٧ ، ٣٣٩  
 ٢ : ١٥١ ، ١٨٦ ، ٢٤٢ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ،  
 ٣٩٢ ، ٤٧٦  
 ٣ : ٧٢ ، ١٨٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٤٣٠ ،  
 ٤ : ٣٦ ، ٧٧ ، ٣٤٨ ، ٣٩٤ ، ٤٢٩  
 أحمد بن يحيى بن سعيد أبو عبد الله الداودى  
 ( صاحب المرشد ) :  
 ٢ : ١٧٨  
 أبو الأحوس ( عوف بن مالك بن فضالة الجشمى ) :  
 ١ : ٢٤٨ ، ٤٤٤  
 الأخنس ( سعيد بن مسعدة ) :  
 ١ : ٣٨  
 ٢ : ٣١٦ ، ٣٧٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ،  
 ٤٥٥

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي :	الأصمعي ( عبد الملك بن قريش )
٤٤٤ : ١	٣٢٥ ، ٣٢٢ ، ٢٩٥ : ١
إسماعيل ( عليه السلام ) :	٢٥٦ : ٢
٣٧٧ : ١	٤٠٠ ، ٣٩٩ ، ١٢٤ : ٣
٢٢ : ٣	٤٤٤ : ٤
إسماعيل بن إبراهيم أبو محمد المروى :	ابن الأعرابي :
٤٤٧ ، ٣٣٠ : ١	٥٠٣ ، ٤٨١ ، ٨١ : ٢
إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الخيري	الأعشى ( ميمون بن قيس ) :
أبو عبد الرحمن الضرير :	٢٨٩ : ١
٨١ : ٢ (*)	الأعلم ( يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي
إسماعيل بن إسحاق الأزدي :	الشعري ) :
٣ : ٢ (*)	٥٠٦ ، ٣٥١ (*) : ٢
٢٢٩ : ٤	الأعشى ( سليمان بن مهران ) .
إسماعيل بن أبي جعفر المدي :	٤٧٩ ، ٢٨٤ ، ١٩٠ ، ١٨٩ : ١
٣٢٥ : ١	٨٧ : ٤
إسماعيل بن عبد الرحمن السدي :	الأفرح بن حابس :
٢٠٩ : ١	٢٢١ : ٢
١٥٨ : ٢	الأفريقي :
إسماعيل بن قسطنطين :	٤٠٥ : ٣
٢٧٧ : ١	إمام الحرمين = الجوبي
إسماعيل بن محمد بن الفضل المورى ( قوام السنة ) :	امرق القيس :
٢٣٧ : ٢	٣٠٦ : ١
أبو الأسود الدؤلي :	٣٠٧ ، ٢٧٦ : ٢
٣٧٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٣٨ : ١	٣٧٩ ، ٧٥ ، ٥ : ٣
الأشعري = أبو الحسن الأشعري	أمية بن خلف :
أشهب بن عبد العزيز :	١٦٢ : ١
٣٧٩ : ١	٢٤٣ : ٢
ابن أبي الإصبع ( أبو محمد عبد العظيم	٣٠٩ ، ٣٠٢ : ٣
ابن عبد الواحد ) :	الأنباري = أبو بكر الأنباري
٤٨٢ : ٢ (*)	ألس بن مالك :
الأصبهاني ( صاحب كتاب كشف المشكلات ) :	٤٤٥ ، ٤٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٣٦ : ١
٣٦٦ : ٣	

برهان الدين الرشيدى :  
 ٥٠٧ : ٢  
 ابن برهان (أبو الفتح أحمد بن عباس بن برهان) :  
 ٤٥٧ ، ٧٩ (\*) : ٢  
 ٢٨٠ : ٣  
 ٣١٠ ، ٢٢٩ : ٤  
 ابن برى :  
 ٣٥١ ، ٢٧٨ ، ٢٦٦ ، ١٢٦ : ٤  
 البراز (أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصرى) :  
 ١٩٠ (\*) : ١  
 البزى :  
 ٣٢١ : ١  
 البزدوى (على بن محمد بن الحسين) :  
 ٤٦٥ (\*) : ١  
 ٤٩٨ : ٢  
 بشر بن السرى :  
 ٤٧١ : ١  
 البنوى (عبد الله محمد) :  
 ٤٧٦ : ١  
 البنوى (أبو محمد الحسن بن مسعود) :  
 ٤٧٦ ، ٤٤٤ ، ٣٣٠ ، ٢٤٨ ، ٣٣ (\*) : ١  
 ١٥٠ ، ٨٩ ، ٨٦ ، ٦٤ : ٢  
 ٣٦٧ ، ٣٦٣ ، ٣٦١ ، ١٨٢ : ٣  
 ٤٣٩ ، ٤٢٠ ، ٣٩٤ ، ١٨٢ : ٤  
 أبو البقاء (عبد الله بن الحسين الكبير) :  
 ٣٧٦ ، ٣٣٩ ، ٣١٧ ، ٣٠١ ، ٦٣ (\*) : ١  
 ٣٦٥ ، ٣٢٥ (\*) ، ٢٨٩ (\*) ، ١٩٨ : ٢  
 ٤٤٦ ، ٤١٦ ، ٣٩٥  
 ٣٦٦ ، ٣٥٠ ، ١٨٥ ، ١٧٤ : ٣  
 ١٨٥ ، ١٨٣ ، ١١٧ ، ١١٥ ، ١١١ : ٤  
 ٤٤٠ ، ٣٥٢ ، ٢٤٨ ، ٢٤٤ ، ٢١٢ ، ١٩٢  
 أبو بكر الأحم (عبد الرحمن بن كيسان) :  
 ١٥٨ : ٢

الأوزاعى :  
 ٤٦٣ : ١  
 ٧٨ : ٢  
 أوس بن حذيفة :  
 ٢٥٠ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ : ١  
 أيوب عليه السلام :  
 ٢٦٧ ، ٣٠ : ٣  
 (ب)  
 ابن بابشاذ (أبو الحسن طاهر بن أحمد) :  
 ٤٤٨ (\*) : ٢  
 ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٨٨ ، ١٣ : ٤  
 البجلي :  
 ١٥٠ : ٢  
 البخارى (صاحب الصحيح) :  
 ٢٠٩ ، ٢٠٦ ، ١١١ ، ٣٣ (\*) : ١  
 ٢٣٦ ، ٢٣٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢١٠  
 ٤٨١ ، ٤٨٠ ، ٤٦٤ ، ٤٣٢ ، ٢٥٨  
 ٢٣٨ ، ٢٠٢ ، ١٦١ ، ١٥٧ ، ٣٥ : ٢  
 بدر الدين بن مالك (محمد بن محمد بن عبد الله  
 ابن مالك بدر الدين بن جلال الدين) :  
 ٥٩ (\*) : ٢  
 ١٢ : ٣  
 البراء بن عازب :  
 ٢٠٩ : ١  
 ابن برجان (أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن) :  
 ١٨ (\*) : ١  
 ١٢٩ : ٢  
 ٣٧٩ : ٤  
 البرزايانى :  
 ٥٠٣ : ٢  
 أبو البركات بن الأبارى :  
 ٣٠٣ : ٣

٣١٥ ، ٢٧٣ ، ١٦٢ ، ٣٩ : ٢	أبو بكر الأبنباري ( محمد بن القاسم ) :
٣١٣ : ٣	٢٩٤ ، ٢٩١ ، ٢٦٠ ، ٢١٨ ، ٢٠٩ : ١
أبو بكر الصيرفي :	٣٥٥ ، ٣٤٢
(*) ٢١٨ ، ٥٣ : ٢	٥٠٥ ، ٢٤١ ، ٢١٢ ، ١٤٧ ، ٢٨ : ٢
٧ ، ٤ : ٣	٢٥٩ ، ١٢٧ ، (*) ٥٢ : ٣
أبو بكر بن الطيب = أبو بكر الباقلائي	٣٤٤ ، ٣٤٣ ، ٢٨٨ ، ٢٣٤ ، ٣١ ، ٢٤ : ٤
أبو بكر بن عبدوس :	أبو بكر الباقلائي ( محمد بن الطيب ) :
٤٣٩ : ١	١٢٣ : (*) ١ ، ١٩١ ، ١٦٧ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٤٩ ، ٤٨ : ١
أبو بكر بن الرمي ( محمد بن عبدة بن محمد بن	٢١٦ ، ٢١٣ ، ٢١٠ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧
عبد الله المافري ) :	٢٥٦ ، ٢٤٢ ، ٢٣٥ ، ٢٢٣ ، ٢١٧
١٦ : (*) ١ ، ٢١٣ ، ٢١٢ ، ٣٦ ، ٢٦ ، ٢٥٧	٣١١ ، ٢٨٧ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩ ، ٢٥٧
٤٩٠ ، ٤٤٢ ، ٤٣٩ ، ٢٦٨	٤٨٣ ، ٤٦٩ ، ٤٣٨
٩٠ ، ٤١ ، (*) ٤٠ ، ٣٥ ، ٢٨ ، ٣ : ٢	٩٩ ، ٩٨ ، ٩٤ ، ٩٠ ، ٥١ ، ٣٩ : ٢
(*) ١٢٥ : ٣	١٢١ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ١١١ ، ١٠٨
بكر بن الملا القشيري :	١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٦
(*) ٣ : ٢	٣٤٩ ، ٣٤٣ ، ٦٩ : ٣
أبو بكر بن فادم :	أبو بكر بن داود
٣٦٢ : ٣	٣٢٨ : ١
أبو بكر بن مجاهد ( أحمد بن موسى بن العباس	أبو بكر الرازي ( أحمد بن علي المعروف بالجماسم ) :
ابن مجاهد ) :	٢٢٦ ، ٤٠ ، (*) ٣ : ٢
٣٤٣ ، ٣٣٨ ، ٣٣٠ ، ٣٢٩ ، (*) ٣٢٧ : ١	١٢٧ : ٤
أبو بكر النقاش :	أبو بكر الزنجاني ( محمد بن إبراهيم الزنجاني ) :
١٥٩ : ٢	(*) ٣٢٥ : ١
أبو بكر النيسابوري ( عبد الله بن محمد ) :	أبو بكر بن السراج :
(*) ٣٦ : ١	٣٧٧ : ١
أبو بكرة ( نفع بن الحارث ) :	٢٠٩ : ٣
٢٢١ : ١	أبو بكر بن أبي شيبة :
ابن بكيد :	٤٣٢ ، ٢٤٧ : ١
٣ : ٢	أبو بكر الصديق :
بلال بن رباح :	٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٢٣ ، ١٧٣ ، ١٦٠ : ١
٤٧٠ ، ٤٦٩ : ١	٢٣٧ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢
	٤٨٢ ، ٤٦٩

تقي الدين بن دقيق العيد (محمد بن علي بن وهب  
ابن مطيع) :

٣٠٦ : ٢ : ٢٠٤ (\*)

تقي الدين بن رزق :

١٨٨ : ٤

تقي الدين القشيري :

٢٠٥ : ٢

أبو تمام :

٤٣٤ ، ٤٣٣ ، ١١٥ : ٣

٣٧٧ : ٤

تميم الداري :

٢٤١ : ١

القيسي :

٤٣٤ : ١

التنوخى = محمد بن محمد التنوخى

التوحيدى = أبو حيان

ابن التياى (أبو غالب تمام بن غالب بن عمرو المرسي

التياى) :

٢٩٢ (\*) : ١

(ث)

ثعلب = أحمد بن يحيى

الثعلبي (أحمد بن محمد بن إبراهيم) :

٤٣٥ ، ٤٣٢ (\*) : ١٣

٣٦٧ ، ٢٤٦ (\*) : ٢

الثماني (عمر بن ثابت أبو القاسم) :

٣١٨ (\*) : ٢

التورى = سفيان

(ج)

جابر بن عبد الله الأصمى :

٣٣٧ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ : ١

١٣ : ٢

بقيس :

٣٥١ : ١

٤٠٨ ، ٢٣٧ : ٢

٤١٧ ، ٢٩٤ ، ١٩٥ : ٣

ابن البناء = أبو العباس المراكشى

بندار بن الحسين الفارسى :

١٠٠ : ٢

بهدة أبو النجود :

٣٢٨ : ١

اليهقى (أبو بكر أحمد بن الحسين) :

٢١٨ ، ٢١٧ ، ١٩٠ (\*) : ٨

٢٧٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ٢٤١ ، ٢٣٥

٤٦٤ ، ٤٦٢ ، ٤٥٥ ، ٣٧٩ ، ٣٥٠

٤٧٦ ، ٤٧٥ ، ٤٧٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦٧

٤٨٦ ، ٤٧٩ ، ٤٧٨

١٨٨ ، ١٦٢ - ١٦٠ ، ٨٣ : ٢

٣٦ : ٣

٢٨٨ ، ٢١٣ : ٤

(ت)

تاج الدين بن الفرakah (عبد الرحمن بن إبراهيم) :

٢٤٦ : ١

٨٨ : ٣

التاج السكندى (أبو المين زيد بن الحسن) :

٢٩٨ (\*) : ١

تاج الدين محمد بن محمد الأسفراينى (صاحب ضوء

المصباح)

٨٩ : ٤

الترمذى :

٤٤٤ ، ٤٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٢٧ ، ٣٠ : ١

٤٧١ ، ٤٦٩ ، ٤٤٥

١٦١ ، ٦٧ : ٢



أبو جعفر بن الزبير (أحمد بن إبراهيم) :

٢٥٨ : ١ ، ١١٢ ، (\*) ٣٥٠ : ١

٤٤٩ : ٢

٣٣٤ : ٣

٤٢٢ ، ٢٠٣ ، ١٥١ : ٤

جعفر بن أبي طالب .

٢٠٥ ، ٢٠٢ : ١

أبو جعفر الطبري = محمد بن جرير

أبو جعفر بن قنقاع اللدي (يزيد بن النقع) :

(\*) ٣٣٠ : ١

جعفر بن محمد الصادق :

٤٥٢ : ١

أبو جعفر النحاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل) :

٤٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٤٤ ، ٣٣٩ ، ٢٥٨ : ١

٢٨ : ٢ ، ٢٨٦ ، ٢١٤ ، ١٤٠ ، ١٥٩ ، ٢٩ ، ٢٨ : ٢

٣٢٥ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٩ ، ٣٨٦ : ٤

٤٠١ ، ٤٦٣

٣ : ١٢ ، ٨٥ ، ٢٠٤

٤ : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٢٥ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٥

٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٧٥ ، ٣١٣ : ٤

٣٢٥ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٤١٠ : ٤

٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٣٦ ، ٤٤٣

جمونة بن شعوب اللبي :

(\*) ٣٢٧ : ١

جمال الدين بن مالك = ابن مالك

ابن جمة الموصل :

٤ : ٢٤٣ ، ٣٦٤

ابن جندب :

٢ : ١٦١

جندع بن شمرة اللبي :

١ : ٢٠٤

الملاحظ (عمرو بن بجر) :

١ : ٢٥١

٢ : ٣٠٤ ، ٣٨٣

ابن جبير :

١ : ٣٢٩

٣ : ٧٩

جبير بن مطعم :

٢ : ١٠٦

المراح بن مليح (أبو وكيع) :

١ : ١٩٠

جرار بن تمام :

١ : ٢٤٦

البرجاني (أبو العباس أحمد بن محمد) :

١ : ٤٥٦ (\*)

البرجاني = عبد القاهر

البرسي :

٤ : ٢٣٩

ابن جريج :

٢ : ٣١٤

٤ : ٢١٣

ابن جرير = محمد بن جرير

جرير بن عطية الخطفي :

٢ : ٣٤٣

٣ : ٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠

اليزري :

٣ : ١٧٧

الجعري (إبراهيم بن عمر بن إبراهيم) :

١ : ٥٣ (\*) ، ٩٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦

أبو جعفر بن اليادش (أحمد بن علي بن أحمد بن

خلف) :

١ : ٣١٨ (\*)

(ح)

ابن أبي حاتم :  
٤٩٣ : ١  
أبو حاتم بن حبان البستي :  
١٧٤ : ١ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ (\*) ، ٢٨٤ ، ٢٢٦ ، ٤٣٨ ، ٣٢٥  
١٢٨ : ٣٥ : ٢  
أبو حاتم الرازي :  
٤٧٢ : ١  
أبو حاتم السجستاني (سهل بن محمد السجستاني) :  
٢١٧ (\*) ، ٣٤٧ : ١  
٣٦٤ : ٣  
٤٨٨ ، ٣٤٤ ، ٣١٦ ، ١٠٨ : ٤  
الحاتمي :  
٢٥٦ : ٢  
ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر بن يونس) :  
٣١٩ (\*) ، ٣٢١ ، ٣٣٢ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ : ١  
٤٨٩ ، ٤٣٦ ، ٤٠٩ ، ٣٤٩ ، ٣٤٨ ، ٣٥ : ٢  
٤٦٨ ، ٣٨٤ ، ٢٦١ ، ٢٣٧ ، ٧٥ : ٣  
٤٧٥٩ ، ٢٣٠ ، ٢١٥ ، ٢١٢ ، ١٦٩ ، ٩٨ : ٤  
٣٦٤ ، ٣٦٠ ، ٣٥٢ ، ٣١٣ ، ٢٩٥ : ٤  
٤٠٦ ، ٣٩٦ ، ٣٨٩ ، ٣٧٠ : ٤  
الحارث بن أسد المحاسبي :  
٢٣٨ : ١  
الحارث بن ظالم :  
٥١٤ : ٢  
الحارث بن يزيد :  
٢٦٩ : ١  
حازم القرطاجني :  
٥٩ (\*) ، ٦٠ ، ٣١١ ، ٤٩١ : ١  
٤٠٨ : ٢  
٤٠٧ ، ٣١٤ ، ٢٨٨ ، ١٠٥ ، ٧١ : ٣

ابن جني (أبو الفتح عثمان) :

٢٦٤ : ١ ، ٣٣٩ ، ٣٣٧ ، ٣٣٢ ، ٣٠٠ ، ٣٤١  
٢ : ٢ ، ١٤٧ ، ٢٣٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦ : ٢  
٣٨٦ ، ٣٧٤ ، ٣٦٧ ، ٣٤٧ ، ٣٣١ : ٢  
٤٩٦ ، ٤٦٧ ، ٤٥٩ ، ٤١٢ ، ٤٠٣ : ٢  
١١٥ ، ١٠٥ ، ١٠٣ ، ٧١ ، ٣٧ ، ٥ : ٣  
١٤٤ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٣ ، ١١٦ : ٢  
٢٥٩ ، ٢٠٦ ، ٢٠٤ ، ١٥٣ ، ١٤٦ : ٢  
٣٥٣ ، ٣٤٩ ، ٣٤٥ ، ٣١٠ ، ٢٨٩ : ٢  
٤٤٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨٥ ، ٣٦٥ : ٢  
٢٠٩ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٤٢ ، ١٣٦ ، ٣ : ٤  
٣٨١ ، ٣٢٢ ، ٣١٨ ، ٢٥٦ ، ٢٢٩ ، ٢٢٠ : ٤  
الجنيد :  
٨٩ : ٢  
الجنيدى :  
٣٦ : ٣  
أبو جهل :  
٣١٤ ، ٢٨٨ ، ٢٣١ : ٢  
ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي) :  
٤٣٦ : ١  
٢٨ (\*) ، ٣٩ ، ٣٧ ، ١٠٢ (\*) ، ٣١٥ : ٢  
٢٦ : ٣  
الجبوري (إسماعيل بن حماد أبو نصر) :  
٢٩٢ (\*) ، ٢٧٧ : ١  
٤١٧ ، ٢٨٦ : ٢  
٣٦٠ : ٣  
الجوبقي (عبد الملك بن أبي عبد الله بن يوسف ،  
إمام الحرمين)  
٢٣ (\*) ، ٦٦ ، ٤٥٩ ، ٤٨٢ : ١  
١٧ : ٢ ، ٢٦٣ (\*) ، ٢٦٤ ، ٤٢٠ ، ٥٠٦ : ٢  
١٠٣ (\*) ، ٣٩ ، ٤٥٣ : ٣  
٢٠١ ، ١٨٨ ، ٨٥ : ٤

حاطب بن أبي بلصة :

١٩٥ : ١

الحاكم ( أبو عبد الله محمد بن عبد الله ) :

١٩٠ : ١ (\*) ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ،

٢٢٨ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ ،

٤٤٧ ، ٤٣٩

٢٩ : ٣

أبو حامد الفزالي = الفزالي

ابن حبان = أبو حاتم بن حبان

ابن حبيب = أبو القاسم محمد بن حبيب النيسابوري

ابن الحجاج :

٣٥٧ ، ١٣٢ : ٣

الحجاج بن يوسف الثقفي :

٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩ : ١

٢٣٠ ، ٢٢٨ : ٣

ابن أبي الحديد ( عبد المجيد بن هبة الله بن محمد

ابن محمد بن أبي الحديد المدائني المعتزلي ) :

١٢٤ (\*) : ٢

٢٣٧ ، ٤٥١ : ٣

حذيفة بن الجبان :

١٩٨ ، ٢٣٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٩ :

الحرالي ( أبو الحسن علي بن أحمد التجيبي ) .

١ : ٥ (\*) ، ٢٧٣

الحريري ( القاسم بن علي بن محمد بن عثمان ) .

١ : ٧٠ (\*) ، ٤٨٤

٢ : ٢٣٦ ، ٤٣٦ ، ٥٦٢

٤ : ٢٤ ، ٣٥١

ابن حزم ( أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ) :

١٢٨ (\*) : ٢

٣٩ : ٤

حسان بن أبي الأشرس :

٢٢٩ : ١

حسان بن ثابت :

١٣ : ٢

٣ : ١٢٧ ، ١٥١ ، ٣٥٧

أبو الحسن الأحفش = الأخفش

أبو الحسن الأشعري ( علي بن إسماعيل ) :

١ : ٥٤ ، ٢٧٨ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠

٢ : ٨٢ (\*) ، ٨٣ ، ٨٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،

١١١

٤ : ٣٤٦

الحسن بن أبي الحسن البصري :

١ : ٧ (\*) ، ٢٨ ، ١٩١ ، ٢٤٩ ، ٢٩٤ ،

٣٢٥ ، ٣٤٩

٢ : ٤٥ ، ١٠٥ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ٢٨٢ ، ٤٥٠

٣ : ١٤٥ ، ٣٢٢ ، ٣٥٣ ، ٤٣٧

٤٥ : ٤

ابن الحسن السبكي :

٢ : ٧٠٠

أبو الحسن السكاوي ( علي بن محمد بن عبد الصمد ) :

١ : ٣٣١

أبو الحسن الشاذلي ( علي بن عبد الله بن عبد الجبار

الإدرسي ) :

٢ : ٥٧ (\*) ، ١٦٠

أبو الحسن الصهراباني :

١ : ٣٦

أبو الحسن طاهر المقرئ :

١ : ٣٢٣ (\*) ، ٣٢٧ ، ٣٣١

الحسن بن علي بن أبي طالب .

٢ : ١٥٢

٣ : ٢١

الحسن بن الفضل :

١ : ٤٨٦

أبو الحكم بن برجان = ابن برجان  
الحكيم الترمذى ( أبو عبد الله محمد بن علي الحكم  
الترمذى - صاحب كتاب بيان الفرق بين الصمد  
والقلب والفؤاد واللب ) :

٤٦٩ : ١  
الحليمي ( أبو عبد الله حسن بن الحسن الحليمي ) ،  
٤٦٧ ، ٤٦٤ ، ٤٥٧ ، (\*) ٤٤١ ، ٢٢٩ : ١  
٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩ : ٢  
٥٥ : ٢

حزة بن حبيب بن عمارة الزيات :  
٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٣١٨ : ١  
٢٢٨ (\*) ٣٢٩ ، ٣٣٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٧ :

٨٨ : ٢  
٢٨٤ ، ٣٧٠ ، ١٦٣ ، ١٠٨ : ٣  
٤٣١ ، ٢٩٩ ، ١١٥ : ٤

حميد الأعرج :  
٢٥١ (\*) : ١

حميد بن زنجويه :  
٤٤٤ ، ٢٤٨ : ١

حفظلة :

١٤٣ : ٢

أبو حنيفة الدينورى :  
٤٤٦ : ٢

أبو حنيفة النعمان :

٣٥٤ ، ٣٢٥ ، ٣٠٦ ، ٢٨٨ ، ٧٥ : ١  
٤٨٧ ، ٤٦٧ - ٤٦٥ ، ٤٤٨ ، ٤٣٢

٤٦٩ ، ٤٦٦ ، ٥ : ٢  
٣٩٣ : ٤

الحوق أبو الحسن علي بن إبراهيم :  
٣٠١ (\*) : ١

٢٢٢ : ٣

أبو حيان التوحيدى ( علي بن محمد بن عباس ) :

أبو الحسن الماوردى = الماوردى  
الحسن بن محمد بن حبيب النيسابورى أبو القاسم :  
١٩٢ : ١  
٦٨ : ٢

حسن بن محمد ركن الدين الأسترايذى صاحب البيضا :  
٣٦٤ : ٢

حسن بن محمد الصافى = الصافى  
أبو الحسن الواحدى = الواحدى  
الحسين بن خالويه :

٢٤٥ (\*) : ٢

٣٥٣ ، ١٨٩ : ٣

٤٣٩ ، ٣٤٧ : ٤

أبو الحسين الدهان :

٣٥٩ ، ٤٥ : ١

الحسين بن علي بن أبي طالب :

١٥٢ : ٢

حسين بن عمر بن قيس :

١٩٦ : ١

أبو الحسين بن فارس = أحمد بن فارس

الحسين بن الفضل :

٨٨ : ٢

الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي القاضى المروزى :

٤٧٦ (\*) ، ٤٧٧ :

حسين بن واقد :

١٩٧ : ١

ابن الحضرمى = يعقوب

حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الضرير :

٢٢٩ : ٣

أبو حفص اللدى :

٣٣٠ : ١

حفصة بنت عمر بن الخطاب :

٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ :

خديجة بنت خويلد الأسدي :	١ : ٢٤٤ ، ٣٠٦ (*)
١ : ٢٠٧	٢ : ١٠٠
٢ : ١٣٤	٣ : ٣٦٣
ابن خروف (علي بن محمد بن علي أبو الحسن) :	أبو حيان التوحوي (محمد بن يوسف أمير الدين) :
٢ : ٣٩٧ (*)	١ : ٣٠١ ، ٣٢٣ (*)
٣ : ١٧٣	٢ : ١٧١ ، ٣٢٤ ، ٣٣٢ ، ٣٤٨ ، ٤٥٢ ،
٤ : ١٠٣ ، ١٥١	٣ : ١٢٥ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٨١ ،
ابن خزيمة :	٢٢٠ ، ٢٣٧ ، ٢٨٣
١ : ٤٧٢	٤ : ٧٥ ، ١٠٨ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ٢٣٤ ،
خزيمة بن ثابت الأنصاري :	٢٦٣ ، ٢٧٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٣٨ ،
١ : ٢٣٤ ، ٢٣٩	٣٦٩ ، ٣٨٢ ، ٤٢٩ ، ٤٦٥
ابن الخطاب (عبد الله بن أحمد) :	حي بن أخطب :
١ : ٧٠ (*) ، ٣٠٥	١ : ١٨
٢ : ٤٨٨	
٤ : ٨٧ ، ٢٨٢ ، ٣٨٨	
الحقير (عليه السلام) :	( خ )
٣ : ٥٤	خارجة بن زيد :
٤ : ٥٩ ، ٦٠	١ : ٢٣٤
أبو الخطاب (من المناقلة) :	أبو خاقان :
٢ : ١٥٧	١ : ٣٦٤
الخطابي (محمد بن محمد أبو سليمان) :	أبو خالد الأحمر (سليمان بن حيان) :
١ : ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٩٤	١ : ٢٤٦ ، ٢٤٧
٢ : ٤٦ ، ٩٠ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ٥٠٥	خالد بن مسلمة :
الحطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي) :	١ : ٢٨٣
١ : ٢٧٧	خالد بن الوليد :
ابن خطيب زمسكا (عبد الواحد بن عبد الكريم	١ : ٤٦٩
ابن خلف كمال الدين) :	ابن خالويه = الحسين بن خالويه
٢ : ٣٠١ (*)	ابن الحجاز (أحمد بن الحسين شمس الدين بن الحجاز) :
٤ : ٤٦٤	٢ : ٤٣٣
الحطيب التزويقي (صاحب التلخيص) :	٣ : ٧٢ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٣٧٥
٣ : ١٠٩	٤ : ٣٠٧ ، ٣٧٠

أبو الدرداء (عويمر بن زيد الأنصاري) :

١ : ٢١٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦٢

٢ : ١٥٤ ، ٢٠٨

أبو درستويه :

١ : ٣٠٥ ، ٣٧٦

٢ : ١٩٨

أبو دريد (أبو بكر محمد بن الحسن) :

١ : ٥٥ ، ٢١٧ (\*)

٢ : ٢٧٩

أبو الدهان :

٢ : ٣٩٣

٤ : ١٦٠ ، ٢٥٠ ، ٣٤٧

(ذ)

ذو الرمة :

٣ : ٦٨

ذو القرنين :

١ : ٣٠

ذو النون المصري (ثوبان بن إبراهيم) :

١ : ٧ (\*)

أبو ذؤيب الهذلي :

٣ : ٣

(د)

الرازي = نضر الدين

راشد :

١ : ٢٥١

الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد

المعروف بالراغب الأصفهاني) :

١ : ١٢٦ (\*) ، ٢٧٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٩

٢ : ٧٤ (\*) ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ،

٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٩٥

٤٧٣

الحطيلي (محمد بن مظفر الخلفائي شمس الدين) :

٤ : ٢١٣ (\*)

الحفاجي (عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان) :

١ : ٥٧ (\*) ، ٤٨٧

٢ : ٣٠٥

٣ : ٣٢٥ ، ٤٥٤

خلف الأحمر .

٣ : ٤٠٠

أبو خلف (المصري) :

١ : ٣٢٥

خلف بن هشام بن مطلب أبو محمد الأسدي :

١ : ٣٣٠ (\*)

أبو خوير منداذ :

٢ : ٢٥٥

الحوي = شمس الدين أحمد بن خليل بن سعادة

(د)

الدامغاني (محمد بن علي بن محمد الحنفي) :

١ : ١٠٢ (\*)

الداني = أبو عمرو الداني :

داود (عليه السلام) :

٢ : ٣٠٢

٤ : ٣٢

أبو داود = محمد بن داود الظاهري :

أبو داود الجبتي (صاحب السنن) :

١ : ٩٨ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٩

٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٨٥

٢ : ٢٨ (\*) ، ١٦١ ، ١٧٨

داود الظاهري (أبو سليمان داود بن علي بن خلف

الأصبهاني) :

٢ : ١٧٨ (\*) ، ٢٥٥ (\*)

الذمماري (صاحب شرح التلخيص) :

١ : ٢٤٦

الروائي (أبو المحاسن عبدالواحد بن إسماعيل) :

٤٦٧ : ٢ (\*)

أبو روم = تافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم

أبو رياش :

٣٨٩ : ٣

( ز )

ابن الزاغوني ( علي بن عداقة بن نصر ) :

١٠٢ : ١ (\*)

زاهر بن رستم ( أبو شعاع الأصبهاني ) :

٣٢٥ : ١ (\*)

زيان = أبو عمرو بن البلاد بن عمار

الزيدي ( طبع خطأ الزبير ) :

٢٥٠ : ١

ابن الزبير = أبو جعفر بن الزبير

الزجاج ( إبراهيم بن السري ) :

١٣ : ١ (\*) ٣٤٢، ٣٢٢، ٣٠٠، ٢٩١، ٢٧٨

٢ : ١٢١، ١٤٧، ١٤٥، ٤١٦، ٤٦٢

٣ : ٧٧، ٨١، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٣، ٢٨٩

٣٦٠

٤ : ٩٧، ١١٥، ١١٧، ١٣٣، ١٥٩، ٢٣٨

٢٧٤، ٣١٥، ٣٤٤، ٤٣٤

زر بن حبش :

١٢٨ : ٢

زكريا ( عليه السلام ) :

١٣٥ : ٢

الزختمري ( محمود بن عمر ) :

١٣ : ١ (\*) ١٢٤، ٧٢، ٦٣، ٤٩، ٣٨

١٦٥، ١٦٦، ١٧٤، ١٨٦، ٢٦٥

٢٦٧، ٢٨٦، ٢٨٩، ٣٠١، ٣٠٤

٣٠٦، ٣١١، ٣١٧، ٣٢١، ٣٤٧

٣٥٦، ٣٥٨، ٤٣٢، ٤٨٨، ٤٩٠

٣ : ١١٦، ١٤٨، ٣٣٩، ٣٤٥، ٤٥٣

٤ : ١٨، ٩٧، ١١٢، ١٥٧، ١٦٧، ٣١٨

٣٢٦، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣

٣٥٣، ٣٩٣، ٤٠٣، ٤٢٨

والق بن حريشة :

١٠٨ : ١

الراعي ( أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني ) :

٤٧٦ : ١ (\*)

ابن راهويج :

٧٨ : ٢

ابن أبي الربيع :

٤٠٤ : ٢

٣ : ٨٥، ١٢٩

٤ : ١٣٦ (\*)، ١٧٤، ٤١٨

الريح بن أنس :

٢٠٩ : ١

٢ : ١٥٨

رسول الله = محمد عليه السلام

الرشيدى ( الكاتب ) :

٤٥٢ : ٣

ابن رشيقي :

٤٠٠ : ٣

الرماني ( أبو الحسن علي بن عيسى ) :

١ : ٥٤، ٥٧، ٣٥٦، ٣٥٨

٢ : ١٨، ٩٠، ٢٥٢، ٣١٧، ٤٥١، ٤٦٥

٣ : ٦٣، ٧١، ١٠٧، ١١٨

٤ : ١٣، ١٦٧، ٢٤١، ٢٨٦، ٣٩٥

رواية بن الجاج :

٩٠ : ١

٢ : ٢٦٨

روح بن عباد :

١٥٩ : ٢

٣٤٣، ٣٤٠، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٢٨  
٣٦٢، ٣٦٠، ٣٥٤، ٣٥٢، ٣٤٧  
٣٨٥، ٣٨٢، ٣٧٠، ٣٦٩، ٣٦٨  
٤٤٠، ٤١٢، ٣٩٣، ٣٩٢

الزملكاني = كمال الدين الزملكاني

الزنجاني (عز الدين أبو اللؤلؤ عبد الوهاب بن  
إبراهيم الزنجاني) :

٣ : ١٠٣ (\*) ، ٤١٥ (\*)

الزهرى (محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شعاب) :

١ : ٢١١، ٢٢١، ٢٣٤، ٤٨٣ (\*)

زياد بن أبي سفيان :

١ : ٢٥١

أبو زيد (صحابي) .

١ : ٢٤١، ٢٤٣

أبو زيد الأنصاري :

١ : ٣٢٢

٣ : ٣٨٨

٤ : ١٨٢

زيد بن ثابت :

١ : ٨، ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦

٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٥٦، ٣٧٦، ٣٧٩

٢ : ١٢٧

زيد بن حارثة :

١ : ١٦٣

٢ : ١٧٢، ٣٠٢

زين الدين = محمد بن محمد التنوخي (صاحب

الأقصى القريب)

(س)

سارة :

١ : ١٩٥

سالم (مولى أبي حذيفة) :

١ : ٢٤٣

٢ : ٥٩، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٢٨، ٢٤٠، ٢٦٨

٢٨٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٠٩

٣١٠، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٣

٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٦

٣٣٩، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٦٤

٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٩، ٣٨٨، ٣٩٤

٣٩٨، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤١٥، ٤١٦

٤١٧، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٤

٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٠

٤٥٢، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٤

٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٨٢

٤٩٣، ٤٩٤، ٥٠٠، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٧

٣ : ١١، ١٢، ٢٠، ٢٥، ٣٤، ٣٥، ٤٨

٥٠، ٥١، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٧٤

٨٦، ٨٩، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٨

١٢٦، ١٢٧، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٤، ١٦٦

١٦٨، ١٧٢، ١٧٧، ١٧٩، ١٨١

١٨٢، ١٨٥، ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٠

٢٠١، ٢٠٥، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٢٤

٢٣٧، ٢٤٨، ٢٦٠، ٢٦٢

٢٧٣، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٧، ٢٩١

٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٢

٣٢٠، ٣٢٨، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥١

٣٥٨، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٥، ٣٧٩، ٤٠٣

٤٢٤، ٤٤٠، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٧

٤ : ١١، ١٩، ٢٠، ٣٠، ٣٥، ٣٨، ٤٦

٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٣، ١٠١، ١٠٩

١١٢، ١١٤، ١٢٢، ١٣١، ١٤٠

١٤٢، ١٦٦، ١٧٧، ١٨٦، ١٩١

١٩٧، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٦٣، ٢٦٧

٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢

٢٨٩، ٢٩٧، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٣



سعيد بن المسيب :	البقي :
٤٥٩ ، ٨ : ١	٣٢٦ : ١
أبو سعيد بن الملق :	ابن سبع (أبو الربيع سليمان البقي) :
٤٣٩ : ١	٤٥٤ : ١ (*)
أبو سفيان :	١٥٤ : ٢ (*)
٢٢٠ : ٢	سحيم بن وثيل البريوي .
٨ : ٣	١١٠ : ١
سفيان الثوري :	السخاوي (علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد) :
٤٧٩ ، ٤٣٤ ، (*) ٦ : ١	٢٨١ ، (*) ١١٢ : ١
١٦٤ ، ٧٨ : ٢	٤٥٣ : ٢
سفيان بن عيينة :	السدى = إسماعيل بن عبد الرحمن السدى
٢٢٠ ، ٢١٣ (*) ٦ : ١	ابن السراج :
١٥٩ : ٢	٣٦٧ ، ٣٣٣ : ٢
الساكي (يوسف بن أبي بكر) :	١٦١ ، ٧٢ : ٣
٣١١ ، (*) ٧٠ : ١	٤١٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ١٢٧ : ٤
١٠٠ : ٢ (*) ٢٨٤ ، ٣١٣ ، ٣٣٦ ، ٣١٥ ،	السرطلي النبوز بالجار (أبو عثمان سعيد بن محمد)
٤٦٣ ، ٤٢٥ ، ٤٠٠	٢٩٢ : ١ (*)
٣ : ٣ ١٦٣ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ،	سعد بن عبيد
٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٣٤٩ ، ٣٩٦ ،	٢٤١ : ١
٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٢٨ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ،	أبو سمد كال الدين = علي بن مسعود القرطاني (صاحب
٤٢ : ٤ ، ٩١ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ، ٢٥١ ،	الستوفي) .
ابن الكيت :	سعد بن أبي وقاص :
٢٩٨ : ١	٣٣٧ ، ٢٣٦ ، ١٩٨ ، ٣٣ : ١
٣٨٩ ، ٣٦٢ : ٢	سعيد بن بشر :
١٩ : ٤	٢٤٤ : ١
سلام أبو محمد الحناني :	سعيد بن جبيرة :
٢٥٠ ، ٢٤٩ : ١	٢٤٤ ، ٢٢٩ ، ٨ : ١
سليمان بن صرد :	٢٠٣ ، ١٥٨ : ٢
٢٢١ : ١	٤٠٤ ، ٣٣٦ ، ١٣٨ : ٤
سليمان الفارسي :	سعيد بن خالد :
٢٠١ : ١	٢٥٨ : ١
	أبو سعيد بن عون المكي :
	٤٦٢ : ١

٣ : ١١٩ ، ٢١٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٦٥ ،  
٣٦٨ : ٢٨٦  
٤ : ٧ ، ١٣ ، ٢١ ، ٦٢ ، ١٥٤ ، ٢٥٤ ،  
٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٧٩ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ،  
٣٢٣ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠

أبو السوار الفنوي :

٣ : ٣٨٨

سبيويه :

١ : ٣٠٣ ، ٦٨٠ ، ١٧٤ ، ٢٦٦ ، ٣٠٤ ، ٣٢٢ ،  
٢ : ٣١٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ،  
٣٤٨ ، ٣٦٩ ، ٣٨٧ ، ٣٩٧ ، ٤٠٦ ،  
٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ،  
٤٢٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ،  
٤٦٣ ، ٥٠٦

٣ : ٩ ، ٥٥ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٩٨ ، ١٠٣ ،  
١٠٦ ، ١١٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ،  
١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٧٩ ،  
١٩١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٣٥ ،  
٢٨٧ ، ٣٦٦ ، ٤٠٦

٤ : ٤٢ ، ٥٧ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٢ ،  
١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٧٤ ، ١٨١ ،  
١٨٣ ، ١٨٩ ، ١٩٦ ، ٢١٢ ، ٢٢٤ ،  
٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ،  
٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٦٢ ،  
٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ،  
٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ،  
٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٤٣

ابن سيده (علي بن إسماعيل أبو الحسن الضرير) :

١ : ٦٤ (٥) ، ٢٩٢ (٥)

٢ : ٣٠١ ، ٤٧٦

٣ : ٣١٣ ، ٣٤١

ابن سيد (أحمد بن أبان) :

١ : ٢٩١

أم سلمة (أم المؤمنين) :

١ : ٩٨ ، ٣٥٠

٢ : ٧٨

سلمة بن صخر :

١ : ٢٤

أبو سلمة بن عبد الرحمن :

١ : ٢١٧

سلم الرازي (أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي) :

١ : ٤٧٣ (٥)

سليمان (عليه السلام) :

٣ : ١٤٤ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٦٧

٤ : ٣٢ ، ٢٨٥

أبو سليمان = داود الظاهري

سليمان بن حيان = أبو خالد الأحمر

سليمان بن داود الهاشمي :

١ : ٣٨٠

أبو السجال -

٣ : ٢٨٨

سيرة :

١ : ٢١٢

المرقندي :

١ : ٢٢٩

سنيد :

٢ : ١٥٩

سجل بن عبد الله :

١ : ٩

سجيل بن عمرو :

١ : ١٩٨

السجيل (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن

أحمد) :

١ : ١٥٥ (٥) ، ١٦٧ ، ١٧٠

٢ : ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٨٠ ، ٢٣٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨

٣ : ٣٠٦ ، ٣٢٣ ، ٤٤٦ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦

شعبة بن الحجاج :	البرقي :
٢٠٩ : ١	٣٠٦ : ١
١٥٩ ، ١٥٨ : ٢	٢٧٥ : ٢
٤٣٧ : ٣	٣٧٠ ، ٢٧٨ ، ٢٢٧ ، ١٥٣ ، ١٢٦ : ٤
الشمي :	ابن البرقي :
٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤١ ، ٢٢٩ ، ١٧٣ ، ٨ : ١	٣٥٨ : ٤
٤٨٠	ابن السيد ( عبد الله بن محمد بن السيد البطيوسي ) :
١٨٣ ، ١٥٨ : ٢	٢٩١ ، ٢٤٦ : ١
هيب ( عليه السلام ) :	٢٧ : ٢ (*) ٢٩٩ ، ٣١٦ ، ٤٥٤ ، ٤٨٤
٤١٠ ، ٣٦٨ ، ٣٤٠ ، ٣٠٩ ، ٢١٩ ، ٣٠ : ٣	٣٧٠ ، ٣٧ : ٤
الثووين ( أبو علي الإشبيلي عمر بن محمد بن عمر	ابن سيرين ( أبو بكر محمد بن سيرين البصري ) :
الأزد ) :	٢١٨ : ١ (*) ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٤٤٤
٣٥٧ ، ٢٣٩ (*) : ٢	٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩
١٥١ ، ٧٩ : ٣	سيف الدولة :
شمس الدين بن الجوزي :	٤٦٥ ، ١٨٩ : ٤
٣٢٦ : ٣	
شمس الدين الحنوي ( أحمد بن خليل بن سعادة ) :	( ش )
٤٣٩ ، ١٦ (*) : ١	أبو شامة شهاب الدين ( عبد الرحمن بن إسماعيل
٣٧٩ ، ٣٧٨ : ٢	ابن إبراهيم بن عثمان القاسمي ) :
شمس الدين الذهبي ( محمد بن أحمد بن عثمان بن	١٨٠ : ١ (*) ٢١٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٠ ، ٢٤٢
تايغاز التركاني ) :	٣٤٠ ، ٣٣٣ ، ٢٣٢ ، ٣٣١ ، ٣١٩ ، ٢٨١
٢٤٢ (*) : ١	القلي :
شمس الدين محمد بن النقيب :	٤٤٦ : ١
٣١١ : ١	ابن السجري ( أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ) :
ابن شنيوذ :	٣٧٦ (*) : ٢
٨٩ : ١	٣ : ١٦١ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ،
ابن شهاب = الزهري ( الزهري	٣٠٣ ، ٣١٩ ، ٣٤٠
شهاب الدين أبو شامة = أبو شامة	٤ : ١٢٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٤٦ ،
شهاب الدين بن الرحل :	٢٥٢ ، ٣٥٩ ، ٣٧٩
٤٨ : ٤	الصريف المرتضى :
ابن أبي شبة ( الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد ) :	٣ : ٣٦٣ ، ٣٨٦ ، ٤٣٠
١٨٩ (*) : ١ ، ٢٥٨ ، ٢٧٩	٤ : ٤٥ ، ١٣٧
١٣٢ : ٢	
شقيقة = عززي	

(ص)

الصاحب بن عباد :

٥١٤ : ٢

الشافعي (حسن بن محمد صاحب التكملة) :

١١٠ : ١ (\*) ٢٩٢ (\*)

٢٧٨ : ٤

صالح (عليه السلام) :

٣٢ : ٣٠

أبو صالح :

٢٨٣ : ٢٨٤ ، ٤٣٩

١٠٨ : ٢

صالح بن محمد اليزيدي :

١٠٩ : ٢

صلى الدين موهوب الجزوى :

١٢٢ : ٢

الصدّيق = أبو بكر

الصعب بن جثامة :

١٤٣ : ٢

الصفار = أبو جعفر النحاس

صلى الدين بن أبي النصور :

٦٠ : ٤

صفية بنت عبد المطلب :

٣١٢ : ٣

ابن الصلاح = أبو عمرو بن الحلاج

أبو الصلت = عبد الله بن كثير

الصيرفي :

٢٨٤ : ١

ابن أبي الصيف :

٢٦٤ : ١

(ض)

ابن الضائع (علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي) :

٢٣٩ : ٢ (\*) ٣١٧ ، ٣٢٠ (\*) ٣٢٣ ،

٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٤٣٩

٢٨٨ : ٣٠٥ ، ٢٩٠

٢٤٠ : ٤

الضحاك بن مخلد :

٢٢١ : ٢ (\*) ٢٣٧ (\*)

الضحاك بن مزاحم :

١٩٣ : ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٤٧٩

١٠٨ : ٢

ضام بن ثعلبة :

١٣٢ : ٢

ضمرة بن الميس :

١٠٩ : ١

(ط)

أبو طالب (عم الرسول عليه السلام) :

٣١ : ١٢٧ ، ١

ابن أبي طالب = مكى

٩٢ : ٢

أبو طاهر السلفي (أحمد بن محمد بن أحمد السلفي

الحافظ) :

٢٨٢ : ١ (\*)

ابن طاهر (محمد بن أحمد بن طاهر) :

١٨٢ : ٤ (\*) ١٨٣ ،

طاوس :

١٧١ : ٢

الطائي الكبير = أبو تمام

الطبراني :

٤٦٢ : ٤٧١ ، ٤٧٩

الطبري = محمد بن جرير

(ع)

العامر بن وائل :  
١٦٠ : ١  
عامر بن بهدلة أبي النجود :  
٢٣٨ ، ٣٣١ ، ٣٢٩ ، (٥) ٣٢٨ ، ٣١٩ ، ٢٤٣ : ١  
١٢٨ : ٢  
٣٠٣ ، ٢٧٩ ، ٧٩ : ٣  
عامر الجعوى بن أبي الصباح البصري :  
٣٨٤ ، ٢٤٩ : ١  
أبو العالي :  
٤٥٦ ، ٢٩٤ ، ٢٤٩ ، ٢٠٩ : ١  
١٨٦ ، ١٥٨ ، ١٠٥ : ٢  
ابن عامر المقرئ = عبد الله بن عامر بن يزيد  
عامر السدي :  
١٥٨ : ٢  
ابن عامر = عبد الله بن عامر اليحصي  
عامر بن شراحيل = الشعبي  
عائشة بنت أبي بكر ( أم المؤمنين ) :  
٤٧٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ١٩٨ ، ٢٤ ، ١٥ : ١  
٤٦٣ ، ٣٣٦ ، ٢٣٢  
٢٠٢ ، ٣٩ : ٢  
١١١ : ٣  
٢٢٢ : ٤  
ابن عباد ( أبو عبد الله محمد بن محمد بن عباد ) :  
(٥) ٣٤٢ : ١  
العبادي :  
٤٦٠ ، ٤٥٦ : ١  
\* ابن عباس = عبد الله بن عباس  
أبو العباس أحمد بن سريخ ( أحمد بن عمر بن سريخ  
أبو العباس ) :  
(٥) ٤٨٥ : ١  
٤٦ : ٢  
( ٣٠ - برهان - رابع )

الطحاوي :

٢٢٤ ، ٢٢٠ ، ٢١٦ ، ٢١٣ : ١  
ابن الطراوة ( أبو الحسين سليمان بن عبد الله الثاني ) :  
٣٤٩ ، (٥) ٣٢٦ : ٢  
١١٦ : ٣  
٤١٦ ، ١٢٨ ، ١٠٣ : ٤  
الطرطوسي ( نعيم الدين إبراهيم بن طي الطرسوسي ) :  
٣٨٤ ، (٥) ٣٠١ ، ٣٠٠ : ٢  
٤٣٢ ، (٥) ٢٧٢ : ٣  
الطرطوسي ( أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف ) :  
(٥) ٤٨٢ : ١  
طرفة بن العبد :  
٥١٢ : ٢  
٦٨ : ٣  
ابن طريف ( عبد الملك بن طريف الأندلسي )  
٢٩٢ : ١  
الطيالسي ( صاحب السند ) :  
٢٥٨ ، ٢٤٤ : ١  
أبو الطيب الطبري :  
٤٦٩ : ٢  
أبو الطيب بن غليون ( عبد النعم بن غليون بن  
المبارك ) :  
(٥) ٣٢٣ : ١  
الطيبي ( الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي ) :  
(٥) ٤٤٨ : ٢  
٦٤ : ٣  
٢٨١ ، ٩٨ : ٤  
( ظ )  
ابن ظفر ( أبو عبد الله بن ظفر بن محمد بن محمد  
الصقلي ) :  
(٥) ٣٦ : ٢  
١٦٦ : ٣

عبد الرحمن بن مهدي :	العباس بن عبد المطلب :
٢٤٧ : ١	١٨٨ : ١
عبد الرحمن بن مهدي :	أبو العباس المراكشي ( أحمد بن محمد بن عثمان
٢٤٥ : ١	الأردى المعروف بابن البناء ) :
عبد الرحيم بن عمر السكراني :	٣٨٠ : ١ (*) ٣٨٧ :
٤٣٢ : ١	أبو العباس بن تقيس ( أحمد بن سعد بن أحمد بن
عبد الرزاق بن همام الصنعاني :	تقيس ) :
٤٧٩ : ١	٣٢٣ : ١
١٦٤ ، ١٥٩ : ٢	عبد بن حميد الكشي :
ابن عبد السلام = عز الدين بن عبد السلام	١٥٩ : ٢
عبد العزيز بن أحمد التجاري :	ابن عبد الباقي :
(*) ٤٦٥ : ١	٣٢٣ : ١ (*)
(*) ٤٩٨ : ٢	ابن عبد البر ( يوسف بن عبد الله بن عبد البر بن
عبد العزيز الديلمي ( أبو محمد عبد العزيز أحمد	حاصم الغزالي ) :
ابن سعيد بن عبد الله الدميري ) :	٢١٣ ، ٢١٤ (*) ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ -
(*) ٣٦٩ : ١	٢٢٣ ، ٣٣٣ ، ٣٨٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧
عبد العزيز بن يحيى الكتاني :	عبد الجبار بن أحمد :
(*) ٧ : ١	٥١٤ : ٢
عبد العزيز = أبو لهب	ابن عبد الحكم :
عبد التفار = نوح	٤٤٧ : ١
عبد القاهر بن عبد القادر الجرجاني :	عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي :
٣٧٨ ، ٣٤٢ ، ٣٣٩ ، ٣٣٥ ، ٣١٠ : ٢	١٥٩ : ٢
٥٠٨ ، ٤١٣ ، ٤٠٥	عبد الرحمن بن الحارث بن هشام :
١٩٣ ، ١٦٩ ، ١٠٥ : ٣	٢٣٦ : ١
٢٣٩ ، ٥١ : ٤	أبو عبد الرحمن السلمي ( محمد بن الحسين ) :
عبد الله بن أحمد بن حنبل :	٤٧٦ ، ٢٤٣ : ١
(*) ٤٦٢ ، ٣٧٨ : ١	١٧١ : ٢ (*) ٥١٣ :
أبو عبد الله البغدادي	عبد الرحمن بن شماس :
٨٩ : ٢	٢٣٧ : ١
أبو عبد الله البكري ابادي :	عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه :
٤٨٦ : ١	٤٣٤ : ١
٧٦ : ٢	

٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٣، ١٩٤، ١٩٣

٢٤١، ٢٣٤، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢١١

٢٦٩، ٢٦٣، ٢٤٨، ٢٤٦، ٢٤٣

٢٩٣، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٤، ٢٨٣

٣٤٧، ٣٤٢، ٣٣٧، ٢٩٦، ٢٩٤

٤٤٨، ٤٤٧، ٤٤٥، ٤٤٤، ٤٣٢، ٣٧٧

٤٧٢، ٤٦٢

١٠٢، ١٤٨، ٨٠، ٧٩، ٧٤، ٧٣، ٤٥، ٥ : ٢

١٧٤، ١٧٢، ١٦٤، ١٦١، ١٥٨، ١٥٧

٢٩٥، ٢٧١، ٢٢٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ١٨٠

١٥، ٤٨٨، ٣٦٨، ٣٤١

٢٨٩، ٢٥٤، ٢٤٢، ٢٠٦، ١١٧، ٨٩، ٨ : ٣

٤٥٣، ٤٤٩

٢٨٨، ٢٦٢، ١٧٧، ٥٢، ٤٣ : ٤

عبد الله بن عبد الرحمن بن يلى :

٢٤٦ : ١

عبد الله بن عمر :

٤٦٧، ٤٦٤، ٣٤٢، ٢٦٩، ٢٤٣، ٣٢ : ١

٤٨١، ٤٧١

عبد الله بن عمرو بن العاص :

٤٥٥، ٤٤٧ : ١

١٥٧ : ٢

٣٣٢ : ٤

أبو عبد الله القرشي :

٤٥٢ : ١

أبو عبد الله السكازيني (محمد بن الحسين) :

(\*) ٣٢٤ : ١

عبد الله بن كثير المقرئ :

٣٢٩، ٣٢٨، (\*) ٣٢٧، ٣٢١، ٢٧٨، ٢٢٧ : ١

٢١٣ : ٣

١٥٧ : ٤

عبد الله بن جابر :

٤٣٩ : ٤

عبد الله بن جبير :

٢٤٩ : ١

عبد الله بن جعش :

٢٠٤، ٢٠٣ : ١

عبد الله بن الجراح :

١٥٩ : ٢

عبد الله بن حذافة :

٣٣ : ٤

أبو عبد الله الحلبي = الحلبي

عبد الله بن الزبير :

٣٢٧، ٢٣٦ : ١

عبد الله بن زيد بن أسلم :

١٥٨ : ٢

عبد الله بن السائب :

٢٤٣ : ١

عبد الله بن أبي سرح :

٢٠٠ : ١

عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج :

٢٤٧، ٢٤٦ : ١

عبد الله بن سلام :

٢٠٢ : ١

٢٢١ : ٢

عبد الله بن عامر بن ربيعة (صعالي) :

١٩٨ : ١

عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم الجعفي :

٣١٩، ٣٠٩، (\*) ٢٨٥، ١١٧ : ١

٣٤٥، ٣٣٨، ٣٣٠، (\*) ٣٢٩، (\*) ٣٢٨

٢٩٠ : ٢

٢١١، ١٦١ : ٣

٣٠١، ٣٧ : ٤

عبد الله بن عباس :

١٩٠، ١٧٣، ١٠٥، ٢٨، ٢٧، ٨ : ١

عبد الله بن المبارك :	٣٥٦ ، ٢٨٨ ، ٢٨٦ : ٤
٤٧٢ ، ٤٤٦ : ١	عتاب بن أسيد :
عبد الله بن مسعود :	٢٠٤ : ١
١٩٠ ، ١٨٩ ، ١٨٧ ، ٣٠ ، ٨ ، ٧ : ١	عثمان بن جنى = ابن جنى
٢١٥ — ٢٤٣ ، ٢٣٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢١ ، ٢١٩ ، ٢٤٣	عثمان بن سعيد الدارى أبو عمرو :
٢٤٦ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥١ ، ٢٤٨ ، ٢٤٦	١٨٨ : ١
٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٨٢ ، ٣٣٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٤ —	عثمان بن طلحة :
٤٧٩ ، ٤٥٦	١٨٨ : ١
٢ : ٥٨ ، ٧٩ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٥١ ، ١٥٤	عثمان بن عبد الله بن أوس :
٢١٤ ، ١٨٤ ، ١٦٩ ، ١٥٧ ، ١٥٤	٢٤٦ : ١
٢٣٨ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٨٧	عثمان بن عبيد الله بن أوس الثقفى :
٣ : ٧٧ ، ٧٩ ، ٢٠٤ ، ٢٥٩ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٤٤٩	٤٦٢ : ١
٤ : ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٤١٦	عثمان بن عفان
عبد الوهاب المالسى :	١ : ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠
٣ : ٤٣٢	٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥
ابن عبدون :	٢٣٥ — ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٤٤٣
٣ : ٢٣٨	٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٣٣٨
أبو عبيد ( القاسم بن سلام ) :	٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٤٥٥ ، ٤٧١ ، ٤٧٧ ، ٤٨٢
١ : ٢٥ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤	١٢٧ : ٢
٢٤٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣٣٦	عثمان بن عمرو = أبو عمر بن الحجاب
٥٥٠ ، ٣٨٠ ، ٤٣٢ ، ٤٤٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٢	أبو عثمان المازنى :
٤٦٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣	٢ : ٢٤٠ ، ( ٥ ) ، ٢٦٨
٢ : ٢٨ ، ٨١ ، ١٥١ ، ٣٠٠ ، ٥٠٤	٣ : ٣٠٥ ، ٣٦٢
٣ : ٢٨٠ ، ٢١٣	عثمان بن مظعون :
٤ : ١٨٤ ، ٤٢١	١ : ٢٨
عبيد الله بن موسى :	أبو عثمان التهمى :
١ : ٤٤٤	١ : ٣٠
أبو عبيدة بن الجراح :	المباج :
٤ : ١٦٦	٣ : ٣٥٩
أبو عبيدة ( معمر بن المثنى ) :	عندى بن حاتم :
١ : ٢٨٧ ، ٢٩٥	١ : ١٥ ، ١٦٠
٢ : ١٦٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٨ ، ٣٤١	ابن العرى = أبو بكر بن العرى
٣ : ١٢٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤ ، ٣٨٩	



المراكى ( علم الدين عبدالكريم بن على المراكى ) :	٣ : ١٧ ( * ) ، ٣١ ، ٣٨٣
السكرى أبو حلال :	٤ : ١١ ( * )
٤٧٦ : ٢	٤ : ٧٩ ، ٨٥
٨٥ : ٧٩ : ٤	عروة بن الزبير بن العوام الأسدى :
عصام بن يوسف :	١ : ١٨٩ ( * ) ، ١٩٠
٤٥٧ : ١	٢ : ٢٠٢
ابن عصفور ( على بن مؤمن بن محمد أبو الحسن بن عصفور ) :	عز الدين = ابن أبي الحديد
٣١٩ : ١	عز الدين بن عبد السلام :
٢ : ٣١٨ ( * ) ، ٣٥٧ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٤٠٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٨ ، ٣٩٧ ( * )	١ : ٣٧ ، ٨٨ ، ٤٣٩ ، ٤٦٣ ( * ) ، ٤٨١ ، ٤٧٥
٣ : ٧١ ، ٨٤ ، ١١٦ ، ١٥٨ ، ٢٨٩ ، ٣٨٣	٢ : ٤٤ ، ٦٥ ، ١٢٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٠١ ، ٤٦٢ ، ٤٨٢ ، ٤٩٦
٣٨٤	٣ : ١٢ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٥
٤ : ٢٠٢ ، ٢٣٤ ، ٢٨٢ ، ٣٠٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٣	٤ : ٥٠ ، ٥٠ ، ١٤٤ ، ٢٩٧ ، ٣٤٦
عطاه بن أبي رباح :	عز الدين القاروقى :
١٥٨ : ٢	١ : ٣٢٥
عطاه بن أبي سلفة الخراسانى :	عزير :
١٥٨ : ٢	٢ : ١٨٦
عطاه بن يار :	٣ : ٨٢ ، ٣٩٠
١ : ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ ، ٢٤٩	ابن عزيز ( محمد بن عزيز المزرى السجستانى ) :
ابن عطية ( عبد الحق بن غالب ) :	١ : ٢٩١ ( * )
١ : ٨ ( * ) ، ٦٣ ، ٢١٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨	٢ : ٢٧٩
٢٦٩ ، ٢٨٩ ، ٣٠١ ( * ) ، ٤٨٩	٤ : ٢٤٨
٢ : ٣٢ ، ٥٨ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٥٩ ، ٢٤٠	عزيرى بن عبد الملك الشافى أبو المالى القاضى المروى بشيخة :
٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٦٤ ، ٢٨٨	١ : ١٩ ( * ) ، ٢٧٣ ، ٢٩٠
٣٣٩ ، ٣٤٥ ، ٤٥٩	٢ : ٣٨ ، ٩٠ ، ١٥١ ، ٣٤١
٣ : ١٠٣ ، ١٢٣ ، ١٩١ ، ٢٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩	٣ : ٣٥٧
٤ : ١٣ ، ٢٤ ، ٦٠ ، ٦١ ، ١١٢ ، ١١٧	ابن عاكر ( محمد بن على بن الحضرمى الشافى ) :
١٣٧ ، ٢١٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣	١ : ١٥٥ ( * )
عطية الموق :	٢ : ٤٧٩ ( * ) ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩
١٥٨ : ٢	
غنية بن عامر :	
٢٤٣ : ١	

٨٨ : ٢	عقبة بن أبي معيط :
١٨٠ ، ١٦٣ ، ١٤٤ ، ١٠٣ ، ٣٣ : ٣	٣٠٢ : ٣
٣٨٤ ، ٣٧٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٢ ، ٢٠٣ ، ١٩٣	ابن عقيل ( عبد الله بن محمد بن عقيل ) :
٣٣٦ ، ٣٣٥ ، ٣٢٥ ، ٣١٥ ، ٢٨٨ : ٤	٤٤٥ : ١
٤٤٤ ، ٤٠٩ ، ٣٩٠	١٥٨ (*) : ٢
علي بن زيد :	عكرمة بن أبي جهل :
٢٠٩ : ١	٤٧٨ : ١
علي بن أبي طالب :	عكرمة ( مولى ابن عباس ) :
٢٤٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٣٥ ، ٢٠٤ ، ١٩٧ ، ٨٠ ، ١	٤٣٢ ، ٢٩٣ ، ٢٨٨ ، ١٥٩ ، ١٥٥ : ١
٤٧٩ ، ٣٣٨ ، ٢٦٣ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٥١	١٧١ ، ١٥٨ : ٢
٤٨٢	أبو العلاء محمد بن غانم المعروف بالفارسي :
١٧١ ، ١٦١ ، ١٥٢ ، ١٢٧ ، ٧٩ ، ٢٩ ، ٥ : ٢	٤٣ : ١
٣١٥ ، ٢٧٣ ، ٢٦٣ ، ١٩٧	علاء الدين الياجي :
٤٤٩ ، ٣١٣ ، ٣٠٣ ، ٢٢٢ : ٣	١٤١ : ٤
علي بن أبي طلحة الوالي	أبو العلاء المروى :
١٥٩ ، ١٥٨ : ٢	٥١٣ : ٢
علي بن عبد الله بن جعفر المديني :	٤٢٥ : ٣
(*) ٢٢ : ١	علقمة بن قيس النخعي الكوفي :
علي بن عيسى الربيعي :	١٩١ ، ١٩٠ ، (*) : ١
٢٧٠ : ٣	علم الدين العراقي = العراق :
علي بن عيسى = الرماني	علم الدين القمي :
أبو علي الفارسي :	١٨٨ : ٤
٣٧٧ ، ٣٤٩ ، ٣٣٩ ، ٣٠٩ ، ٣٠٠ ، (*) : ١	علي بن أحمد الفارسي أبو محمد الحافظ :
٢٨٧ ، ٢٧٩ ، ٢٦٦ ، ٢٣٨ ، ٢٢٠ ، ٦١ : ٢	٢٩١ : ١
٣٢٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩١ ، ٢٩٠ ، ٢٨٨	أبو علي الحاتمي :
٤١٥ ، ٣٧٩ ، ٣٦٩ ، ٣٤٥ ، ٣٣٢	٣٠٣ : ٣
٤٤٢ ، ٤٤٠ ، ٤٣٩ ، ٤٣٦ ، ٤١٦	علي بن حجر بن ليث السعدي :
٥١٨ ، ٥٠٥ ، ٤٦٣ ، ٤٥٥ ، ٤٤٦	١٥٩ : ٣
١١٦ ، ١٠٨ ، ٦١ ، ٤٥ ، ٣٣ ، ٣ : ٣	علي بن حمزة الكسائي :
١٧٩ ، ١٧٢ ، ١٦١ ، ١٢٤ ، ١٢١	٣٣١ ، ٣٢٩ ، ٣١٩ ، ٢٦٦ ، ٢٥٣ : ١
٢١٠ ، ٢٠٩ ، ١٩٦ ، ١٩٢ ، ١٨٩	٣٩١ ، ٣٨٤ ، ٣٣٨
٣٥٧ ، ٣٥٠ ، ٣٤١ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢١٤	
٤٤٤ ، ٤١٨ ، ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٦٢	



عيسى بن يونس :	عمرو بن عبيد :
٢٤٥ : ١	٤٤٩ : ٣
ابن عينة :	أبو عمرو بن العلاء :
٤٣٩ : ١	٣٢٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٢٨٣ : ١
	٣٣٨ ، ٣٣١ ، ٣٢٩
( غ )	٤٨١ : ٢
النزلى :	٤٤٤ : ٤
٤٦١ ، ٤٤٤ ، ٤٣٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٤ : ١	عمرو بن على :
٤٧٤ ، ٧٩ ، ٤٦ ، ٣ : ٢	٣٢٨ : ١
النزوى :	عمرو بن معديكرب :
٣١٢ : ٣	٢٨ : ١
ابن غلبون :	ابن عمرو بن محمد بن محمد بن أبي على بن عمرو
٣٢٤ : ١	أبو عبد الله :
	٤٥٣ ، (*) ٤٤١ : ٢
( ف )	٢١١ ، (*) ٦٤ : ٣
ابن فارس = أحمد بن فارس	عترة بن شداد :
فارس بن أحمد بن موسى أبو الفتح :	٣٠٧ : ٢
(*) ٣٢٣ : ١	عوف بن عفراء :
فارس بن زكريا :	٢٠٣ : ١
٣٢٤ ، ١٠٩ : ١	عياش بن أبي ربيعة :
الفارسي = أبو على الفارسي	١١٩ : ٢
الفاسي (أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي) :	عيسى (عليه السلام) :
(*) ٤٦٠ : ١	٤١٥ ، ١٦٣ ، ١٦١ : ١
فاطمة الزهراء :	٩٨ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٦٩ ، ١٨٢ ، ٤
٢٣٢ : ١	٣٩٠ ، ٢٣٧ ، ١٨٦
١٩٧ ، ١٥٢ : ٢	٣ : ٥ ، ١٥ ، ٨٢ ، ١٣٧ ، ١٤٩ ، ٢٦٠ ، ٤
أبو الفتح بن جنى = ابن جنى	٤٢٦ ، ٤٢٥ ، ٣٩٠ ، ٣١١ ، ٢٦٩
أبو الفتح القشيري :	٤٤٤ ، ٢١٥ : ٤
٢٢ : ١	ابن عيسى :
٢٧٠ : ٣	٢٨٠ : ٣
٤٢٨ : ٤	عيسى بن عمر :
نظر الإسلام = محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي	٢٤٥ : ١

(ق)

ابن قادم = أبو بكر بن قادم  
 قاسم بن أصبغ ( بن محمد بن يوسف بن ناصح البياضي  
 الأندلسي ) :  
 ٢١٢ : ١ (\*)  
 أبو القاسم بن برهان :  
 ٣٥٤ : ١  
 أبو القاسم بن البنداري ( عبد الله بن محمد بن الحسين  
 ابن نايقا ) :  
 ٤١٤ : ٣ (\*)  
 قاسم بن ثابت بن عبد العزيز الأندلسي :  
 ٢١٩ : ١ (\*)  
 أبو القاسم بن الرماك :  
 ١٨٣ : ٤  
 أبو القاسم الزجاجي :  
 ١٩٣ : ٣  
 أبو القاسم السعدي :  
 ١٦٨ : ٤  
 القاسم بن سلام = أبو عبيد  
 أبو القاسم السهيلي = السهيلي  
 أبو القاسم الشاطبي = القاسم بن فيره  
 القاسم بن فيره الشاطبي :  
 ٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣١٨ : ١ (\*)  
 أبو القاسم القشيري :  
 ٤٣٥ ، ٢٦٣ : ١  
 ٤٢ ، ٤١ : ٣  
 أبو القاسم النيسابوري = محمد بن حبيب  
 ابن القاسم ( أبو المباس أحمد بن أحمد الطبري ) :  
 ٢٥٥ : ٢ (\*)  
 قالون :  
 ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢١ ، ٣١٩ : ١  
 ( ٣١ - برهان - رابع )

غفر الدين ( محمد بن عمر الرازي ) :

١٣ : ١ (\*) ، ٣٦ ، ٣٥ ، ١١٢ (\*) ، ١٢٦ ،  
 ١٧٣ - ١٩١ ، ١٧٥ ، ٤٤٤ ، ٤٩١  
 ٣٩٩ ، ٣٧٨ ، ٢٦٦ ، ٢٢٤ ، ٩٨ : ٢  
 ٤٣٤ ، ٢٧٧ ، ١١٥ ، ٧٣ ، ٢٢ ، ١٢ : ٣  
 ٤٥٢  
 ٣٦٦ ، ١٤١ ، ٨٩ ، ٧١ ، ٥٦ : ٤  
 الفراء ( يحيى بن زياد ) :  
 ٦٣ : ١ (\*) - ٦٥ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٣٢٦ ،  
 ٣٧٩  
 ٨٢ : ٢ (\*) ، ٢٣٩ ، ٢٧١ ، ٢٨٨ ، ٤٧٢  
 ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١١٤ ، ٧٥ ، ٥٢ ، ٥ : ٣  
 ٢٠٣ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٨٧ ، ١٨٤  
 ٣٦٢ ، ٣٦٠ ، ٣٥٣ ، ٢٩٠ ، ٢٠٨  
 ٤٤٠ ، ٣٦٤  
 ١٨٠ ، ١٥٥ ، ١٥٣ ، ٥٧ ، ٢٣ ، ١٢ : ٤  
 ٣٤٨ ، ٢٩٤ ، ٢٦٢ ، ٢٥٠ ، ١٨٢  
 أبو الفرج الأستهباني :  
 ٢٥٠ : ١  
 أبو الفرج بن الجوزي = ابن الجوزي  
 الفرزدق : ٣ : ٦  
 ابن الفرس ( عبد النعم بن محمد بن فرس الفرائدي ) :  
 ٣ : ٢ (\*)  
 ابن الفركاح = تاج الدين  
 الفضل بن زياد :  
 ١٥٩ : ٢  
 الفضيل بن شاذان :  
 ٢٤٩ : ١  
 ابن فورك ( محمد بن الحسن بن فورك ) :  
 ٢٣١ : ١ (\*)  
 ٥٠٥ ، ٢٤٣ : ٢  
 ٣٤٦ ، ٣١٠ : ٤

٢٨ : ٣ (*)	قتادة بن دعامة السدوسي :
قتيل :	٤٩٣ ، ٣٤٤ ، ٢٥٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤١ : ١
٣٢١ : ١	٢٣٨ ، ١٥٨ ، ٨٤ ، ٢٨ : ٢
ابن القوطية ( محمد بن عمر بن عبد العزيز	١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٢٧ : ٣
القرطبي ) :	ابن قتيبة ( أبو محمد عبد الله بن مسلم ) :
٢٩٢ : ١ (*)	٤٣٥ ، ٢٩٤ ، ٢٦٣ ، ٢١٨ ، ٦٥ : ١ (*)
قيس النخعي ( أبو علقمة ) :	٤٢٨ : ٢
١٩٠ : ١	٣٤٦ ، ٢٨٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٣ : ٤
( ك )	القتبي = ابن قتيبة
ابن كثير = عبد الله بن كثير	قدامة بن جعفر :
الكرماني ( برهان الدين محمود بن حزة بن	٦٠ : ١ (*)
نصر ) :	٥٦ : ٣
٢٥٩ ، ١٦٥ ، ١١٢ : ١ (*)	القرطبي ( أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر
٢٨٠ ، ١٨٨ : ٣	بن فرح الأنصاري ) :
أبو الكرم الشهرزوري ( مبارك بن الحسن ) :	٢١٣ : ١ (*)
٣٢٥ ، ٣١٨ : ١ (*)	٢٥٢ : ٣
الكسائي = علي بن حزة	قرظة بن كعب :
كعب بن الأشرف :	٤٨٠ : ١
١٠٨ ، ٢٦ : ١	الغزاز ( أبو عبد الله محمد بن جعفر الليرواني )
كعب بن عمرو :	٢٩٢ : ١ (*)
٢٨٣ : ١	القصيري = أبو القاسم القصيري
كعب بن لؤي :	ابن القصيري = أبو نصر بن القصيري
٢٨٣ : ١	ابن القطاع ( علي بن جعفر بن علي السعدي
الكلبي ( محمد بن السائب ) :	الضلي ) :
٢٨٣ ، ٢٢٠ : ١	٢٩٢ : ١ (*)
١٥٩ ، ٨٠ : ٢	قطرب ( أبو علي محمد بن السنتير ) :
كال الدين الزمלקاني ( محمد بن علي بن	٤٥٠ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ : ٢ (*)
عبد الواحد )	٤١٠ : ٣
٣٩ : ١ (*)	٣٤٨ : ٤
٤٢١ ، ١٠١ ، ٩٥ ، ٥٨ : ٢	النفال ( أبو بكر محمد بن إسماعيل ) :
٤٥٤ ، ٤٢٦ ، ٣٨٧ ، ١٩٩ ، ١٦٨ : ٣	٤٦٥ : ١ (*)
٧٢ ، ٤٩ : ٤	١٩ : ٢ (*)

الكيت الأسدي :

٢٤٨ : ١

الكندي ( اتاج أبو اليمين زيد بن الحسن

ابن زيد ) :

٣٢٢ : ٢ (\*)

الكواشي ( أحمد بن يوسف بن حسن بن

راقم ) :

١٨٦ : ١ (\*) ، ٣٣١ (\*) ، ٣٣٩ ، ٤٦٦

٢٩٠ ، ٢٧٧ (\*) ، ١٥٠ : ٢

٣٥١ : ٣

٢٧٢ ، ١٦٢ : ٤

الكيا المراسي (أبو الحسن علي بن محمد الطبري ) :

٤٣٤ : ١ (\*)

٣ : ٢

ابن كيكان ( محمد بن أحمد بن كيكان

أبو الحسن ) :

٤٦٤ : ٢ (\*)

( ل )

لبيد بن الأعصم :

٢٥ : ١

لبيد بن ربيعة :

٢٦٧ : ٢

الحياني :

٤٧٧ : ٢

لفغان :

١٨٥ : ٢

أبو لخب :

٤١٠ ، ١٦٢ ، ١٦٠ : ١

لوط ( عليه السلام ) :

٥٠١ : ٢

٣٢ ، ٣٠ : ٣

أبو الليث المرقندي ( نصر بن محمد ) :

٣٢٦ : ١ (\*) ، ٤٥٧ (\*) ، ٤٥٩ ، ٤٧١

١٦٣ : ٢

( م )

اللاتريدي ( أبو منصور محمد بن محمد بن محمود

اللاتريدي ) :

٤٣٠ : ٢ (\*)

ابن ماجه :

١٤٧ ، ٢٥٠ : ١

اللازقي = أبو عثمان

مالك بن أنس :

٢٢٢ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٩٢ ، ٣٧٩ ، ٣٨٨

٧٨ ، ١٦٠ ، ٣٦٠ : ٢

٣٩٣ ، ٤٣٨ : ٤

ابن مالك ( جمال الدين أبو عبد الله محمد بن

عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي ) :

٢٨٥ : ١ (\*)

٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٨٦ ، ٤٢٤

٤٣٣ ، ٤٥٢ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ : ٢

٤٧٠ ، ٤٧٦ ، ٥٠٣ ، ٥٠٦ ، ٥١٢

٢٤ : ٣ ، ٦١ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٥٦ ، ١٥٩

١٦١ ، ١٦٢ ، ١٩١

٢٧ ، ٣٨ ، ٤٧ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٤ : ٤

١١٩ ، ١٣٩ ، ١٥٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧

٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٥٩

٢٧١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧

٣٠٨ ، ٣٤٢ ، ٣٥٢ ، ٣٦٣ ، ٣٧٤

٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٤١١ ، ٤٢٩ ، ٤٤٤

مالك بن دينار :

٢٤٩ : ١

مالك بن سليمان المروزي :

١٥٩ : ٢





محمد بن سعدان أبو جعفر :	٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٥٦ ، ٢٧٤ ، ٢٩٧ ،
١ : ٢١٣ (*)	٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٤٠ ،
محمد بن سليمان المروفي بابن النقيب ( صاحب	٤٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٧٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٦٢ ،
كتاب التحرير ) :	٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ،
١ : ٣٤٠ (*)	٤٧ ، ٤٩ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٨٠ ، ٨٦ ،
محمد بن سيرين = ابن سيرين	٩٩ ، ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ،
أبو محمد الشاطبي = القاسم بن فيره :	١٩٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ،
محمد بن طاهر :	٢٩٧ ، ٣١٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٣٢ ،
٢ : ١٨٦	٣٨٨ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠ ،
محمد بن عبد الرحمن جلال الدين القزويني ( صاحب	محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي :
كتاب الإيضاح ) :	٢ : ٢٥٢ (*)
٢ : ٣٤٢ (*)	محمد بن إسحاق = ابن إسحاق
أبو محمد بن عبد السلام = عز الدين بن عبد السلام	محمد بن يركات السعدي :
محمد بن عبد الله بن محمد بن ظفر أبو جعفر ( صاحب	٢ : ٢٩
كتاب الينوع ) :	أبو محمد البصري :
٣ : ٢٢ (*)	٤ : ٢٨٦
أبو محمد عز الدين = عز الدين بن عبد السلام	محمد بن جرير الطبري :
أبو محمد بن عطية = ابن عطية	١ : ١٨ (*) ، ١٩ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ،
محمد بن علي الأزدي ( صاحب الترقيم ) :	٢٢٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ،
٣ : ٣٨٩	٢ : ٦٠ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ٥٠٥ ،
محمد بن عيسى الأصبهاني :	٣ : ٢٤٢ ، ٢٧٩ ،
١ : ٣٨٤	٤ : ٢٧٠
محمد بن أبي الفضل المرسى :	أبو محمد الجويني :
١ : ٤٤٣	١ : ٤٥
محمد بن القاسم الأنباري = أبو بكر الأنباري	محمد بن حبيب النيسابوري أبو القاسم :
محمد بن كعب القرظي :	٢ : ٣١ ، ٨٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ،
٢ : ١٥٨	محمد بن الحسن الشيباني :
محمد بن محمد التنوخي زين الدين ( صاحب كتاب	٢ : ٤٦٦ ، ٤٦٩ ، ٤٧٦ ،
الأقصى القريب ) :	أبو محمد بن داود :
٢ : ٣٤٦ ، ٣٩١ ، ٤٠٨	٢ : ١٧٨
٣ : ١٦٨ ، ٣٢٥ ، ٣٣٣	محمد بن داود الفاهري ( أبو بكر محمد بن داود
٤ : ٩٤	ابن علي بن خلف الأصبهاني ) :
	١ : ٤٨٥ (*)

أبو مسلم الأصهباني (محمد بن بحر الأصهباني) :	أبو محمد الرجاني :
٢ : ٢٥٥ (*)	٤ : ٦٣
٣ : ٣٦٤ (*) ، ٣٨٥	محمد بن التكرس :
٤ : ١٦٧	١ : ٤٧٧
مسلم بن الحجاج القشيري :	محمد بن يزيد = اللبرد
١ : ٣٧٢ (*) ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٢٨ ،	عمود بن حمزة الكرمانى = الكرمانى
٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٤٣٣ ، ٤٤٦	ابن محسن :
٢ : ٣٦ ، ٣٩ ، ٦٧ ، ١٥٧	١ : ٣٢٥
المسيب :	عبي الدين النوى = النوى الخزوى :
١ : ٣١	٢ : ٥١٢
مسيلة الكفاب :	مرة الحمداني :
١ : ٢٠٠	٢ : ١٥٨
المطرزي :	ابن مردويه (أبو بكر أحمد بن موسى) :
٤ : ١٤٠ ، ٢٧٨	١ : ١٩٠ (*)
أبو الطريف بن حميرة	٢ : ١٥٩
٤ : ٧٢	المرزوق :
المظفرى (شهاب الدين إبراهيم بن عبد الله الجوى) :	١ : ٢٤٦
١ : ٢٨١ (*)	مروان بن الحكم :
معاذ بن جبل	١ : ٢٧
١ : ٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٤٦٤	٢ : ٢٠٢
أبو للمالى = عزيزى :	مروان بن سعد الملهي :
ابن المعتز (عبد الله بن المعتز) :	٢ : ٤٣٦
٣ : ٤٥٧ (*)	مسدد :
أبو مقسر الطبرى (عبد الكريم بن عبد الصمد) :	١ : ٢٤٦ ، ٢٤٧
١ : ٣٢٤ (*)	مسروق :
المقيرة بن شعبة :	١ : ٢٣٢ ، ٤٧٩
١ : ٢٤٦	٢ : ١٥٧
مقاتل بن سليمان الأزدي :	مسعر بن كدام :
١ : ٦ (*) ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ ،	١ : ٢٤٨ ، ٤٤٤
٢٢٩	ابن مسعود = عبد الله بن مسعود
٢ : ٨٠ ، ١٥٨ ، ١٥٩	ابن مسعود الثقفي :
٣ : ١٨٧	٣ : ٧

٢ : ٩٨ ، ٢٤٠ - ٢٤٢ ، ٢٧٢ ، ٢٤٣ ، ٣٧٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٠ ، ٣٨٧ ، ٣٧٦  
 ٣ : ٤ ، ١٣ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٦٦ ، ١٠٧ ، ١٢٦ ، ١٤٩ ، ١٧٤ ، ١٩٥ ، ٢٣٩ ، ٢٥٩ ، ٢٥٩  
 ٢٧٧ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣٥  
 ٤ : ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٧٩ ، ٩٢ ، ١٥٩ ، ١٩٥ ، ٣٤٧ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤٠٣  
 أبو موسى الأشعري :  
 ١ : ٢٤٣ ، ٢٨٩  
 ٢ : ٣٦ ، ٣٩  
 أبو موسى المديني :  
 ١ : ٤٦٨  
 أبو ميسرة :  
 ١ : ٢٠٧ ، ٢٨٣  
 ابن ميمون :  
 ٣ : ١٠٣  
 ميمونة بنت شاذولة البغدادي :  
 ١ : ٤٣٦ (\*)  
 الميموني :  
 ٢ : ١٥٦  
 (ن)  
 النافذة الديباني :  
 ٣ : ٣٥٧ ، ٥٥٥  
 ابن ناصر :  
 ١ : ٤٣٦  
 ناصر الدين بن النير = ابن النير  
 نافع بن الأزرق :  
 ١ : ٢٩٣  
 نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم :  
 ١ : ٢٢٧ ، ٢٨٥ ، ٢٩٣ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ (\*) ، ٣٢٥  
 ٣ : ٣٤٧  
 ٤ : ٣٠١

الغبري :  
 ١ : ٢١٢  
 أبو مقبل :  
 ١ : ١٩٦  
 ابن المقفع :  
 ٢ : ٩٥  
 مكى بن حوش بن محمد بن غنار النخعي القري :  
 ١ : ١٩٠ (\*) ، ٢٥٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣١  
 ٢ : ٣٣٩ ، ٣٧١ ، ٤٦١  
 ٣ : ٢٨ ، ٢٩ ، ٩٢ (\*) ، ١٥٩ ، ٢١٠  
 ٤ : ٢٤٤  
 ٣ : ٣٣٩  
 ٤ : ٢٤٤ ، ٢٤٦  
 ابن ملكون :  
 ٣ : ٧٨  
 أبو المليلح الهذلي :  
 ١ : ٢٥٨ ، ٢٤٤  
 منصور بن عمار :  
 ١ : ٤٧٦ (\*)  
 منصور بن فلاح البجلي :  
 ٤ : ١٢٦  
 ابن النير :  
 ١ : ٨٦ ، ٢٦٧ ، ٤٤٢  
 ٢ : ٥٨ ، ٥٧  
 ٣ : ١٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٤٠٠ ، ٤١٣  
 ٤ : ١١ ، ٧٢  
 المهدي (أبو العباس أحمد بن عمار) :  
 ١ : ٣٣٩ (\*)  
 ٢ : ١٥٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤  
 المؤرج السدوسي :  
 ٣ : ١٠٧  
 موسى (عليه السلام) :  
 ١ : ٤٢ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٢٣

- ابن نباتة (أبو يحيى عبد الرحيم بن محمد بن إسماعيل) :  
١ : ٤٨٢ (\*)  
التجاشى :  
١ : ٢٥٥  
نجم الدين بن الرقعة (أحمد بن محمد بن على) :  
٣ : ٢٦٧ (\*)  
نجم الدين الطوق (سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم) :  
٢ : ٢٤ (\*)  
ابن النحاس = أبو جعفر النحاس  
ابن النحاس (ولمسه محمد بن إبراهيم بهاء الدين ابن النحاس) :  
٣ : ٢٧٣  
ابن النخوية (محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي الإمام بدر الدين) :  
٣ : ١٦٨ (\*)  
النخعي = إبراهيم  
الفنائي :  
١ : ٢٢٩ ، ٤٣٢  
٢ : ٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١  
أبو نشيط :  
١ : ٣١٩  
أبو نصر بن سلام :  
١ : ٤٥٧  
نصر بن عاصم :  
١ : ٢٤٩ ، ٢٥١  
أبو نصر بن القشيري (أبو نصر عبد الرحيم ابن عبد الكريم) :  
٢ : ١٢١ ، ١٥٠ ، ١٧٧ ، ٢٠٨  
٤ : ٤٣  
نصر بن يحيى :  
١ : ٤٥٧  
أبو النصر :  
١ : ٤٣٣  
النضر بن الحارث بن سعدة :  
١ : ١٥٧  
النظام (أبو إسحاق ابن سيار النظام) :  
٢ : ٩٣ (\*)  
النظام الكوفي (محمد بن عبد الكريم) :  
١ : ٣٢٥ (\*)  
نعم بن سعيد الثقفي :  
٢ : ٢٢٠  
ابن النفيس (على بن أبي الحزم القرشي علاء الدين) :  
٣ : ٤٠٦ (\*)  
النفاش (أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد) :  
١ : ٢٦٩ (\*)  
أبو نواس :  
١ : ٢٦٤  
٢ : ١١٤  
نوح (عليه السلام) :  
١ : ١٦١  
٢ : ٢٤٤ ، ٢٩٤ ، ٣٨٩ ، ٤٧١  
٣ : ٣٠ ، ٣٢ ، ٤٩  
٤ : ٤٢٣  
نوح بن أبي مريم :  
١ : ٤٣٢  
النووي (عبي الدين أبو زكريا يحيى الدين ابن شرف) :  
١ : ٣٣٣ (\*) ، ٤٤٧ ، ٤٥٦ (\*) ، ٤٦٣ ، ٤٦٨ ، ٤٨٢ ، ٤٧٧  
٢ : ١٢٨ (\*)  
٣ : ١٨٤ ، ٣٥٢  
التيلي :  
٢ : ٢٨٩

( هـ )

هارون ( عليه السلام ) :

٤٠١ : ١

٢٤١ ، ٢٤٠ : ٢

٣٣٥ ، ٣٠٣ ، ٢٥٥ : ٣

٣٩٣ ، ٣٩٢ ، ١٥٩ : ٤

هبة الله بن سلام الضرير :

٢٨ : ٢ (\*) ، ٢٩

ابن هبيرة ( أبو المغيرة يحيى بن هبيرة بن محمد بن

محمد بن هبيرة الذهلي ) :

٣٠٥ : ٢ (\*)

هرقل :

٤٨١ : ١

الهروى ( صاحب الغريين ) :

٢٩١ ، ٢٧٧ : ١

٢٨٥ : ٢ (\*)

٤٠٣ ، ٣٧٨ ، ٣٤٨ ، ٣٤٣ : ٤

أبو هريرة :

٤٨٦ ، ٤٦٩ ، ٤٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢١٢ : ١

٦٧ : ٢

٢٤٢ : ٣

٢٧٩ : ٤

ابن أبي هريرة :

٤٦ : ٢

٢٦٦ : ٣ (\*)

هشام بن حكيم بن حزام :

٢٢٦ ، ٢١٩ ، ٢١١ : ١

ابن هشام الحضراوى ( محمد بن يحيى بن هشام ) :

٢٣٦ : ٤ (\*)

هشام بن محمد بن السائب بن بشر الكلبي :

١٨٨ : ١ (\*)

هشيم بن بشير :

١٥٩ : ٢

هلال بن أمية :

٢٤ : ١

أبو هلال المكري = المكري

هود ( عليه السلام ) :

٣٠ : ٣

( و )

وائله بن الأسقع :

٢٥٨ ، ٢٤٤ : ١

الواحدى ( على بن أحمد ) :

١٣ : ١ (\*) ، ٢٢ ، ١٧١ ، ٢٦٧ ، ٢٧٨ ،

٤٣٢ ، ٢٩١

٢٧٨ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٤٧ ، ٤١ ، ٣٩ : ٢

٥٠٦ ، ٤٥٥ ، ٤٣٥ ، ٤٠٩ ، ٢٨٨

٣ : ٢٠٦ ، ١٨٧ ، ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٦١ ، ١٦١

٤٧٤ ، ٣٧٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢١١

٣٩٠ ، ٣٣٨ ، ١٨٣ : ٤

أبو وائل :

٢٥٧ : ١

ورش :

٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ : ١

ورقة بن نوفل :

١٣٤ : ٢

الوزير القرني ( أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين ) :

٤٨٩ : ٢ (\*)

ابن وكيع ( أبو بكر محمد بن خلف القاضي ) :

٩٥ : ١ (\*)

وكيع بن الجراح :

٤٧٩ ، ١٩٠ ، ١٨٩ : ١

١٥٩ : ٢

( ٣١ - برهان - رابع )



يوسف بن مهران :	يوسف ( عليه السلام ) :
٢٠٩ : ١	٤١٦ ، ٣٤٦ : ١
يوشع :	٢٩٤ ، ١٩٥ ، ١٠٩ ، ٦٦ ، ٢٩ ، ٢٧ : ٣
٤ : ٣	٢٧١ ، ٦١ ، ٣٧ : ٤
يونس ( عليه السلام ) :	يوسف بن جبارة الأندلسي أبو القاسم :
١٦٢ : ١	٣٢٤ : ١
٣١ : ٣	أبو يوسف القاضى :
٢٣٨ : ٤	٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٣٥٤ : ١
يونس النحوى :	٤٦٦ ، ٢١٩ : ٣
٣٦٦ ، ٣٦٥ : ٢	يوسف بن محمد النحوى القفلى أبو الفضل :
٤٢٠ : ٤	٤٥٨ : ٣

٢ — فهرس الأمم والقبائل والفرق

(ت)	(ا)
بنو تميم :	الأزد :
١ : ٢١٩، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥،	١ : ٢١٧
٢٨٦، ٣٢٢	أزد عمان :
٢ : ٤٠٨، ٤١٧	٢ : ٢٧٩
(ث)	أسد :
قيقف :	١ : ٢١٩
١ : ٧٠١، ٧٠٤، ٧١٩، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧،	بنو إسرائيل :
٢٨٣	١ : ٤٢، ٤١٨
عمود :	٢ : ٤٧٩
١ : ٦٣	٣ : ٢٨، ٣١، ٥٩، ١٨١، ٣٧٨
(ج)	٤ : ٦٥
جشم بن بكر :	الإسماعيلية :
١ : ٢٨٣	١ : ٣٢٤
(ح)	الأشعرية :
بنو الحارث :	١ : ٥٤
٤ : ٢٢٩	٣ : ٣٠٢
الحنفية :	أصحاب الأيكة :
٢ : ٢٥٢	١ : ١٦١
٤ : ٩٠	الأمنار :
(خ)	(ب)
خزاعة :	البصريون :
١ : ١٩٨، ٢١٩، ٢٨٣	١ : ١٧٠
(د)	٢ : ٣١٦، ٣٧٠، ٤١٧
بنو دارم :	٣ : ٧٢، ٧٧، ٩٧، ٩٨، ١٢٤، ٢٠٠، ٣٥٣
١ : ٢٨٣	٤ : ١٥١، ١٥٢، ١٦٨، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٤٦
	٣٢٦، ٣٣٤، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٨، ٤٤١، ٤٤٤



(ع)

عاد :

٦٣ : ١

٣٢ : ٣

عبد القيس :

٨ : ٣

بنو عبد المطلب :

٤٣٤ : ٢

المعجم :

٢٣٢ : ١

(ف)

فارس :

١١٩ : ٣

آل فرعون :

٣٤٧ : ٤

(ق)

قریش :

١٦٢ : ١ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١

٢٣٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦

٣٠٤ ، ٣٢٦ ، ٣٧٦

١١٠ : ٢

٣٩٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ : ٣

بنو قريظة :

١٥٥ : ١

قوم نوح :

٤٢٣ : ٤

قيس :

٢٨٤ ، ٢٢٠ ، ٢١٩ : ١

(ك)

كنانة :

٢١٩ : ١

(ر)

ربيعة :

٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢١٧ : ١

٢٧٤ : ٣

الروم :

١١٩ : ٣

(ز)

بنو زريق :

٢٠٣ : ١

(س)

سعد بن بكر :

٢٨٣ ، ٢١٩ ، ٢١٧ : ١

(ش)

الشافعية :

٣٣٢ : ١

(ص)

الصحابه :

١ : ٨ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٤٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠

٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٣٣١ ، ٣٣٠ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠

٣٤٠ ، ٣٧٦ ، ٤٦١

٤ : ١١ ، ٥٨ ، ٩٢ ، ١٢٨ ، ١٤٢ ، ١٥٧

١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٢

١٧٢ ، ١٧٦ ، ٢٠٢ ، ٢١٥

الصوفية :

٢٢٦ : ١

(ض)

ضبة :

٢١٩ : ١

(ط)

طايضة :

٢٥٩ : ١

(ن)

النصارى :

١ : ١٦٣ ، ١٩٦ ، ٢٦١ ، ٢٣٦ ، ٢٦١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٦

٤١٥ ، ٤٧٩

٣ : ٢٤٢ ، ٣٠٢

٤ : ٢١٠

بنو نصر بن معاوية :

١ : ٢٨٣

بنو النضير :

١ : ٢٠

٤ : ٢٨٨

(هـ)

هذيل :

١ : ٢١٧ ، ٢١٩

هوازن :

١ : ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤

(ي)

اليهود :

١ : ٢١٠ ، ٣٠٠ ، ٢٣٦ ، ٢٦١ ، ٢٤٦ ، ٢٦٩ ، ٢٩٣

٢ : ٣٠٠ ، ٩٦ ، ٢٤٢ ، ٣٠٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣

٣ : ٢٢ ، ٥٣ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٢١٨ ، ٢٦٠

٤ : ٣٦ ، ٤٤ ، ٢١٠

الكوفيون :

١ : ١٧٠

٢ : ٣٧٠ ، ٣٨٧ ، ٤١٧

٣ : ٩ ، ٧٢ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٢٤ ، ٢٠٠

٣٨٤ ، ٣٨٣

٤ : ٣٨ ، ١١٥ ، ١٦١ ، ٢١٩ ، ٢٢٧

٢٤٦ ، ٣٢٦ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٤

٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٤

(م)

بنو مالك

١ : ٢٤٦

للالكية :

١ : ٣٣٢

بنو المصطلق :

١ : ١٩٨

مقر :

١ : ٢٨٥ ، ٢١٩

المعزلة :

١ : ١٢٤

٢ : ١٠٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١

٣ : ٢٦٩ ، ٢٧٤

بنو المنيرة :

١ : ٢٠٤

المهاجرون :

١ : ٢٣٧

٣- فهرس الأماكن

البيت الحرام :

٢٦١ : ١

بيت المقدس :

١٥٩ ، ٤٥ ، ٣٩ : ١

١٨٢ ، ٤٢ : ٢

(ت)

تهامة :

٢١٩ : ١

التنميم :

٢٠٤ ، ١٥٩ : ١

(ج)

الجسفة :

١٩٧ : ١

جزيرة العرب :

٢١٩ : ١

(ح)

الحيفة :

٢٨٩ ، ٢٠٢ ، ١٩٢ : ١

الحجاز :

٢٨٥ ، ٢١٩ : ١

٨١ : ٢

الحديبية :

٢٩٧ ، ١٩٢ : ١

حراء :

٢٠٧ : ١

حنين :

٣٧ : ٤

الحيرة :

٢٨٩ : ١

(١)

أذربيجان :

٢٣٦ : ١

أرمينية :

٢٣٦ : ١

أصبهان :

٤٣٥ ، ٣٢٧ : ١

الأيكة :

١٦١ : ١

أيلة :

١٥٩ : ١

(ب)

البحرين :

٢٤٠ : ١

بدر :

٢٠٠ ، ١٥٧ ، ٤٧ ، ٣٣ ، ٢٦ : ١

٢٤٥ ، ٩٥ : ٢

١٦٧ ، ٢٣ : ٣

برقة :

١٥٩ : ١

البصرة :

٣٢٩ ، ٢٤٩ ، ٢٤٠ : ١

٦٣ : ٢

٦ : ٣

٤١٥ ، ٢٥٦ ، ١٨ : ٤

بغداد :

٣٣٣ ، ٣٦ : ١

٦٣ : ٢

(ف)	(د)
فارص :	هائبة :
١٥٧ : ١	٣٢٤ : ١
(ق)	دمشق :
قبا :	٣٣٢ ، ٣٢٨ ، ٣٢٥ : ١
١٥٧ : ١	(ش)
١٩٧ : ٢	الهام :
(ك)	٣٣٠ ، ٢٨٩ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ : ١
الكبة :	٨١ : ٢
١٨٨ : ١	٢١١ : ٣
٢٦٦ ، ١٩٩ ، ٤٢ : ٢	٤١٦ : ٤
٣٨٢ ، ٢٢ : ٣	(ص)
الكوفة :	الصف :
٣٣١ ، ٣٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ : ١	٢٦١ : ١
٦٣ : ٢	٢٠٢ : ٢
٣٧٠ : ٣	٢٧٤ : ٣
٤١٥ : ٤	(ط)
(م)	الطائف :
مدن :	١٩٧ ، ١٩٢ : ١
٤٠٠ ، ١٦٠ : ١	٣ : ٣
١٤٧ ، ٣٢ : ٣	طيرة :
المدينة :	١٥٩ : ١
١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٥٧ ، ٣٠ ، ٢٩ : ١	(ع)
١٩٩ ، ١٩٦ ، ١٩٤ ، ١٩٢ ، ١٩١	الوراق :
٢٣٥ ، ٢٣٢ ، ٢٢٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣	٣٢٩ ، ٣٢٥ ، ٣١٩ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ : ١
٣٣١ ، ٣٣٠ ، ٢٦١ ، ٢٤٧	٨١ : ٢
١٤٠ ، ٦٦ ، ٦٤ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٣١ : ٢	عرفات :
٢٢٨ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤	١٩٥ : ١
٢٥٦ : ٤	



٤ - فهرس الكتب (\*)

كتاب الإعلام السبيل = التبريد والإعلام	(١)
الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني:	أبكار الأفكار للآمنى :
٢٠١ : ١	١٣١ : ٤
الأفراد لابن فارس :	أحكام القرآن لابن العربي :
١١٠٠ ، ١٠٥٠ ، ١٠٢ : ١	٤١ ، ٤٠ : ١
الأفعال للسرقسطي	اختصار كتاب نظم القرآن للجرجاني المكي :
٢٩٢ : ١	٩٢ : ٢
الأفعال لابن طريف :	الأدب المفرد للبخاري :
٢٩٢ : ١	٣٣ : ١
الأقصى القريب للتونسي :	الأذكار لقرنوي :
٤٠٨ ، ٣٩١ ، ٣٤٦ : ٢	٤٦٣ : ١
٣٣٣ ، ٣٢٥ ، ١٦٨ : ٣	الإرشاد لابن برّجان :
الإقناش لأبي جعفر بن الباذش	١٨ : ١
٣١٨ : ١	١٢٩ : ٢
الاكتفاء لأبي عمرو الداني :	الأزمية لأبي الحسن طي بن محمد المروى :
٣٤٨ ، ٣٤٧ : ١	٣٧٨ ، ٢٤٥ : ٤
الإسكيل في الحديث لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري :	أساس البلاغة للزعمري :
٢٠٨ : ١	١٤٠ : ٤
إلجام العوام عن علم الكلام للقراني :	أسباب النزول للواحدى :
٧٩ : ٢	٢٢ : ١
الإمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد	إسفار الصباح ، ولم يذكر مؤلفه :
٣٠٦ : ٢	١٣٨ : ٣
٤٢٨ : ٤	إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلاقي :
أمانى ثلث :	٣٩١ ، ٥٧ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٤٩ : ١
٣٩٢ : ٢	١٢١ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ١٠٨ ، ٩٩ ، ٩٤ : ٢
أمانى ابن الحاجب :	٣٤٣ ، ٦٩ : ٣
٣٥٦ : ١	إعجاز القرآن لقرماني :
٤٣٦ ، ٤٠٩ ، ٣٥ : ٢	٥٧ ، ٥٤ : ١
٢٦١ : ٣	

(\*) هي الكتب التي نقل عنها المؤلف أو أشار إليها في كتابه .

الإيضاح لأبي علي الفارسي :	أما السهيلي :
٣٤٩ : ١	٣ : ٢١٠ ، ٢٤٦
٢٩٧ : ٤	أما ابن السيد البطليوسي :
	٢٤٦ : ١
( ب )	أما ابن الشجري
البارع لأبي علي القالي :	٣ : ٢١٠ ، ٢١٢
٢٩٢ : ١	أما المزين عبد السلام
البحر لابن النير = تفسير ابن النير	٤٦٣ : ١
بحر الأصول لبلد الدين الزركشي	٥٦ : ٣
٩٠ : ٤	أما للرتضى :
البحر المحيط = تفسير أبي حيان	٣٠٤ : ١
بحر المذهب في الفروع لأبي الحسن عبد الواحد	٣ : ٣٨٦ ، ٤٣٠
ابن إسماعيل الروياني	٤ : ٤٥ ، ١٣٧
٤٦٧ : ٢	الأصناف للجاحظ :
البرهان لإمام الحرمين :	٢٥١ : ١
٦٦ : ١	لملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والفراءات
٤١٤ : ٤	في جيم القرآن :
البرهان في تفسير القرآن ، للحوفي :	٩ : ٦٣ ، ٣٠١
٣٠١ : ١	٤٤٠ : ٤
٢٧٢ : ٣	الاختصار لأبي بكر الباقلاني :
البرهان للملكاني :	١ : ١٩١ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢
٩٥ : ٢	٢ : ٣٩ ، ١٢٦
٤٢٦ ، ١٦٨ : ٣	الاختصار لابن النير :
٤٩ : ٤	٤ : ١١
البرهان لميززي :	الأندلس للزحرفي :
٩٠ : ٢	٤ : ٣٨٧
٣٧٥ : ٣	الإيضاح للشطيب القزويني :
البرهان للكرمان :	٢ : ٣٤٢
٢٥٩ : ١١٢ : ١	٣ : ٤٤١
بستان العارفين لأبي الليث السمرقندي	٤ : ٤٤
٤٧١ ، ٤٥٧ ، ٣٧٦ : ١	الإيضاح لابن عصفور :
	٢٣٤ : ٤

التحفة لابن مالك :	الهيوط للأسترباذى
٣٥٢ : ٤	٣٦٤ : ٢
التذكرة لأبي حيان :	٤٤٣ ، ٢٩٦ ، ٢٥٩ ، ٢٥١ ، ٢١١ ، ١١٩ : ٤
١٨٨ : ٤	الهيوط للواحدى :
التذكرة لأبي على الفارسي :	١٢١ ، ١٣ : ١
٢٧٩ : ٢	٥٠٦ ، ٤٠٩ : ٢
٣٨٩ : ١٢١ : ٣	٣٩٠ ، ٣٣٨ : ٤
٣٥ : ٤	البصائر لأبي حيان التوحيدي
الترقيص لمحمد بن على الأزدي :	٣٠٦ : ١
٣٨٩ : ٣	١٠٠ : ٢
التسهيل لابن مالك :	بيان إجماز القرآن للخطابي
٣٥٧ : ٢	١٠٦ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٠ : ٢
٤١١ ، ٣٠٥ ، ٢٤١ ، ١٩٤ : ٤	البيان لأبي عمرو الداني :
تصارييف الأعمال لابن الفوطية = الأعمال	٢٥٠ ، ٢٤٩ : ١
التصريف لابن الحاجب :	( ت )
٣٢١ : ١	تاريخ بغداد للعقيب :
التصريف والأعلام لأبي القاسم السهيلي :	٢٧٧ : ١
١٥٥ : ١	تاريخ الطبرى :
٣٠٦ : ٢	٢٤٢ : ٣
٦٢ : ٤	التاريخ الكبير للبغارى :
التعليق للقاضى حين :	٤٨٠ : ١
٤٧٧ : ١	التاريخ المظفرى :
تطبيق ابن اركاح على الرزوق :	٢٨١ : ١
٢٤٦ : ١	التبصرة لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسى
التفرقة بين الإسلام والزندقة للغزالي :	٣٢٥ : ١
٧٩ : ٢	التبيان للزمكشاني :
تفسير لإسماعيل الضمير :	٤٢١ : ٢
٨١ : ٢	٧٢ : ٤
التفسير لإمام الحرمين = تفسير الجويني :	التبيان في آداب حملة القرآن للنووى :
تفسير البهوى :	٤٧٧ ، ٤٥٦ : ١
٤٤٤ ، ٣٣٠ ، ٣٣ : ١	التحرير والتجوير لابن التقيب :
٨٩ ، ٨٦ ، ٦٤ : ٢	٣٤٠ : ١



تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز	تفسير ابن بركان :
تفسير الفخر الرازي :	٣٧٩ : ٤
١٩١ : ٣٥ ، ٣٦ ، ١٧٤ ، ١٩١	تفسير الجيندي :
٤٥٢ : ٣٧٧ ، ٤٥٢ : ٣	٣٦ : ٣
تفسير القرطبي :	تفسير الجويدي
٢٧٨ ، ٢١٣ : ١	٤٥ : ١
٢٥٢ : ٢	٢٦٣ : ٢
تفسير القشيري :	تفسير ابن حبيب النيسابوري :
٢٠٨ ، ١٢١ : ٢	٣٩ : ٢
تفسير الثعالبي :	تفسير الحوفي = البرهان
٢٨ : ٣	تفسير أبي حيان : وهو المسمى البحر المحيط
تفسير الكواشي :	٣٨٣ ، ٢٢٠ : ٣
٢٧٢ : ٤	٣٣٨ ، ٣٢١ : ٤
تفسير للآودى :	تفسير الراغب الأصفهاني :
٢٢٩ : ١	٣٣٠ ، ١٦٤ ، ٧٤ : ٢
تفسير أبي مسلم محمد بن بحر الأصبهاني :	٣٣٠ : ٤
٣٨٥ : ٣	تفسير الرماني :
تفسير ابن مردويه :	٢٥٢ : ٢
١٩٠ : ١	٢٤١ : ٤
تفسير ابن المنير ، وهو المسمى بالبحر :	تفسير الطبري :
٢٦٧ ، ٨٦ : ١	٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢١٤ : ١
٥٨ ، ٥٧ : ٢	٢٧٠ : ٤
٢٧٨ : ٣	التفسير لأبي العالية :
تفسير ابن النقيب ، وهو المسمى بالتحجير والتجوير :	١٨٦ : ٢
٣١١ : ١	تفسير عبد الرزاق :
التقريب لأبي بكر الباقلاني :	١٦٤ : ٢
٢٨٧ : ١	تفسير ابن عبد السلام :
١٢٨ ، ٥١ : ٢	٨٨ : ١
التسكيلة على الصحاح للأصفهاني :	تفسير ابن العربي :
٢٧٨ : ٤	٢٦ : ١
التسكيل والإتمام لابن عساكر :	تفسير الميزي :
١٥٥ : ١	٣٤١ : ٢
٥٠٤ ، ٤٧٩ : ٢	

جامع البيان للطبري = تفسير الطبري  
الجامع لابن عيينة :  
٤٣٩ : ١  
الجامع للقزاز :  
٢٩٢ : ١  
جامع ابن وهب :  
٢٢٢ : ١  
جال القراء لأبي الحسن علم الدين السقاوي :  
٣٣١ : ١  
كتاب الجمان في تهذيبات القرآن لأبي الناسم البنداري :  
٤١٤ : ٣  
جمهرة ابن حريز :  
٥٥ : ١  
جواهر القرآن للغزالي :  
٤٣٩ : ١

### (ح)

حاشية ابن هشام المحضراوي على سيبويه :  
٢٣٦ : ٤  
الحاوي الكبير للماوردي :  
٣٦٦ : ٣  
الحجة لأبي علي الفارسي :  
٣٣٩ : ١  
٤٥ : ٣  
حقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي :  
١٧١ : ٢  
الحلييات لأبي علي الفارسي :  
٢٧٨ : ١

### (خ)

الخاطريات لأبي الفتح عثمان بن جني :  
٤١٢ ، ٣٣١ : ٢  
٣٥٣ ، ١٠٣ : ٣

الخصائص لإمام الحرمين :

١٠٣ : ٣

الخصائص للخطيب التزويبي

١٠٩ : ٣

التمهيد لأبي عمرو بن عبد البر :

٢٨٤ : ١

التمهيدات لأبي الطوفان بن عميرة :

٧٢ : ٤

التيه لابن جني :

٣٤٧ : ٢

٢٥٦ : ٤

التفنيح للنبياوري :

١٩٢ : ١

التهذيب للأزهري :

٢٩٢ ، ٢١٨ : ١

تهذيب الأفعال لابن الفطاح :

٢٩٢ : ١

الترجيح لابن الحجاز :

٧٢ : ٣

توجيهات القراءات الشاذة لأبي البقاء المكي :

٣٤١ ، ٣٣٩ : ١

التيسير لأبي عمرو الداني :

٣١٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣١٩ ، ٣١٨ : ١

### (ث)

كتاب الثمانية في القراءات (ولم يذكر اسم مؤلفه) :  
٣٢٩ : ١

### (ج)

الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي  
الجامع لابن الأثير :  
٢٣٧ : ٣

المصالح لابن جنى :

٢٧٩ : ٢

١٤٢ : ٤

خصائص القرآن للوزير المغربي :

٤٨٩ : ٢

الخط والمجاهد لأبي بكر بن السراج :

٣٧٧ : ١

المطالبة لأرسطاطاليس :

١٥٤ : ٣

كتاب الخطة لابن جبير :

٣٢٩ : ١

(د)

درة التأويل للرازي :

١١٢ : ١

درة النواص للحريزي :

٥١٢ : ٢

٣٥١ : ٤

دلائل الإيجاز لمبد الفاهر الجرجاني :

٤١٣ ، ٤٠٥ ، ٣١٠ : ٢

دلائل النبوة للبيهقي :

١٩٠ : ١

(ذ)

القدومة للراغب :

٣٤٥ : ٣

(ر)

رحلة ابن الصلاح :

٤٨٣ : ١

رسالة ابن الحطاب في همد الحريري :

٧٠ : ١

الرسالة للإمام القاضي :

٢٨٧ ، ٢٨٤ : ١

٣٢ : ٢

وصف المباني لأحمد بن عبد النور اللاتقي :

٣٧٦ : ٤

رفع التوبة بشرح التفتة للدوخماري

٢٤٦ : ١

الروض الألف السبيل :

٢١ : ٤

الروضة لأبي علي المالكي :

٣٢٥ : ١

الروضة لأبي عمر الطلفسكي :

٣٢٤ : ١

ردوس المسائل للنووي :

٤٤٧ : ١

١٨٤ : ٣

(ز)

الزاهر لابن الأباري :

٥٠٥ : ٢

(س)

سير الفصاحة للحنافسي :

٥٨ - ٥٧ : ١

سراج المرئدين لأبي بكر بن العربي :

٣٦ : ١

سكن أبي داود :

٤٦٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٢ ، ٢٤٦ : ١

سكن ابن ماجة :

٢٥٠ ، ٢٤٧ : ١

كتاب السير للنووي :

٤٥٦ : ١

(ش)	شرح الخلاصة لبدو الدين بن مالك :
٣٢٣ : ١	٥٩ : ٢
الشافعية لأبي محمد القاسم الشافعي :	١٢ : ٣
٤٥٦ : ١	١٣٩ : ٤
الشافعية للرجاني ؛ وهو أبو العباس أحمد بن محمد	شرح الدرّة لابن جمعة الموصل :
٤٢٠ : ٢	٢٤٣ : ٤
شرح الإلام لأبي الفتح القشيري :	شرح رسالة الشافعي لأبي بكر الصيرفي :
٤٢٨ : ٤	٥٣ : ٢
شرح الإيضاح لابن الحجاز :	شرح الكافية لابن مالك :
٣٧٠ : ٤	٥١٢ : ٢
شرح الإيضاح للرجاني :	٢٤ : ٣
٥٠٥ ، ٣٢٥ : ٢	٢٤١ : ٤
شرح البرهان (١) ، واسمه التحقيق والبيان	شرح كتاب سيوفيه لأصفار ، وهو أبو جعفر ابن
للأبياري (أبو الحسين علي بن محمد الصنهاجي)	النحاس
٤١٤ : ٤	٣٨٧ : ٢
شرح البرزوقي لعبد العزيز بن أحمد بن محمد البقاري :	شرح مسلم للنووي :
٤٦٥ : ١	٣٥٢ : ٣
شرح التسهيل لأبي حيان :	شرح الفصل لابن الحاجب :
١٧١ : ٣	٤٠٩ : ٢
شرح الجمل لابن الخشاب :	شرح المقرب لابن عصفور :
٢٨٢ : ٤	٣٨٤ : ٣
شرح الجمل لابن أبي الربيع :	شرح الملحة للحريزي :
١٣٦ : ٤	٢٣٦ : ٢
شرح الجمل الصغير لابن عصفور :	شرح منهوكه أبي نواس لابن جني
٣٩٢ : ٢	٢٦٤ : ١
شرح الحاجبية للنيلي :	شرح المذهب للنووي :
٤٣٦ : ٢	٣٣٣ : ١
	١٢٨ : ٢

(١) الجزء الأول منه نسخة بمكتبة مراد ملا باستانبول ، ومنه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ؛ والبرهان لإمام الحرمين .

٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ،

٤٣٩ ، ٤٤٦ ، ٤٥٨ ،

٣ : ٣٦ ، ٣٩ ، ٦٧ ، ١٥٧ ، ١٨٤ ، ٣٨٨ ،

٣ : ٢٤٢ ،

(ض)

ضوء الصباح لتاج الذين محمد بن محمد الإسفراييني :

٣ : ٣٢٥ ، ٤٢٥ ،

٤ : ٨٩ ،

ضياء القلوب في التفسير لسليم الرازي :

١ : ٤٧٣ ،

(ط)

طبقات السيكي = طبقات الشافعية

طبقات النحويين والفتوى للزبيدي :

١ : ٢٥٠ ،

طريق الفصاحة ، لابن النفيس :

٣ : ٤٠٧ ،

(ع)

العالم في اللغة لابن سيد :

١ : ٢٩١ ،

العجائب في تفسير القرآن للسكرماني :

١ : ١٦٥ ،

٣ : ٢٨٠ ،

كتاب المشعة في القراءات ( ولم يذكر مؤلفه ) :

١ : ٣٢٩ ،

ابن عطية = المحرر الوجيز

كتاب العمدة لابن رشيق :

٣ : ٤٠٠ ،

العمدة للطوطوش :

٢ : ٣٠١ ، ٣٧٤ ،

٣ : ٧٢ ،

شعب الإيمان لليبي :

١ : ٢١٨ ، ٣٥٠ ، ٣٧٩ ، ٤٦٢ ، ٤٧٢ ،

٢ : ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٨١ ،

شفاء الصدور لابن سبع :

١ : ٤٥٤ ،

٢ : ١٥٤ ،

شواهد التوضيح لابن مالك :

٤ : ٣٩٦ ،

(ص)

الحاج للجوهري :

١ : ٢٩٢ ،

٤ : ٢٤٨ ،

صحيح البخاري :

١ : ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١١١ ، ٢٠٦ ،

٢ : ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ،

٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦ ،

٢٥٨ ، ٢٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ،

٤٥٨ ، ٤٦٤ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ،

٢ : ٣٥ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٨٤ ، ٢٠٢ ،

٤ : ٣٩٤ ،

صحيح الترمذي :

١ : ٣٠ ، ٢٤١ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ،

٤٧١ ، ٤٧٤ ،

٢ : ٦٧ ،

صحيح الحاكم :

١ : ٢٦٣ ،

صحيح ابن حبان :

١ : ٢٠٧ ،

٢ : ٣٥ ، ١٢٨ ،

صحيح مسلم :

١ : ٣٠ ، ٣١ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٥ ،

فقه اللغة لابن فارس :  
١ : ٢٥٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٤٦٥  
٢ : ١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦  
٤ : ٣٧٨ ، ٤٤٤

فلك الأوزار لصفي الدين بن أبي المنصورى :  
٤ : ٦٠

الفلك الدائر لعز الدين بن أبي الحديد :  
٣ : ٢٣٧

قنون الأفتان لابن الجوزى :  
١ : ٩٢

٢ : ٣٧  
فهم السنن لأبي عبد الله الحارث :  
١ : ٢٣٨

### (ق)

قانون التأويل لأبي بكر بن العربي :  
١ : ١٦

القد لأبي الفتح بن جنى :  
٢ : ٢٨٦ ، ٣٧٤

٣ : ٣١٠ ، ٥  
٤ : ٣٢٠

انقرطبي = الجامع لأحكام القرآن .  
القطع والاستئناف للزجاج (١) :

١ : ٣٤٢

كتاب القواصم لابن العربي :  
٣ : ٢٥

القواعد الكبرى لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام :  
١ : ٤٧٦

٣ : ٢٤١

القول الوجيز في استنباط علم البيان من الكتاب  
العزيز :

٣ : ١٧٠

عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل : لأبي  
العباس المراكشي

١ : ٣٨٠

### (غ)

الغزو للصريف المرتضى : = أمالي المرتضى  
غريب الحديث لإبراهيم الحربي :

١ : ٤٧٩

غريب الحديث لأبي عبيد :  
٣ : ٣١٣

غريب القرآن للخطابي :  
١ : ٢٤٥ ، ٢٤٦

غريب القرآن لابن حريد :  
٢ : ٢٧٩

غريب القرآن لابن عزيز :  
١ : ٢٩١

٢ : ٢٧٩

٤ : ٢٤٨

كتاب الغريبين للبروي :

١ : ٢٩١

٢ : ٢٨٥

### (ف)

فتاوى ابن الصلاح :

٢ : ١٧٠

فرائد القلائد ، ( ولم يذكر مؤلفه ) :

٣ : ٦٤

الفسر لأبي الفتح ابن جنى :

٢ : ١٤٧

٣ : ٤٣

فضائل القرآن لأبي عبيد :

١ : ٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ٢٨٣ ، ٣٣٦ ، ٤٤٤ ، ٤٦٢ ، ٤٨٣ ، ٤٦٩

كتاب الكتاب لابن دوستويه :

٣٧٦ : ١

الكشاف للزخرفي :

١٧٤ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٢٤ ، ٦٣ ، ٤٩ : ١

٣١١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٤ ، ٣٠١ ، ٢٩٨ ، ١٨٦

٤٩٢ ، ٣٥٨ ، ٣٤٧ ، ٣٢١ ، ٣١٧

٢٤٠ ، ٢٣٨ ، ٢٢٩ ، ٢٢٥ ، ٩٥ : ٢

٣٠٦ ، ٢٩٦ ، ٢٩٥ ، ٢٨٢ ، ٢٦٨

٣٢٢ ، ٣١٩ ، ٣١٧ ، ٣١٠ ، ٣٠٩

٣٦٨ ، ٣٦٤ ، ٢٥٠ ، ٣٤٥ ، ٣٢٦

٣٩٨ ، ٣٩٤ ، ٣٨٨ ، ٣٧٩ ، ٣٧١

٤٢٠ ، ٤١٨ ، ٤١٦ ، ٤١٥ ، ٤٠٨

٤٣٤ ، ٤٣١ ، ٤٣٠ ، ٤٢٤ ، ٤٢٣

٤٥٤ ، ٤٥٢ ، ٤٥٠ ، ٤٤٨ ، ٤٤٦

٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٤٦٤ ، ٤٦٢ ، ٤٦١

٤٩٤ ، ٤٩٣ ، ٤٨٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٢

٥٠٧ ، ٥٠٥ ، ٥٠٣ ، ٥٠٠

٣٥ ، ٣٤ ، ٢٥ ، ٢٠ ، ١٢ ، ١١ ، ٩ : ٣

١٧٤ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦١ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٨

١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٦ ، ٨٩ ، ٨٦

١٥٤ ، ١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٢٦ ، ١١٨

١٧٩ ، ١٧٧ ، ١٧٢ ، ١٦٨ ، ١٦٦

١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٥ ، ١٨٢ ، ١٨١

٢٢٠ ، ٢١٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠١ ، ٢٠٠

٢٦٢ ، ٣٦٠ ، ٢٤٨ ، ٢٣٧ ، ٢٢٤

٣٠٤ ، ٢٩١ ، ٢٧٩ ، ٢٧٧ ، ٢٧٣

٣٢٠ ، ٣١٢ ، ٣١٠ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦

٣٥٨ ، ٣٥١ ، ٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٢٨

٤٠٣ ، ٣٩٠ ، ٣٧٥ ، ٣٦٥ ، ٣٦٢

٤٦٧ ، ٤٤٩ ، ٤٤٠ ، ٤٢٤ ، ٤١٩

٤٧٧ ، ٣٧٦

٤٤٦ ، ٣٨٨ ، ٣٥٠ ، ٣٠٠ ، ٢٠٠ ، ١٩ ، ١١ : ٤

(ك)

الكافي لأبي جعفر النعماني :

٣٤٠ : ٢

الكافي لأبي محمد إسماعيل الهروري :

٣٤٨ ، ٣٣٠ : ١

الكافي لمحمد بن شرح الإحليل :

٣٤٨ ، ٣٢٥ : ١

الكافي لمصور بن فلاح التيمي :

١٧٦ : ٤

الكامل لأبي أحمد بن عدي :

١٥٨ : ٢

الكامل في القراءات لأبي القاسم يوسف بن جبار :

٣٢٤ : ١

الكامل للمبرد :

٢٣٦ : ٣

١٩٥ ، ١٣٥ ، ١٢٧ ، ١١٩ ، ٧٧ : ٣

٣٧٣

الكتاب لسبويه :

٣٠٤ ، ٢٦٦ ، ١٧٤ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٥٣ : ١

٤٠٧ ، ٣٨٧ ، ٣٤٨ ، ٣٢٦ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ : ٢

٤٥٤ ، ٤٥٠ ، ٤١٦ ، ٤١٥ ، ٤٠٩

٥٠٦

١٤٢ ، ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٢ ، ١٣٠ : ٣

٤٠٦ ، ٣٦٦ ، ١٦٠ ، ١٥٤

١١٢ ، ١١١ ، ١٠٢ ، ٨٨ ، ٥٧ ، ٤٢ : ٤

١٧٤ ، ١٥٥ ، ١٥٣ ، ١٣٥ ، ١٢٥

٣٢٨ ، ٣٢٥ ، ٢٨١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤

٣٧٦ ، ٤٦٥ ، ٣٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٣٢

٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٦ ، ٣٩٢ ، ٣٨٦

٤٢٢ ، ٤٢٠ ، ٤١٦ ، ٤١٢ ، ٤١٠

٤٢٤

(م)

ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد :

٢٨٨ ، ١٤٦ : ٣

ابن ماجه = سنن ابن ماجه

المتن لأبن خالويه :

٢٤٥ : ٢

٣٥٣ : ٣

٣٤٧ : ٤

الثل السائر لأبن الأثير :

٢٢٢ ، ١١٧ : ٣

الحجاز لأبن عبيد :

٢٩١ : ١

الحجاز لمز الدين بن عبد السلام :

١٢٢ : ٢

جمع البحرين للصاغاني :

٢٩٢ : ١

المختب لأبن جنى :

٣٤١ ، ٣٣٩ ، ٣٣٢ : ١

٣٨٨ ، ٣٨٥ ، ٣٦٥ ، ٢٠٩ ، ١٥٣ ، ١١٦ : ٣

٢٠٩ : ٤

المحرر الوجيز لأبن عطية :

٣٠١ ، ٦٣ ، ٨ : ١

١٥٩ ، ١٠١ ، ٩٧ ، ٥٨ ، ٣٢ : ٢

٢١٨ ، ١٣٧ ، ١٢٢ ، ١١٧ ، ٦١ ، ٦٠ : ٤

المحصل في شرح الفصل لأبن البقاء :

٣٥٢ : ٤

الحكم لأبن سيدي :

٢٩٢ ، ٦٤ : ١

٤٧٦ : ٢

٣١٣ : ٣

٣٩٤ : ٤

١١٤ ، ١١٢ ، ١٠٩ ، ١٠١ ، ٩٣ ، ٨٩

١٧٧ ، ١٦٩ ، ١٤٢ ، ١٤٠ ، ١٢٢

٢٥١ ، ٢٢٨ ، ٢١٨ ، ١٩١ ، ١٨٦

٢٨٢ ، ٢٨٠ ، ٢٧٨ ، ٢٧٦ ، ٢٦٣

٣٢٣ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧ ، ٢٩٧ ، ٢٨٩

٣٤٣ ، ٣٤٠ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦ ، ٣٢٨

٣٦٢ ، ٣٦٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٢ ، ٣٤٧

٣٩٣ ، ٣٩٢ ، ٣٨٢ ، ٣٧٠ ، ٣٦٨

٤٤٠ ، ٤١٢

الكشاف القديم للزحرفى :

٣٤٧ ، ٣٠٤ ، ٧٢ : ١

٤١٧ : ٢

٢٨٧ ، ١٤٦ ، ١٤٥ : ٣

٣٨٥ ، ١٩٧ : ٤

الكشف والبيان للتملي :

٣٦٧ : ٣

الكشف لمحمد مكي القيرواني :

٣٣٩ ، ٣٣١ : ١

كشف للمشكلات للأصبهاني :

٣٦٦ : ٣

كنز اليواقيت لأبن القاسم القشيري :

٤٢ : ٣

(ل)

اللاقي الفريدة في شرح القصيدة ، للفاقي :

٤٦٠ : ١

كتاب اللامع العزيزي لأبن الملا المعري :

٥١٣ : ٢

اللباب لأبن البقاء الكبير ( مخطوطة دار الكتب

المصرية ) برقم ٤٢٣

٣٧٦ : ١

٢٤٧ ، ٢١٢ : ٤



المجلد لابن حزم :	١٢٨ : ٣
السند لابن أبي شيبة :	٢٣ : ١
١٣٢ : ٢	المختصر القريب لأبي بكر الباقلاني :
الشكل لمكي بن أبي طالب القيسي :	٢٣ : ١
٣٠١ : ١	المختل للبيهقي :
المصباح لأبي الكرم القهرزوري :	٤٧٩ ، ٢٥٦ ، ٢٤١ ، ٢١٧ ، ٨ : ١
٣٢٥ ، ٣١٨ : ١	١٦٢ : ٢
المصنف لابن أبي شيبة :	المرشد الوجيز لأبي شامة شهاب الدين :
٤٧٩ ، ٢٥٨ ، ١٨٩ : ١	٣١٩ ، ٢٨١ : ١
المصنف لعبد الرزاق :	المسائل الخمس لابن فارس :
٤٧٩ : ١	٢٥٨ ، ٢٣٧ : ١
المصنف لقاسم بن أصبغ :	مسائل نافعة :
٢١٢ : ١	٢٩٣ : ١
معالم التنزيل للبنوي = تفسير البنوي	المستدرك للحاكم :
معاني القرآن للفراء :	٤٢٣٧ ، ٢٢٨ ، ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢٠٦ ، ١٩٠ : ١
٦٥ ، ٦٣ : ١	٤٤٧ ، ٤٣٩ ، ٢٦٣ ، ٢٥٦ ، ٢٤١ : ١
١٨٠ : ٤	٢٩ : ٣
المعاني المبتدعة لابن الأثير :	المستوفى لجمال الدين أبو سعد القرغاني :
٣٤٣ : ٣	٣٥٩ : ١
المعتمد لابن الحشاش :	٣٥٥ ، ٣٥٣ : ٢
٣٠٥ : ١	٣١٠ ، ١٠٨ ، ١٠٢ : ٤
المعجم للطبراني :	المرشد لأبي نصر الفشتري :
٤٧٩ : ١	١٧٨ ، ١٧٧ : ٢
١٥٩ : ٢	السند لأحمد بن حنبل :
المغرب للجوالقي :	٢٥٠ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٠٩ ، ٣٢ : ١
٤٦٢ : ٢	١١٩ : ٢
معرفة الفراء للحافظ شمس الدين الذهبي :	السند لبزاز :
٢٤٢ : ١	١٩٠ : ١
معيان النظر في علوم الأشعار للزنجاني :	١٥٩ : ٢
٤١٥ ، ١٠٣ : ٣	السند لأبي داود الطيالسي :
مغازي لمحمد بن إسحاق :	٢٤٤ : ١
٤٣٢ : ١	

- المغرب للطبرزي :  
٢٧٨ ، ١٤٠ : ٤  
المغني لابن همام :  
٣٧٠ : ٤  
مفتاح الباب المغفل لفهم الكتاب المنزل للحرالي :  
٥ - ١  
مفتاح العلوم للسكاكي :  
٣١١ ، ٧٠ : ١  
٤٦٣ ، ٤٢٥ ، ١٠٠ : ٢  
٤٢٤ ، ٣٤٩ ، ١٨٢ : ٣  
المفرد في معرفة العدد الجعري :  
٢٦٦ : ١  
المفردات للراغب :  
٢٩١ : ١  
٣٣٠ ، ١٧٢ : ٢  
٣٣٠ : ٤  
المفصل للزعفراني :  
٤٢٠ ، ٤٠٥ : ٢  
٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٢٥٩ ، ٢٣٠ : ٤  
مقامات الحريري :  
٤٨٤ ، ٧٠ : ١  
المغاييس لابن فارس :  
٤٧٣ : ٢  
مقدمة التفسير لابن عطية :  
٢١٦ : ١  
٩٨ ، ٩٧ : ٢  
المغرب لابن عصفور :  
٣١٨ : ٢  
٨٤ : ٣  
المغني لابن عمرو الباني :  
٣٨٦ ، ٣٨٥ ، ٣٧٩ ، ٢٤٠ : ١
- ملك التأويل لأبي جعفر بن الزبير :  
٢٠٣ : ٤  
مناب الشافعي للإمام الرازي :  
٥٦ : ٤  
المنتخب للهمداني :  
٣٠١ : ١  
المنهاج لأبي عبد الله الحلبي :  
٢٢٩ : ١  
منهاج البقاء لحازم الأندلسي :  
٤٩١ ، ٣١١ ، ٦٠ ، ٥٩ : ١  
٤٠٨ ، ١٠١ : ٢  
٤٠٧ ، ٣١٤ ، ٢٨٨ ، ١٠٥ : ٣  
الوجز للأشعري :  
٨٣ : ٢  
الموعظ لابن ربناني :  
٢٩٢ : ١
- ( ن )  
الناسخ والنسوخ لأبي الحسين أحمد بن جعفر :  
٣٧ : ٢  
الناسخ والنسوخ للواحدى :  
٤١ ، ٣٩ : ٢  
تنائج الفكر في علل النحو للسيبلي :  
٢٦٥ : ٣  
٣١٩ : ٤  
نظم القرآن للجرجاني :  
٩٢ : ٢  
١٩٣ : ٣  
نكت أبي الحسن الماوردي :  
١٦٢ : ٢  
نكت التنبية لابن أبي الصيف :  
٢٤٦ : ١

النهاية لابن الأثير :

٤٧٤ : ١

نهاية الإيجاز للفخر الرزاي :

٤٠٨ ، ٣٧٨ : ٢

نواذر الأصول للترمذی :

٤٦٩ : ١

(هـ)

الماءات لابن الأنباری :

١٢٧ : ٣

٣٦ : ٢

٢٢ : ٣

ياقوتة الصراط لأبي عمر غلام تملب :

٢٩١ : ١

اليواقيت لأبي عمر الزاهد :

٣٣٩ : ١

٢٤٢ : ٢

١٨٤ : ٣

٧٧ : ٤

الهداية للبهدي :

٣٣٩ : ١

(و)

الواقعات في الفروع لمبد العزيز بن أحمد الحلواني :

٤٧٧ : ١

الوقف والاجتهاد للأنباری :

٢٩٤ : ١

(ي)

النبوع لابن ظفر :

٣٦ : ٢

٢٢ : ٣

• - فهرس الأشعار

١٠١ : ٣ ، ٢٨٣ : ٣	أبو دؤاد الإيادي	الرقباء
٢٤٨ : ١	الكهيت	معرب
١١٢ : ٤	—	غرائبها
٥١٤ : ٢	الحارث بن ظالم	القربا
٣٥٩ : ٣	معاوية بن مالك بن جعفر	غضابا
٤٨ : ٣	الناطقة الذبياني	الكتائب
٢٥٥ : ٤	قيس بن الخطيم	الركائب
٢٩٨ : ٤	ابن زبابة	قلايب
٣١٦ : ١	—	للتغاي
٣ : ٣	أبو ذؤيب الهذلي	ويموج
٣٠٠ : ١	عبد الله بن الزهري	رمحا
٤٩٧ : ٢	—	الجوايح
٣٣٤ : ٢	جرير	داج
١٠٥ : ٣	—	مليح
٤٩٤ : ٢	مطيع	الضريح
٢٣٨ : ٣	ابن عبدون	فصاح
١٢٥ : ٣	ذو الرمة	باردا
٤٧ : ٣	—	خالد
١١٦ : ٤	—	مهند

٢٢٥ : ٢	—	محد
٤٦٥ : ٢	—	في اليد
٥١٢ : ٢	طرفة	أرشد
٨٥ : ٣	—	معاهد
٤٨٧ : ٢	—	والنادي
٤٢٨ : ٤	—	نجد
١٨١ : ١	—	السورا
٣٩٤ : ٣	امرؤ القيس	جرجرا
٥٠ : ٣	الناطقة الجمعدى	مظهرا
٣٩٣ : ٢	—	قسرا
٥٠١ ، ٤٨٤ : ٢	سواده بن عدى	القفيرا
١٠٢ : ٣	الأحوص	السراثر
١٦٠ : ٢	—	يسير
٥١٢ : ٢	الحزوى	مشهور
٦٨ : ٣	ذو الرمة	القطر
٣١٢ : ٣	صفية بنت عبد المطلب	القبائر
١٦٩ : ٤	المرندس	السارى
١٠٥ : ٣	—	ضامز
٦ : ٣	جرير	بالنواقيس
٤٢٨ : ٢	—	خيص
٤٨٣ : ٢	الكلعبة	تقطما

٣٦٨ : ٢	—	توجعُ
٣١١ : ٣	الفرزدق	الطوالعُ
٤٦٠ : ٣	—	يماصُ
٤٢١ : ٣	القاضي التنوخي	ابداعُ
١١٧ : ٣	—	الإيمافُ
٧٠ : ١	الحريري	صروفُ
١١٥ : ٣	أوتام	طرقا
٣١٤ : ١	قتيلة بنت النضر	المحققُ
٤٩٦ : ٢	المنعبي	الشقائقِ
٢٢٢ : ٣	—	الخللاتِ
٣٨١ : ٣	—	رازقِ
٤٨٧ : ٢	—	حراقِ
١٦٧ : ١	—	علا
٥١ : ٢	الشاطبي	مونلا
١١٤ : ٢	أبو نواس	التثقيلا
٣٠٩ : ٣	أمية بن أبي الصلت	أوالا
٥٠ : ١	—	صياقلُ
٤٩٤ : ٢	—	الرجلُ
٣١٨ : ٢	—	صولُ
٣٩٩ : ٣	جرير	عاذلهُ
٥ : ٣	امرؤ القيس	وحوملُ
٦ : ٣	امرؤ القيس	مكللُ

٣٠٧ : ٣	امرؤ القيس	معجل
١٥١ : ٣	حسان	السلسل
٢٨٩ : ٣	امرؤ القيس	تنسلي
١١٤ : ٣	—	حابل
٦ : ٣	—	والنخل
٧٥ : ٣	امرؤ القيس	صال
٢٥٩ : ٣	—	قتلى
٣١٤ : ٣	—	حال
٣٥٧، ٥٥ : ٣	الناطقة الذبياني	دما
٤٨٢ : ١	الطرطوسي	مقيا
٧٣ : ٣	ابن مفرغ الحميري	غامة
٤٦٥ : ٣	المتنبي	فائم
٤٠٦ : ٣	—	ونسكروم
١٥ : ١	—	كلام
٣١٦ : ١	—	الكلام
٤٨٧ : ٣	—	ذميم
١٩٤ : ٤	البرج بن مسهر الطائي	النجوم
٢٦٧ : ٣	ليبد	حامها
٣٠٧ : ٣	عنقرة	بحرتم
٦ : ٣	الفرزدق	الصوارم
٣٦١ : ٣	—	النوام
٣٦٣ : ٣	عنقرة	الأسهم

٤٣٣ : ٣	زهير	لم قلم
٢٠٠ : ٤	أبو محجن	فلسي
٦٨ : ٣	طرفة	تسمى
١١٤ : ١	—	توعدون
٣١٤ : ١	—	الكاتبينا
٣١٥ : ١	—	مغنى
٤٢٦ : ٢	أنيف بن قريط	وحدانا
٥٠٣ : ٢	—	رحمانا
١٢٧ : ٣	حسان	جنونا
٣٩٩ : ٢	الفند الزماني	دانوا
٢٦١ : ٢	—	يمين
٤٨٧ : ٢	—	للقرائن
١٢ : ١	—	المين
١٥٣ : ٢	—	الامتحان
٤١٦ : ٢	—	أودى بها
٤٢٣ : ٢	المتنبي	ذكرناها
٤٨٣ : ١	الإمام الشافعي	شاهدوه
٣١٤ : ١	الفرزدق	للواليا
٣٨٩ : ٣	المجنون	خياليا
٤ : ١	—	خبايا
٥ : ١	—	الكرى
٣٦٩ : ١	—	الأصل



٦ — فهرس الأرجاز

٣٩٧، ٢٢٤ : ٢	أبو النجم	شعري
٢٦٨ : ٢	علي بن أبي طالب	حيدرہ
٢٦٨ : ٢	رؤبة	مكور
٣٩٧، ٢٢٤ : ٢	أبو النجم	شعري
٢٩٣ : ١	المعاج	حقائقا
٤٣٨ : ٢	شماہ المذليّة	حنظلي
٣٥٩ : ٣	المعاج	والسمي

## ٧ - مراجع التحقيق

- لتحاف فضلاء العصر للديمياطى ، مطبعة عبد الحميد حنفى بمصر سنة ١٣٥٩ .  
الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى ، طبع مصر سنة ١٢٧٨ .  
أحكام القرآن لابن عربى ، بتحقيق على محمد الجاوى ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٧ م .  
الأدب المفرد للبغوى ، طبع الهند سنة ١٣٠٦ .  
أسباب النزول للواحدي ، مطبعة هندية بمصر سنة ١٣١٥ .  
أسرار البلاغة للجرجاني ، تحقيق ٨ . ريتز ، مطبعة وزارة المعارف باستانبول سنة ١٩٥٤ م .  
إيجاز القرآن للباقلاني ، تحقيق السيد أحمد صقر ، طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٤ م .  
إعراب القرآن للمكبرى = لملاء ما من به الرحمن  
الأعلام لخير الدين الزركلى ، المطبعة العربية بمصر سنة ١٣٤٧ .  
الأغانى لأبى الفرج الأصبهاني ، مطبعة دار الكتب المصرية ، مطبعة التقدم سنة ١٣٢٣ .  
أمالى المرتضى ، للصراف الرافضى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٤ .  
أمالى القالى ، مطبعة دار الكتب سنة ١٣٤٤ .  
لملاء مامن به الرحمن للمكبرى ، المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٢١ هـ .  
إنباه الرواء على أنباه النعاة للقفلى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب سنة ١٩٥٠ م .  
الانتصاف لابن المنير ، حاشيته على الكشاف ، مطبعة الاستقامة سنة ١٩٥٣ م .  
الإيضاح فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى ، مطبعة السنة المحمدية ( بدون تاريخ )  
الباعث الحثيث للحافظ ابن كثير ، مطبعة صبيح سنة ١٩٥١ .  
البحر المحيط لأبى حيان ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ .  
بدیع القرآن، لابن أبى الإصبع المصرى، تحقيق حنفى محمد شرف، طبع مكتبة نهضة مصر سنة ١٩٥٧ م .  
البرهان فى علوم القرآن للزركلى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٧ م .  
بنية الوعاة للسيوطى ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ .  
بيان إيجاز القرآن للخطابى ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، مطبعة دار المعارف بمصر ،  
( من مجموعة ذخائر العرب رقم ١٦ ) .  
البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة لجنة التأليف سنة ١٣٦٩ .  
تاج العروس للزبيدي ، القاهرة سنة ١٣٠٦ .  
تاريخ الإسلام للذهبي ، القدس من سنة ١٣٦٧ .  
تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ، القاهرة سنة ١٣٤٩ .  
تاريخ الطبرى ، المطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .

- تبيين كذب المفتري ، لابن عساكر ، القدس سنة ١٣٤٧ .
- تذكرة الحفاظ للذهبي ، حيدر آباد سنة ١٣٣٣ .
- التعريف والإعلام للسبيل ، مكتبة الأزهر سنة ١٣٥٦ .
- تفسير أبي حيان = البحر المحيط .
- تفسير الطبري ، بتحقيق محمود محمد شاكر ، دار المعارف بمصر .
- تفسير الفخر الرازي ، بولاق سنة ١٢٧٩ .
- تفسير القرطبي ، طبع دار الكتب المصرية .
- تفسير ابن كثير ، مطبعة عيسى الحلبي .
- تهذيب التهذيب لابن حجر ، مطبعة حيدر آباد سنة ١٣٢٥ .
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي .
- الجامع الصغير للسيوطي ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧٣ .
- جذوة القتبس للحبيدي ، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي ، مطبعة السعادة سنة ١٣٧١ .
- الجمهرة لابن دريد ، حيدر آباد سنة ١٣٥١ .
- حسن المحاضرة للسيوطي ، المطبعة الشرفية سنة ١٣٢٧ .
- خزانة الأدب لفندادي ، بولاق سنة ١٢٩٩ .
- المصالح لابن جني ، مطبعة دار الكتب المصرية .
- خلاصة تذهيب الكدال للخزرجي ، المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٢ .
- ابن خلسكان ، المطبعة الليبية سنة ١٣١٠ .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر ، حيدر آباد سنة ١٣٥٠ .
- درة النواص للحريزي ، مطبعة الجوائب سنة ١٣٥٠ .
- دلائل الإعجاز للجرجاني ، مطبعة المنار سنة ١٣٣١ .
- الديباج للذهب لابن فرحون ، مطبعة للمعاهد سنة ١٣٥١ .
- ديوان رؤبة ، ليليك سنة ١٩٠٢ م .
- ديوان المفليين ، طبع دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٩ .
- الرسالة للإمام الشافعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٨ .
- الرسالة الشافية لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف
- ( مجموعة النخائر رقم ١٦ ) .
- رسالة ابن الخشاب في نقد المري ، المطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .
- روضات الجنات لمحمد باقر ، طبع العجم سنة ١٣٤٧ .
- سر النصيحة للخفاجي ، المطبعة الرحمانية سنة ١٩٣٢ م .
- سفن أبي داود ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة السعادة سنة ١٣٦٩ .

- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧٢ .
- سيرة ابن هشام ، بتحقيق الشيخ محمد عبي الدين ، مطبعة حجازي سنة ١٣٥٦ .
- شعرات الذهب لابن العماد الحنبلي ، القدسي سنة ١٣٥١ .
- شرح شواهد الثابتة لعبد القادر البغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ومحمد عبي عبد الحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة .
- شرح شواهد المنفى للسيوطي ، المطبعة البهية سنة ١٣٢٢ .
- الصاحبي = فقه اللغة .
- الصالح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد القفور الططار ، دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٦ .
- صحيح البخاري ، بمحاشية السندی ، مطبعة عيسى الحلبي .
- صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى الحلبي ، سنة ١٣٧٤ .
- صفة الصفوة لابن الجوزي ، حيدر آباد ١٣٥٦ .
- الصلة لابن بشكوال ، مطبعة السعادة سنة ١٣٧٤ .
- كتاب الصناعين لأبي هلال العسكري تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧١ .
- طبقات النحويين والفقهاء للزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة السعادة سنة ١٣٧٣ .
- طبقات الشافعية للسبكي ، المطبعة الحسينية .
- طبقات الصوفية للسلي ، تحقيق نور الدين شريعة ، دار الكتاب العربي ، ١٣٧١ .
- طبقات الفراء لابن الجوزي ، لفره ح ، براجستراسر ، مطبعة السعادة سنة ١٣٥٢ .
- العمدة لابن وشيقي ، مكتبة هندية سنة ١٣٤٤ .
- غرر القوائد = أمالي للرافعي .
- غريب القرآن لابن عزيز السجستاني ، مطبعة حجازي سنة ١٣٥٥ .
- الفائق للزحمرسي ، علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي ١٣٦٤ .
- الفرق بين الفرق للبغدادي ، المعارف سنة ١٣٢٨ .
- فضائل القرآن لأبي عبيد ، مصورة دار الكتب المصرية برقم ٢٠١٠١ ب .
- فقه اللغة لأحمد بن فارس ، المكتبة السلفية ١٣٢٨ .
- الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد ، طبع الهند سنة ١٣٠٩ .
- الفهرست لابن النديم ، نقرة فلوجل سنة ١٨٧١ .
- فوات الوفيات لابن شاكر الكنتي ، تحقيق الشيخ محمد عبي الدين ، مطبعة السعادة .
- قواعد التحديث للقاسمي ، مطبعة ابن زيدون بدمشق سنة ١٩٢٥ م .
- الكتاب لبيدويه ، بولاق سنة ١٣١٦ .

- كتاب الكتاب لابن دوستويه ، بيروت سنة ١٩٢٧ م .  
الكشاف للزحرفى ، مطبعة الاستقامة سنة ١٣٧٣ .  
كشف الظنون لماجى خليفة ، وكالة المعارف باستانبول سنة ١٣٦٠ .  
اللائىء الفريدة فى شرح القصيدة للقاسى ، مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٥٠ قراءات .  
الباب لأبى البقاء السكبرى ، مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٤٢٣ نحو .  
الباب فى الأنساب لابن الأثير ، القدس سنة ١٣٥٧ .  
لسان العرب لابن منظور ، بولاق سنة ١٣٠٠ .  
لسان الميزان لابن حجر ، حيدر آباد سنة ١٣٢٩ .  
لثل السائر لابن الأثير ، بتحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ، مطبعة مصطفى الحلبي ، سنة ١٣٥٨ .  
جواز القرآن لأبى عبيدة ، بتحقيق محمد فؤاد سزكين مطبعة السعادة سنة ١٣٧٤ .  
المختص لابن جنى ، مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٧٨ قراءات .  
معانى القرآن للفراء ، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧٥ .  
معجم الأدياء لياقوت ، دار المأمون سنة ١٣٥٥ .  
معجم البلدان لياقوت ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣ .  
معجم المطبوعات لسركيس ، مطبعة سركيس ١٣٤٦ .  
للرب للجوالقى ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب سنة ١٣٦١ .  
المنى لابن هشام ، بتحقيق الشيخ محمد محى الدين ، مطبعة السعادة .  
مفتاح العلوم للسكاكى ، المطبعة الأدبية بمصر .  
مفردات الراغب الأصبهانى ، الطبعة الميمية سنة ١٣٢٤ .  
المفضل للزحرفى ، مطبعة التقدم سنة ١٣٢٣ .  
المفضليات ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، مطبعة المعارف سنة ١٣٦١ .  
مقامات الحريري ، الطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .  
مقدمة التفسير لابن عطية ، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٤ م .  
المقنع لأبى عمرو الدانى ، طبع استانبول سنة ١٩٣٢ م .  
الملل والنحل للشهرستانى ، مطبعة نجف سنة ١٣٧٥ .  
منار الهدى فى الوقف والابتداء للآشموئى ، مطبعة مصطفى الحلبي ، سنة ١٣٧٣ .  
الوشح للمرزبانى ، السلفية سنة ١٣٤٣ .  
التاسخ والمسنوخ لابن سلامة ، مكتبة هندية سنة ١٣١٥ .  
النجوم الزاهرة لابن تفرى بردى ، مطبعة دار الكتب المصرية .  
القصص فى القراءات العشر لابن الجزرى ، المكتبة التجارية .

- نقد الشعر لقدماء ، الطبعة المايجية سنة ١٣٥٢ .
- نكت الحميان لاصفدى القاهرة سنة ١٩١٠ م
- النهاية لابن الأثير ، الطبعة المئانية سنة ١٣١١ .
- الهاشميات للكحيت ، شركة التمدن سنة ١٣٣٠ .
- يتيمة الدهر لثمالى ، مطبعة الصاوى سنة ١٣٥٢ .
- ابن يمش على المنفل ، الطبعة المنيرية بمصر .







